PCHR 2013

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

التقرير السنوي

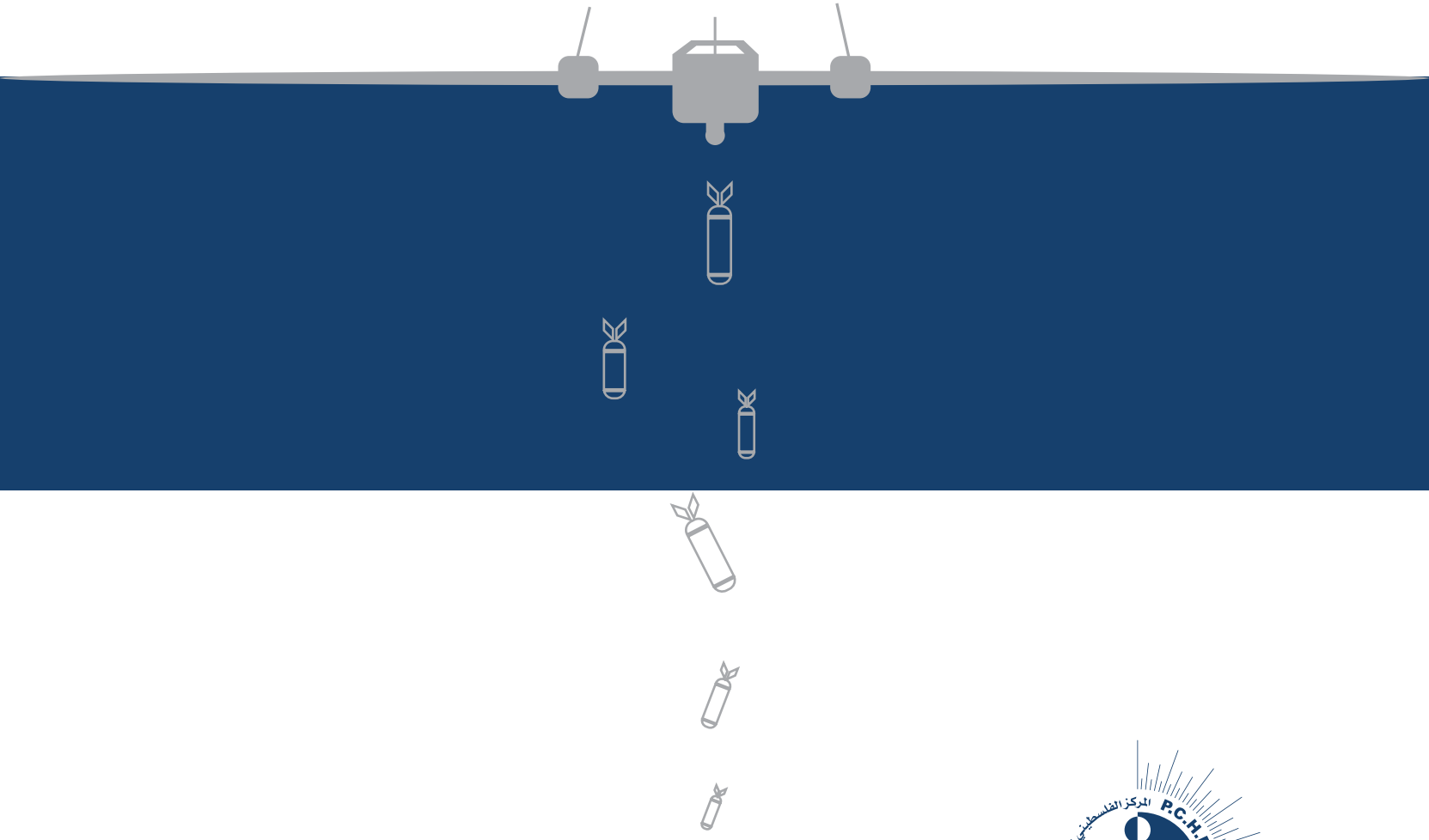

المركـز الفلسطيني لحقـوق الإنســان

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة،. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ – بريطانيا. تأسس المركز عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائما بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءا لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحـدات المركـز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

١) وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني و باحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، و بهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

٢) الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

٣) وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٤) وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإبلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

٥) وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و كذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة. وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

٦) وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من اجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

٧) المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلي القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

التمويـــل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

Oxfam NOVIB - Holland
Open Society Institute - U.S.A
Christian Aid - U.K
Dan Church Aid - Denmark
Grassroots International - U.S.A
European Commission
Representative Office of Norway
Irish Aid
Kvinna Till Kvinna – Sweden
Al Quds Association Malaga – Spain
Trócaire – Ireland
CARE International West Bank and Gaza
The Swedish International Development Co-operation Agency
(Sida) Royal Danish Representative Office
Austrian Representative Office
Swiss Development and Cooperation Agency

مجلس الإدارة د. رياض الزعنون أ. نادية أبو نحلة أ. هاشم الثلاثيني أ. راجي الصوراني

المدير راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

عنـوان المراسلــة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: ٢٩ شارع عمر المختار – بجوار فندق الأمل – غزة – ص.ب ١٣٢٨.

تليفاكس: ٢٨٢٤٧٧٦ / ٢٨٢٥٨٩٣ / ٠٨ ٢٨٢٣٧٢٥

فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.

تليفاكس: ٢٠٦١٠٢٥ / ٠٨ ٢٠٦١٠٣٥

فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول.

تليفاكس: ٢٤٥٤١٥٠ / ٠٨ ٢٤٥٤١٦٠

فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.

تليفاكس: ٢٤٠٦٦٩٧ / ٠٢ ٢٤٠٦٦٩٨

بريـــد إلكتروني: **pchr@pchrgaza.org**

صفحة الويب بيج: **www.pchrgaza.org**

هذا التقرير ٩

القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ١١

ملخص عام ١٢

التوصيات ٣٠

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ٣٥

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية ٣٦

استمرار الإغلاق وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة ٤٧

الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية ٥٤

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ٦٠

تدمير الممتلكات والأعيان المدنية ٦٥

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين ٧٢

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية..خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. ٧٦

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب ٧٨

الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي ٨٤

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية ٨٧

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة ٩٢

استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ٩٤

استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية ٩٦

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية ٩٨

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير ٩٨

انتهاك الحق في التجمع السلمي ٩٨

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات ٩٨

المحتويات

استمرار العمل بعقوبة الإعدام ١٠١

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة ١٠٤

القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام٢٠١٣ ..... ١٠٨

مقدمة ١١٣

تقارير نشاطات الوحدات ١١٤

وحدة البحث والتوثيق الميداني ١٢٣

وحدة المساعدة القانونية ١٢٣

وحدة تطوير الديمقراطي ١٥٨

وحدة حقوق المرأة والطفل ١٧٠

وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٨٢

وحدة التدريب ١٩٧

الوحدة الدولية ٢١٠

نشاطات الحشد والمناصرة الدولية ٢١٩

المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية و إقليمية ٢١٩

اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة ٢٢٤

المقابلات مع وسائل الإعلام ٢٣٧

إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام 2013 ..... ٢٣٧

الموقع الإلكتروني للمركز ٢٥٤

المكتبة ٢٥٦

هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠١٣، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز دأب على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

» **القسم الأول**: وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

» **القسم الثاني**: وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. ويغطي التقرير نشاطات وحدات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة، المحلية والدولية، التي نفذها المركز على مدار العام.

أما التقرير المالي للمركز، والذي تقوم بإعداده مؤسسة مهنية مستقلة متخصصة في تدقيق الحسابات، فسوف ينشره المركز كوثيقة مستقلة حال الانتهاء من إعداده.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة وافية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، وبخاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع الفلسطيني، حرصاً على الشفافية في العمل، وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز، وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

القسم الأول:
حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

يعتبر العام ٢٠١٣ أحد الأعوام الأكثر سوءاً على مستوى حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ليس بالضرورة وفق معيار عدد الضحايا، إنما وفق ما آلت إليه القضية الوطنية من تدهور. فقد تراجع الاهتمام (المحلي والدولي) بالقضايا الجوهرية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، الذي تكفله الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وبات الاهتمام ينحصر أكثر في قضايا إنسانية يومية تتعلق بسبل العيش ومقومات البقاء.

ففي قطاع غزة، حيث تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي سيطرتها وتفرض أسوأ أشكال الإغلاق والقيود على حرية حركة الأفراد والبضائع، وتخلق أزمة إنسانية من صنع البشر، بات الاهتمام ينحصر في قضايا مطلبية كتأمين أبسط المقومات والاحتياجات الضرورية من مأكل ومشرب وإدخال بعض مواد البناء، أو حتى إجراء تحسين على شبكة الكهرباء والمياه. وقد سبق أن حذر المركز من مخاطر «مأسسة الحصار» وقبول المجتمع الدولي للتسهيلات المزعومة من قبل قوات الاحتلال، فيما يتواصل فرض العقاب الجماعي على المدنيين في القطاع للعام السابع على التوالي.

أما في الضفة الغربية، فقد أقام الاحتلال الإسرائيلي نظام تمييز عنصري «أبارتهايد» يتم من خلاله السيطرة على الأرض الفلسطينية ومصادرة المياه والتوسع الاستيطاني، ومصادرة الأملاك وتوفير الحماية الكاملة للمستوطنين من قبل الجيش والشرطة وأجهزة إنفاذ القانون، وتهويد القدس، فضلاً عن فرض القيود على الحركة وجرائم القتل والاعتقالات وغيرها من الانتهاكات بحق المدنيين.

وبينما تمضي قوات الاحتلال في انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان، تستمر في ذات الوقت في إنكار حق الفلسطينيين في العدالة والتعويض من قبل منظومة العدالة الإسرائيلية، وسد سبل التقاضي أمام الفلسطينيين، بما في ذلك وضع العراقيل المادية والقانونية لحرمانهم من أية فرصة للوصول إلى العدالة، مما يدفع باتجاه مواصلة الجهود على النطاق الدولي استناداً إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية.

مما لا شك فيه أن صمت المجتمع الدولي المطبق على هذه الجرائم، وعجزه التام عن تطبيق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، هو ما يشجع دولة الاحتلال على استمرار

تحدّيها لقواعد القانون الدولي والتصرف كدولة فوق القانون.

أما على المستوى الداخلي الفلسطيني، فكانت التطورات مخيبة للآمال، خلافاً للتوقعات والآمال المعقودة على إتمام المصالحة مع بداية العام ٢٠١٣، والمناخات الإيجابية التي سادت الأجواء في تلك الفترة. فقد ظلت حالة الانقسام الداخلي تراوح مكانها، بل شهدت المزيد من المأسسة وتعميق الشرخ في النظام السياسي الفلسطيني. وفي ضوء ذلك، استمرت حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بالتراجع. فمن ناحية، تواصلت الانتهاكات في قطاع غزة الذي شهد المزيد من الإجراءات التي تمس بالحريات العامة للمواطنين، بما في ذلك الحق في حرية التنقل والحركة، الحق في حرية الرأي والتعبير، الحق في تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي. واستمرت خلال هذا العام عمليات الاستدعاء والاعتقال السياسي لناشطين من حركة (فتح) وغيرهم، وما رافق ذلك من عمليات تحقيق وتعذيب ومعاملة غير إنسانية وحاطة بالكرامة. كما شهد هذا العام المزيد من أحكام الإعدام بحق مدانين، فضلاً عن تنفيذ أحكام إعدام بحق مدانين صدرت بحقهم أحكام مسبقة. كما شهد العام ٢٠١٣ المزيد من الاعتداءات المتعلقة بحالة فوضى السلاح المنتشرة والاعتداء على سيادة القانون، أسفرت عن مقتل وإصابة المزيد من الفلسطينيين.

وفي الضفة الغربية، تواصلت عمليات الاستدعاء والاعتقال التي طالت المزيد من نشطاء حركتي (حماس) والجهاد الإسلامي وغيرهما، فيما رصد المركز المزيد من الاعتداءات على الحريات العامة، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير، الحق في تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي. كما شهد العام الحالي المزيد من الاعتداءات المتعلقة بحالة فوضى السلاح المنتشرة والاعتداء على سيادة القانون، أسفرت عن مقتل وإصابة المزيد من الفلسطينيين.

وفي ضوء بعض الإشارات الإيجابية التي شهدها نهاية العام ٢٠١٣، وبخاصة تصريحات رئيس الوزراء في غزة، إسماعيل هنية، بأن حكومته على استعداد تام لإتمام المصالحة الوطنية، وبأن يكون العام ٢٠١٤ هو عام المصالحة، يأمل المركز أن تكون هذه التصريحات في الاتجاه الصحيح، وأن تتبعها خطوات وإجراءات عملية من قبل الطرفين تدفع بقوة أن يكون العام الجديد عاماً لتحقيق المصالحة، وإنهاء الانقسام وإعادة الاعتبار لمؤسسات الحكم الفلسطيني، وإعادة الوحدة الوطنية، من أجل إعادة الاعتبار لمؤسسات الحكم الفلسطيني الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، واستنهاض الحالة الفلسطينية، والنضال من أجل الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

على مدار العام ٢٠١٣، واصلت قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وبينما شكل الإغلاق وما يتعرض له المدنيون الفلسطينيون من عقاب جماعي وتدمير منظم ومنهجي لحياتهم منذ أكثر من ستة أعوام العنوان الأبرز للانتهاكات في قطاع غزة، كانت الحملة الاستيطانية الشرسة وما رافقها من اعتداءات منظمة لميليشيات المستوطنين العنوان الأبرز لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. واقترفت قوات الاحتلال المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة للمدنيين. وواصلت تلك القوات عمليات الاعتقال وما يرافقها من جرائم تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة. ووثق المركز المزيد من جرائم تدمير الممتلكات المدنية، بما في ذلك منازل سكنية وتشريد ساكنيها. وواصلت قوات الاحتلال أعمال البناء في جدار الضم (الفاصل) والتهام المزيد من الأرض الفلسطينية.

أولاً

انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

١. انتهاكات الحق في الحياة والاعتداء على السلامة البدنية للمدنيين

شهد العام ٢٠١٣ استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في اقتراف المزيد من جرائم القتل وانتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤٦) شخصاً، في ظروف لم ينشأ عنها أي خطر أو تهديد على حياة جنود الاحتلال، بينهم (٥) فلسطينيين توفوا متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها خلال أعوام سابقة. ومن بين مجموع القتلى خلال العام، كان (٤١) مدنياً، بينهم (٣٣)[١] في الضفة الغربية، و(٨) في قطاع غزة، بينهم (٦) أطفال، وامرأتان، فضلاً عن (٥) أشخاص غير مدنيين، منهم (١)[٢] في الضفة الغربية، و(٤)[٣] في قطاع غزة. كما أصيب خلال العام (٤٩٦) فلسطينياً بإصابات مختلفة، منهم (٤٣٠) مصاباً في الضفة الغربية، و(٦٦) مصاباً في قطاع غزة، بينهم (١٤٢) طفلاً، و(١٠) نساء.

وبذلك، يرتفع عدد الأشخاص الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين منذ بداية الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، حتى نهاية العام ٢٠١٣، إلى (٧٠٣٢) شخصا، بينهم (٥٤٥٥) مدنياً، بنسبة (٧٧,٥٪) منهم (٣٥٩٧) مدنياً في غزة، و(١٨٣٩) مدنياً في الضفة. ومن بين إجمالي المدنيين (١٣٢٨) أطفال، بنسبة (٢٤,٥٪)، بينهم (٩٥٩) طفلا في غزة، و(٣٦٨) طفلاً في الضفة، و(٢٨٢) امرأة، بنسبة (٥٪) من إجمالي الضحايا المدنيين، بينهن (٢٢١) امرأة في غزة، و(٦١) امرأة في الضفة. كما بلغ عدد المصابين خلال الانتفاضة عشرات الآلاف، غالبيتهم من المدنيين، بينهم المئات ممن أصيبوا بإعاقات دائمة.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم هذه الجرائم التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوات وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، ولم تراع مبدأي التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التناسب في الرد على القوة العسكرية المقابلة. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية

١. واحد من بين هؤلاء قتل داخل إسرائيل.
٢. قتل الشاب محمد رباح عاصي، بتاريخ ٢٢ اكتوبر، خلال اشتبك مع قوات الاحتلال في قرية بلعين، غرب رام الله. وقد كان عاصي مطلوباً لقوات الاحتلال.
٣. قتل أربعة أشخاص خلال اشتباك مسلح مع قوات الاحتلال في المنطقة الحدودية.

وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد قتل هؤلاء في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال.

٢. استمرار الإغلاق وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي للعام السابع على التوالي فرض الإغلاق الشامل على قطاع غزة. وخلال العام 2013، تسبب الإغلاق في استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية، ونجم عن ذلك بروز مؤشرات خطيرة، وبخاصة فيما يتعلق بمستويات الفقر، البطالة والأمن الغذائي للسكان، بمن فيهم الأطفال. كما تدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بفعل التأثيرات الخطيرة لسياسات السلطات المحتلة التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه. وخلفت تلك السياسة المنهجية والمنظمة انتهاكاً متواصلاً لحقوق سكان القطاع في مستوى معيشي ملائم، بما في ذلك الصحة والتعليم، وحقوقهم في العمل، الضمان الاجتماعي، والحق في مأوى ملائم. وتشير بيانات عام ٢٠١٣ أن إجراءات تخفيف الإغلاق التي أعلنتها إسرائيل ليست سوى إجراءات شكلية تهدف إلى تجميل ومأسسة سياسة الإغلاق، وتمثل التفافاً واضحاً وصريحاً على قواعد القانون الإنساني الدولي. وتؤكد الحقائق على الأرض أن مثل هذه التسهيلات المحدودة، لن تساهم في إنهاء معاناة سكان القطاع، الذين قاسوا حصاراً جائراً استمر لمدة ٧ سنوات، وإنما المدخل الأساسي في التعاطي مع الإغلاق الشامل يتمثل في الإقرار بأن هذه السياسة هي غير قانونية، وتندرج في إطار سياسة العقاب الجماعي المفروض على السكان المدنيين في قطاع غزة، وفي الإعلان الفوري عن إنهائه بشكل كامل، وإزالة كافة القيود المجحفة على حركة وتنقل السكان، والسماح بحرية حركة السلع والبضائع، بما فيها الواردات والصادرات من وإلى القطاع.

أما في الضفة الغربية، فقد استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض المزيد من القيود على حركة السكان المدنيين، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية، فضلاً عن استمرار إغلاق مدينة القدس الشرقية المحتلة أمام المواطنين الفلسطينيين، بما في ذلك منعهم من ممارسة شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها، وتلقي العلاج في مستشفياتها، والدراسة في مدارسها وجامعاتها، والعمل في مؤسساتها. وفرضت تلك القوات قيوداً على حركة سكان مدينة القدس، والفلسطينيين من داخل الخط الأخضر، ومنعتهم من الدخول إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة لمدد متفاوتة. وفي حالات عديدة حددت أعمار الأشخاص من سكان المدينة المسموح لهم بالدخول إلى المسجد لإقامة صلواتهم فيه، بما في ذلك في شهر رمضان المبارك عند المسلمين.

٣. الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة

خلال العام ٢٠١٣، استمر تدهور الظروف المعيشية لأكثر من (٤٨٠٠) معتقل فلسطيني موزعين على ٢٢ سجناً ومركز اعتقال أو توقيف، أغلبها مقامة داخل دولة الاحتلال، في مخالفة واضحة وصريحة للمادة (٧٦) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم. ومن بين المعتقلين (١٦٢) طفلاً (١٧) امرأة. ومن بين المعتقلين أيضاً (٣٠) شخصاً اعتقلوا قبل اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣،

بينهم (١٥) معتقلاً أمضوا فترة تزيد عن ٢٥ عاماً.[٤] ويخضع هؤلاء المعتقلون لظروف اعتقال قاسية وحاطة بالكرامة الإنسانية، بما في ذلك، سياسة التفتيش العاري والمداهمات الليلية، وسياسة العزل الانفرادي في الزنازين، والإهمال الطبي بحق المعتقلين، وممارسة التعذيب وسوء المعاملة، وهو ما سبب في وفاة أحد المعتقلين خلال التحقيق معه خلال هذا العام.

وخلال العام الحالي، واصلت قوات الاحتلال اعتقال المئات من الفلسطينيين، من خلال حملات الاعتقال التي تنفذها أثناء اجتياحها للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، أو خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، أو خلال حملات خاصة لاعتقال مطلوبين بأنفسهم. وفي قطاع غزة، استمرت قوات الاحتلال أيضاً في اعتقال المزيد من الفلسطينيين في المناطق العازلة المحظور الوصول إليها، شرق وشمالي القطاع، وفي عرض البحر، أو على معبر ايرز (بيت حانون) شمالي القطاع. ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال خلال هذا العام (٢٤١٥) شخصا، غالبيتهم الساحقة من الضفة الغربية، حيث بلغ عدد المعتقلين (٢٣٢٠)[٥]، مقابل (٩٥) معتقلا من قطاع غزة.

ويعاني المعتقلون الفلسطينيون في سجون ومعتقلات الاحتلال من الإهمال الطبي بحقهم من قبل سلطات السجون، حيث تتباطأ في تقديم الحد الأدنى من العلاج الملائم والمناسب لمئات المرضى، ما يؤدي إلى تفاقم أوضاعهم الصحية، والتسبب في الوفاة. وقد شهد العام ٢٠١٣ وفاة (٣) من المعتقلين، حيث توفي أحد المعتقلين في ظروف يشتبه فيها أنه تعرض للتعذيب أثناء التحقيق، فيما توفي اثنان آخران نتيجة الإهمال الطبي وحرمانهم من الحق في تلقي العلاج والرعاية الطبية.

٤. الاعتداء على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٣، ارتكاب الانتهاكات بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الحماية الخاصة التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها تهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وخلال العام، تركزت اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين خلال عملهم المهني على تغطية المسيرات السلمية التي يشارك فيها المدنيون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم (الفاصل) أو توسيع المستوطنات. وتشمل تلك الاعتداءات جرائم انتهاك الحق

٤. الإحصائيات حسب دائرة الإحصاء بوزارة شئون الأسرى –رام الله.

٥. تشمل الإحصائيات المئات من المواطنين الذين يتم اعتقالهم لفترات قصيرة ويفرج عنهم بعد عدة ساعات.

في الحياة والسلامة الشخصية للصحفيين؛ تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ ومداهمة منازل صحفيين.

٥. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي سياسة هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٣. وقد تركزت عمليات التدمير في الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة.

وقد تمكن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من توثيق جرائم هدم نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ ١٩٩ منزلاً ومأوى سكنياً في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٣، من بينها ٧٠ منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، من بينها ١٤ منزلاً أجبرت تلك القوات أصحابها على هدمها بأنفسهم، و ١٢٩ منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة الغربية. كما وثق المركز هدم السلطات المحتلة ٢٠٦ منشأة تستخدم لأغراض غير سكنية؛ من بركسات، محال تجارية، أسوار، خيم، مخازن، مناشير حجر وتجريف طرق وشبكات كهرباء، من بينها ٤٧ منشأة في مدينة القدس المحتلة.

ووفقاً لما وثقه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد هدمت السلطات المحتلة وقواتها الحربية ٦٦٣ منشأة مدنية خلا هذا العام، من بينها ٩٨ منشأة في مدينة القدس الشرقية المحتلة و ٥٦٥ منشأة في مناطق C، بما فيها منطقة الأغوار.

أما في قطاع غزة، فقد نفذت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة عمليات عسكرية خلال العام ٢٠١٣ أدت إلى هدم وتدمير ٦ منازل ، أحدها هدم بشكل كلي، فيما تعرضت ٥ منازل أخرى إلى دمار جزئي جسيم. وكانت تلك المنازل تأوي ٨ عائلات قوامها ٣٨ شخصاً، من بينهم ١٦ طفلاً. وقد لجأت القوات الحربية المحتلة إلى استخدام الغارات الجوية كوسيلة رئيسية في عمليات الهدم المشار إليها. وأدت تلك الغارات الجوية التي طالت عدداً من الأحياء والمدن في قطاع غزة إلى أضرار جزئية في ١٣ منزلاً آخر.

٦. استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. وواصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً وخطيراً في جرائم المستوطنين، وشن المستوطنون وقوات الاحتلال عمليات مشتركة ضد المدنيين الفلسطينيين في حالات عديدة.

كما واصلت الحكومة الإسرائيلية تكثيف النشاطات الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية خلال العام ٢٠١٣. ورغم تزايد انتقادات المجتمع الدولي لاستمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في زيادة تلك النشاطات تحت ذريعة تلبية احتياجات (النمو الطبيعي) للمستوطنين. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وقطاع غزة هي أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فقد دأب طوال العام على مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض.

كما واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء مقاطع جديدة من جدار الضم (الفاصل)

حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. فيما واصلت بلدية الاحتلال سياسة تجريف منازل المدنيين الفلسطينية السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك. وشهد عام ٢٠١٣ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي تعرضت للهدم، وفي إصدار إخطارات الهدم التي تستَهدِف منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها.

٧. جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

خلال هذا العام، وبعد استكمال معظم أجزاء الجدار في الجهات الشمالية والغربية والجنوبية للضفة الغربية، أتجه العمل لإقامة جدار على طول حدود نهر الأردن. ففي مطلع شهر نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠١٣، أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تعليماته بوضع المخططات السريعة لبناء جدار على طول الحدود مع الأردن، استعدادا لتنفيذ هذا المشروع سريعا، وبخاصة في حال فشل المفاوضات مع الفلسطينيين. وبحسب ما نشر موقع صحيفة »معاريف"، فقد طلب نتنياهو من المستوى العسكري وجهات الاختصاص في إسرائيل الإعداد السريع لهذه المخططات. وبرر نتنياهو بناء الجدار على الحدود الأردنية لتأمين الحماية للمستوطنات الإسرائيلية في منطقة الأغوار وكذلك باقي مناطق الضفة الغربية، وبخاصة في ظل تزايد أعداد اللاجئين السوريين الواصلين إلى الأردن، معتبرا "وجود ما يقارب ٧٠٠ الف لاجئ قد يهدد أمن اسرائيل في المستقبل، ويمكن لهؤلاء اللاجئين التسلل عبر الحدود إلى إسرائيل"! النقطة الثانية التي يسعى نتنياهو لتأكيدها، والتي قد تكون هي الأساسية، بعث رسالة واضحة للقيادة الفلسطينية تتمثل بعدم استعداد إسرائيل للانسحاب من غور الأردن، وبقاء هذه المنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية حتى لو لم تفشل المفاوضات.

٨. غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

استمرت سلطات الاحتلال بوضع العراقيل أمام الضحايا الفلسطينيين للحيلولة دون نيل حقهم في العدالة والإنصاف، حتى أصبح باب المحاكم الإسرائيلية موصداً بشكل كامل أمامهم. وبعد مرور عام ونيف على العدوان الإسرائيلي على غزة في نوفمبر ٢٠١٢ عدوان "عامود السحاب"، ومرور أكثر من أربع سنوات على عدوان "الرصاص المصبوب" في العام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، ما يزال الضحايا الفلسطينيون ينتظرون حقهم في العدالة والإنصاف. وتضع سلطات الاحتلال عقبات قانونية ومادية ومالية للحيلولة دون ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتعويض ضحايا جرائمهم.

وتستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إنكار حق الضحايا الفلسطينيين في التعويض من خلال سلسلة من العقبات المادية والقانونية، كان أخرها التعديل رقم (٨) لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) لسنة ١٩٥٢، والذي أقره الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٢. وبموجب هذا التعديل تم إعفاء الجيش الإسرائيلي من أية مسؤولية مدنية بخصوص الأضرار الناشئة عن العمليات العسكرية التي يجريها الجيش في "دولة العدو". وهو ما يتناقض بشكل مباشر مع معايير القانون الدولي التي تمنع الدولة من إعفاء نفسها من أية مسئولية تقع على عاتقها فيما يتعلق بمخالفات جسيمة أو انتهاكات خطيرة ترتكب ضد المدنيين خلال عمليات حربية، وقد اعتبرها ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية أحد جرائم الحرب التي توجب العقاب.

للعام السابع على التوالي، ظلت حالة الانقسام والصراع السياسي بين حركتي (فتح) و(حماس) هي العنوان الأبرز والأخطر وراء تدهور حالة حقوق الإنسان على المستوى الداخلي. وقد انعكست حالة الانقسام سلباً على كل مكونات السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني وما تزال تنتج تداعيات خطيرة على كل مقومات المجتمع الفلسطيني. وبالرغم من الأجواء الإيجابية التي سادت الساحة الفلسطينية، في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، منتصف نوفمبر، إلا أن العام انقضى دون أن تتخذ خطوات جادة على الأرض من أجل إنهاء الانقسام. ويتطلع المركز أن تتخذ إجراءات حقيقة وجادة على الأرض لتسريع وتيرة المصالحة الوطنية الفلسطينية، وإعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة الفلسطينية.

ثانياً
الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

١. انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٣، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد قتل خلال العام (٤٤) شخصاً، (٣١) منهم سقطوا في قطاع غزة، و(١٣) آخرون في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٧) أطفال و(٥) نساء، فيما أصيب (١٠٠) آخرون. وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: سقوط ضحايا جراء الاستخدام المفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون؛ سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون؛ استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية؛ وجرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة.»

٢. الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

خلال العام ٢٠١٣، واصلت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومتين في رام الله وغزة عمليات الاعتقال والاستدعاء لمواطنين، إما بشكل غير قانوني، أو بصورة تنم عن تعسف باستخدام القانون. وغلب الطابع السياسي على كثير من تلك الاعتقالات والاستدعاءات نتيجة لاستمرار الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية منذ أكثر من ست سنوات. كما تلقى المركز المزيد من الشكاوى حول تعرض مواطنين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة بحقهم أثناء عمليات التحقيق والاستجواب. وإلى جانب الاعتقالات ذات الطابع السياسي، تبرز بشكل واضح الاعتقالات ذات الطابع الجنائي وما يرافقها من خلل في الإجراءات القانونية، وممارسات التعذيب والإهانة في مراكز التحقيق والتوقيف التابعة للأجهزة الأمنية في الضفة وغزة.

وخلال العام ٢٠١٣ تلقى المركز وتابع المزيد من الشكاوى والحالات ادعى فيها مواطنون بأنهم تعرضوا للتعذيب أثناء عمليات الاعتقال والتحقيق. الكثير من هذه الشكاوى كانت على خلفيات جنائية، فيما تلقى المركز شكاوى تعذيب أخرى

على خلفيات سياسية وغيرها. ةوادعى عدد من مقدمي هذه الشكاوى أنهم تعرضوا لأساليب متنوعة من التعذيب، من بينها: عمليات الشبح وقوفاً والأيدي مرفوعة للأعلى أو على كراسي الجلوس عليها مؤذي للجسم، الضرب باستخدام الأيدي والأرجل على أنحاء مختلفة من الجسم، الضرب بأسلوب (الفلكة)، الضرب باستخدام العصي. كما ادعى هؤلاء المشتكون أنهم احتجزوا في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة.

وقد توفي (٤) مواطنين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال العام ٢٠١٣، اثنان منهم توفيا في قطاع غزة، واثنان آخران في الضفة الغربية. وتشير المعلومات الأولية إلى تقصير الجهات الرسمية والإهمال إما في توفير الرعاية الطبية اللازمة للسجناء والموقوفين أو في توفير الحماية الشخصية لهم. ويجدد المركز مطالبته بالتحقيق في ظروف وفاة هؤلاء المواطنين ونشر نتائج التحقيق على الملأ.

٣. استمرار تعطيل السلطة التشريعية

شهد العام ٢٠١٣ استمرار تعطيل المجلس التشريعي ليدخل عامه السابع على التوالي، فقد تواصلت الممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي ضد نواب المجلس؛ والآثار الخطيرة التي خلفها انقسام السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، في تغييب المجلس التشريعي بشكل كامل، وبالتالي تغييب جهة التشريع والرقابة الأساسية في السلطة الفلسطينية.

ومن ناحية، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في اتخاذ الإجراءات التعسفية ضد نواب المجلس التشريعي الفلسطيني؛ بما في ذلك الحبس والاعتقال لعدد من النواب، جلهم من كتلة التغيير والإصلاح (الكتلة الممثلة لحركة حماس). ومن ناحية أخرى، شهد العام ٢٠١٣ تصعيداً في تأزم وشرذمة الوضع القانوني الفلسطيني، فقد استمر الرئيس الفلسطيني في إصدار قرارات بقانون في الضفة الغربية بذريعة غياب المجلس التشريعي. واستمرت كتلة التغيير والإصلاح في إصدار تشريعات في قطاع غزة باسم المجلس التشريعي. وقد ظل دور المجلس في الرقابة والمحاسبة معطلاً، وذلك لغياب المجلس نفسه، وأدواته الرقابية.

٤. استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية

شهد العام ٢٠١٣ استمراراً في تدهور حالة السلطة القضائية والمس باستقلالها من قبل السلطة التنفيذية، في تعد خطير على القانون الأساسي الفلسطيني، وبخاصة المادة (٩٧)، والتي أكدت على أن «السلطة القضائية مستقلة»، وكذلك المادة (٢) والتي أكدت على مبدأ الفصل بين السلطات. ويأتي ذلك في سياق حالة التدهور التي تعاني منها السلطة القضائية منذ انقسام السلطة الفلسطينية في يونيو ٢٠٠٧. وقد خلفت حالة الانقسام جهازين قضائيين منفصلين تماماً، واحد في الضفة الغربية يخضع له سكان الضفة الغربية فقط، والآخر في قطاع غزة، ويخضع له سكان قطاع غزة فقط. ولطالما طالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتحييد الجهاز القضائي عن الصراع السياسي القائم، إلا أن غياب الإرادة السياسية السليمة وتغييب المصلحة العامة، أدى إلى امتداد الانقسام ليطال السلطة القضائية.

٥. استمرار تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

ظلت حالة الانقسام القائمة في السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، تشكل العقبة الأساسية أمام عملية التحول الديمقراطي. ولم تجر الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) لتجديد شرعية ممثلي الشعب التي منحت لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي. وبقدوم العام الجديد يكون قد مرت أربعة أعوام على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دون أن تتمكن السلطة الوطنية من إجراء انتخابات عامة.

وانتهى العام ٢٠١٣، ولم تجر الانتخابات العامة والتشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية، ولم يتم الإعلان عن موعد جديد لإجراء تلك الانتخابات. وبحسب القانون الفلسطيني يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعلن عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد، وهو ما لم يتم. أما على مستوى الانتخابات المحلية، فلم يطرأ أي جديد خلال العام ٢٠١٣. فقد سبق وأن جرت انتخابات جزئية في بعض

مدن وقرى الضفة الغربية في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢. ولم تجر انتخابات في قطاع غزة.

وبالرغم من أن الانتخابات مطلب لكافة القوى الوطنية وللمجتمع المدني، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلا أن المركز يؤكد على موقفه المتمثل بعدم إمكانية عقدها دون التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة تنهي الانقسام وتعيد الاعتبار إلى مؤسسات الحكم الفلسطيني، التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي انعكست عليها الأزمة وباتت هي عنواناً للانقسام. كما يتطلب إجراء الانتخابات أيضاً توفير أجواء انتخابية مناسبة، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفع الحظر عن النشاطات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٦. انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

تواصلت انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير خلال العام ٢٠١٣، من قبل الحكومتين في غزة ورام الله وأجهزتهما الأمنية.[٦] وقد جاءت معظم تلك الانتهاكات على خلفية محاولة كل منهما منع تغطية أحداث معينة وقعت في منطقة سيطرتها، أو في إطار متابعة الآراء والتوجهات الإعلامية التي تختلف مع آرائها وتوجهاتها. ووثق المركز اعتداءات جديدة طالت صحفيين وعاملين لدى وسائل إعلام مختلفة، إضافة إلى كتاب رأي ومواطنين آخرين. وما زالت الحكومة في غزة تمنع دخول صحف القدس، الحياة الجديدة، والأيام، والتي تصدر في الضفة الغربية، إلى القطاع، فيما ما تزال الحكومة في رام الله تمنع طباعة ونشر صحيفتي فلسطين والرسالة في الضفة الغربية، وهما صحيفتان تصدران في القطاع.

٧. انتهاك الحق في التجمع السلمي

شهد العام ٢٠١٣ استمرار تراجع حالة الحق في حرية التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية في ظل ممارسة الحكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية، وأجهزتهما الأمنية، للانتهاكات بحق التجمعات السلمية، بما في ذلك فرض الاجراءات الاحترازية لمنع أو تقييد تنظيم التجمعات السلمية كل في منطقة سيطرته. ورغم أن نهاية العام ٢٠١٢ المنصرم وبداية العام ٢٠١٣ قد شهدت مناخات ايجابية ترافقت مع التوجهات الإيجابية نحو المصالحة الفلسطينية في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٢. إلا أن انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في قطاع غزة والضفة الغربية سرعان ما عادت مع تراجع الآمال في تحقيق المصالحة الفلسطينية. وخلال العام ٢٠١٣، استمر الموظفون الرسميون في كلا الحكومتين في تنفيذ القرارات والتعميمات الرسمية والمستندة إلى اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨،[٧] والتي جاءت لتفرض قيوداً على ممارسة الحق في عقد التجمعات السلمية (الاجتماعات العامة) خلافاً للقانون ذاته، أبرزها ضرورة حصول منظمي الاجتماعات العامة لترخيص من الشرطة أو المحافظ بدلاً من إشعارهم وفقاً للقانون.

٦. لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة والضفة الغربية، راجع التقرير الصادر عن المركز بعنوان: "حالة الحق في حرية الرأي والتعبير في ظل السلطة الفلسطينية ٠١ سبتمبر ٢٠١٢ – ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣."

٧. أصدر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، بصفته وزيراً للداخلية، اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠٠٠، بناءً على نص المادة (٧) من القانون. وقد جاءت هذه اللائحة لتفرض العديد من القيود على ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي، وتخالف النهج الديمقراطي الذي رسمته السلطة الفلسطينية في القانون الأساسي وقانون الاجتماعات العامة. وقد رأى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مواد اللائحة التنفيذية، ومنذ إصدارها، قيوداً على ممارسة الحق في عقد التجمعات السلمية (الاجتماعات العامة) خلافاً للقانون ذاته، وكان من أبرز تلك القيود:

أولاً) حق السلطات الرسمية فض الاجتماعات العامة، فقد أعطت المادة (٦) من اللائحة للشرطة الحق لإنهاء أي اجتماع وفضه إذا قدرت الشرطة أن الاجتماع خرج عن الهدف المحدد له.

ثانياً) رغم مخالفة المرسوم الرئاسي رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض، لروح وجوهر القانون الأساسي، ورغم أنه يحوى مصطلحات ضبابية فضفاضة وغامضة مثيرة للجدل، إلا أن اللائحة التنفيذية أعطت هذا المرسوم حيزاً لا بأس به مما يترتب عليه العمل على تضييق ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي. فقد نصت المادة (٩) من اللائحة على أنه «يجب على منظمي الاجتماع أو المسيرة مراعاة أحكام المرسوم الرئاسي رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض.»

ثالثاً) نصت المادة (١١) من اللائحة على أن: «يكون رد الشرطة على الإشعار المشار إليه في (المادة ١) من هذه اللائحة على شكل ترخيص مكتوب وفق صيغة يقررها مدير عام الشرطة يسلم باليد لمقدم الطلب. وبناءً على هذه المادة، أصبح الغرض من إشعار المحافظ أو مدير عام الشرطة بنية منظمي عقد اجتماع هو الحصول على ترخيص من مدير عام الشرطة وليس إشعاره فقط دون ربط المسألة بموافقة أو عدم موافقة مدير الشرطة. كما ترك لمدير الشرطة الحق في تقرير موضوع الاجتماع أو هدف المسيرة.

٨. انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

تواصلت الانتهاكات للحق في تكوين الجمعيات خلال العام ٢٠١٣، من قبل الحكومتين في رام الله وغزة، وجاء ذلك استمراراً لتداعيات حالة الانقسام المستمرة منذ يونيو ٢٠٠٧، من خلال جملة من الإجراءات والقيود التي تتخذها السلطة التنفيذية بهدف التضييق على عمل الجمعيات ومصادرة استقلاليتها، خلافاً للقانون، ولالتزامات السلطة الفلسطينية في احترام وضمان هذا الحق كما ورد في المعايير الدولية والمحلية ذات العلاقة.

ففي قطاع غزة، واصلت وزارة الداخلية التدخل في شئون المنظمات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني لإحكام سيطرتها عليها بشتى الطرق. كان آخر تلك الإجراءات، قرار وزير الداخلية رقم (٩٨) بشأن الانتخابات في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، الصادر في أكتوبر ٢٠١٣، والقرار رقم (٦١) بخصوص الشئون المالية للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، واللذان يضعان قيوداً جديدة على عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وفي الضفة الغربية، تواصلت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات، ولم يطرأ أي تطورات قانونية أو إجراءات إدارية جديدة على هذا الحق. كما لم يطرأ جديد على القرارات والإجراءات العقابية التي اتخذتها الحكومة في رام الله بحق عشرات الجمعيات المحسوبة أو المقربة من حركة (حماس) في أعقاب أحداث الانقسام في منتصف العام ٢٠٠٧. وبقيت ١٠٣ جمعية مغلقة بالرغم من مطالبات مؤسسات المجتمع المدني بضرورة إعادة فتحها. كما ما تزال وزارة الداخلية ترفض تسجيل مؤسسات مقربة او محسوبة على حركة (حماس). من ناحية، لا تزال الأجهزة الأمنية ترفض تطبيق بعض القرارات القضائية المتعلقة بإعادة فتح بعض الجمعيات.

٩. استمرار العمل بعقوبة الإعدام

ما تزال عقوبة الإعدام إحدى القضايا التي تبعث على القلق لدى منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، حيث واصلت المحاكم الفلسطينية إصدار أحكام إعدام جديدة، غالبيتها صدر في قطاع غزة. كما استمرت الحكومة في غزة بتنفيذ أحكام إعدام خلافاً للقانون، ولم ينفذ أي حكم في الضفة الغربية.

ووفقا لتوثيق المركز، فقد تصاعدت أحكام الإعدام الصادرة في السلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ خلال العام ٢٠١٣، مقارنة بالعام الماضي الذي شهد إصدار (٦) أحكام إعدام. وخلال هذا العام أصدرت المحاكم الفلسطينية (١٤) حكماً، بينها (١٣) في غزة، و(١) في الضفة الغربية. كما شهد هذا العام انخفاضاً في عدد الأحكام المنفذة بحق مدانين في السلطة الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة، مقارنة بالعام الماضي الذي شهد تنفيذ (٦) أحكام إعدام. وخلال العام ٢٠١٣، نفذت الحكومة في غزة (٣) أحكام بالإعدام، اثنان منها نُفّذا على خلفية تخابر مع جهات أجنبية، وحكم واحد نُفّذ على خلفية جنائية (قتل)، فيما لم ينفذ أي حكم إعدام خلال الفترة ذاتها في الضفة الغربية.

١٠. أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

عاني المواطنون الفلسطينيون من استمرار تردي حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال العام ٢٠١٣، وذلك بسبب استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وغياب أية آفاق حقيقية لإحداث اختراق يعيد وحدة النظام السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد خلفت السياسات والإجراءات المختلفة التي تبنتها كل من الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة، مزيداً من تدهور حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، والمتدهورة أصلاً بسبب استمرار الاحتلال الحربي الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة واستمرار سياسة الإغلاق غير القانوني لقطاع قطاع غزة منذ منتصف يونيو من العام ٢٠٠٧ والأعمال الحربية العدوانية التي توجت بالعدوان العسكري «عامود السحاب في نهاية العام ٢٠١٢». ومع نهاية العام ٢٠١٣، كانت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة قد وصلت إلى مستوى الكارثة الإنسانية، والتي نجمت أساساً بسبب النقص الشديد في إمدادات الطاقة الكهربائية والوقود والمواد الأساسية

الضرورية، وتزامنت مع العاصفة الجوية التي ضربت الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد انعكست تلك الحالة الكارثية بشكل أدى إلى تدهور كافة الخدمات الحيوية اليومية للسكان، بما في ذلك خدمات المرافق الصحية، بما فيها خدمات المياه ومياه الشرب وخدمات الصحة البيئية، خدمات التعليم وكافة مقومات الحياة الطبيعية للسكان.

التوصيات

في ظل استمرار انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وإنكاره لأبسط حقوق الفلسطينيين في العدالة وفي حياة كريمة، واستمرار حصار غزة للعام السابع على التوالي، وفي ظل تجذر حالة الانقسام الفلسطيني والتي تراجعت معها حالة حقوق الإنسان والحريات في السلطة الفلسطينية، وانعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني، فإن المركز يوجه التوصيات التالية للمجتمع الدولي وصناع القرار الفلسطيني.

التوصيات للمجتمع الدولي:

يشدد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على موقف المجتمع الدولي المقر بأن قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، هي أرض فلسطينية ما تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، رغم إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي على حدود قطاع غزة في العام ٢٠٠٥. ويؤكد استمرار سياسات العقاب الجماعي والإغلاق المفروضة على قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تصاعدت بشكل كبير منذ حصول حركة (حماس) على أغلبية برلمانية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام ٢٠٠٦. ويؤكد المركز أيضاً على الإقرار الدولي بوجود التزام على إسرائيل باحترام اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبخاصة العرف الدولي الخاص بقوانين الحرب واتفاقيات جنيف والمادة ٣ المشتركة منها. ويشدد على أن إسرائيل ملزمة بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون الحرب بالتبادل أحياناً، وبالتوازي أحياناً أخرى، وفق ما يحقق حماية أفضل للمدنيين وإنصاف الضحايا.

وفي ضوء استمرار الممارسات القمعية والتعسفية ومصادرة الأراضي والاستيطان في الضفة الغربية، واستهداف المدنيين في قطاع غزة والإنكار الكامل لحق الضحايا الفلسطينيين في اللجوء للقضاء الإسرائيلي لتحقيق الإنصاف والعدالة، فإن المركز الفلسطيني:

١. يطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالعمل بكل الوسائل لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقه في تقرير المصير، من خلال تجسيد الدولة الفلسطينية، والتي أقرت بوجودها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، وأن تستخدم في ذلك

وسائل القانون الدولي المختلفة، بما فيها الوسائل العقابية، لإنهاء الاحتلال للدولة الفلسطينية.

٢. يطالب المجتمع الدولي بتوفير آليات عدالة للضحايا الفلسطينيين من جراء الانتهاكات الإسرائيلية، وذلك في أعقاب الثبوت اليقيني بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد وصلت بإجراءاتها التعسفية لمنع الفلسطينيين من الوصول للعدالة إلى حد إغلاق كامل لأي فرصة للعدالة أمام القضاء الإسرائيلي.

٣. يطالب الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف، العمل على ضمان إلزام إسرائيل، كدولة عضو في هذه الاتفاقيات، بتطبيق اتفاقيات جنيف في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤. على الدول الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان، وبخاصة العهدين الدوليين، الضغط على إسرائيل للالتزام ببنود الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلزامها بتضمين حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة في تقاريرها المرفوعة للجان المختصة.

٥. على لدول الموقعة على اتفاقيات جنيف الإيفاء بالتزامها بالعمل على ضمان تطبيقها، وذلك بمد ولايتها القضائية الداخلية لمحاسبة مجرمي الحرب، بغض النظر عن جنسية مرتكب الجريمة ومكان ارتكابها، لتمهيد الطريق لمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وإنهاء حالة الحصانة التي يتمتعون بها منذ عقود.

٦. يناشد الدول، التي مدت ولايتها القضائية الداخلية لمحاسبة مجرمي الحرب من أي مكان، عدم الانصياع للضغوط الإسرائيلية الرامية إلى الحد من هذه الولاية بغية إبقاء حالة الحصانة التي يتمتع بها مجرمو الحرب الإسرائيليون.

٧. يطالب المجتمع الدولي ككل بالعمل على وقف مشاريع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية، من خلال فرض عقوبات على المستوطنات الإسرائيلية وتجريم التعامل والاتجار معها.

٨. يناشد الأمم المتحدة التأكيد على أن محاسبة مجرمي الحرب في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي شرط لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة. وأن السلام لا يمكن أن يبنى على حساب حقوق الإنسان والضحايا.

٩. يطالب الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالخروج بإعلان صريح يؤكد أن سياسة الإغلاق الإسرائيلي في غزة وجدار الضم (الفاصل) في الضفة الغربية غير قانونيين، ومن ثم إحالة الأمر لمجلس الأمن لفرض العقوبات اللازمة لإجبار إسرائيل على إزالتهما.

١٠. يطالب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بتحديد موقف واضح ضد جدار الضم (الفاصل)، وذلك في ظل القبول الدولي لفلسطين كدولة على حدود يونيو ١٩٦٧، حيث أن الجدار يقتطع أجزاءً كبيرة من أرض الدولة الفلسطينية.

١١. يناشد الاتحاد الأوروبي بتفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية – الأوروبية، والتي تشرط احترام إسرائيل لحقوق الإنسان لتطبيق الاتفاق، حيث يجب على الاتحاد الأوروبي عدم تجاهل الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين.

١٢. يناشد المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالعمل على تشجيع ومساندة دولة فلسطين للانضمام للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١٣. يناشد المجتمع الدولي والدول العربية خاصة بدعم جهود المصالحة الفلسطينية، من خلال ممارسة ضغط سياسي على طرفي الانقسام لإتمام المصالحة، وقبول المجتمع الدولي بنتائجها، لضمان عدم تكرار الإجراءات العقابية التي أتخذها المجتمع الدولي ضد حكومة الوحدة الوطنية السابقة.

١٤. يناشد الاتحاد الأوروبي وهيئات حقوق الإنسان بالضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنعها من التعرض للصيادين، والسماح لهم بالصيد بحرية دون قيود على المسافات أو الوسائل، باعتبار الصيد مورداً أساسياً لا غنى عنه للاقتصاد في قطاع غزة.

التوصيات لصناع القرار الفلسطيني:

شهد العام ٢٠١٣ استمراراً في تراجع الحقوق والحريات في مناطق السلطة الفلسطينية في ظل الانقسام، والذي دخل عامة السابع على التوالي، كما واستمر أيضاً الغياب الكامل للمجلس التشريعي، ودورة التشريعي والرقابي. وشهد العام ٢٠١٣ تصعيداً في محاولة فرض أيديولوجية على سكان قطاع غزة من خلال بعض الإجراءات والقوانين التي فرضتها أو حاولت فرضها الحكومة وكتلة التغيير والإصلاح في القطاع. كما استمر طرفا الانقسام في زج القضاء الفلسطيني في أتون الصراع الفلسطيني الداخلي، مما جعل القضاء الفلسطيني محلاً للتشكيك في استقلاليته وقانونية تشكيله، وبالتالي، قدرته على الالتزام بمبادئ العدالة وسيادة القانون. في ضوء ذلك، فإن المركز الفلسطيني يطالب صناع القرار الفلسطيني بالتعاون والتكامل للعمل بالتوصيات التالية:

١. يكرر للعام الثاني مطالبته للرئيس الفلسطيني باتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للمصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويشدد على التصديق الفوري على الاتفاقيات التالية:
   - نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨.
   - اتفاقيات جنيف لقانون الحرب لسنة ١٩٤٩ وملاحقها.
   - العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، والبروتوكولين الملحقين بها، البروتوكول الأول المتعلق بتفعيل الشكاوى الفردية لسنة ١٩٦٦، والثاني المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام لسنة ١٩٨٩ .
   - العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦.
   - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩.
   - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لسنة ١٩٨٤.
   - اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩.
٢. يطالب حركتي (فتح) و(حماس) والحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتطبيق اتفاقية المصالحة الموقعة بتاريخ ٤ مايو ٢٠١١ فوراً، ودون أي أعذار

أو تأخير.

٣. يطالب أطراف المصالحة توفير جميع المعلومات المتعلقة بسير جهود المصالحة للجمهور، وفقاً لما تمليه مبادئ الشفافية والمحاسبة.

٤. يطالب أطراف المصالحة الفلسطينية التجهيز الفوري للانتخابات التشريعية والرئاسية، بما يضمن إجراءها في أجواء تضمن حرية ونزاهة العملية الانتخابية، في ظل احترام كامل للحقوق والحريات، وبخاصة حرية التعبير والتجمع السلمي والعمل السياسي، علماً بأن الصفة التمثيلية للمجلس التشريعي والرئيس الفلسطيني قد سقطت يوم استحقاق الانتخابات في يناير ٢٠١٠، وأن وجودهما الحالي من باب تسيير الأعمال لحين عقد الانتخابات.

٥. يطالب الرئيس الفلسطيني بالالتزام بالشروط التي وضعتها المادة (٤٣) لممارسة صلاحياته في إصدار قرارات بقانون، وأهمها شرط الضرورة القصوى التي لا تحتمل التأخير.

٦. يطالب كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف فوراً عن عقد جلسات باسم المجلس التشريعي، وعدم إصدار أي قانون في ظل الانقسام، ووقف العمل فوراً بالقوانين التي أصدرتها في ظل الانقسام.

٧. يطالب أطراف المصالحة بعرض جميع القوانين التي صدرت في ظل الانقسام على المجلس التشريعي حال انعقاده.

٨. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتفعيل الجهود من أجل القضاء على مظاهر الفلتان الأمني وسوء استخدام السلاح، وأن يتوقفا فوراً عن توفير غطاء من الحصانة للمتسببين بهذه الحالة، بدوافع سياسية.

٩. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتحمل مسؤوليتهما في وقف جميع الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتجمع السلمي، ومحاسبة المسئولين عن هذه الانتهاكات بالطرق القانونية.

١٠. على وزارتي الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التوقف فوراً عن الاعتقال السياسي، ويؤكد المركز أن جميع الضحايا لهم الحق في ملاحقة مسئولي الوزارة جنائياً والمطالبة بالتعويض، إذا ثبت أن اعتقالهم جاء خلافاً للقانون، وأن حقهم في ملاحقة المنتهكين لحقوقهم لا تسقط بالتقادم.

١١. يطالب النيابة العامة للتدخل الفوري لوقف ظاهرة استدعاء المواطنين أمام الأجهزة الأمنية دون إذن من النيابة، ويؤكد المركز أن النيابة العامة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توجيه أمر بالحضور أو الإحضار.

١٢. على إدارة السجون ومراكز التوقيف إطلاق جميع المحتجزين والموقفين بشكل غير قانوني، فوراً ودون أي تأخير. ويشدد المركز على أن مديري مراكز التوقيف والسجون لهم السلطة الكاملة في ذلك، بل عليهم واجب قانوني، وإلا تعرضوا للمسؤولية القانونية والملاحقة قضائية لا تسقط بالتقادم.

١٣. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالوقف الفوري للتعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز، وتقديم كل المشتبه فيهم بارتكابها للمحاسبة والمحاكمة، ويؤكد المركز على عدم سقوط هذه الجرائم بمرور المدة وفق ما أكده القانون الأساسي الفلسطيني.

١٤. على وزارتي الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التوقف فوراً عن التدخل في شؤون ونشاطات الجمعيات، وأن تلتزما بحدود صلاحياتها التي حددها قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٠.

١٥. يطالب مجلس القضاء الأعلى بالمبادرة لإعادة توحيد مرفق القضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، كخطوة أولى لتصحيح شامل في مرفق القضاء يضمن استقلالية ونزاهة السلطة القضائية.

١٦. يطالب الحكومة في غزة والرئيس الفلسطيني بوقف العمل بعقوبة الإعدام، والامتناع عن تنفيذ الأحكام التي صدرت، إلى حين إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية. ويشدد المركز في هذا السياق على أن أحكام الإعدام التي تنفذ في غزة هي عبارة عن قتل خارج إطار القانون لأنها تتم دون مصادقة الرئيس الفلسطيني، وفقاً لما يشترطه القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية.

١٧. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة باتخاذ إجراءات صارمة في حق كل من يثبت تورطه في اعتداءات على الحريات العامة.

١٨. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتفعيل مبدأ الشفافية في مؤسسات السلطة الفلسطينة، وذلك بتسهيل الوصول للمعلومات، من خلال توفير جميع المعلومات المتعلقة بالشأن العام للجمهور، وبخاصة عن طريق المواقع الالكترونية للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.

١٩. يطالب الحكومة في قطاع غزة بالعمل الجدي على حل أزمة الكهرباء، وتوفير جميع المعلومات المتعلقة بأزمة الكهرباء للجمهور، كما يطالبها بالعمل مع شركة توزيع الكهرباء لضمان المساواة في التوزيع والجباية.

٢٠. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتفعيل "قانون حقوق المعوقين الفلسطينيين" رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، وبخاصة فيما يتعلق بحقهم في مرافق مناسبة لهم، وحقهم في العمل.

٢١. يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة باحترام الحق في التنقل، ويؤكد المركز في هذا السياق أن تقييد حرية التنقل والسفر لا تكون إلا بأمر قضائي، وفق ما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني.

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

شهد العام ٢٠١٣، استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في اقتراف المزيد من جرائم القتل وانتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي (٤٦) شخصاً، في ظروف لم ينشأ عنها أي خطر أو تهديد على حياة جنود الاحتلال، بينهم (٥) فلسطينيين توفوا متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها خلال أعوام سابقة. ومن بين مجموع القتلى خلال العام، كان (٤١) مدنياً، بينهم (٣٣)[١] في الضفة الغربية، و(٨) في قطاع غزة، بينهم (٦) أطفال، وامرأتان، فضلاً عن (٥) أشخاص غير مدنيين، منهم (١)[٢] في الضفة الغربية، و(٤)[٣] في قطاع غزة. كما أصيب خلال العام (٤٩٦) فلسطينيا بإصابات مختلفة، منهم (٤٣٠) مصاباً في الضفة الغربية، و(٦٦) مصاباً في قطاع غزة، بينهم (١٤٢) طفلاً، و(١٠) نساء.

وقد سقط هؤلاء المدنيون في إطار استخدام قوات الاحتلال للقوة المفرطة المفضية إلى الموت. ففي قطاع غزة، قتل (٨) مدنيين، بينهم (٦) أشخاص في المنطقة الحدودية المقيد الوصول إليها، فيما قتل آخر خلال عملية اغتيال بالطائرات وسط مدينة غزة، وتوفيت امرأة متأثرة بإصابتها في العام ٢٠٠١. وفي الضفة الغربية، قتلت قوات الاحتلال (٣٣) مدنياً في سياقات مختلفة، لم تشكل تهديداً على حياة وأمن جنود الاحتلال. فقد قتل (١٣) مدنياً خلال اقتحام قوات الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وحدوث مواجهات مع المدنيين الفلسطينيين الذين يقومون برشق الجنود بالحجارة. وقتل (٥) مواطنين على الحواجز العسكرية المقامة على مداخل القرى والمخيمات والقرى الفلسطينية، بينهم طالبة جامعية قتلت على الحاجز المقام على مدخل كلية العروب، شمالي مدينة الخليل، أثناء توجهها إلى الجامعة. وقتل شخصان خلال اقترابهما من جدار الضم (الفاصل)، بينهما عامل حاول مع مجموعة من العمال اجتياز الجدار، وقتل (٦) فلسطينيين خلال ٤ جرائم اغتيال، وقتل شاب خلال مشاركته في مسيرة سلمية في قرية عابود، غربي مدينة رام الله، فيما قتل طفل فلسطيني بعد محاولته الهرب من جنود الاحتلال الذين أطلقوا النار عليه من مسافة قصيرة.

وبذلك، يرتفع عدد الأشخاص الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين

١. واحد من بين هؤلاء قتل داخل إسرائيل.
٢. قتل الشاب محمد رباح عاصي، بتاريخ ٢٢ اكتوبر، خلال اشتبك مع قوات الاحتلال في قرية بلعين، غرب رام الله. وقد كان عاصي مطلوباً لقوات الاحتلال.
٣. قتل أربعة أشخاص خلال اشتباك مسلح مع قوات الاحتلال في المنطقة الحدودية....

منذ بداية الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، حتى نهاية العام ٢٠١٣، إلى (٧٠٣٢) شخصا، بينهم (٥٤٥٥) مدنياً، بنسبة (٧٧,٥٪) منهم (٣٥٩٧) مدنياً في غزة، و(١٨٣٩) مدنياً في الضفة. ومن بين إجمالي المدنيين (١٣٢٨) أطفال، بنسبة (٢٤,٥٪)، بينهم (٩٥٩) طفلا في غزة، و(٣٦٨) طفلاً في الضفة، و(٢٨٢) امرأة، بنسبة (٥٪) من إجمالي الضحايا المدنيين، بينهن (٢٢١) امرأة في غزة، و(٦١) امرأة في الضفة. كما بلغ عدد المصابين خلال الانتفاضة عشرات الآلاف، غالبيتهم من المدنيين، بينهم المئات ممن أصيبوا بإعاقات دائمة.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المبنية على شهود العيان وعلى الأدلة الحسية في معظم هذه الجرائم التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوات وظفت القوة المفرطة وغير المتناسبة في مواجهة المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، و لم تراع مبدأي التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التناسب في الرد على القوة العسكرية المقابلة. وهناك أيضاً ما يدل على أن قوات الاحتلال نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين الفلسطينيين. وقد قتل هؤلاء في ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد على حياة جنود الاحتلال.

جرائم القتل في المناطق الحدودية المحظور الوصول إليها في قطاع غزة

المناطق الحدودية هي المناطق التي أعلنت دولة الاحتلال الإسرائيلي، من جانب واحد، حظر وصول الفلسطينيين إليها، ويدفع الفلسطينيون حياتهم ثمنا لمجرد الاقتراب منها جراء إطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال. والمناطق الحدودية في قطاع غزة، قسمان، القسم الأول وهي المنطقة الحدودية الشمالية والشرقية للقطاع، داخل المناطق الفلسطينية والمحاذية للحدود مع إسرائيل. ولا تعرف على وجه الدقة المناطق التي تصنفها إسرائيل ك"مناطق حدودية"؛ منذ العام ٢٠٠٨، ولكن قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً على الوصول إلى تلك المناطق من خلال إطلاق النار على كل من يقترب منها تصل في حدودها الفعلية إلى عرض أكثر من ٢كم. والقسم الثاني، وهو في عرض البحر، حيث لا تسمح قوات البحرية الإسرائيلية للصيادين من الإبحار إلى مسافة أكثر من ٦ أميال بحرية[٤]، ومن يقترب من ذلك العمق يتعرض لإطلاق النار أو الاعتقال.

وخلال العام ٢٠١٣ استمرت جرائم قتل المدنيين في المناطق الحدودية المحظور الوصول إليها، على الحدود الشرقية والشمالية للقطاع. فقد قتلت قوات الاحتلال خلال العام (٦) مدنيين فلسطينيين، على النحو التالي:

١. بتاريخ ١١ يناير، أطلقت قوات الاحتلال النار على مجموعة من المواطنين تواجدوا على بعد ٥٠ متراً من الشريط الحدودي، شرقي جباليا، في محاولة منهم لكسر القرار بفرض منطقة عازلة، أسفرت عن مقتل الشاب **أنور محمد عليان المملوك، ١٩ عاما** من مدينة غزة، بعيار ناري في البطن.
٢. بتاريخ ١٤ يناير، أطلق جنود الاحتلال من داخل أبراج المراقبة شمالي قطاع غزة، نيران أسلحتهم تجاه مجموعة من المزارعين على بعد ١٢٠٠ متر، مما أدى إلى إصابة

٤. بموجب اتفاق التهدئة بين المقاومة وقوات الاحتلال، عقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (١٤-٢١ نوفمبر ٢٠١٢)، سمح للصيادين الإبحار حتى مسافة ٦ ميل بحري.

الشاب **مصطفى عبد الحكيم مصطفي أبو جراد، ١٩ عاماً**، من سكان منطقة المنشية ببلدة بيت لاهيا، بعيار ناري في جبهة الرأس ومقتله.

٣. بتاريخ ١١ أغسطس، أطلقت قوات الاحتلال النار على الشاب **حسين عبد الهادي النوري**، ٣٤ عاماً، من مخيم النصيرات أثناء محاولته اجتياز الشريط الحدودي شرقي قطاع غزة، فأردته قتيلاً. و لم يكن الشاب مسلحاً.

٤. بتاريخ ٣٠ سبتمبر، قتلت قوات الاحتلال المواطن هويشل إسماعيل الحناجرة، ٣٥ عاماً، من مخيم البريج، وسط قطاع غزة، قرب الشريط الحدودي الفاصل مع إسرائيل شرقي بلدة بيت حانون، عندما أطلقت النار تجاهه، وأصابته بعدة أعيرة نارية في البطن والظهر والرأس، بينما كان يحاول اجتياز الشريط الحدودي للبحث عن فرصة عمل داخل اسرائيل. وأكد شهود العيان أن الحناجرة كان يرتدي زياً مدنياً ـ و لم يكن مسلحاً أثناء محاولته اجتياز الشريط المذكور.

٥. بتاريخ ٢٠ ديسمبر، قتلت قوات الاحتلال الشاب **عودة جهاد حمد، ٢٧ عاماً**، وأصابت شقيقه رداد، ٢٢ عاماً، بجراح، أثناء عملهما بالقرب من الشريط الحدودي مع إسرائيل، شمالي بلدة بيت حانون. وتشير تحقيقات المركز، أن قوات الاحتلال وظفت القوة المفرطة بحق الشقيقين، وأطلقت النار عليهما عن قرب وبشكل مباشر، رغم علمها أنهما مدنيان ويقومان بجمع البلاستيك والحديد من مكب النفايات القريب من الشريط الحدودي.

٦. بتاريخ ٢٤ ديسمبر، قتلت الطفلة حلا أحمد ابو سبيخة، ٣ سنوات جراء القصف الذي تعرض له منزلها شرقي مخيم المغازي.[٥]

استمرار استخدام طائرات الاستطلاع في استهداف المدنيين

وثق المركز خلال العام ٢٠١٣، حالة واحدة، استخدمت فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي طائرة استطلاع في استهداف أحد المطلوبين لها في قطاع غزة. فبتاريخ ٣٠ أبريل، استهدفت طائرة حربية إسرائيلية (استطلاع) الشاب **هيثم زياد المسحال**، ٢٥ عاماً، من مدينة غزة، بصاروخ مما أسفر عن مقتله.

ومنذ سنوات، دأبت قوات الاحتلال على استخدام طائرات الاستطلاع (بدون طيار)، في تنفيذ هجمات ضد أهداف في قطاع غزة، أسفرت في مجملها عن مقتل مئات المدنيين، وإصابة مئات آخرين. علماً أن هناك العديد من المدنيين سقطوا خلال عمليات جوية و لم يعرف إذا كانوا قتلوا بطائرات استطلاع أو غيرها. وقد وثق المركز منذ العام ٢٠٠٤، مقتل ٦٣٦ شخصاً، بينهم ٣٩٢ مدنياً، منهم ١٨٤ طفلاً، و١٤ امرأة نتيجة الهجمات بطائرات الاستطلاع، فيما أصيب خلال تلك العمليات ٤٣٨ شخصاً، بينهم ٤٠١ مدني، منهم ٣٦٤ طفلاً، و٤ نساء.

٥. أنظر تفاصيل الحادثة أدناه ص ٣٧

جرائم قتل المدنيين خلال اقتحام الأراضي الفلسطينية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في انتهاج سياسة اقتحام الأراضي الفلسطينية. وقد أسفرت تلك العمليات عن مقتل (١٣) مدنياً خلال العام ٢٠١٣. وكانت من بين أبرز تلك الحالات:

١. بتاريخ ٢٣ يناير، أعلن عن وفاة الطفل صالح أحمد عمارين، ١٥ عاماً، من بيت لحم، متأثرا بإصابته في ١٨ يناير، بعيار ناري أطلقته عليه قوات الاحتلال خلال مواجهات في بيت لحم.

٢. بتاريخ ١٢ مارس، توغلت قوات الاحتلال داخل مخيم العروب، فرشقها الأطفال بالحجارة، فردت بإطلاق النار عليهم وأصابت الشاب محمود عادل الطيطي، ٢٢ عاما، بعيار ناري في الفك أسفر عن مقتله.

٣. بتاريخ ٢٦ أغسطس، اقتحمت قوات الاحتلال مخيم قلنديا، شمالي مدينة القدس المحتلة، ودارت مواجهات، حيث رشق الشبان والفتية جنود الاحتلال بالحجارة، فردت تلك القوات بإطلاق النار تجاههم، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين فلسطينيين، وإصابة (١٨) آخرين، من بينهم ٥ أطفال، بجراح، أصيب أغلبهم في المنطقة العليا من الجسم. والقتلى هم: ١- يونس جمال جحجوح، ٢٣ عاماً، وأصيب بعدة أعيرة نارية في الصدر؛ ٢- جهاد منصور أصلان، ٢١ عاماً؛ وأصيب بعدة أعيرة نارية في الصدر؛ و٣- روبين عبد الرحمن زايد، ٣٣ عاما؛ وأصيب بعدة أعيرة نارية في الصدر.

جرائم القتل خارج إطار القانون (الاغتيالات)

واصلت قوات الاحتلال الإسرئيلي خلال العام ٢٠١٣ اقتراف المزيد من جرائم القتل بحق الفلسطينيين الذين تتهمهم بالضلوع أوالمشاركة في التخطيط أو تنفيذ هجمات ضد اهداف إسرائيلية في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل. وقد اقترفت قوات الاحتلال (٤) جرائم اغتيال (١) في قطاع غزة، و(٣) في الضفة الغربية، اسفرت في مجملها عن مقتل (٦)[٦] أشخاص، بينهم (٥) مستهدفين، و (١) غير مستهدف.

وبذلك يرتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال منذ بداية الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠ حتى نهاية العام ٢٠١٣، إلى (٩١٢) شخصاً، بينهم (٦٥٦) مدنياً من المستهدفين، و (٢٥٦) آخرين من غير المستهدفين. ومن بين الضحايا () طفلاً، و() امرأة. ومن بين إجمالي ضحايا الاغتيال كان (٣٧٩) في الضفة الغربية، بينهم (٣٠١) مستهدف، و (٧٨) غير مستهدف، و (٥٣٣) في قطاع غزة، بينهم (٣٥٥) مستهدف، و (١٧٨) غير مستهدف.

٦. كما توفي بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٣، المواطن خالد محمد خربوش، ٢٩ عاماً، من طولكرم، متأثراً بإصابته جراء إطلاق النار عليه خلال جريمة اغتيال نفذتها قوات الاحتلال في مخيم طولكرم بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٤.

وكانت جرائم الاغتيال خلال العام ٢٠١٣ على النحو التالي:

١. بتاريخ ٣٠ أبريل، أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً تجاه دراجة نارية كان يستقلها المواطن هيثم زياد إبراهيم المسحال، ٢٦ عاماً، من سكان مخيم الشاطئ، أثناء سيره قبالة موقع بدر العسكري الكائن شمال غربي مدينة غزة. أدى القصف المباشر إلى مقتله على الفور، وهو ينتمي إلى الجماعة السلفية الجهادية، وموظف شرطي في أمن مستشفى الشفاء في مدينة غزة.

٢. بتاريخ ٢٦ نوفمبر، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مواطنينِ فلسطينيينِ في محافظة الخليل، بعد استهداف مركبة كانا يستقلانها بالقرب من منطقة زيف، شمالي مدينة يطا، جنوبي المحافظة. ووفقا لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة ٦:٠٠ مساء اليوم المذكور، كان المواطنان **موسى محمد موسى مخامرة، ٢٤ عاماً**، من سكان مدينة يطا؛ **ومحمد فؤاد جميل نيروخ، ٢٤ عاماً**، من سكان مدينة الخليل، يستقلان مركبة من نوع (سوبارو) بيضاء اللون، في طريق ترابية توصل بين منطقة البركة، شرقي مدينة يطا، والخط الخط الالتفافي رقم (٦٠)، وكانت تتبعهم مركبة من نوع رينو كانجو. وقبل وصول السيارة إلى الخط الالتفافي بحوالي ١٠٠م، كانت قوة راجلة من جيش الاحتلال الإسرائيلي تنتشر في الأراضي الزراعية المحيطة بالطريق، وما أن وصلت السيارة حتى شرع جنود الاحتلال بإطلاق النار بشكل مباشر تجاه المركبة، في الوقت الذي كان فيه عدد آخر من الجنود يطلقون النار من مركبة الرينو، ما أسفر عن مقتل المواطنين المذكورين على الفور. وبعد حوالي نصف ساعة من تلك الجريمة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فلسطينياً جنوبي محافظة الخليل. واستناداً لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة ٦:٣٠ مساءً، حاصرت قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي منزلاً تعود ملكيته للمواطن خليل محمد أبو عرام، ٤٣ عاماً، في منطقة البركة، شمالي مدينة يطا، جنوبي محافظة الخليل. وعلى الفور شرع أفرادها بإطلاق النار لعدة دقائق تجاه المنزل قبل تفجير بابه بعبوة ناسفة، ثم فتحوا النار تجاه مواطن كان متواجداً بجانب المنزل. وتبين أن القتيل هو **محمود خالد محمود النجار، ٢٤ عاماً**، من سكان مدينة يطا.

٣. بتاريخ ١٨ ديسمبر، تسللت مجموعة من (وحدات المستعربين) في جيش الاحتلال الإسرائيلي، والتي يَتَشَبَّهُ أفرادُها بالمدنيين الفلسطينيين، إلى منطقة الساحة، وسط مخيم جنين للاجئين، غربي مدينة جنين. استخدم أفراد المجموعة سيارة (مني باص) تحمل لوحة تسجيل فلسطينية، وقد رُسِمَ عليها شعارات «شركة الاتصالات الفلسطينية». توقفت السيارة أمام منزل المعتقل في سجون الاحتلال الإسرائيلي جمال عبد السلام أبو الهيجاء، وترجل منها عدة أشخاص يرتدون زيّ موظفي شركة الاتصالات، وقاموا بفتح النار من أسلحة رشاشة كانوا يحملونها تجاه مجموعة من الشبان الذين كانوا يقفون أمام مقهى للإنترنت أسفل منزل أبو الهيجا. أسفر ذلك عن إصابة المواطن نافع جميل نافع السعدي (٢٣) عاماً، بعدة أعيرة نارية ومقتله على الفور. فيما أصيب ستة مواطنين آخرون بجراح، وصفت جراح اثنين منهم بالخطرة، واعتقلت قوات الاحتلال مصاباً لم تُعرف طبيعة إصابته. يشار أن قوات الاحتلال كانت تستهدف نجل الأسير أبو الهيجا، حمزة، ٢١ عاماً، وهو أحد نشطاء حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وتدعي تلك القوات أنه مطلوب لها، حيث نجا من محاولة الاعتقال أو الاغتيال.

٤. بتاريخ ١٩ ديسمبر، قتلت قوات الاحتلال أحد أفراد جهاز المخابرات العامة الفلسطينية وسط مدينة قلقيلية ويدعى صالح ياسين، ٢٧ عاماً، من سكان قلقيلية. ادعت تلك القوات أن القتيل كان قد فتح النار على أفرادها الذين جاءوا لاعتقاله، وإنهم ردوا على مصدر النيران. كما ادعت أنه كان مطلوبا لها لأنه "فتح النار تجاه جنود إسرائيليين في مناسبات عدة خلال الأسابيع القليلة الماضية". وأضافت أنه تم ضبط سلاح وذخيرة في الموقع. هذا و لم يتوفر شاهد عيان محلي في ذلك الوقت باستثناء سائق سيارة أجرة فلسطيني نقل القتيل إلى المستشفى وتم التحفظ عليه لدى جهاز المخابرات العامة الفلسطينية الذي لم يُمَكِّنْ باحثة المركز من الالتقاء به وأخذ إفادة منه. واستناداً لتحقيقات المركز، ففي حوالي الساعة ٣:٠٠

فجر اليوم المذكور، تلقى المواطن ياسين اتصالاً على هاتفه النقال، من أحد أصدقائه. وعلى الفور، خرج من منزل عائلته في منطقة حي نزال، بجانب مبنى مديرية الشؤون الاجتماعية، في شارع نابلس. وبعد خروجه بوقت قصير سُمِعَ صوت إطلاق نار في المنطقة، وشاهده أحد أصدقائه، وهو سائق سيارة أجرة كان عائداً إلى المدينة بعد أن قام بتوصيل عمال إلى معبر قلقيلية مع إسرائيل، فنقله في سيارته إلى مستشفى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في المدينة، حيث فارق الحياة.

جرائم إطلاق النار على المسيرات السلمية في الأرض المحتلة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٣ استخدام القوة المفرطة بحق المدنيين الذين يقومون بتنظيم مسيرات سلمية أسبوعية احتجاجا على جرائم الاستيطان وبناء جدار الضم (الفاصل) في عمق الأراضي الفلسطينية، أو ضد مواطنين يقومون بتنظيم مسيرات أخرى خلال مناسبات وطنية أخرى، أو احتجاجا على انتهاكات قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين. وفي المجمل فقد أوقعت جرائم إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال ضد المشاركين في المسيرات السلمية على مدار العام، (قتيلاً واحداً).

١. بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٣، قتل الشاب محمد سميح حسين **عصفور**، ٢٤ عاماً، اثر إصابته بعيار معدني استقر في رأسه، أطلقه عليه جنود الاحتلال خلال مشاركته في مسيرة سلمية انطلقت في قرية عابود، شمال غربي مدينة رام الله، تضامناً مع المعتقلين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

كما أسفرت جرائم إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين المشاركين في المسيرات السلمية التي نظمها الفلسطينيون خلال العام (٤٦) . ولا تشمل هذه الإحصائية، سواء المئات من المدنيين، بمن فيهم أطفال ونساء وشيوخ، الذين أصيبوا بحالات إغماء وإعياء شديدين جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال بحق المدنيين كل أسبوع بحق المشاركين في المسيرات السلمية، أو المئات الآخرين الذين تعرضوا لكدمات ورضوض وكسور في أنحاء مختلفة من أجسادهم، جراء الاعتداء عليهم بالضرب بالعصي وأعقاب البنادق من قبل جنود الاحتلال، وخلال الهرب من قنابل الغاز وإطلاق النار والملاحقة في تلك المسيرات. ووفقا لتوثيق المركز، فإن من بين المصابين صحفيون؛ مصورون متطوعون؛ نشطاء محليون ودوليون في **مناهضة الجدار والاستيطان؛ طواقم إسعاف طبية؛ وغيرهم. ومن بين أبرز تلك الحالات:**

» بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٣، نظم الفلسطينيون مسيرات سلمية تضامنية مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة المضربين منهم عن الطعام أمام سجن عوفر جنوب غربي مدينة رام الله. استخدمت قوات الاحتلال القوة المفرطة ضد هذه المسيرات، ما أسفر عن إصابة (١٧) مواطناً، من بينهم (٤) أطفال، بجراح.

» بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٣، أصيب الطفل عبد الله شادي صافي، ١٠ أعوام، بعيار معدني في الرأس، جراء إطلاق النار عليه من قبل جنود الاحتلال بالقرب من مخيم الجلزون شمال مدينة رام الله. وكان عشرات الأطفال والفتية الفلسطينيين قد تجمهروا على المدخل الجنوبي لمخيم الجلزون للاجئين الفلسطينيين، شمالي مدينة رام الله، قرب مدرسة المخيم للذكور التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، على مسافة حوالي ٣٠٠ متر عن السياج المحيط بمستوطنة «بيت أيل». رشق الفتية الحجارة باتجاه سياج المستوطنة، وعلى الفور شرع جنود الاحتلال المتمركزون في المنطقة بإطلاق الأعيرة النارية والأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، وإلقاء قنابل الغاز والقنابل الصوتية تجاههم. أسفر ذلك عن إصابة **صافي**، حيث نقل على أثر ذلك إلى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله لتلقي العلاج.

» بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٣، أصيب أربعة مواطنين بجراح مختلفة، خلال مسيرة سلمية نظمها مدنيون بمشاركة عدد من المتضامنين الدوليين، من وسط قرية كفر قدوم، شمال شرقي مدينة قلقيلية، باتجاه المدخل الشرقي للقرية، وذلك

احتجاجاً على استمرار إغلاقه منذ بداية انتفاضة الأقصى ببوابة حديدية. وقد منعت قوات الاحتلال المتظاهرين من الوصول إلى البوابة المذكورة، وشرع أفرادها بإطلاق القنابل الصوتية وقنابل الغاز تجاههم. أسفر ذلك عن إصابة أربعة مواطنين بجراح، أصيب الأول (٢٢ عاماً) بعيار معدني في إصبع اليد اليسرى ما أدى إلى تهشمه؛ وأصيب الثاني (٢٠ عاماً) بعيارين معدنين في البطن واليد اليسرى؛ وأصيب الثالث (٢١ عاماً) بعيار معدني في الصدر؛ وأصيب الرابع (٢٧ عاماً) بعيار معدني في الخاصرة.

قمع قوات الاحتلال للمسيرة الاسبوعية في قرية المعصرة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣

جرائم قتل الأطفال

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٥) أطفال فلسطينيين خلال العام ٢٠١٣، (٤) منهم في الضفة الغربية و(١) في قطاع غزة. وبذلك يرتفع عدد الأطفال الذين قتلوا خلال الانتفاضة الثانية منذ سبتمبر ٢٠٠٠، إلى (١٣٢٨) أطفال، بينهم (٣٦٨) طفلاً في الضفة الغربية، و(٩٥٩) طفلاً في قطاع غزة. كما أصيب خلال نفس الفترة، (٧٣٩٩) طفلاً، بينهم (٦٥٢٣) طفلاً في قطاع غزة، و(٨٧٦) طفلاً، في الضفة الغربية. ومن بين مجموع المصابين، هنالك المئات ممن أصيبوا بإعاقات دائمة.

وكانت جرائم القتل خلال العام على النحو التالي:

١. بتاريخ ١٥ يناير، قتل الطفل سمير احمد عوض، ١٧ عاماً، في قرية بدرس، غربي مدينة رام الله، أثناء تواجده بالقرب من جدار الضم (الفاصل)، مع عدد من أقرانه، حيث تمكن جنود الاحتلال من الإمساك به، غير أنه أفلت من بين أيديهم فأطلق أحدهم النار عليه مباشرة فأصابه في قدمه، ولما واصل الركض أطلق عليه عيارين ناريين أخريين في الظهر والرأس من مسافة ١٠ أمتار وقتل على الفور.

٢. بتاريخ ٢٣ يناير، أعلن عن وفاة الطفل صالح أحمد عمارين، ١٥ عاماً، من بيت لحم، متأثرا بإصابته في ١٨ يناير، بعيار ناري أطلقته عليه قوات الاحتلال خلال مواجهات في بيت لحم.

٣. بتاريخ ٣ أبريل، أطلق جنود الاحتلال المتمركزون على حاجز عناب العسكري المقام بين مدينتي طولكرم ونابلس، شرقي بلدة عنبتا، على عدد من الفتية ألقوا الحجار على الجنود، فأصيب الفتى عامر إبراهيم ناجي زربول، ١٨ عاماً، بعيار ناري بالصدر، مما أدى الى مقتله على الفور. كما أصيب المواطن فادي عبد القادر إبراهيم نصار، ٢٠ عاماً، بعيار ناري في يده اليمنى. وفي حوالي الساعة ٤:٣٠ فجر اليوم التالي، ابلغ الارتباط الإسرائيلي نظيره الفلسطيني عن وجود جثة لمواطن آخر، تبين فيما بعد أنها للمواطن ناجي عبد السلام ناجي بلبيسي، ١٩ عاماً، والذي كان مصابا بعيار ناري في الصدر، ولم تستطع المصادر الطبية تأكيد إذا ما كان القتيل قد نزف حتى الموت أو أن الرصاصة التي أصابته قد أدت لوفاته على الفور.

٤. بتاريخ ٣١ أغسطس، أعلنت المصادر الطبية عن وفاة الطفل كريم صبحي محمد صالح «أبو صبيح»، ١٧ عاماً، متأثراً بإصابته بعيار ناري بالخاصرة خلال اقتحام قوات الاحتلال لمخيم جنين في ٢٠ أغسطس. وكانت قوات الاحتلال قد اقتحمت مخيم جنين، لاعتقال عدد من كوادر الجهاد الإسلامي، فدارت اشتباكات مع الشبان والفتية الذين رشقوا تلك القوات بالحجارة، فردت تلك القوات بإطلاق النار تجاههم، مما أسفر عن مقتل الشاب مجد الحلوح «الشهلة»؛ ٢١ عاماً، وإصابة ثلاثة آخرين بينهم الطفل صبيح، وأصيب بعيار ناري بالخاصرة.

٥. بتاريخ ٢٤ ديسمبر، قتلت الطفلة حلا أحمد ابو سبيخة، ٣ سنوات، جراء القصف الذي تعرض له منزلها شرقي

مخيم المغازي. فقد أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة داخل الشريط الحدودي الفاصل مع إسرائيل، إلى الشرق من وسط قطاع غزة، بثلاث قذائف شرقي مخيم المغازي. أصابت قذيفتان منزل عائلتي الشقيقين أحمد وبهاء سالم أبو سبيخة، ما أسفر عن مقتل طفلة الأول، حلا ، بعد إصابتها بنزيف داخلي جراء قوة القصف بينما كانت تلهو أمام منزل عائلتها، فيما أصيبت زوجة الثاني، المواطنة **بثينة طلال سالم أبو سبيخة، ٢٨ عاماً**، وطفليها **بلال، ٤ سنوات، ومحمد بهاء سلمان أبو سبيخة، ٦ سنوات**، وأصيبوا جميعاً بشظايا في الأطراف السفلية جراء تناثر الشظايا خلال محاولتهم الهرب من المنزل بعد استهدافه بالقذيفة الأولى. نُقلَ المصابون إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البَلح لتلقي العلاج. وأدى القصف أيضاً إلى إلحاق أضرار جزئية في المنزل. كما سقطت القذيفة الثالثة بعد عدة دقائق على منزل **المواطن سلمان سالم أبو سبيخة، ٧٠ عاماً**، وهو والد صاحبي المنزل السابق، ما تسبب بوقوع أضرار في المنزل المسقوف بالصفيح، دون وقوع إصابات.

الطفلة حلا ابو سبيخة، ٣ سنوات، التي قتلت جراء قصف منزلها من قبل قوات الاحتلال بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٣

استمرار الإغلاق وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية للعام السابع على التوالي فرض الإغلاق الشامل على قطاع غزة. وخلال العام 2013، تسبب الإغلاق في استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية، ونجم عن ذلك بروز مؤشرات خطيرة، وخاصة فيما يتعلق بمستويات الفقر، البطالة والأمن الغذائي للسكان، بمن فيهم الأطفال. كما تدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بفعل التأثيرات الخطيرة لسياسات السلطات المحتلة التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه. وخلفت تلك السياسة المنهجية والمنظمة انتهاكاً متواصلاً لحقوق سكان القطاع في مستوى معيشي ملائم، بما في ذلك الصحة والتعليم، وحقوقهم في العمل، الضمان الاجتماعي، والحق في مأوى ملائم. وتشير بيانات عام ٢٠١٣ أن إجراءات تخفيف الإغلاق التي أعلنتها اسرائيل ليست سوى إجراءات شكلية تهدف إلى تجميل ومأسسة سياسة الإغلاق، وتمثل التفافاً واضحاً وصريحاً على قواعد القانون الإنساني الدولي. وتؤكد الحقائق على الأرض أن مثل هذه التسهيلات المحدودة، لن تساهم في إنهاء معاناة سكان القطاع، الذين قاسوا حصاراً جائراً استمر لمدة ٧ سنوات، وإنما المدخل الأساسي في التعاطي مع الإغلاق الشامل يتمثل في الإقرار بأن هذه السياسة هي غير قانونية، وتندرج في إطار سياسة العقاب الجماعي المفروض على السكان المدنيين في قطاع غزة، وفي الإعلان الفوري عن إنهائه بشكل كامل، وإزالة كافة القيود المجحفة على حركة وتنقل السكان، والسماح بحرية حركة السلع والبضائع، بما فيها الواردات والصادرات من وإلى القطاع.

حرية الحركة والتنقل للسكان

ما يزال أكثر من ١,٨ مليون نسمة حوالي نصفهم (٩٠٠,٠٠٠) اطفال تقل اعمارهم عن ١٨ عام[٧] من سكان قطاع غزة محرومين من حقهم في حرية الحركة، ويعانون بشكل كبير جراء القيود المشددة المفروضة على تنقلاتهم. فقد استمر خلال عام ٢٠١٣ إغلاق **معبر بيت حانون «ايريز»** المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس، و/ أو إسرائيل أمام المواطنين الفلسطينيين، وحرم جراء ذلك سكان القطاع من الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم لأداء شعائرهم الدينية، كما منع الطلاب والطالبات من الوصول إلى مدن الضفة الغربية للالتحاق بالجامعات هناك، ومنع السكان من زيارة أقربائهم وذويهم المقيمين في الضفة الغربية أو العكس. وفي نطاق ضيق سُمح لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة، الصحافيون الأجانب، العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية والمسافرون عبر معبر الكرامة (جسر اللنبي)، والتجار، وعدد من المسيحيين ممن هم فوق سن الـ٣٥، خلال فترة الأعياد المسيحية. ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

٧. وفق إحصائيات دائرة الاحصاء المركزي.

تنقل المرضى للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس و/أو إسرائيل

عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٣ سفر ١،٥٧٤ مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وعزت سلطات الاحتلال رفض ٤١ حالة مرضية لأسباب أمنية، فيما طلبت السلطات المحتلة من ٢٤٤ مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على ١٩٥ مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما تأخر سفر ١،٠٩٤ مريضاً آخر بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية ووجود الطلب تحت الدراسة أو الانتظار لما بعد المقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، فإن عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٣ بلغ ١٣،٦٨٩ طلباً، وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ ١٢،١١٥ طلباً، فيما عرقلت تلك السلطات سفر ١،٥٧٤ حالة مرضية بحجج مختلفة. وبذلك ينخفض هذا العام المعدل اليومي لعدد مرضى القطاع الذين سُمح لهم بالسفر عبر معبر بيت حانون "إيريز" إلى ٣٣ حالة يومياً، أي ما نسبته ٦٦٪ من المعدل الذي سمحت به خلال العام ٢٠٠٦.

كما واصلت سلطات الاحتلال استغلال معبر بيت حانون كوسيلة لابتزاز المرضى أو مرافقيهم واعتقالهم. وقد وثق المركز خلال خلال العام ٢٠١٣ اعتقال (٩) مرضى على المعبر، وقد تم اعتقال هؤلاء المرضى بعد استدعائهم لمقابلة المخابرات الإسرائيلية في المعبر، أو أثناء مرورهم من خلاله بعد حصولهم على تصاريح المرور اللازمة، ويعاني جميع المرضى المعتلقين من أمراض خطيرة ومستعصية، ولا يوجد لهم علاج في مستشفيات القطاع، ومن المفترض أن يخضعوا للعلاج المكثف أو عمليات جراحية في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، أو المستشفيات الاسرائيلية.

زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية

لم تلتزم سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال عام ٢٠١٣ بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الاسرائيلية في مايو ٢٠١٢، وشرعت بتنظيم زيارات لمعتقلي غزة بشكل محدود جداً، وعلى أفواج بحيث يشمل كل فوج شخصين اثنين من ذوي ٢٣ معتقلاً. علاوة على ذلك، أوقفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من دون أسباب زيارات المعتقلين، عدة مرات خلال العام ٢٠١٣، أو بذرائع واهية.
ووفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود ٤٤٠ معتقلاً في السجون الاسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ خلال هذا العام نحو ١٠،٥٦٠ زيارة، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ ١،٦٦٨ زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم ٢،٧٦٤ شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد ٢١،١٢٠ شخصاً، اذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.
يشار الى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم او الزوجة أو الأبناء (منذ مطلع شهر مايو ٢٠١٣)، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أي منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

حركة التجار وتنقلهم إلى الضفة الغربية بما فيها القدس و/ أو إسرائيل

شهد العام ٢٠١٣ تقليصاً ملحوظاً في عدد التجار الذين سمحت لهم باجتياز المعبر، وبلغ معدل من سمح لهم باجتياز المعبر ٦٢ تاجراً يومياً فقط على مدار العام. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود جداً من التجار الذي كانت تسمح بمروره سلطات الاحتلال، حيث كانت تسمح بمرور ما معدله ١٥٠ تاجراً يومياً خلال العام ٢٠٠٦.

وقد استخدم سكان غزة خلال السنوات الأخيرة **معبر رفح البري** على الحدود الفلسطينية / المصرية كمنفذ وحيد للسفر إلى العالم الخارجي، غير أن الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، أدت إلى إغلاق المعبر لفترات طويلة، منذ شهر يونيو ٢٠١٣، ونجم عن إغلاق المعبر حرمان ١,٧ مليون فلسطيني من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع (في ظل استمرار اغلاق معبر بيت حانون).

كما علق آلاف الفلسطينيين في الجانب المصري، وهم في طريق عودتهم للقطاع، من بينهم عشرات المرضى، مئات العائلات الفلسطينية المقيمة في الخارج، مئات الطلبة الفلسطينيين الدارسين في جامعات الخارج. وفي داخل القطاع يعاني نحو ٥٠٠٠ مواطن بسبب حرمانهم من السفر إلى الخارج، من بينهم مئات المرضى، الذين هم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، حملة الإقامات في البلدان المختلفة، وتحديداً مئات العاملين في الخارج، ومئات الطلبة الدارسين في الجامعات الأجنبية.

ويعيد إغلاق معبر رفح التذكير بالقضية الجوهرية، وهي أن قطاع غزة هو جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، وإمتداده الطبيعي هو الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، وعليه فإن الاحتلال الاسرائيلي يتحمل المسئولية القانونية تجاه سكان القطاع بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وعليه بصفته سلطة احتلال حربي توفير منظومة واضحة، تضمن حرية التنقل والحركة لسكان قطاع غزة، والتدفق والمرور الآمن للاحتياجات اللازمة للسكان من خلال المعابر التجارية.

حركة البضائع والسلع التجارية

أقيمت المعابر التجارية لإمداد قطاع غزة بالواردات التي يحتاجها، سواء كانت مصنّعة أو مواد خام، وكذلك لتصدير البضائع التي يتم إنتاجها في القطاع، إلى إسرائيل والضفة الغربية، أو إلى العالم الخارجي. وقد عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى تكريس معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيس ووحيد للقطاع، رغم تدني قدرته التشغيلية، الناجمة عن عدم جاهزيته لتلبية كافة الاحتياجات اللازمة لسكان القطاع. فقد أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر ٢٠٠٨، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ ٢٠١٠/١/٤ أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبي قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ ٢٠١١/٣/٢ أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره ٧٥٪ من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو ٤٠٠ شاحنة يومياً. وتسبب إغلاق معبر المنطار كلياً، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير ٢٠١٢، واعتماد معبر كرم أبو سالم في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة.

الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال عام ٢٠١٣ في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة على مدار العام بتصدير ٢٠٧ شاحنات فقط (معظمها سلع زراعية)، أي بمعدل يقل عن شاحنة واحدة يومياً، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الإغلاق الشامل على قطاع غزة الى ١٥٠ شاحنة في اليوم الواحد. وتهدف سلطات الاحتلال من سياسة حظر تصدير المنتجات الغزية للضفة الغربية إلى تكريس الفصل السياسي والاقتصادي بين شقي الوطن الواحد، كما تهدف إلى ضرب أي مدخل يمكن من خلاله إحداث تنمية إقتصادية في القطاع، ويعتبر التصدير في حالة قطاع غزة مدخلاً أساسياً للتنمية وحاجة ضرورية وأساسية لرفد المؤسسات الانتاجية بمقومات الاستمرار والتطور.

الواردات

تؤكد البيانات التي وثقها المركز أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من ٤ معابر تجارية، ورغم ذلك أغلقت سلطات الاحتلال المعبر خلال العام ٢٠١٣ لمدة ١٣٨ يوماً (٣٧,٨ ٪ من إجمالي أيام العام).

وتشير الإحصائيات أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية، حيث تم السماح خلال عام ٢٠١٣ بتوريد ٥٨،٦٣٢ شاحنة فقط إلى القطاع، بمعدل ١٦٠ شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال هذا العام ٢٨٪ من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الإغلاق في يونيو ٢٠٠٧، والبالغة ٥٧٠ شاحنة يومياً، علاوة على ذلك فإن معظم الواردات هي مواد استهلاكية، حيث ما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود منها، وفي أضيق نطاق.

وقد اعتمد سكان القطاع خلال السنوات الماضية في سد احتياجاتهم الأساسية على السلع التي كانت تُورد عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية / المصرية، وقد تسبب فرض قيود على الواردات إلى قطاع غزة عبر الأنفاق منذ شهر يونيو ٢٠١٣ في حدوث نقص كبير في عدد من السلع الأساسية، من ضمنها معظم أنواع الوقود، وعدد من أصناف مواد البناء.

فقد استمرت أزمة غاز الطهي في جميع محطات القطاع طيلة عام ٢٠١٣، وأدى ذلك إلى تكدس آلاف اسطوانات الغاز، وذلك بسبب محدودية كمية الغاز التي سمحت السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع، حيث بلغ المعدل اليومي خلال عام ٢٠١٣ نحو ١٠٥ أطنان فقط، وتعادل هذه الكمية ٥٢,٩٪ من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى ٢٠٠ طن. كما أدى فرض قيود إسرائيلية على توريد مادتي البنزين والسولار إلى نفاذ الكميات الموجودة في المحطات، ما أدى إلى إغلاق معظمها لعدة أيام، وظل عدد محدود منها يعمل معتمداً على الكميات المحدودة التي تسمح سلطات الاحتلال بتوريدها عبر معبر كرم أبو سالم.

كما شهد قطاع غزة خلال العام ٢٠١٣ ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ بعضها من الأسواق، بسبب فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي قيوداً على دخولها إلى لقطاع. وقد تابع المركز تصريحات السلطات المحتلة بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٧، حيث أعلنت أنها ستسمح يومياً بإدخال ٢٠ شاحنة أسمنت (٨٠٠ طن)، ١٠ شاحنات من الحديد (٤٠٠ طن)، ٤٠ شاحنة حصمة (١٦٠٠ طن)، وتشكل هذه الكميات ٢٠٪، ٣٣٪ و٢٦٪ من احتياجات القطاع من تلك المواد على التوالي، حيث تصل احتياجات قطاع غزة إلى (٤٠٠٠) طن أسمنت، ١٥٠٠ طن حديد بناء، و٦٠٠٠ طن حصمة يومياً، ورغم محدودية هذه الكميات فإن سلطات الاحتلال لم تلتزم بالسماح بدخول كاملها إلى القطاع. وفي قرار مفاجئ أعادت السلطات المحتلة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٣ فرض حظر كلي على دخول مواد البناء إلى القطاع، ومنذ ذلك الوقت لم تدخل إلى القطاع أية كمية من مواد البناء، وجراء ذلك تقلص العمل في معظم مشاريع البناء القائمة في القطاع، وتوقف تماماً في مشاريع إنشاء وترميم البنية التحتية.

ووفقاً لإحصائيات المركز، فإن كمية الواردات من مادتي الأسمنت وحديد البناء، خلال عام ٢٠١٣، وقبل قرار حظر التوريد، كانت محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد ٥,٧٪ من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة من مادة الأسمنت، و١,٨٪ من الاحتياجات الشهرية من حديد البناء.

ونظراً لاستمرار حظر توريد مواد البناء، كان سكان قطاع غزة يعتمدون خلال السنوات الماضية في مشاريعهم الإنشائية على مواد البناء الواردة من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق، ومع توقف توريدها عبر الأنفاق منذ شهر يونيو الماضي، تقلص العمل في معظم مشاريع البناء القائمة في القطاع، وتوقفت تماماً مشاريع إنشاء وترميم البنية التحتية. ومنذ ذلك الوقت، أصبح المنفذ الوحيد لدخول مواد البناء إلى القطاع هو معبر كرم أبو سالم، الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وقد أدى استمرار الإغلاق وفرض قيود على دخول المواد الخام اللازمة للإنتاج، إضافةً إلى تدمير نحو ٧٠٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، إلى شلل أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي كانت تعاني أصلاً نتيجة إغلاق المعابر التجارية. وأدى تردي الأوضاع الاقتصادية في القطاع إلى ارتفاع نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٣٨,٨٪، بينهم ٢١,١٪ يعانون من الفقر المدقع. كما بلغ معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ٢٣,٧٪، وتتفاوت هذه النسبة لتصل في قطاع غزة إلى ٣٢,٥٪ مقابل ١٩,١٪ في الضفة الغربية. أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للذكور ٢٠,٣٪ مقابل ٣٧,٨٪ للإناث في فلسطين.[٨]

٨. الاحصائيات بحسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٣.

القيود على الحركة في الضفة الغربية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض المزيد من القيود على حركة السكان المدنيين خلال العام ٢٠١٣، سواء بين المحافظات، أو على المعابر الحدودية، فضلاً عن استمرار إغلاق مدينة القدس الشرقية المحتلة أمام المواطنين الفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. وتشمل إجراءات قوات الاحتلال حرمان المواطنين الفلسطينيين من ممارسة شعائرهم الدينية في مساجد وكنائس المدينة، وتلقي العلاج في مستشفياتها، والدراسة في مدارسها وجامعاتها، والعمل في مؤسساتها. وفرضت تلك القوات قيوداً على حركة سكان مدينة القدس نفسها، والفلسطينيين من داخل الخط الأخضر، ومنعتهم من الدخول إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة لمدد متفاوتة. وفي حالات عديدة حددت أعمار الأشخاص من سكان المدينة المسموح لهم بالدخول إلى المسجد لإقامة صلواتهم فيه، بما في ذلك في شهر رمضان المبارك عند المسلمين.

حاجز اسرائيلي على مدخل بلدة بيت أمر شمال مدينة الخليل

ورغم تخفيف بعض القيود التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركة المدنيين الفلسطينيين، وحركة تنقل البضائع بين محافظات الضفة، إلا أنّ تلك القوات ما تزال تتعامل مع حرية الحركة والتنقل لدى المواطنين الفلسطينيين على أنها تندرج في إطار «التسهيلات» التي تقدمها لهم، وليست كحق من حقوقهم الأساسية. ففي إطار سياسة (التسهيلات) تلك، فُتحت الكثير من الحواجز التي أقيمت خلال انتفاضة الأقصى، إلا أنّ البنى التحتية في قسم منها ظلت باقية في المكان كالمكعبات الإسمنتية وأبراج المراقبة العسكرية، بحيث يمكن تشغيلها خلال فترة قصيرة. ولا يزال قرابة ١٥ حاجزًا مأهولاً بالجنود بشكل دائم، إلى جانب ١٦ حاجزًا تقيّد فيها حركة الفلسطينيين داخل مدينة الخليل. كما أنّ قوات الاحتلال تنصب بين مرة وأخرى حواجز فجائية على الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية. ويؤدي نصب مثل مئات هذه الحواجز بشكل عشوائي في أرجاء الضفة، إلى إعاقة حركة المدنيين الفلسطينيين. كما وتسدّ تلك القوات المعابر بين مناطق معينة في الضفة الغربية أمام الفلسطينيين عمومًا باستثناء من يحملون التصاريح الخاصة، مثل القدس الشرقية والمناطق المحتلة التي ظلت غربيّ الجدار الفاصل، وهي تقيّد وبشكل كبير امكانية الوصول إلى أماكن إضافية مثل مركز مدينة الخليل.

وفي سياق متصل، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ من الضفة العربية وقطاع غزة على حد سواء. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان آلاف المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، وآلاف الطلبة من تلقي العلم في مدارسها وجامعاتها، وآلاف الموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء مقاطع من الجدار الفاصل حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة وفق رسم قوات الاحتلال لتلك الحدود، والتي تقطن في ضواحيها.

وتستخدم قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية كمعابر حدودية داخل الضفة الغربية لتعزل من خلالها مناطق شاسعة بأكملها عن باقي مناطق الضفة كما هي الحال في منطقة الأغوار. وتقيم تلك القوات أربعة حواجز عسكرية ثابتة على مداخل الأغوار، الأول (حاجز تياسير) شرقي مدينة طوباس ويفضي إلى الأغوار الشمالية، والثاني (حاجز الحمرا) شرقي مدينة نابلس، والثالث (حاجز معاليه أفرايم) جنوب شرقي المدينة ويفضيان إلى الأغوار الوسطى، والرابع (حاجز العوجا) غربي مدينة أريحا، ويفضي إلى الأغوار الجنوبية. وخلال هذا العام، سمحت قوات الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين من غير سكان الأغوار بالعبور من حاجزي الحمرا و(معاليه أفرايم). وكان الحاجزان المذكوران مغلقين أمام حركة المواطنين الفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ حتى نهاية العام ٢٠١٣ حيث فتحت تلك القوات الحاجزين، إلا أنها أبقت على وجود أفرادها عليهما بهدف تقييد حركة السكان المدنيين الفلسطينيين، ومنعهم من المبيت في منطقة الأغوار. كما أن قوات الاحتلال تشن بين فترة وأخرى أعمال اقتحام للتجمعات السكنية الفلسطينية والأراضي الزراعية، وتجبر المزارعين غير المثبتة عناوينهم في بطاقات هويتهم بأنهم من سكان المنطقة على الرحيل عنها. يُشار إلى أن أراضي الأغوار تعتبر الأكثر خصوبة في أراضي الضفة الغربية، وتقيم قوات الاحتلال العديد من المستوطنات الزراعية التي صادرت لأجلها آلاف الدونمات من الأراضي الخصبة، كما وتعزل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية على امتداد حدود نهر الأردن، وتحرم مالكيها من استغلالها. وتشير التقديرات إلى أن قوات الاحتلال تسيطر مع المستوطنين على ما يزيد عن ٧٥٪ من مساحة الأغوار.

وتستخدم قوات الاحتلال الحواجز العسكرية والمعابر الحدودية كمصائد لاعتقال مواطنين فلسطينيين، تدعي أنهم مطلوبون لها. وعادة ما يقوم أفرادها المتمركزون على تلك الحواجز بممارسة سياسة التنكيل والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين. وخلال هذا العام، ووفقاً لما استطاع المركز من توثيقه، اعتقلت تلك القوات ما لا يقل عن (٣٥٢) مدنياً فلسطينياً، كان من بينهم (٩٦) طفلاً، و(١١) امرأة. يشار إلى

أن قوات الاحتلال كانت قد اعتقلت في العام السابق (١٤٣) مدنياً فلسطينياً، من بينهم (٢٤) طفلاً، و(٤) نساء.

وفي سياق متصل، تمعن سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (أللنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين من مواطني الضفة خلال محاولتهم اجتياز معبر الكرامة الحدودي الواقع تحت سيطرتها، وفي الاتجاهين. كما وتحرم تلك السلطات آلاف المواطنين من حقهم في السفر، وعادة ما تترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية للمواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات تحط من كرامتهم الإنسانية، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق القاسي على يد ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة. وتشمل قائمة الممنوعين المرضى والنساء وكبار السن، إلى جانب عدد من الصحفيين والنشطاء السياسيين والطلبة، والنواب المنتخبين بالمجلس التشريعي الفلسطيني وموظفين في وكالات دولية وأممية.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وعادة ما تتجلى الآثار السلبية لبناء الجدار على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف ثمار الزيتون، حيث تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار. وتمنع تلك القوات المزارعين من اجتياز البوابات المقامة في هيكل الجدار بادعاء عدم حيازتهم على التصاريح اللازمة التي تسمح لهم بعبورها. وتهدف تلك القيود والإجراءات إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها. ويشكل محصول الزيتون مصدر الدخل الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون، بسبب الإغلاق الاقتصادي الإسرائيلي المفروض عليهم.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة، حيث تحرمهم من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها.

وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع ما يزيد من الأعباء المالية على المستهلكين. لقد خلفت سياسة الإغلاق وفرض القيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تَمَتُّع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرب. لقد مسّت سياسة الإغلاق وآثارها كل فرد في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الإغلاق وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأرض المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

لقد مثّلت سياسة الإغلاق شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الإنساني الدولي، وبخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة ٣٣ من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس هذه القوات استخدام سياسة الإغلاق والإغلاق الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر

والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وفرض منع التجول وإغلاق الطرق، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. كما يشل حركة القوى البشرية الفلسطينية العاملة.

وبسبب إجراءات القصاص تلك، قضى المواطن **فرج عادل محمد عمارنة، ٦٥ عاماً**، من بلدة يعبد، جنوب غربي مدينة جنين، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٩، نحبه بعد إعاقة مروره على أحد الحواجز العسكرية. ففي ساعات صباح اليوم المذكور، تعرض المواطن عمارنه لوعكة صحية، فقام نجله بنقله إلى مستشفى الشهيد د. خليل سليمان الحكومي في مدينة جنين، إلا أن جنود الاحتلال المتمركزين على حاجز عسكري مقام منذ تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٤ على المدخل الرئيس لبلدة يعبد، منعوه من المرور عبر الحاجز. وبعد جدال مع الجنود، سمح له بالمرور، إلا أنه توفي قبل وصوله المستشفى.

الاعتقال و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية

خلال العام ٢٠١٣، استمر تدهور الظروف المعيشية لأكثر من (٤٨٠٠) معتقل فلسطيني موزعين على ٢٢ سجناً ومركز اعتقال أو توقيف، أغلبها مقامة داخل دولة الاحتلال، في مخالفة واضحة وصريحة للمادة (٧٦) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء محكوميتهم. ومن بين المعتقلين (١٦٢) طفلاً (١٧) امرأة. ومن بين المعتقلين أيضاً (٣٠) شخصا اعتقلوا قبل اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، بينهم (١٥) معتقلاً أمضوا فترة تزيد عن ٢٥ عاماً.[٩] ويخضع هؤلاء المعتقلون لظروف اعتقال قاسية وحاطة بالكرامة الإنسانية، بما في ذلك، سياسة التفتيش العاري والمداهمات الليلية، وسياسة العزل الانفرادي في الزنازين، والإهمال الطبي بحق المعتقلين، وممارسة التعذيب وسوء المعاملة، وهو ما سبب في وفاة أحد المعتقلين خلال التحقيق معه خلال هذا العام.

وشهد شهر أغسطس من هذا العام إبرام اتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل يتم بموجبه الإفراج عن (١٠٤) معتقلين فلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، من ذوي الأحكام العالية، ممن اعتقلوا قبل اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، وذلك على أربعة مراحل. وحتى نهاية العام نفذت ثلاثة مراحل، وفقا للجدول الزمني المعلن بين الطرفين، حيث أفرج عن ٢٦ معتقلاً بتاريخ ١٤ أغسطس، ضمن المرحلة الأولى من الاتفاق. وبتاريخ ٢٩ أكتوبر، تم الإفراج عن ٢٦ معتقلاً آخرين، ضمن المرحلة الثانية من الاتفاق. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ تم الإفراج عن ٢٦ معتقلاً ضمن المرحلة الثالثة، على أن يتم الإفراج عن (٢٦) معتقلاً في وقت لاحق ضمن المرحلة الرابعة والأخيرة.

وخلال العام الحالي، واصلت قوات الاحتلال اعتقال المئات من الفلسطينيين، من

٩. الإحصائيات حسب دائرة الإحصاء بوزارة شئون الأسرى –رام الله.

خلال حملات الاعتقال التي تنفذها أثناء اجتياحها للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، أو خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على امتداد الضفة الغربية، أو خلال حملات خاصة لاعتقال مطلوبين بأنفسهم. وفي قطاع غزة، استمرت قوات الاحتلال أيضاً في اعتقال المزيد من الفلسطينيين في المناطق الحدودية المحظور الوصول إليها، شرق وشمالي القطاع، وفي عرض البحر، أو على معبر ايرز (بيت حانون) شمالي القطاع. ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال خلال هذا العام (٢٤١٥) شخصا، غالبيتهم الساحقة من الضفة الغربية، حيث بلغ عدد المعتقلين (٢٣٢٠)[١٠]، مقابل (٩٥) معتقلا من قطاع غزة.

جنود الاحتلال يعتقلون فلسطينياً في الخليل بينما يرافقه شقيقه الأصغر

ومع نهاية العام ٢٠١٣، كان ما يزال (١٤) نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني معتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ونائب من حركة (فتح)، وواحد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وخلال العام ٢٠١٣، اعتقلت قوات الاحتلال ٨ نواب من كتلة التغيير والإصلاح، وأخضعتهم للاعتقال الإداري، فيما حكمت على أحد المعتقلين من العام الماضي بالسجن لمدة ٣٠ شهراً. من ناحية أخرى، أفرجت سلطات الاحتلال خلال هذا العام عن ٦ نواب، كانوا معتقلين في أوقات سابقة. كما أفرجت خلال هذا العام عن وزير الأسرى الأسبق، وصفي قبها، وكذلك عن وزير الحكم المحلي الأسبق، عيسى الجعبري.

١٠.تشمل الإحصائيات المئات من المواطنين الذين يتم اعتقالهم لفترات قصيرة ويفرج عنهم بعد عدة ساعات.

قائمة بالنواب الذين ما زالوا معتقلين أو اعتقلوا في العام ٢٠١٣					
	إسم النائب	الدائرة	الكتلة البرلمانية	تاريخ آخر اعتقال	تاريخ الإفراج
١	مروان حسيب البرغوتي[١]	رام الله	كتلة فتح	٢٠٠٢/٤/١٥	ما زال معتقلاً (محكوم ٢٦ مؤبدا)
٢	أحمد سعدات عبد الرسول	رام الله	كتلة أبو على مصطفى	٢٠٠٦/٣/١٤	ما زال معتقلاً (محكوم ٣٠ سنة)
٣	حسن يوسف خليل	رام الله	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١١/١/١١	ما زال معتقلاً
٤	محمد عمران طوطح	القدس	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١/٢٣	ما زال معتقلاً (محكوم ٣٠ شهراً)
٥	محمود أحمد الرمحي	رام الله	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/٢٣	ما زال معتقلاً
٦	ياسر داوود منصور	نابس	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/٢٤	ما زال معتقلاً
٧	حاتم قفيشة	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٣/٢/٤	ما زال معتقلاً
٨	أحمد عطون	القدس	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٣/٢/٤	ما زال معتقلاً
٩	محمد إسماعيل الطل	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٣/٢/٢٤	ما زال معتقلاً
١٠	محمد جمال النتشة	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٣/٣/٢٧	ما زال معتقلاً
١١	عبد الجابر مصطفى فقهاء	رام الله	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٣/٦/١٢	ما زال معتقلاً
١٢	محمد أبو طير	رام الله	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٣/٧/٢	ما زال معتقلاً
١٣	نزار رمضان	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٣/١٠/٢٨	ما زال معتقلاً
١٤	محمد ماهر بدر	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٣/١٠/٢٨	ما زال معتقلاً

قائمة بأسماء النواب الذين أفرج عنهم خلال العام ٢٠١٣					
	إسم النائب	الدائرة	الكتلة البرلمانية	تاريخ آخر اعتقال	تاريخ الإفراج
١	أحمد عبد العزيز مبارك	رام الله	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/٧/١٥	٢٠١٣/٣/١٤
٢	نايف محمود الرجوب	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٠/١٢/١	٢٠١٣/٣/٢٧
٣	جمال عبد الحميد الطيراوي	جنين	كتلة فتح	٢٠٠٩/٥/٢٩	٢٠١٣/٥/٦
٤	فتحي القرعاوي	طولكرم	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/٢٣	٢٠١٣/٥/٢٣
٥	عماد محمود نوفل	قلقيلية	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/٢٣	٢٠١٣/٧/٢٣
٦	باسم أحمد الزعارير	الخليل	كتلة التغيير والإصلاح	٢٠١٢/١١/٢٣	٢٠١٣/١١/٢١

كما واصلت سلطات الاحتلال اعتقال المزيد من الفلسطينيين على معبر بيت حانون «إيرز"، بمن فيهم مرضى يتوجهون إلى العلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية. وقد بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين على معبر ايرز خلال العام (١١) أشخاص. وكان من بين تلك الحالات، اعتقال قوات الاحتلال المريض عبد الله أحمد عودة أبو عاذرة، ٢٤ عاماً، من سكان مخيم الشابورة بمدينة رفح، بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٤، وذلك أثناء توجهه لمقابلة المخابرات الإسرائيلية في معبر بيت حانون "إيريز"، لتحديد ما إذا كان سيسمح له بالسفر إلى مستشفى المطلع بمدينة القدس لإجراء عملية جراحية أم لا. يذكر أن المريض أبو عاذرة يعاني اضطراباً في السمع منذ حوالي ثلاث سنوات، وقد حصل على تحويله طبية من دائرة العلاج في الخارج لإجراء عملية جراحية في مستشفى الأوغستا فكتوريا– المطلع، وكان من المقرر خضوعه للعملية الجراحية يوم الجمعة الموافق ٢٠١٣/١١/١٥.

كما تشهد المناطق الحدودية لقطاع غزة ومعظمها أراض زراعية، اعتقالات للمواطنين، حيث بلغ عدد المعتقلين على الشريط الحدودي الفاصل مع إسرائيل خلال العام ٢٠١٣، (٧٥) معتقلا، نصفهم لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر عاما.

وفيما يتعلق باعتقال الصيادين، شهد العام ٢٠١٣ استمراراً في عمليات اعتقال الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة على أيدي عناصر البحرية الإسرائيلية، حيث وثق المركز (٩) حالات اعتقال.

الاعتقال الإداري

في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. لا تزال تحتجز قوات الاحتلال الإسرائيلي في سجون ومراكز اعتقالها نحو ١٤٢ فلسطينياً رهن الاعتقال الإداري.[١١]

ويعتبر الاعتقال الإداري انتهاكاً واضحاً وصريحاً لحق المتهم في المحاكمة العادل، فهو ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس الإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة. وعمدت حكومة الاحتلال الإسرائيلي – منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ إلى تطبيق هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وفي تحايل واضح على القانون، لإخضاع المعتقلين ممن لم توجه لهم تهم معينة أو تقدم أدلة ضدهم، لأطول فترة اعتقال ممكنة. وفي هذا السياق، تؤكد الحقائق على الأرض أن أوامر الاعتقال الإداري –منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة – طالت الآلاف من الفلسطينيين الذين حرموا من حقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك حقهم في تلقي الدفاع الملائم، ومعرفة التهم الموجهة إليهم، خلال فترة احتجازهم التي تتراوح ما بين 3–6 أشهر قابلة للتمديد بموجب قرار إداري، دون الرجوع للقضاء.

وفي العام ٢٠١٣ واصلت قوات الاحتلال تحويل عشرات المعتقلين الفلسطينيين رهن الاعتقال الإداري، بمن فيهم ٨ أعضاء في المجلس التشريعي، ليرتفع عدد النواب المعتقلين إداريا إلى ١١ نائبا، وهم: النائب أحمد عطون، من القدس؛ النائب حسن يوسف خليل، من رام الله؛ النائب عبد الجابر مصطفى فقهاء، من رام الله؛ النائب محمد أبو طير، من رام الله؛ النائب محمود أحمد الرمحي، من رام الله ؛ النائب نزار رمضان، من الخليل؛ النائب محمد جمال النتشة، من الخليل؛النائب محمد ماهر بدر، من الخليل؛ النائب محمد إسماعيل الطل، من الخليل؛ النائب حاتم قفيشة، من الخليل؛ النائب ياسر داوود منصور، من نابلس.

وخلال هذا العام، خاض المعتقلون الإداريون سلسلة من الخطوات احتجاجاً على ظروفهم المعيشية وعلى استمرار اعتقالهم. وفي شهر أكتوبر، أعلن المعتقلون الإداريون في رسالة إلى العديد من المؤسسات، بما فيها الحقوقية، عن عزمهم اتخاذ خطوات احتجاجية تصعيدية ضد سلطات السجون، تبدأ بمقاطعة المحاكم العسكرية الخاصة بالاعتقال الإداري (محاكم التثبيت والاستئناف)، وإرجاع وجبات الطعام تدريجياً، وثالثاً، البدء في إضراب مفتوح عن الطعام بمن فيهم الأسرى المرضى. وبتاريخ ٢٥ أكتوبر، بدأ المعتقلون الإداريون خطوات الإضراب عن الطعام، حيث شرعوا بالإضراب عن الطعام لمدة يومين في الأسبوع.

١١.عدد المعتقلين الإداريين وفقاً لإحصائيات دائرة الإحصاء بوزارة الأسرى –رام الله.

في المقابل، لم تستجب سلطات السجون إلى مطالب المعتقلين الإداريين، بل اتخذت خطوات وإجراءات تصعيدية بحقهم، بما في ذلك منع المعتقلين الإداريين من زيارة الأهل، والتهديد بحرمانهم من شراء احتياجاتهم من الكانتين، وبتقليص مدة الفسحة (الفورة) من خمس ساعات الى ساعة واحدة. كما فرضت عقوبة العزل الجماعي على العديد منهم، وبخاصة المضربين عن الطعام، وتوعدت بنقلهم إلى قسم خاص في سجن النقب.

وشهد هذا العام، استمرار كل من المعتقل أيمن الشراونة ٣٦ عاماً، وسامر العيساوي، ٣٣ عاماً، في إضرابهما عن الطعام منذ تاريخ ١ يوليو، و١ أغسطس ٢٠١٢، على التوالي، احتجاجاً على ظروف اعتقالهم. وبينما توصل الشراونة في ١٧ مارس ٢٠١٣، الى صفقة مع سلطات الاحتلال، أوقف بموجبها اضرابه عن الطعام الذي استمر ٢٦٠ يوماً، مقابل ابعاده الى غزة مدة ١٠ سنوات، استمر العيساوي في اضرابه حتى تاريخ ٢٣ ابريل ٢٠١٣. وأوقف العيساوي اضرابه عن الطعام مقابل ان يمكث في الاعتقال لمدة ٨ شهور أخرى، ويطلق سراحه ويعود الى مدينته القدس. وبتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣، أنهى العيساوي فترة اعتقاله وتم الافراج عنه بالفعل إلى القدس.

وفيات في سجون الاحتلال

يعاني المعتقلون الفلسطينيون في سجون ومعتقلات الاحتلال من الإهمال الطبي بحقهم من قبل سلطات السجون، حيث تتباطأ في تقديم الحد الأدنى من العلاج الملائم والمناسب لمئات المرضى، ما يؤدي إلى تفاقم أوضاعهم الصحية، والتسبب في الوفاة. ووفقاً للإحصائيات[١٢]، فإن نحو (١٥٠٠) حالة مرضية موجودة بين المعتقلين في سجون الاحتلال، بينهم المئات ممن يعانون من أمراض مزمنة أو خطيرة، منهم (٢٠) حالة دائمة في مستشفى سجن الرملة، ويعانون من أمراض الإعاقة والشلل والقلب والأورام الخبيثة والسرطانية. من بين هؤلاء المرضى، معتصم رداد؛ ومحمود أبو صالح؛ خالد الشاويش؛ ناهض الأقرع؛ منصور موقدة؛ محمود سلمان؛ علاء الهمص؛ محمد براش؛ مراد أبو معيلق؛ نعيم شوامرة؛ ثائر حلاحلة؛ فيما يعاني ١٦ معتقلا من المرضى من أمراض نفسية وعصبية، وآخرون يعانون من إعاقات جسدية.

وقد شهد العام ٢٠١٣ وفاة (٣) من المعتقلين، حيث توفي أحد المعتقلين في ظروف يشتبه فيها أنه تعرض للتعذيب أثناء التحقيق، فيما توفي اثنان آخران نتيجة الإهمال الطبي وحرمانهم من الحق في تلقي العلاج والرعاية الطبية، وهم:

١. **المعتقل عرفات شاليش** جرادات، وتوفي بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٣، في اليوم الخامس لاعتقاله، في سجن مجدو. وادعت سلطات الاحتلال أن سبب الوفاة ناجمة عن إصابته بنوبة قلبية، فيما شككت السلطة الفلسطينية والمنظمات الحقوقية في الرواية الإسرائيلية وطالبت بتحقيق مستقل في ملابسات وظروف وفاته. وقد جرى تشريح جثمان المتوفى جرادات في معهد الطبي الشرعي الإسرائيلي «أبو كبير»، بحضور الطبيب الفلسطيني، د. صابر العالول وطبيبين إسرائيليين، في اليوم التالي للوفاة. وبخلاف ما ادعته سلطات الاحتلال بأن سبب الوفاة كان ناجماً عن إصابته بنوبة قلبية، فإن نتائج تشريح القلب – وفقاً لتقرير الطبيب الفلسطيني –

١٢. الإحصائيات حسب دائرة الإحصاء بوزارة الأسرى– رام الله.

أثبتت أن «عضلة القلب خالية من أية علامات مرضية أو أية إصابات..». كما أكد التقرير وجود إصابات متعددة في جسد المتوفى جرادات، وأكد التقرير أن جميع التكدمات (الإصابات) المذكورة حديثة جداً وشديدة ناتجة عن تعذيب مباشر.

٢. **المعتقل ميسرة أبو حمدية**، والذي توفي بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١٣، وهو مكبل اليدين والقدمين في مستشفى «سوروكا» بمدينة بئر السبع، داخل إسرائيل، التي نقل إليها للعلاج من مرض سرطان الحنجرة. يشار إلى أن أبو حمدية، كان معتقلاً في سجون الاحتلال منذ ٢٨ مايو ٢٠٠٢، ومحكوم بالسجن ٢٥ عاماً. وبتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٠٧، تم رفع مدة حكم أبو حمدية من قبل محكمة إسرائيلية إلى السجن المؤبد. وفي العام ٢٠٠٥، تدهور وضعه الصحي نتيجة ثقب في المعدة. وقبل نحو أربعة شهور، من وفاته، تم اكتشاف إصابته بمرض سرطان الحنجرة في مراحل متقدمة. ومنذ اعتقاله، رفضت سلطات الاحتلال السماح لذويه بزيارته في السجن، ولكنها سمحت لبعضهم بالزيارة بعد تدهور حالته الصحية، وتفاقم مرض سرطان الحنجرة لديه. كما رفضت سلطات الاحتلال الضغوطات والمطالبات بالإفراج عنه.

٣. **المعتقل حسن الترابي**، والذي توفي بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٣ في مستشفى العفولة داخل اسرائيل. وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلت الترابي من منزله في قرية صرة، جنوب غربي مدينة نابلس، بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٣، رغم علمها بإصابته بمرض سرطان الدم. ووجهت النيابة العسكرية للترابي عدة تهم من بينها الانتماء لحركة الجهاد الإسلامي وانضمامه لخلية عسكرية تابعة لها. وقد تدهور وضع الترابي الصحي في سجن مجدو، داخل إسرائيل، قبل ثلاثة أسابيع من وفاته، جراء انفجار في الأوعية الدموية وتقيؤ شديد للدماء، وجرى نقله إلى مستشفى العفولة، وأدخل إلى قسم العناية المركزة لخطورة حالته. وبعد إجراء الفحوصات الطبية له، تبين إصابته بجلطة في الأوعية الدموية في ثلاث مناطق في الجسم، وهي الرقبة والصدر والبطن، وحدوث انسداد جزئي في الأوعية الدموية.

التعذيب وسوء المعاملة

يخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. تبدأ تلك الرحلة الطويلة من العذاب والمعاناة بالضرب المبرح على أيدي جنود الاحتلال بالأيدي والهراوات، وتوجيه السباب والشتائم إلى حين الوصول إلى مراكز التوقيف والتحقيق حيث تبدأ رحلة أخرى من المعاناة يتولاها رجال المخابرات الإسرائيلية «الشاباك»، يخضع فيها المعتقل إلى جولات من التعذيب على مدى فترات طويلة.

وخلال العام ٢٠١٣، توفي المعتقل عرفات جرادات[١٣]، من الخليل، بتاريخ ٢٣ فبراير،

جنود الاحتلال يعتدون بالضرب على المواطن نايف جمعة قبيل اعتقاله

١٣. انظر التفاصيل أعلاه ص ٥٠.

في اليوم الخامس لاعتقاله، جراء التعذيب، أثناء التحقيق معه في سجن مجدو. وقد أكد التقرير الطبي بعد تشريح الجثمان أن هناك كدمات وإصابات ناتجة عن التعذيب الشديد والمباشر على جسده.

وفي أغلب الأوقات يخضع المعتقلون لإجراءات قاسية بحقهم من قبل إدارة السجون والمعتقلات الإسرائيلية وتشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وعدم تلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارسة حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

ويتعرض الغالبية العظمى من المعتقلين الفلسطينيين لأساليب تعذيب تشمل الآتي:

١. عصب العينين أثناء التحقيق قبل ضرب المعتقل في أنحاء مختلفة من الجسم، خصوصاً في الوجه والبطن.
٢. خنق المعتقل بطريقة تؤدي إلى إحداث صعوبة في التنفس.
٣. شتم المعتقل بألفاظ نابية، وسب الذات الإلهية.
٤. نزع شعر اللحية بقوة، وبطريقة تحدث آلاما شديدة.
٥. تعليق المعتقل من أرجله، ووجهه للأرض، مع ضرب أماكن حساسة في جسده (كالخصيتين) الأمر الذي يعرض حياته للخطر.
٦. استخدام أسلوب التعذيب المسمى ب"الجسر" حيث يقوم ثلاثة محققين بمسك المعتقل بواسطة قيوده وهو معلق في الهواء ووجهه إلى الأرض.
٧. شبح المعتقل على الكرسي في وضع يكون فيه رأسه وأرجله على الأرض ومؤخرته على الكرسي (بشكل قوس) ويستمر ذلك لساعات طويلة (قد تصل إلى ٤٨ ساعة)، مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الجسم خاصة في منطقة الظهر.
٨. شد الكلبشات على الأيدي والأرجل بوثاق من البلاستيك بصورة تحدث آلاماً شديدة في الجسم.
٩. الشبح على الحائط، مع إجبار المعتقل على حني ركبتيه بزاوية ٩٠ درجة، مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الأرجل.
١٠. الحرمان من النوم لساعات طويلة.

اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٣، ارتكاب الانتهاكات بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الحماية الخاصة التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي. ومن الواضح أن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها تهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وخلال العام، تركزت اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين خلال عملهم المهني على تغطية المسيرات السلمية التي يشارك فيها المدنيون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم (الفاصل) أو توسيع المستوطنات. وتشمل تلك الاعتداءات جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية للصحفيين؛ تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ ومداهمة منازل صحفيين. وكانت أبرز النماذج التي وثقها المركز خلال العام، على النحو التالي:

جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الشخصية للصحفيين

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٣، استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب جرائم انتهاك

الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية بحق الصحفيين، وهي تشمل جرائم إطلاق نار أفضت إلى إصابة صحفيين بجراح مختلفة خلال قيامهم بعملهم المهني في الميدان. وقد شملت تلك الحالات تعرض الصحفيين لأعيرة نارية، أعيرة معدنية مغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، القنابل الصوتية، وقنابل الغاز المسيلة للدموع. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

» بتاريخ ٢٥ يناير، أصيب المصور الصحفي **حمدي فتحي أبو رحمة**، بقنبلة غاز في الجهة اليمنى من الرقبة، خلال عمله المهني على تغطية اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المشاركين في المسيرة السلمية الأسبوعية المناهضة لجدار الضم (الفاصل) والاستيطان في بلدة بلعين، غربي محافظة رام الله، وسط الضفة الغربية. وكان عشرات المدنيين الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين قد تجمهروا في القرية وجابوا شوارعها منددين بإقامة جدار الضم ومستوطنة (ميتياهو مزراح) على أراضي المواطنين فيها. جدير بالذكر أن المصور أبو رحمة يعمل لصالح اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في البلدة.

» بتاريخ ٨ فبراير، تعرض المصور الصحفي بشار محمود صالح، ويعمل لصالح تلفزيون فلسطين، للإصابة بقنبلة غاز مسيل للدموع في الكتف الأيسر، أطلقها باتجاهه أحد جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنعه من مواصلة عمله المهني في قرية كفر قدوم، شمال شرقي مدينة قلقيلية، شمالي الضفة الغربية. وكان المصور الصحفي صالح يعمل على تغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المسيرة السلمية التي شارك فيها عشرات المواطنين والمتضامنين الدوليين في قرية كفر قدوم، احتجاجاً على استمرار إغلاق المدخل الشرقي للقرية منذ بداية انتفاضة الأقصى.

» بتاريخ ٢٢ فبراير، أصيب المصور الصحفي عبد الحفيظ الهشلمون، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الأوروبية، بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط في القدم اليمنى، أطلقه باتجاهه أحد جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عمله المهني في مدينة الخليل. وكان المصور الصحفي الهشلمون يعمل على تغطية تجمع عشرات المدنيين الفلسطينيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين، أمام مسجد علي البَكّاء، وسط مدينة الخليل، للمطالبة بفتح شارع الشهداء المغلق منذ العام ١٩٩٤، بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي التي نفذها المستوطن (باروخ غولدشتاين) بحق المصلين المسلمين.

» بتاريخ ١ مارس، أصيب المصور الصحفي جهاد إسماعيل القاضي، وهو مصور مستقل، بعيار ناري في الجهة اليسرى من البطن، أطلقه باتجاهه جنود الاحتلال، رغم ارتدائه سترة تحمل إشارة الصحافة بشكل واضح وحمله آلة التصوير، وذلك بينما كان يعمل على تغطية تفريق قوات الاحتلال للمتظاهرين أمام سجن (عوفر) جنوبي غرب مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. نقل الصحفي القاضي بواسطة سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى مجمع فلسطين الطبي في المدينة. تبيّن أن العيار الناري أحدث جروحا كبيرة في الطحال، وأجريت له عملية جراحية في اليوم نفسه، استغرقت حوالي أربع ساعات، جرى خلالها استئصال الطحال.

» بتاريخ ٢٦ يوليو، تعرض المصور الصحفي هيثم محمد الخطيب، ويعمل لصالح اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار، ومتطوعاً مع مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة (بيتسيلم)، للإصابة بقنبلة غاز مسيل للدموع في الظهر، أطلقها باتجاهه أحد جنود الاحتلال، خلال عمله في قرية بلعين، غربي مدينة رام الله. وكان الصحفي الخطيب يعمل على تغطية تفريق قوات الاحتلال للمشاركين في المسيرة السلمية المناهضة لجدار الضم في القرية.

» بتاريخ ٢٧ سبتمبر، أطلق أحد جنود الاحتلال عيارين معدنيين مغلفين بطبقة رقيقة من المطاط بشكل مباشر باتجاه المصور الصحفي موسى علي الشاعر، ويعمل لصالح الوكالة الفرنسية للأنباء (AFP)، فور ترجله من سيارته بالقرب من المدخل الشرقي لمخيم عايدة للاجئين، شمالي مدينة بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية. وأسفر إطلاق النار إلى إصابة الصحفي الشاعر في الصدر واليد اليمنى، نُقل على إثرها إلى مستشفى بيت جالا الحكومي لتلقي العلاج. يُشار إلى أن الصحفي الشاعر كان يرتدي سترة تحمل إشارة

الصحافة بشكل واضح، وقد ترجل من سيارة تحمل إشارة الصحافة أيضاً. وكان الصحفي الشاعر قد توجه باتجاه المدخل الشرقي للمخيم لتغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق عشرات المتظاهرين في الأطفال والفتية في المكان.

» بتاريخ ٤ أكتوبر، أصيب الصحفي علي دار علي، ويعمل مراسلاً لصالح تلفزيون فلسطين، بقنبلة غاز مسيل للدموع في القدم اليمنى، خلال عمله على تغطية تفريق قوات الاحتلال الإسرائيلي لعشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين المشاركين في المسيرة السلمية الأسبوعية المناهضة لجدار الضم المقام على أراضي المواطنين في قرية بلعين، غربي مدينة رام الله. وكان أحد جنود الاحتلال قد استهدف الصحفي دار علي بشكل مباشر رغم ارتدائه لسترة تحمل اشارة الصحافة بشكل واضح.

» بتاريخ ٢٢ أكتوبر، تعرض المصور الصحفي أمجد شومان، ويعمل لصالح تلفزيون وطن المحلي، للإصابة بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط في الرأس، أطلقه باتجاهه أحد جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي، بينما كان يعمل على تغطية انتهاكات قوات الاحتلال بحق المشاركين في المسيرة السلمية الأسبوعية في قرية بلعين، غربي مدينة رام الله. نُقل الصحفي شومان على الفور لتلقي العلاج في مستشفى رام الله الحكومي.

تعرض صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب أعمال الضرب وغيره من وسائل العنف، أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية بحق الصحفيين والعاملين لدى وكالات الأنباء المحلية والعالمية. وكانت أبرز تلك الاعتداءات على النحو التالي:

» بتاريخ ٢١ يونيو، اصيب المصور الصحفي بلال عبد السلام تميمي، ويعمل متطوعاً لدى مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة (بيتسيلم)، بكدمات ورضوض في أنحاء متفرقة من الجسم جراء تعرضه للضرب المبرح على أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي. وكان الصحفي تميمي يعمل على تغطية اعتداءات قوات الاحتلال بحق المشاركين في المسيرة السلمية التي خرجت في قرية النبي صالح، شمال غربي مدينة رام الله، احتجاجاً على إقامة جدار الضم واستمرار الاستيطان على أراضي المواطنين في القرية.

» بتاريخ ٢١ يونيو، تعرض طاقم تلفزيون فلسطين للاعتداء بالضرب المبرح من قبل جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال عمله على تغطية تفريق المشاركين في المسيرة السلمية في قرية كفر قدوم، شمال شرقي مدينة قلقيلية على أيدي قوات الاحتلال. والطاقم مكون من الصحفيين: أحمد عبد المالك شاور، وبشار محمود صالح. وقد تلقى الصحفيان المصابان الإسعافات الأولية في الميدان من قبل الطواقم الطبية.

اعتقال واحتجاز صحفيين

تعرض العديد من الصحفيين في مدن وقرى الضفة الغربية لعمليات الاعتقال والاحتجاز على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٣، وقد رافقت تلك العمليات، في بعض الحالات، أعمال اقتحام وتفتيش لمنازل الصحفيين من قبل قوات الاحتلال. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

» بتاريخ ٨ فبراير، احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة صحفيين خلال قيامهم بعملهم المهني في تغطية اعتداءات تلك القوات بحق المشاركين في مسيرة سلمية خرجت احتجاجاً على هدم قرية كنعان التي أقامها مواطنون ونشطاء دوليون في أرضٍ صادرتها قوات الاحتلال شرقي مدينة يطا، جنوبي محافظة الخليل، جنوب الضفة الغربية. والصحفيون المحتجزون

هم كل من: ١) **عبد الحفيظ الهشلمون**، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح وكالة الأنباء الأوروبية؛ ٢) **حسام أبو علان**، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)؛ و٣) **عبد الغني النتشة**، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح شركة بال ميديا للانتاج الإعلامي. وكانت قوات الاحتلال قد هاجمت في ساعات فجر اليوم المذكور عدداً من المواطنين والنشطاء الدوليين بعد قيامهم بإقامة ثلاث خيام في منطقة التبان، شرقي مدينة يطا، تمهيداً لإقامة قرية كنعان على الأرض التي صادرتها تلك القوات في المنطقة. وقد استخدمت قوات الاحتلال القوة المفرطة والمياة العادمة لتفريق المواطنين. وعلى إثر هذا الاعتداء، شارك عشرات المواطنين والنشطاء الدوليين في مسيرة سلمية احتجاجاً على هدم قرية كنعان. وقد أُخلي سبيل الصحفيين المحتجزين في وقت لاحق من اليوم ذاته.

» بتاريخ ١٩ فبراير، احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة صحفيين هم كل من: ١) سامر اياد المغربي، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح وكالة بال ميديا للانتاج الإعلامي؛ ٢) عبد الرحمن محمد يونس، ويعمل مراسلاً لوكالة قدس دوت كوم الالكترونية؛ و٣) ممدوح محمود حمامرة، ويعمل مراسلاً لقناة القدس الفضائية، وذلك خلال اقتحامها لمدينة بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية. ففي حوالي الساعة ١٢:١٥من بعد منتصف ليل اليوم المذكور أعلاه، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بثلاث سيارات جيب عسكرية، مدينة بيت لحم، وسيّرت آلياتها في شوارع المدينة. وأثناء مرورها من شارع القدس – الخليل في المدينة، قامت بتوقيف ثلاثة صحفين تواجدوا بالمكان، واحتجازهم بعد التدقيق في هوياتهم ومنعهم من التصوير.

» بتاريخ ٦ مارس، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المصور الصحفي بكر إبراهيم عتيلي، ويعمل لصالح مكتب النجاح للصحافة والإعلام، بعد أن داهمت منزله الواقع في شارع ١٦، بحي رفيديا، غربي مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية. وقامت قوات الاحتلال بنقل الصحفي عتيلي إلى مركز الجلمة العسكري، حيث خضع للمحاكمة من قبل محكمة عسكرية والتي قامت بدورها بتمديد اعتقاله دون توجيه أي تهمة بحقه.

» بتاريخ ١٣ أغسطس، تعرض المصور الصحفي محمد شكري عوض، يعمل لصالح وكالة وطن للأنباء، للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي من منزله الواقع في قرية بدرس، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. ويخضع الصحفي عوض للاحتجاز في سجن عسقلان العسكري، حيث مثُل في وقت لاحق من الشهر ذاته أمام محكمة عسكرية حيث قررت تمديد توقيفه.

مداهمة منازل صحفيين

رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام أعمال مداهمة نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق منازل صحفيين فلسطينيين في الضفة الغربية، وقد قامت قوات الاحتلال بعمليات تفتيش دقيق وعبث بمحتويات تلك المنازل خلال اقتحامها و/أو عمليات اعتقال للصحفيين. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

» بتاريخ ٦ مارس، تعرض منزل المصور الصحفي بكر إبراهيم عتيلي، ويعمل لصالح مكتب النجاح للصحافة والإعلام، والواقع في شارع ١٦، بحي رفيديا، غربي مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، للاقتحام من قبل جنود قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد أجرى جنود الاحتلال أعمال تفتيش وعبث بمحتويات المنزل، قبل أن يقتادوا الصحفي عتيلي معهم. نُقل الصحفي عتيلي إلى مركز الجلمة العسكري، حيث خضع للمحاكمة من قبل محكمة عسكرية والتي قامت بدورها بتمديد اعتقاله دون توجيه أي تهمة بحقه.

تدمير الممتلكات والأعيان المدنية

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي سياسة هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٣. وقد تركزت عمليات الهدم خلال تلك الفترة في الضفة الغربية المحتلة، وبشكل خاص في مدينة القدس المحتلة، والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المنازل التي هدمتها القوات الحربية المحتلة. ومثلت تلك السياسة امتداداً لسياسة السلطات الحربية المحتلة الهادفة إلى تهويد المدينة، وممارسة سياسة التطهير العرقي ضد السكان الفلسطينيين، وتنفيذ عمليات الإخلاء الجبري للسكان المدنيين من منازلهم وممتلكاتهم، وبذرائع ومبررات مختلفة. وتختلف الذرائع والمبررات التي تنفذ بموجبها القوات الحربية المحتلة عمليات هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية في الضفة الغربية، حيث تتولى السلطات المحتلة صلاحيات الشؤون المدنية والأمنية على نحو ٦٢٪ من أراضي الضفة في المناطق المعرفة بـ «C"، وفقاً لاتفاقيات أوسلو للعام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال، ما يطلق العنان لما يسمى بالإدارة المدنية بالصلاحيات المطلقة الخاصة باستخدام الأراضي والتخطيط في تلك المنطقة، وخاصة صلاحيات منح تصاريح الهدم أو البناء فيها.

واستمرت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في تنفيذ عمليات هدم وتدمير للممتلكات والأعيان المدنية في قطاع غزة، حيث نفذت خلال العام ٢٠١٣ عمليات تدمير لعدد من المنازل السكنية والممتلكات المدنية في مدن قطاع غزة. وقد اعتمدت القوات الحربية المحتلة في تدمير تلك الممتلكات على عمليات القصف الجوي التي نفذتها الطائرات الحربية أثناء تنفيذها غارات جوية أو قصف بري، شملت العديد من المدن والأحياء في قطاع غزة، وامتدت على مدار العام. ولم تتوقف عمليات هدم وتدمير المنازل خلال العام ٢٠١٣، رغم أن العام الذي سبق شهد مخالفات جسيمة لقواعد القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، خاصة عمليات الهدم والتدمير واسعة النطاق التي نفذتها السلطات الحربية المحتلة خلال عدوانها على القطاع في نوفمبر من العام ٢٠١٢.

هدم وتدمير المنازل والممتلكات في الضفة الغربية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال هذا العام في مدينة القدس الشرقية أيضاً.[١٤] تجري أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في

١٤. لا يمكن النظر لجرائم هدم الممتلكات والمنازل في الضفة الغربية بمعزل عن سياسة التوسع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين وجدار الضم، وهو ما سيتم استعراضه أدناه في بندين مستقلين.

مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال، أو من قبل بلدية الاحتلال فيما يتعلق بمنازل القدس الشرقية المحتلة. تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية والمناطق المحاذية للمستوطنات والطرق الالتفافية، إجراءات طويلة ومعقدة في منح تراخيص البناء للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تعمل فيه تلك السلطات على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في تلك المناطق بادعاء الحاجة الضرورية للتناسب مع التزايد السكاني للمستوطنين، وتسمح للمستوطنين بالبناء العشوائي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تُضَيِّقُ الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن آلاف المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية جديدة لهم، أو إضافة أبنية للأبنية القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. إن السلطات المحتلة تتبع سياسة تتصف بالتمييز العنصري في منح تراخيص البناء، حيث تسهل من إجراءات منحها للمستوطنين اليهود، وحجبها عن المواطنين الفلسطينيين. كما أنها تتبع السياسة نفسها في محاسبة المخالفين للقوانين.

المركز يؤكد أن حاجة النمو الطبيعي للعائلات الفلسطينية تضطرها للبناء استجابة لتلك الحاجة، وأمام تعقيدات إصدار تراخيص بناء من قبل دائرة التنظيم والبناء الإسرائيلية، و/أو من بلدية الاحتلال في مدينة القدس، فإن المواطنين الفلسطينيين يضطرون للبناء فوق ممتلكاتهم الخاصة لتلبية حاجاتهم في السكن. ورغم تأكيد المركز القاطع على عدم شرعية البناء الاستيطاني في الأرض المحتلة، واعتبار الاستيطان برمته جريمة حرب، إلا أن سلطات الاحتلال تكرس نظام تمييز عنصري في تعاملها مع البناء غير المرخص في القرى الفلسطينية ومثيله في المستوطنات.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في جرائم هدم المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية. وخلال هذا العام، ووفقاً لما وثقه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد هدمت السلطات المحتلة وقواتها الحربية ٦٦٣ منشأة مدنية، من بينها ٩٨ منشأة في مدينة القدس الشرقية المحتلة و ٥٦٥ منشأة في مناطق C، بما فيها منطقة الأغوار. وقد أدت تلك العمليات غير القانونية إلى إخلاء ١١٠٣ أشخاص، من بينهم ٥٤٥ طفلاً. وفقاً لنفس التقرير الصادر عن المكتب الأممي، فقد ارتفع عدد المنشآت التي هدمتها السلطات المحتلة وقواتها الحربية، منذ العام ٢٠٠٩ وحتى نهاية العام ٢٠١٣، لتصل إلى هدم وتدمير ٢٦٠٣ منشأة مدنية، من بينها ٣٧٠ منشأة في مدينة القدس المحتلة و ٢٢٣٣ منشأة في المنطقة المصنفة C، بما فيها منطقة الأغوار. وقد ارتفع عدد الفلسطينيين الذين أخلوا من منازلهم وممتلكاتهم ليصل إلى ٤٣٣٢ شخصاً، من بينهم ٢٢٦٦ طفلاً.

وشهدت مدينة القدس الشرقية المحتلة خلال العام ٢٠١٣ ارتفاعاً كبيراً في جرائم هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى. ووفقاً لمؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، هدمت السلطة القائمة بالاحتلال، ممثلة ببلدية الاحتلال ووزارة الداخلية وسلطة الطبيعة والإدارة المدنية، (١٠٦) منشآت (سكنية وغير سكنية)، من بينها هدم (٥٩) وحدة سكنية و(٤٧) منشأة، وأجبر (١٤) مواطناً على هدم مساكنهم بأيديهم تحت تهديد السجن والغرامات المالية الباهظة. وقد أسفر ذلك عن تشريد ٤٥٣ شخصاً، من بينهم ٢٤٦ طفلاً و ١١٢ امرأة. وقد طالت عمليات الهدم والتدمير معظم مناطق وأحياء المدينة المحتلة، وتركزت بشكل خاص في كل من منطقة بيت حنينا، حيث نفذت ١٠ عمليات هدم، أدت إلى تشريد ٢٠١ شخصاً، من بينهم ١١٠ أطفال، ومنطقة البلدة القديمة، حيث نفذت ٦ عمليات هدم وتدمير، أدت إلى تشريد ٤٢ شخصاً، من بينهم ٢٦ طفلاً، فيما نفذت باقي أعمال الهدم في مناطق سلوان، جبل المكبر، صور باهر، الطور ومنطقة العيسوية في المدينة المحتلة. وأشارت مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي هدمت منذ العام ٢٠٠٠وحتى نهاية العام ٢٠١٣، (١٢٣٠) منشأة سكنية

وغير سكنية في المدينة المحتلة. أسفرت عمليات الهدم عن تشريد ما يقارب ٥٤١٩ فرداً، من بينهم ١٤٢٣امرأة و٢٨٣٢طفلاً[٥].

وقد تمكن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من توثيق جرائم هدم نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ ١٩٩ منزلاً ومأوى سكنياً في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٣، من بينها ٧٠ منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، من بينها ١٤ منزلاً أجبرت تلك القوات أصحابها على هدمها بأنفسهم، و ١٢٩ منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة الغربية. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيدهم (الهدم الذاتي)، حيث يجبر السكان على ذلك كي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم، وأجرة العمال الذين يقومون بإخراج محتويات تلك المنازل منها. وعادة لا يُفصحُ جميع الأشخاص الذين يهدمون منازلهم بأيديهم عن ذلك لاعتبارات وطنية واجتماعية، إذ يعتبرون ذلك إعلانا صريحاً عن الرضوخ لسياسات الاحتلال. وتوزعت عمليات الهدم والتجريف التي طالت المنازل السكنية على محافظات الضفة الغربية كما يلي: ٧٠ منزلاً في القدس، ٥٩ منزلاً في طوباس، ٣١ منزلاً في جنين، ٢٣ منزلاً في أريحا، ١٥ منزلاً في الخليل ومنزل واحد في محافظة بيت لحم.

كما وثق المركز هدم السلطات المحتلة ٢٠٦ منشأة تستخدم لأغراض غير سكنية؛ من بركسات، محال تجارية، أسوار، خيم، مخازن، مناشير حجر وتجريف طرق وشبكات كهرباء، من بينها ٤٧ منشأة في مدينة القدس المحتلة. ويواجه باحثو المركز عراقيل كبيرة في الوصول إلى المناطق المصنفة C في الضفة الغربية المحتلة، بما منطقة الأغوار، وكذلك مدينة القدس المحتلة، ما يزيد من المصاعب التي يتعرض لها باحثو المركز الميدانيين لرصد وتوثيق تلك الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى.

ولا يمكن النظر إلى عمليات تجريف المنازل السكنية والمنشآت التجارية والصناعية والزراعية في مناطق (C) في الضفة الغربية بمعزل عن مشاريع التوسع الاستيطاني والخطط الإسرائيلية لتهويدها. وعادة ما كانت تترافق مع تلك العمليات سلسلة من المضايقات المتواصلة التي تنفذها قوات الاحتلال والمستوطنون ضد سكان تلك المناطق، وبخاصة في المناطق الجنوبية من محافظة الخليل، وفي المناطق الشرقية والشمالية الشرقية من مدينة القدس التي تقيم فيها المئات من العائلات البدوية.

هدم وتدمير المنازل والممتلكات المدنية في قطاع غزة

تمثل سياسة هدم وتدمير المنازل والمباني السكنية التي مارستها، وما تزال، القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة، انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وبخاصة

٥. أنظر: تقرير هدم المنازل بالقدس الشرقية للعام ٢٠١٣، مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، صادر عن وحدة الرصد والتوثيق –بنك المعلومات. أنظر الرابط: http://www.al-maqdese.org/ar/1/3/2179/?tn=home_hr_reports

المادتين ٤٩ و٥٣ منها، اللتين تحظران إخلاء السكان أو تدمير ممتلكاتهم الخاصة إلا لدواعي أمنهم أو لأسباب عسكرية خاصة. كما مثّلت عمليات هدم وتدمير المنشآت المدنية شكلاً من أشكال الاقتصاص من السكان المدنيين في قطاع غزة، والمحظورة بموجب قواعد القانون الإنساني الدولي. كما تنتهك عمليات هدم وتدمير المنازل حق كل شخص في سكن ملائم، وفقاً للمادة الحادية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نفذت القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة عمليات عسكرية خلال العام ٢٠١٣ أدت إلى هدم وتدمير ٦ منازل في قطاع غزة، أحدها هدم بشكل كلي، فيما تعرضت ٥ منازل أخرى إلى دمار جزئي جسيم. وكانت تلك المنازل تأوي ٨ عائلات قوامها ٣٨ شخصاً، من بينهم ١٦ طفلاً. وقد لجأت القوات الحربية المحتلة إلى استخدام الغارات الجوية كوسيلة رئيسية في عمليات الهدم المشار إليها. وأدت تلك الغارات الجوية التي طالت عدداً من الأحياء والمدن في قطاع غزة إلى أضرار جزئية في ١٣ منزلاً آخر. وطالت انتهاكات الحق في السكن الملائم في قطاع غزة حق الفلسطينيين في الحياة، حيث أدت إحدى عمليات القصف البري من الدبابات الحربية إلى تدمير منزلين بشكل جزئي بعد استهدافها بثلاث قذائف. وأدى ذلك إلى مقتل طفلة (عمرها ثلاث سنوات)، فضلاً عن إصابة ثلاثة فلسطينيين آخرين، هم امرأة وطفلاها، بجراح شرقي مخيم المغازي، وسط القطاع.

استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة. فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظّمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شهد هذا العام تصعيداً جديداً وخطيراً في جرائم المستوطنين، وشن المستوطنون وقوات الاحتلال عمليات مشتركة ضد المدنيين الفلسطينيين في حالات عديدة.

مشاريع التوسع الاستيطاني

واصلت الحكومة الإسرائيلية العمل في تكثيف كافة النشاطات الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية خلال العام ٢٠١٣. ورغم تزايد انتقادات المجتمع الدولي لاستمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في زيادة تلك النشاطات تحت ذريعة تلبية احتياجات (النمو الطبيعي) للمستوطنين. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وقطاع غزة هي أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فقد دأب منذ سنوات على مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض.

مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، قامت قوات الاحتلال بالإعلان عن مصادرة، و/أو تجريف حوالي (١٠٨٠٠) دونم من الأراضي في مختلف محافظات الضفة الغربية، منها (١٩٦) دونماً في مدينة القدس المحتلة.

وخلال هذا العام، تعرضت المناطق المصنفة (C) وفق اتفاق أوسلو الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993 لأوسع عملية استهداف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. فقد شهدت تلك المناطق، وبخاصة مناطق الأغوار، أعمال تجريف واسعة النطاق طالت العشرات من المنازل السكنية والمنشآت الزراعية كآبار المياه، وبرك تجميع مياه الأمطار، وحظائر إيواء وتربية المواشي. كما وأصدرت تلك القوات مئات الإخطارات التي تقضي بهدم تلك المنشآت.

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على آلاف الأشجار في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع وحرق وتكسير الأشجار واغراقها بالمياه العادمة لصالح توسيع المستوطنات اليهودية. وخلال هذا العام بلغ عدد الأشجار المعتدى عليها قلعا وحرقا وتكسيرا واغراقا في المياه العادمة حوالي

(١٣٠٥٧) شجرة من مختلف الأنواع. وكانت موزعة على المحافظات كما يلي: القدس (٨٨٠) شجرة، نابلس (٦٩٣٣) شجرة؛ بيت لحم (١٩٧٥) شجرة؛ الخليل (١٧٩٣) شجرة؛ جنين (٨٠٠) شجرة؛ قلقيلية (٣٥٣) شجرة؛ رام الله (٣٢٣) شجرة؛ وسلفيت (٤٠) شجرة.[١٦]

سياسة تطهير عرقي

في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، وتصنيف الأرض المحتلة إلى مناطق (A) و(B) و(C)، وإحالة المسؤولية الكاملة عن المناطق المصنفة (C) إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي، أطلقت تلك القوات يدها في مناطق (C) لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. وأصبح السكان المدنيون الفلسطينيون ضحية لتلك المشاريع، وبخاصة في المناطق الواقعة في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، وعلى وجه التحديد المناطق الشرقية منها التي شهدت توسيعاً كبيراً لمستوطنة "معاليه أدوميم" وطرح مشروع (E1) في المناطق الواقعة بين المستوطنة المذكورة ومدينة القدس المحتلة، ومنطقة الأغوار. إن توسيع وتيرة الاستيطان في تلك المناطق لا يهدف فقط إلى تهويدها، وعزلها نهائياً عن باقي الأرض المحتلة، وإنما يهدف أيضاً لفصل وسط وشمالي وشرقي الضفة الغربية عن جنوبها، وجعل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً مستحيلاً.

تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الذرائع لتنفيذ سياسات التطهير العرقي في المناطق المصنفة (C) في الضفة الغربية. ولعل أشدها قسوة تدمير حياة السكان المدنيين الفلسطينيين هناك، من خلال تجريف مساكنهم، وحظائر إيواء مواشيهم بادعاء بنائها دون الحصول على تراخيص من (الإدارة المدينة)، وترحيلهم الجماعي من منطقة إلى أخرى بادعاء إجراء تدريبات عسكرية، أو الإعلان عن مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية والمناطق الرعوية مناطق عسكرية مغلقة، وترحيل المواطنين غير المثبتة عناوينهم السكنية في المنطقة عنها.

وخلال هذا العام جرّفت تلك القوات تجمعات بدوية بأكملها، كما حدث في خربة (مكحول) شرقي مدينة طوباس، في الأغوار الشمالية، حيث جرّفت (١٢) مسكناً من الخيام والصفيح وملحقاتها من المطابخ والدورات الصحية المتنقلة؛ و(٢٨) من حظائر إيواء الأغنام والطيور، وشرّدت (٤٨) فرداً، من بينهم (١٧) طفلاً، ورمت بهم بالعراء. كما وصادرت تلك القوات مساعدات وخيما لسكان الخربة، واحتجزت شاحنتين كانتا تنقلان المساعدات للعائلات المنكوبة. تكررت جرائم اقتلاع السكان المدنيين الفلسطينيين في الأغوار خلال هذا العام عدة مرات، ويعد تدمير خربة مكحول نموذجاً صارخاً على تلك الجرائم.

١٦. مصدر المعلومات: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)

وفي تاريخ ٢٣ و٢٠١٣/١٠/٢٤، أجبرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، تحت تهديد السلاح، ١٦٠ مواطناً فلسطينياً من سكان مناطق: بزيق، حمصة، والبرج في الأغوار الشمالية على إخلاء مساكنهم، وتركتهم بالعراء، إضافة إلى أكثر من ثلاثة آلاف رأس من الماشية، بادعاء إقامة تدريبات عسكرية بين مساكن المواطنين بالآليات الثقيلة والمجنزرات العسكرية. وتقوم قوات الاحتلال بين الفترة والأخرى بإخطار المواطنين بالإخلاء وهدم مساكنهم ومصادرة وسائل العيش لإجبارهم على الرحيل من الاغوار. وفي التاريخ نفسه، أصدرت قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي أمراً عسكرياً يقتضي بترحيل عشرات العائلات البدوية التي تقطن في خربة الحديدية شرقي طوباس، بالقوة بعد إدراج المنطقة ضمن ما يسمى مناطق عسكرية مغلقة.

ولعل أخطر المخططات التي تنوي قوات الاحتلال تنفيذها هي تجميع سكان تلك المناطق في منطقة واحدة، وهو واحد من أساليب الطرد القسري لهم. وقال تقرير لمركز بيتسيلم لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة إن الإدارة المدنية تخطط للقيام قريبا بطرد التجمعات البدوية التي تسكن في المنطقة (C). وذكر التقرير، أنه في المرحلة الأولى، والتي كان من المفترض تنفيذها في شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢، تخطط الإدارة المدنية كي تنقل بالإكراه حوالي عشرين تجمعا بدويا، والتي يصل تعداد السكان فيها إلى حوالي ٢٣٠٠ شخص، إلى مكان قريب من مزبلة أبو ديس، إلى الشرق من القدس. وتسكن هذه التجمعات اليوم في منطقة مستوطنة "معاليه أدوميم" والمستوطنات المجاورة لها فيما يسكن نصف سكان هذه التجمعات في المناطق التي عرفتها إسرائيل بأنها منطقة (E1)، والتي تخصصها للتوسيع المستقبلي لمستوطنة "معاليه أدوميم". وفي المرحلة الثانية، تُخطط الإدارة المدنية لطرد تجمعات أخرى من منطقة غور الأردن. ومن بين ذلك، يتم فحص إمكانية إقامة بلدة ثابتة لهذه التجمعات بالقرب من موقع النبي موسى، إلى الغرب من أريحا.[١٧]

وفي سياق متصل، نشرت صحيفة «معاريف» العبرية في موقعها على الشبكة العنكبوتية بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ أن «الإدارة المدنية» تدرس مخططات لإقامة مدينة تسمى »النويعمة" في الأغوار، شمالي مدينة أريحا، والتي يفترض أن تتسع لعشرات الآلاف من السكان مع انتهاء المخطط. ورغم أن الحديث يتم عن أراض تابعة للسلطة الفلسطينية، إلا أن الصحيفة كتبت أنه من أجل تنفيذ هذا المخطط ستقوم إسرائيل بـ"تحويل" ما يقارب ألفي دونم من أراضي "المجلس الإقليمي بكعات هيردين» لهذا الغرض. وبحسب «الإدارة المدنية» فإن إقامة المدينة الجديدة «تحد من ظاهرة البناء غير القانوني من قبل الفلسطينيين»!!. وبحسب «معاريف» ففي المرحلة الأولى فإن «النويعمة» ستتسع لنحو ٨ آلاف شخص في ١١٤٠ وحدة سكنية. وفي الحي الأول من المدينة ستقام منازل خاصة يقع كل منها على مساحة نصف دونم، ويفترض أن تضم مساحات مفتوحة ومبانٍ عامة كثيرة، إضافة إلى بنى تحتية؛ كهرباء واتصالات ومياه

١٧. http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=23433&catid=20

وتصريف حديثة. وفي المقابل، يتضح من المخطط أنه إلى جانب إمكانية امتلاك بعض البيوت في السوق الحرة، فإن بعض هذه البيوت ستخصص للبدو "الذين يسكنون بشكل غير قانوني على أراضي الدولة في منطقة أريحا"!!.[١٨]

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية

واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف إكمال خطط تهويد المدينة المحتلة نهائياً. وفضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. فيما واصلت بلدية الاحتلال سياسة تجريف منازل المدنيين الفلسطينية السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك. وشهد عام ٢٠١٣ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي تعرضت للهدم، وفي إصدار إخطارات الهدم التي تستَهدِف منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها.

وبالترافق مع تلك السياسات والإجراءات المنافية للقانون الدولي، استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين. وتستخدم سلطات الاحتلال عدة وسائل لسحب تلك البطاقات، سواء من خلال سحبها المباشر بذريعة عمل وسكن المواطنين المقدسيين خارج الحدود البلدية للمدينة وفق التقسيم الإداري الإسرائيلي لها، أو رفض شمل الأزواج والأبناء، أو لأسباب سياسية.

وخلال هذا العام، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال البلدية، في اقتراف المزيد من جرائم تجريف المنازل السكنية الفلسطينية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد ما تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطرهم، وتحت ضغط الحاجة لتلبية ضرورات الزيادة السكانية الطبيعية، للجوء إلى بناء منازل لهم دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. وفي المقابل، أقرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة، بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذْ يؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وضواحيها كونها جزءً لا يتجزأ من الأرض المحتلة، يشير إلى أن بلدية الاحتلال تُميِّز

١٨. http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=99720

ضد الفلسطينيين بكل ما يتصل بتراخيص البناء والخدمات.

وكان أكثر المشاريع الاستيطانية خطورة على مستقبل المدينة المحتلة خلال هذا العام مصادقة اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية على مخطط «الحديقة القومية» المنوي إقامتها على جزء من أراضي بلدتي الطور والعيسوية، شرقي مدينة القدس المحتلة. واستناداً للمعلومات التي توفرت للمركز فإن هذا المخطط، والذي صودق عليه بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٤، سيعمل على مصادرة ٧٣٨ دونما من أراضي المواطنين الفلسطينيين في البلدتين المذكورتين، ويحرم بالتالي سكانهما من الامتداد العمراني باتجاه هذه الأراضي. وكان الائتلاف الأهلي (القدس) وبالتعاون مع مركز عدالة والمركز العربي للتخطيط البديل قد قدموا اعتراضاً على المخطط المذكور، باسم لجنة تطوير حي العيسوية، أمام اللجنة اللوائيه للتخطيط والبناء الإسرائيلية في القدس، بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الحقوقية والقانونية المحلية والدولية الأخرى التي اعترضت على المخطط.

ووفقاً للمخطط لقد تم تغيير الحالة القانونية للأرض، من أراضي بناء للمصلحة العامة إلى «حدائق قومية»، وبالتالي يمنع البناء، أو التخطيط للمصلحة العامة من أجل إفساح الطريق «للحديقة القومية». علاوة على ذلك تهدف الحديقة إلى ربط الجامعة العبرية في الغرب بالشارع الرئيس لمستوطنة «معاليه أدوميم» في الشرق، وبلدة الطور في الجنوب إلى العيسوية شمالاً، من ناحية أخرى سيتم إنشاء مشاريع سياحية مستقبلية في المنطقة ضمن المخطط.

يعتبر مخطط «الحديقة القومية» جزءً استراتيجياً من حلقات تطبيق المخطط الهيكلي، حيث أن إقامة الحديقة تعمل على تطويق الأحياء الفلسطينية، وفي ذات السياق لا تعمل سلطات الاحتلال على وضع مخططات تلبي الحاجة الفلسطينية المتزايدة للسكن في هذه الأحياء. وبالتالي فإن إقامة تلك الحديقة سيعمق من أزمة السكن للفلسطينيين في شرقي القدس التي تعاني من نقص يقدر بحوالي ٤٦٠٠٠ وحدة سكنية.

ينسجم المخطط المذكور مع مخطط استيطاني أكبر، لتنفيذ تواصل جغرافي بين القدس المحتلة وكل من مستوطنة «معاليه أدوميم» ومستوطنات شمال شرقي القدس، باعتبار أنّ المنطقة هي بوّابة القدس في منطقة مشروع (E1) الاستيطاني. وسيعمل هذا المخطط على ربط مستوطنات شمال شرقي القدس "عناتوت« و"جيفع بن" و"يمين ادم" و"بساغوت" و"كوخاف يعقوب" وغيرها بشكل مباشر مع القدس ضمن مخطط يراد من خلاله الحفاظ على هذه الكتل الاستيطانية تحت السيطرة الإسرائيلية، والتمهيد لذلك عبر إنشاء شبكة طرق آمنة للمستوطنين وحدهم، وأخرى للفلسطينيين بحيث لا يلتقي الجانبان عليها.[١٩]

وعلى صعيد الاستيطان، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في طرح المشاريع

١٩. (انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: حكومة الاحتلال تُمعنُ في تحدي الإرادة الدولية وتصادق على مخطط (الحديقة القومية) الاستيطاني في القدس المحتلة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣)

الاستيطانية، كما استمرت في أعمال البناء الاستيطاني، حتى خلال فترة المفاوضات التي استأنفت منتصف العام٢٠١٣حيث تمت الموافقة على بناء ٢٤٣٣ وحدة سكنية في مناطق مستوطنات (جيلو ورامات شلومو وتلبيوت)، خلال أشهر نيسان (أبريل)، وآب (أغسطس)، وتشرين أول (أكتوبر). كما تمت الموافقة على بناء الوحدات الاستيطانية في ساحة باب المغاربة (موقف جبعاتي) المقام على مدخل قرية سلوان. وطرحت حكومة الاحتلال خلال هذا العام عطاءات لبناء ٢٠١٥ وحدة استيطانية في مستوطنات (بسجات زئيف) المقامة على اراضي بيت حنينا، و(هار حوماه) المقامة على اراضي بيت لحم، و(رمات شلومو) المقامة على اراضي شعفاط، و(جيلو) المقامة على أراضي قرية بيت صفافا.[٢٠]

يُشار إلى أن إجراءات قوات الاحتلال لتهويد مدينة القدس الشرقية بدأت بالإعلان عن ضمها للأراضي الإسرائيلية، ومصادرة ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات عليها، وتوطين اليهود فيها، وإقامة جدار الضم (الفاصل) حولها، وحرمان سكانها الأصليين من بناء المنازل، وهدم منازلهم القائمة، وإصدار قرارات عنصرية تهدف إلى تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين، وفرض عزلة عليها من خلال الإغلاق. ويرى المركز أن سياسة تهجير السكان الفلسطينيين من مدينة القدس تعتبر إحدى الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في المدينة. لقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على أن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس ٢٢٪ من المجموع العام للسكان، وذلك لإحداث خلخلة في الميزان الديمغرافي في المدينة. ولجأت تلك الحكومات إلى استخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه السياسة، والتي كان آخرها بناء جدار الضم وعزل عشرات الآلاف من السكان الفلسطينيين خارج المدينة، وسحب الهويات من السكان العرب فيها، وضم الكتل الاستيطانية إلى حدود بلدية القدس.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم من الدخول السلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك

٢٠. (http://silwanic.net/?p=45418)

الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار، فضلاً عن اقتحاماته المتكررة من قبل المستوطنين وأذرع الاحتلال الأمنية، والدعوات إلى تقسيمه بين المسلمين واليهود على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل. ووفق رصد وتوثيق دائرة الأوقاف الإسلامية في مدينة القدس المحتلة، اقتحم المسجد الاقصى خلال العام الماضي أكثر من (١٣٢٦٨) يهوديا، بينهم وزراء في حكومة الاحتلال، ونواب كنيست، ومسؤولون اسرائيليون، وأفراد من الأذرع الأمنية المختلفة. وكانت أكثر الأشهر التي شهدت الاقتحامات هي شهر أيلول (سبتمبر) حيث اقتحم ١٥٩٥ متطرفا المسجد خلال أيام (عيد الغفران)، وفي تموز (يوليو) ١١٣٣ متطرفا في ذكرى ما يسمى «خراب الهيكل»، وآذار (مارس) ١٠٠٤ في «عيد الفصح»، وأيار (مايو) ١٠٠٧ في «ذكرى الاستقلال– النكبة».

وعلى صعيد الاعتقالات في المدينة، سجل العام ٢٠١٣ ارتفاعاً ملحوظاً بحملات الاعتقال للمقدسيين، ولم يستثنِ الاحتلال الأطفال أو النساء أو كبار السن، والمرضى من الاعتقالات التعسفية. كما وشملت الاعتقالات كافة البلدات والقرى والأحياء المقدسية. ورصد مركز معلومات وادي حلوة في (سلوان) اعتقال ١٤٥٠ مقدسياً، من بينهم ٤٥٠ طفلاً، و٢٥ امرأة، فيما سجل في شهر شباط (فبراير) اعتقال طفل من سلوان يبلغ ٥ سنوات ونصف فقط، حيث تم اعتقاله واحتجازه حوالي ساعة في جيب عسكري على مدخل البلدة. كما سجل شهر كانون الثاني (يناير) اعتقال طفل من العيسوية يبلغ ٨ سنوات، وخلال الأيام الأخيرة من العام ٢٠١٣ اعتقلت تلك القوات ٣ أطفال تبلغ أعمارهم ٧ سنوات من ساحات المسجد الأقصى. وفي سابقة قانونية خطيرة أصدرت الشرطة الإسرائيلية في شهر تشرين ثاني (نوفمبر) أمر اعتقال لطفل مقدسي من حارة السعدية يبلغ من العمر ٤ سنوات فقط، وهو محمد زين الماجد، وبعد مداهمة منزل العائلة لتنفيذ الأمر فجرا فوجئ الضابط المسؤول بصغر سنه، وانسحب من المنزل بعد تهديد الوالد باستدعاء الطفل للتحقيق. وشهد العام انتهاكا بحق اكثر من ٢٠ طفلا من أحياء القدس، حيث تم التحقيق معهم في «زنازين ٢٠»، حيث يعزل الطفل نهائيا عن العالم الخارجي بتمديد توقيفه حوالي أسبوع ويمنع كذلك من زيارة محامي، إضافة الى عقد جلسات سرية له، وخلال ذلك يوضع الطفل في زنازنة انفرادية تفتقر لأدنى مستويات الحياة.

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

شهد العام ٢٠١٣ تصاعداً في الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية. ولم يَعدْ القيام بتلك الاعتداءات رداً على أعمال مقاومة تنفذها الأجنحة العسكرية للفصائل والأحزاب الفلسطينية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، كما كان في السابق، بل إن الأمر تطور إلى قيام المستوطنين باعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. أخذت تلك الاعتداءات خلال هذا العام أيضاً شكلاً أكثر تنظيماً من ذي قبل، وعادة ما تتم في أوقات هدوء تام تشهدها الأرض المحتلة. وبدا الشكل التنظيمي لتلك الجرائم والاعتداءات أكثر وضوحاً منذ العام ٢٠٠٨ حيث كان المعتدون من المستوطنين يكتبون جملة (جباية الثمن) باللغة العبرية على جدران مساجد ومنازل وهياكل سيارات اعتدوا عليها. وفي الربع الأخير من العام ٢٠١١، ومع الزيادة الملحوظة في اعتداءات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بدأت الأوساط الأمنية الإسرائيلية تتحدث عن وجود حركة استيطانية تحمل اسم حركة (جباية الثمن)، وذلك بعدما هاجم عشرات المستوطنين معسكرا لجيش الاحتلال شمالي الضفة الغربية. إلا أن سلطات الاحتلال لم تُحْدِثْ تغييرات جوهرية في تعاملها مع المستوطنين، وأبقت على سياساتها القديمة في حمايتهم، وتنفيذ العديد من الاعتداءات المشتركة بين قوات الاحتلال والمستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين بدل قيامها بإخضاع المستوطنين للقانون.

ومن خلال رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لجرائم المستوطنين في أراضي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، يؤكد المركز على أن تلك الاعتداءات كانت تتم تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة، وبمرافقتهم خلال تنفيذهم العشرات من اعتداءاتهم، فضلا عن قيامها بتأمين الحماية لهم خلال قيامهم باعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، في حال محاولة المواطنين الفلسطينيين التصدي لهم لإبعادهم عن أراضيهم الزراعية، أو منازلهم السكنية التي تتعرض للاعتداءات. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. وفي العموم تتجاهل سلطات الاحتلال الشكاوى التي يتقدم بها الضحايا الفلسطينيون ضد الجناة من المستوطنين ولا تقوم بأي تحقيق قضائي جدي فيها. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين الذين يمتنعون عن تقديم الشكاوى للسلطات الإسرائيلية لعدم قناعتهم بجديتها في التحقيق في الشكاوى، وإنصافهم.

مستوطنون يغلقون الطريق الغربي لبلدة تقوع –بيت لحم، بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٣

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير السنوي، وثق باحثو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٩١) اعتداءً نفذها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما فيها الاعتداءات التي وفرت فيها قوات الاحتلال الحماية للمستوطنين، وساندتهم في اعتداءاتهم. أسفرت مجمل تلك الاعتداءات عن إصابة (٢٩) مدنياً فلسطينياً، من بينهم (٨) أطفال، فضلاً عن إصابة (٣٠) آخرين، من بينهم (٨) أطفال، بكسور ورضوض وبشظايا الزجاج المتطاير، ونفوق (١٠) رؤوس أغنام. ونتج عن تلك الاعتداءات أيضاً إحراق وتحطيم زجاج وإعطاب إطارات (٧٥) مركبة فلسطينية، واقتلاع وإحراق (٣٥٣٥) شجرة.

وفيما يلي الإحصائيات المتعلقة بتلك الاعتداءات:

١. **جرائم القتل وإطلاق النار**: اقترف المستوطنون (٣) اعتداءات أسفرت عن إصابة مدني فلسطيني بجراح خطيرة.

٢. **أعمال مشتركة بين المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي**: نفذ المستوطنون وقوات الاحتلال (٢٠) اعتداءً مشتركاً أسفر عن إصابة (٢٧) مدنياً فلسطينياً، من بينهم (٨) أطفال.

٣. **الدهس العمد**: وثق باحثو المركز (٤) جرائم محاولات دهس أسفرت عن إصابة (٣) أطفال بجراح.

٤. **الاعتداء على المزارعين ورعاة الأغنام الفلسطينيين**: نفذ المستوطنون (٤٦) اعتداء على المزارعين ورعاة الأغنام، أسفرت عن إصابة مواطن بجراح، وإصابة (١٨) مواطناً فلسطينياً بكسور ورضوض وكدمات، ونفوق (١٠) رؤوس أغنام، واعتقال (١٧) مواطناً على أيدي قوات الاحتلال.

٥. **الاعتداءات على الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار**: وثق باحثو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٥٩) اعتداءً على الأراضي الزراعية، نتج عنها اقتلاع وإحراق (٣٥٣٥) شجرة، منها (٣٤٦٥) شجرة زيتون، و(٧٠) من كروم العنب.

٦. **جرائم التوسع الاستيطاني**: نفذ المستوطنون (٥٥) اعتداءً في هذا المضمار.

٧. **العربدة على الطرق العامة**: وثق باحثو المركز (٢٠) حالة عربدة على الطرق العامة. أسفرت تلك الاعتداءات عن إصابة (٧) مواطنين، من بينهم طفلان، بجراح جراء تطاير الزجاج، وبرضوض وكدمات، فصلا عن احتراق سيارة، وتحطيم زجاج (٩) سيارات أخرى.

٨. **استهداف المركبات المدنية**: وثق باحثو المركز (٢٢) اعتداءات نفذها المستوطنون ضد المركبات المدنية الفلسطينية، استهدفوا خلالها (٦٦) مركبة، منها (٦٤) سيارة، وحافلة نقل ركاب كبيرة (باص)، وجرار زراعي.

٩. **جرائم التنكيل**: وثق باحثو المركز (٩) حالات تنكيل اقترفها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين، أسفرت عن إصابة مواطنين، أحدهما طفل.

١٠. **الاعتداءات على الأماكن الدينية**: وثق باحثو المركز (١٠) اعتداءات على أماكن دينية إسلامية ومسيحية في الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة.

١١. **إقامة الصلوات التلمودية بهدف الاستيلاء على أراضي المواطنين الفلسطينيين**: نفذ المستوطنون (٣١) اعتداءً في هذا المضمار.

١٢. **الاعتداء على المنازل السكنية**: وثق باحثو المركز (١٠) اعتداءات في هذا المضمار.

١٣. **الاستيلاء على المنازل في مدينة القدس المحتلة**: وثق باحثو المركز محاولتين للاستيلاء على منزلين فلسطينيين في حيي شعفاط والشيخ جراح.

مجموعة من المستوطنين يهاجمون فلسطينيين بحماية جنود الاحتلال في بلدة قصرة قضاء نابلس

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

رغم الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٠١٤/٧/٩، بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣، والذي قضى بعدم قانونية إقامة جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية، إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تغير من واقع هذا الجدار شيئاً. وكانت تلك المحكمة قد قضت بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة جدار الضم (الفاصل)، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون.

يمر الجدار، الذي قررت الحكومة الإسرائيلية إقامته في شهر حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٢، بين إسرائيل وأراضي الضفة الغربية، في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. ادعت تلك الحكومة في البداية أن الجدار أمني ولا يحمل مضامين سياسية. ومع مرور الوقت، وبعد فرض وقائع جديدة على الأرض، أعلن العديد من القادة السياسيين الإسرائيليين أن الجدار سيكون بمثابة خط فاصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

وخلال هذا العام، وبعد استكمال معظم أجزاء الجدار في الجهات الشمالية والغربية والجنوبية للضفة الغربية، أتجه العمل لإقامة جدار على طول حدود نهر الأردن. ففي مطلع شهر نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠١٣، أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تعليماته بوضع المخططات السريعة لبناء جدار على طول الحدود مع الأردن، استعدادا لتنفيذ هذا المشروع سريعا، وبخاصة في حال فشل المفاوضات مع الفلسطينيين. وبحسب ما نشر موقع صحيفة »معاريف"، فقد طلب نتنياهو من المستوى العسكري وجهات الاختصاص في إسرائيل الإعداد السريع لهذه المخططات. وبرر نتنياهو بناء الجدار على الحدود الأردنية لتأمين الحماية للمستوطنات الإسرائيلية في منطقة الأغوار وكذلك باقي مناطق الضفة الغربية، وبخاصة في ظل تزايد أعداد اللاجئين السوريين الواصلين إلى الأردن، معتبرا "وجود ما يقارب ٧٠٠ ألف لاجئ قد يهدد أمن اسرائيل في المستقبل، ويمكن لهؤلاء اللاجئين التسلل عبر الحدود إلى إسرائيل"! النقطة الثانية التي يسعى نتنياهو لتأكيدها، والتي قد تكون هي الأساسية، بعث رسالة واضحة للقيادة الفلسطينية تتمثل بعدم استعداد إسرائيل للانسحاب من غور الأردن، وبقاء هذه المنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية حتى لو لم تفشل المفاوضات. [٢١]

٢١. http://www.amgadalarab.com/?todo=view&cat=&id=00019808

خبير الإستيطان ومسؤول دائرة الخرائط في بيت الشرق، خليل التفكجي، يرى إن بناء الجدار الشرقي هو مخطط قديم وليس جديداً، ولكن يبدو أن سلطات الاحتلال ستقوم بتنفيذه، كرسالة سياسية وإقراره كأمر واقع على الأرض. وأكد التفكجي أن ما تقول به إسرائيل بخصوص النوايا الأمنية لهذا الجدار ليس صحيحا، «فالأصل أن هناك مصالح مائية وإستثمارية، فغور الأردن يعني السياحة، والزراعات المبكرة، والسياحة العلاجية، والمياه من نهر الأردن وقناة البحار، وعن أراض فارغة من السكان، وما يحدث الآن على الأرض هي عملية تطهير عرقي». والهدفُ الأكبر من هذا المخطط، كما يرى التفكجي، هو سياسي أيضا يتمثل في حشر الدولة الفلسطينية في حال قيامها، بين الجداريين الغربي والشرقي. وفيما يتعلق بالسكان قال التفكجي: «حاليا تتم عمليات تهجير ممنهجة لنقل السكان، والمدينة الوحيدة التي بقي فيها السكان أريحا والعوجا، حيث سيتم ربطهما مع الضفة، والقرى الصغيرة مثل بردلة وعين العوجا، تتحول لتجمعات سكانية يتم عزلها بالجدار ويكون الدخول إليها كما يحدث في الضفة الغربية بتصاريح وأوذنات». [٢٢]

القيود على الحركة على طرفي الجدار

يعاني السكان المدنيون الفلسطينيون الذين وجدوا أنفسهم بمحاذاة جدار الضم من القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركتهم الاعتيادية. وخلال هذا العام أضيفت قيود جديدة على الحركة والتنقل، فضلاً عن تلك القيود واسعة النطاق المفروضة عليهم منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

وخلال هذا العام، قلصت قوات الاحتلال الإسرائيلي ساعات فتح البوابات الزراعية المقامة في هيكل الجدار، ما تسبب في إعاقة دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم المعزولة خلف جدار الضم. تهدف قوات الاحتلال من تلك الإجراءات التعسفية إلى تقليص ساعات عمل المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم، وبالتالي تدمير أحد أهم مصادر الدخل لديهم، كما سيتسبب في تدمير مزروعاتهم.

وفي موسم قطاف ثمار الزيتون، فرضت قوات الاحتلال نظاماً صارماً على المزارعين الفلسطينيين، واشترطت عليهم الحصول على تصاريح صادرة من «الإدارة المدنية الإسرائيلية» تُمَكِّنهم من دخول أراضيهم الزراعية التي أصبحت معزولة خلف الجدار. وتشترط تلك القوات أن تكون الأراضي مسجلة بأسمائهم في دوائر (الطابو) لإصدار تلك التصاريح. إلا أن معظم تلك الأراضي لا زالت مسجلة بأسماء أجداد وآباء المزارعين حيث أن تواجد الشركاء الآخرين في الشتات يحول دون تقسيم الأراضي بين الورثة، وبالتالي صعوبة تسجيلها في دوائر (الطابو) في ظل الظروف الراهنة.

لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم

٢٢. http://www.alquds.co.uk/?p=84844

الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم، وبخاصة أن المناطق التي أقيم الجدار فيها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الرزق الأساسية في القرى والبلدات الواقعة فيها. إن الحقائق الجديدة التي فرضها بناء الجدار على أرض الواقع أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأرض المحتلة بشكل بارز، وبالتالي أدى إلى رفع معدلات الفقر في أوساط عدد كبير من العائلات الفلسطينية.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

استمرت سلطات الاحتلال بوضع العراقيل أمام الضحايا الفلسطينيين للحيلولة دون نيل حقهم في العدالة والإنصاف، حتى أصبح باب المحاكم الإسرائيلية موصداً بشكل كامل أمامهم. وبعد مرور عام ونيف على العدوان الإسرائيلي على غزة في نوفمبر ٢٠١٢ «عدوان عامود السحاب»، ومرور أكثر من أربع سنوات على عدوان «الرصاص المصبوب» في العام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، ما يزال الضحايا الفلسطينيون ينتظرون حقهم في العدالة والإنصاف. وتضع سلطات الاحتلال عقبات قانونية ومادية ومالية للحيلولة دون ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتعويض ضحايا جرائمهم.

ويعمل المركز على بناء ملفات قانونية للضحايا الفلسطينيين المدنيين، للحيلولة دون ضياع حقوقهم. وقد تخلل العام ٢٠١٣ عمل دؤوب من محاميي المركز لبناء ملفات قانونية للضحايا المدنيين من جراء عدوان «عامود السحاب»، للمطالبة بحقوقهم الجنائية والمدنية، وذلك في سياق عمله المتواصل في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وإنصاف الضحايا. وتأتي خطوات المركز أمام المحاكم الإسرائيلية ليؤكد للعالم أن منظومة العدالة الإسرائيلية ليس بها أي عدالة، وإنها أوجدت فقط لتقديم غطاء قانوني لمجرمي الحرب الإسرائيليين، وتجنيبهم الملاحقة الدولية، من خلال إيهام المجتمع الدولي بأن ثمة تحقيقات داخلية تتم.

ووفقاً لمعطيات الدائرة القانونية في المركز، فقدم تقدم محامو المركز بـ ٢٤٨ بلاغاً لوزارة (الدفاع) الإسرائيلية للبدء في إجراءات رفع قضايا تعويض للضحايا الفلسطينيين (وفق ما يتطلبه القانون الإسرائيلي) جراء الانتهاكات الإسرائيلية، والتي شملت قتل ٧٢ مدنياً فلسطينياً وإصابة ١٠٤ آخرين وتدمير ٧٥ منزلاً خلال عدوان «عامود السحاب». كما قام المركز بتقديم ٧٩ شكوى للنيابة العسكرية الإسرائيلية لفتح تحقيق جنائي في هذه الانتهاكات، وتقديم المسئولين عنها للعدالة.
تلقى المركز ٢٦ رداً فقط على الـ٧٩ شكوى التي تقدم بها للنيابة العسكرية الإسرائيلية، وكانت جميع الردود سلبية، كان آخرها قرار النيابة العسكرية الإسرائيلية القاضي بإغلاق ملفي عائلة حجازي، والتي قتل فيها ثلاثة مدنيين وأصيب أربعة آخرون من عائلة حجازي، وتدمير منزلهم بشكل كامل. كما وتلقى المركز رداً سلبياً في «قضية عائلة الدلو»، والتي تسبب القصف الإسرائيلي لمنزلهم بمقتل ١٢ مدنياً بينهم (٥ أطفال و٥ نساء) من عائلتي الدلو والمزنر وإصابة حوالي ٦ مدنيين

آخرين من سكان المنازل المجاورة، بالإضافة إلى تدمير المنزل المستهدف بشكل كامل والمنازل المجاورة بشكل جزئي. وقد جاء في رد النيابة على الشكوى التي قدمها المركز بالنيابة عن عائلة الدلو أنه «لم يتبين اشتباه بوقوع مخالفة جنائية، ولم توجد شبهة مؤسسة على انتهاك قوانين الحرب من قبل أية جهة عسكرية، فيما يتعلق بهذا الحادث.»

ويشدد المركز على أن تصرفات النيابة العسكرية الإسرائيلية تأتي في سياق سياسة ممنهجة لإنكار حق الضحايا الفلسطينيين في العدالة، ولتقديم غطاء قانوني لمجرمي الحرب الإسرائيليين، لتحصينهم من الملاحقة الدولية. ويؤكد موقف المركز حقيقة أنه سبق وتقدم بـ ٤٩٠ شكوى جنائية إلى النيابة العسكرية الإسرائيلية بعد عدوان «الرصاص المصبوب»، إلا أنه لم يتلق ردوداً إلا على ١٩ منها بخصوص ٢٣ قضية، وكانت الردود في أغلبها تقتصر على إقرار استلام الشكوى، وإدعاء بأنه سيتم فحصها، وإعلام المركز بالنتائج. هذا بالإضافة إلى أن النيابة العسكرية الإسرائيلية لم يسبق أن قدمت أياً من المشكو ضدهم للعدالة، رغم وجود تقارير دولية تؤكد ارتكاب جرائم حرب، بل رجحت حدوث جرائم ضد الإنسانية ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وخاصة خلال عدوان «الرصاص المصبوب»، والتي كان أهمها تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، المعروف بـ «تقرير جولدستون».

لقد أكدت لجنة الخبراء المستقلين التي شكلتها الأمم المتحدة للتحقيق في التجاوزات التي تمت خلال عدوان «الرصاص المصبوب» في تقريرها الصادر في مارس ٢٠١١ أن سلطات الاحتلال قد أخفقت في الالتزام بالتحقيق في جرائم الحرب المدعى بارتكابها ضد المدنيين الفلسطينيين، وأن التحقيقات الإسرائيلية التي أجريت بخصوص الجرائم المرتكبة خلال عدوان «الرصاص المصبوب»، والتي راح ضحيتها مئات المدنيين الفلسطينيين، لم تتمخض إلا عن حبس جندي ٧ أشهر لسرقة بطاقة صراف آلي من منزل أحد المواطنين الفلسطينيين، وحبس أخر ٤٥ يوماً لقتله امرأتين تحملان علما أبيض، وحبس جندي ثالث لمدة ثلاثة شهور لاستخدامه طفلا فلسطينيا كدرع بشري. وهذا يؤكد موقف المركز الذي أكد دائماً على صورية العدالة الإسرائيلية.

وتستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إنكار حق الضحايا الفلسطينيين في التعويض من خلال سلسلة من العقبات المادية والقانونية، كان أخرها التعديل رقم (٨) لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) لسنة ١٩٥٢، والذي أقره الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٢. وبموجب هذا التعديل تم إعفاء الجيش الإسرائيلي من أية مسؤولية مدنية بخصوص الأضرار الناشئة عن العمليات العسكرية التي يجريها الجيش في «دولة العدو». وهو ما يتناقض بشكل مباشر مع معايير القانون الدولي التي تمنع الدولة من إعفاء نفسها من أية مسئولية تقع على عاتقها فيما يتعلق بمخالفات جسيمة أو انتهاكات خطيرة ترتكب ضد المدنيين خلال عمليات حربية، وقد اعتبرها ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية أحد جرائم الحرب التي توجب العقاب.

وقد طبق هذا التعديل بأثر رجعي من العام ٢٠٠٥، مما يعني أنه أعفى الجيش الإسرائيلي، ليس فقط من تعويض ضحايا العدوان الإسرائيلي على غزة في العام ٢٠١٢ عدوان «عامود السحاب»، بل أيضاً أعفاه من تحمل أي مسؤولية مدنية تجاه ضحايا العدوان الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ عدوان «الرصاص المصبوب»، وكل الاستهدافات الأخرى لمدنيين فلسطينيين منذ العام ٢٠٠٥. وترتب على ذلك عدم قدرة المركز على رفع أية دعوى تعويض لضحايا عدوان «عامود السحاب»، ورد المحاكم الإسرائيلية للعديد من الدعاوى التي سبق أن رفعها المركز للمطالبة بحق ضحايا العدوان الإسرائيلي في التعويض.

وفي شهر فبراير ٢٠١٣، شطبت المحكمة المركزية الإسرائيلية في بئر السبع ١٤ دعوى تعويض رفعها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، للمطالبة بالتعويض وجبر الضرر نتيجة لعمليات القتل والإصابة والخسائر المادية التي تعرض لها مدنيون فلسطينيون بسبب انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبت خلال الهجمات الحربية الإسرائيلية. ومن بين القضايا الأربع عشر المذكورة، شطبت المحكمة ١١ منها

استناداً إلى التعديل رقم ٨ لقانون الإضرار المدنية المذكور. وشطبت المحكمة القضايا الثلاث الأخرى بادعاء أنها لم تمتثل للمعايير الإجرائية التي تقضي بأن أي توكيل لقضية مدنية ترفع من قطاع غزة يعتبر صحيحاً إذا كان يحمل توقيع وختم هيئة دبلوماسية إسرائيلية. ولكن الالتزام بهذا الإجراء غير ممكن لأن المدعين من قطاع غزة يمنعون من دخول إسرائيل.

وقد جاء هذا التعديل ليؤكد حالة الإنكار القائمة بالفعل لحق الفلسطينيين للجوء للمحاكم الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض. فقد دأبت وزارة الدفاع على تجاهل البلاغات التي يتقدم بها المركز بهدف مباشرة الدعوى المدنية لصالح الضحايا. فعلى سبيل المثال تقدم المركز الفلسطيني خلال الأعوام من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ بـ ١٠٤٦ شكوى إلى ضابط ركن التعويض في وزارة الدفاع، ولكنه لم يتلق سوى ١٦ رداً بشأن ٢٦ قضية. وبالتالي، فتعديل قانون الأضرار المدنية جاء فقط ليعطي غطاءً قانونياً لحالة من إنكار كامل العدالة قائمة بالفعل منذ سنوات. وتأتي الإجراءات السابقة في سياق سلسلة طويلة من الإجراءات الإسرائيلية لإنكار حق الفلسطينيين في الإنصاف. فقد عملت سلطات الاحتلال وخلال السنوات الأخيرة على إصدار قرارات وتعديل تشريعات، عملت من خلالها على فرض عوائق قانونية ومالية ومادية، مثلت في مجموعها إغلاقاً كاملاً لأي فرصة للضحايا الفلسطينيين للحصول على إنصاف أمام المحاكم الإسرائيلية. ويمكن تقسيم أبرز العوائق الإسرائيلية إلى ثلاثة أنواع:

١. **عائق المدد القانونية:**

بموجب القانون الإسرائيلي، يجب تقديم طلبات التعويض إلى ضابط ركن التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية خلال ٦٠ يوماً من تاريخ وقوع الحادث. كما يجب أن ترفع دعوى التعويض أمام المحاكم المدنية الإسرائيلية خلال عامين من تاريخ الحادث، وإلا فقد الحق في التعويض نهائياً. وهذه المدد تشكل عقبة كبيرة في ظل معيقات التنقل بسبب الإغلاق على قطاع غزة، والذي بموجبة يحرم الفلسطينيون من الوصول للقضاء وجهات التحقيق الإسرائيلية في الوقت المناسب.

٢. **العائق المالي:**

تفرض المحاكم الإسرائيلية رسوماً وتأمينات كبيرة على القضايا المرفوعة من قبل فلسطينيين. وحسب تجربة المركز، لا يقل مبلغ الرسوم عادة عن ١٠ آلاف شيكل (حوالي ٢٨٠٠ دولار أمريكي)، ولكنه يمكن أن يصل إلى رقم أعلى من ذلك بكثير. في قضية رفعها المركز مؤخراً، طُلب من المدعين دفع رسوم تأمين بقيمة ٢٠ ألف شيكل (نحو ٥٦٠٠ دولار أمريكي) لكل حالة من حالات القتل الخمسة موضوع الدعوى. وبالتالي، فإن الانتهاكات الجسيمة تساوي عوائق مالية كبيرة أمام الوصول إلى العدالة.

٣. **العوائق المادية:**

بموجب القانون الإسرائيلي، لكي تكون الشهادة سليمة، فإنه يتعين على الضحية أو الشاهد أن يمثل أمام المحكمة لكي يتم استجوابه. ولكن، ومنذ عام ٢٠٠٧، لم تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي ولو لشخص واحد بمغادرة قطاع غزة للتوجه إلى المحكمة، على الرغم من طلب المحكمة لذلك. ونتيجة لذلك، يتم شطب دعاواهم وإسقاطها. علاوة على ذلك، لا يستطيع محامو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على الرغم من أهليتهم، دخول إسرائيل لتمثيل موكليهم أمام المحاكم. ونتيجة لذلك، يضطر المركز إلى توكيل محامين في إسرائيل (بتكلفة أكبر)، ولكن الموكلين لا يستطيعون دخول إسرائيل للالتقاء بمحاميهم، كما وترفض كافة الطلبات التي يقدمها المحامون من أجل السماح لهم بدخول قطاع غزة للالتقاء بموكليهم وزيارة مسرح الجريمة وغير ذلك. وهذا بالضرورة يؤثر على قدرة المحامين على تمثيل موكليهم، وهو ما يقوّض حق الضحايا في الحصول على إنصاف قضائي فعال.

أمرهم شور
ATIVE COUNCIL

لجزء الثاني:
الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٣، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد قتل خلال العام (٤٤) شخصاً، (٣١) منهم سقطوا في قطاع غزة، و(١٣) آخرون في الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٧) أطفال و(٥) نساء، فيما أصيب (١٠٠) آخرون. وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: سقوط ضحايا جراء الاستخدام المفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون؛ سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون؛ استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية؛ وجرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة.«

سقوط ضحايا جراء الاستخدام المفرط للقوة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون

سقط خلال العام (٥) أشخاص، أثناء مهمات فرض القانون التي نفذتها الأجهزة الأمنية (المكلفين بإنفاذ القانون)، من بينهم (٣) أشخاص سقطوا في الضفة الغربية. ومن المؤسف أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لم يعلم عن إجراء أي تحقيق محايد ونزيه في أي من تلك الأحداث. وكانت أبرز تلك الأحداث خلال العام ٢٠١٣، على النحو التالي:

- بتاريخ ٢٣ يناير، أصيب مواطنان من المارة جراء إطلاق أفراد من الشرطة الفلسطينية النار خلال ملاحقتهم لمطلوبين في مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة. ووفق تحقيقات المركز، فقد أصيب المواطنان وليد أنور أبو العينين، ٢٠ عاماً، بعيار ناري في البطن، وجهاد عبد الله أبو زبيدة، ٤٢ عاماً، بعيار ناري في الذراع ألأيسر، أثناء تواجدهما في محل بقالة تعود ملكيته للمواطن أنور أبو العينين، ويقع في حي تل السلطان بمدينة رفح، جراء إطلاق الشرطة الفلسطينية النار خلال ملاحقتها لسيارة من نوع (هيونداي فيرنا) رمادية اللون في المنطقة. نُقل المواطنان المصابان إلى مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار في المدينة لتلقي العلاج اللازم، ووصفت المصادر الطبية جراحهما بالمتوسطة.
- بتاريخ ٢ فبراير، وصل المواطن عطية سليمان قشطة، ٤١ عاماً، إلى مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار في مدينة رفح لتلقي العلاج إثر إصابته بعيار ناري

في الظهر، إلا أن جهود الأطباء قد فشلت في إنقاذ حياته وأعلنت عن وفاته بعد حوالي ساعة من وصوله. وأفادت المصادر في الشرطة الفلسطينية لطاقم المركز بأن (٨) عناصر من جهاز مكافحة المخدرات قد أعدوا كميناً بهدف إلقاء القبض على المواطن المذكور في شارع عثمان بن عفان، بالقرب عمارة زعرب في المدينة. وأضافت مصادر الشرطة بأن المواطن قشطة قد ترجل من سيارة من نوع (مرسيدس) سوداء اللون، فخرجت له عناصر المكافحة وطلبت منه التوقف إلا أنه حاول الفرار، فأطلق أحد عناصر القوة عدة أعيرة نارية باتجاهه أصابته في الظهر.

» بتاريخ ٨ مايو، قتلت المواطنة خالدة تيسير كوازبة، ٤٤ عاماً، خلال تواجدها في بلدة سعير، شرقي مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، جراء إطلاق الشرطة الفلسطينية النار باتجاه السيارة التي كانت تستقلها برفقة زوجها، وهي من نوع (مازدا)، رمادية اللون. وفي تطور سريع لتداعيات مقتل المواطنة كوازبة، أصيب أربعة مواطنين من العائلة ذاتها على أيدي أفراد الشرطة الفلسطينية في البلدة ذاتها، نقلوا لتلقي العلاج في مستشفيي الخليل الحكومي والأهلي في المدينة.

» بتاريخ ٦ يونيو، قتل المواطن وسام سالم أبو ستة، ٣٠ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الظهر، وأصيب خمسة آخرون، بينهم امرأة، خلال تنفيذ قوة تابعة لجهاز المباحث العامة لمهمة فرض القانون، واعتقال أحد المطلوبين، في بلدة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة. وقد استخدم عناصر القوة الأسلحة النارية، إضافة إلى العصي والهراوات في الاعتداء على المواطنين لتفريقهم بعد رشقهم أفراد القوة بالحجارة.

» بتاريخ ٩ ديسمبر، قُتل المواطن حسن مبارك أبو محيميد، ٤٠ عاماً، من سكان منطقة الفريديس، شرقي محافظة بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية، جراء تعرضه لإطلاق النار من قبل حاجز تابعة للشرطة الفلسطينية كانت تسعى لاعتقاله في منطقة العساكرة القريبة. ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد كان المواطن المذكور، وهو مطلوب للشرطة الفلسطينية، يقود سيارة من نوع (سوبارو) فضية اللون، في منطقة العساكرة، إلا أنه تفاجأ بكمين أقامته الشرطة الفلسطينية لاعتقاله، فحاول الهرب من المكان. وعلى الفور أطلق أفراد الشرطة النار باتجاه المواطن أبو محيميد ما أسفر عن إصابته بثلاثة أعيرة نارية في الرقبة والصدر، وإصابة السيارة بعدة أعيرة نارية أيضاً. نُقل المواطن المذكور إلى مستشفى الحسين الحكومي لتلقي العلاج إلا أنه قد فارق الحياة فور وصوله.

» بتاريخ ٢٧ ديسمبر، أطلق عدد من أفراد الأمن، يرتدون زياً عسكرياً أسود اللون، النار باتجاه القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، محمود سعيد السعدي، ٣٤ عاماً، بينما كان يتواجد شرق مخيم جنين، شمالي الضفة الغربية، خلال محاولتهم اعتقاله. وقد أسفر إطلاق النار عن إصابة القيادي السعدي بثلاثة أعيرة نارية في الساق اليسرى، نُقل على إثرها لتلقي العلاج. وكان القيادي السعدي برفقة عدد من الشخصيات العامة في المخيم المذكور يعملون على تطويق الأحداث التي رافقت مقتل المواطن رفقي الرخ خلال شجار عائلي بالمخيم.

سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون

قتل خلال العام ٢٠١٣، (١٦) شخصاً، بينهم (١) من الضفة الغربية. ومن بين مجموع الضحايا سقط (٤) أطفال، جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

» بتاريخ ٥ يناير، قُتل الطفل موسى مشير كوارع، ٦ أعوام، وأصيب أربعة آخرون بينهم ثلاثة أطفال جراء عبث أحدهم بجسم مشبوه، بالقرب من مسجد ابن القيم، الواقع في حي كوارع، بمدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة. نُقل المصابون إلى مستشفيي ناصر والأوروبي في المدينة لتلقي العلاج، ووصفت المصادر الطبية جراحهم ما بين المتوسطة والخطيرة.

» بتاريخ ٩ يناير، تُوفي المواطن عبد الكريم توفيق عيسى، ٣٦ عاماً، من سكان بلدة سالم، شرقي مدينة نابلس جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في الرأس والبطن، أطلقها باتجاهه مسلحون مجهولون. وقد حضرت الشرطة الفلسطينية إلى مكان الجريمة وفتحت

تحقيقاً للوقوف على ملابسات الحادث.

» بتاريخ ١١ فبراير، قُتِلَ المواطن أحمد صدقي معالي، ٣٩ عاماً، من سكان قرية دير جرير، شمال شرقي مدينة رام الله، وأصيب أحد المارة وهو ضابط في جهاز الأمن الوقائي، جراء تعرضهما لإطلاق نار من قبل مسلحين في مدينة البيرة، أثناء خروجهما من مسجد جمال عبد الناصر في المدينة.

» بتاريخ ٢٤ فبراير، أطلق أحد المواطنين النار من مسدسه داخل قسم الاستقبال في مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار في مدينة رفح، حيث أصابت الأعيرة النارية سقف وجدران القسم، دون وقوع إصابات في الأرواح. وقع الحادث على خلفية وصول إصابتين لقسم استقبال المستشفى جراء حادث طرق. ومع اعتقاد أقرباء المصابين بأن هناك مماطلة من قبل الطاقم الطبي المعالج في تحويل أحد المصابين إلى مستشفى غزة الأوروبي، وخاصة مع تأخر وصول الطبيب المناوب، فقد قام أحد أشقاء المصاب بإشهار المسدس وإطلاق ٤ أعيرة النارية أصابت السقف والجدران.

» بتاريخ ١٧ مارس، أقدم مجهولون على زرع عبوة ناسفة باستراحة «الأنس» على شاطئ البحر، غربي مدينة جباليا، شمالي قطاع غزة، ما أسفر عن إصابة مالك الاستراحة واثنين من العمال، أحدهما طفل بشظايا الانفجار.

» بتاريخ ٢٩ أبريل، فجر مجهولون عبوة ناسفة وضعت أمام كراج سيارة أمين سر إقليم حركة فتح في رفح، منذر البردويل، أسفل منزله في حي الجنينة بمدينة رفح. أسفر الانفجار عن وقوع أضرار مادية بسيطة في مدخل الكراج والسيارة ونوافذ المنزل.

» بتاريخ ١٣ مايو، تعرض منزل النائب ماجد محمد أبو شمالة، والواقع في شارع خليل طوطح بحي الطيرة، بمدينة رام الله، وسط الضفة الغربية لإطلاق نار من قبل مسلحين مجهولين. خرج جهاد، نجل النائب أبو شمالة، من المنزل على صوت إطلاق النار ليكتشف إصابة سيارة والده وهي من نوع (جيب متسوبيشي باجيرو) بعدة أعيرة نارية. و لم يكن النائب أبو شمالة متواجداً في منزله في ذلك الحين.

» بتاريخ ١٦ يونيو، قتل الشاب غازي جمال ناصر، ٢٣ عاماً، من سكان مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، جراء انفجار قنبلة يدوية كانت بحوزته.

» بتاريخ ١ يوليو، أطلق مسلحون مقنعون النار بكثافة باتجاه سيارة عضو المجلس التشريعي الفلسطيني السابق، حسام محمود خضر، بينما كانت متوقفة أمام منزله الواقع في منطقة يافا بمخيم بلاطة، شرقي محافظة نابلس، شمالي الضفة الغربية. وقد لحقت في السيارة وهي من نوع (متسوبيشي)، رمادية اللون، أضرار بالغة جراء إصابتها بأكثر من ٢٠ عياراً نارياً.

سيارة عضو المجلس الثوري لحركة فتح سفيان ابو زايدة، بعد تعرضها لاطلاق نار في مدينة رام الله

» بتاريخ ١٣ يوليو، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة عن وفاة الطفل يوسف شادي درويش، ٣ أعوام، متأثراً بجراحه. وكان الطفل درويش قد أصيب في ساعات مساء اليوم السابق، بعيار ناري مجهول المصدر في الرأس بينما كان يلهو برفقة أطفال من أقاربه في فناء منزل ذويه الواقع في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة. نقل الطفل درويش على الفور إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح لتلقي العلاج، وقد جرى تحويله إلى مستشفى الشفاء لخطورة جراحه.

» بتاريخ ٣١ يوليو، أطلق مسلحون ملثمون النار باتجاه المواطن محمد عليان التلباني، ٦١ عاماً، ونجله عليان، ٢٦ عاماً، خلال اقتحامهم مصنع المواطن المذكور الواقع في

مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، بهدف السرقة. وقد أسفر إطلاق النار عن مقتل الشاب عليان التلباني جراء إصابته بعيار ناري في الرأس، وإصابة والده بشظايا في الأذن.

» بتاريخ ٢١ سبتمبر، قُتل المواطن سليم أحمد رجب (الكيلاني)، ٢١ عاماً، من سكان بلدة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، جراء إصابته بعيارين ناريين في الصدر واليد اليسرى، انطلاقا بطريق الخطأ من سلاح كان صديقه يعبث به.

» بتاريخ ١٩ نوفمبر، أطلق مسلحون مجهولون صباح ذات اليوم النار باتجاه سيارة عضو المجلس الثوري لحركة فتح، د. سفيان أبو زايدة، بينما كانت تقف في حي سطح مرحبا، بمدينة رام الله وسط الضفة الغربية، مما ألحق فيها أضراراً مادية بالغة، دون وقوع إصابات.

» بتاريخ ٣٠ ديسمبر، وصلت الفتاة لين محمد حميد، ١٧ عاماً، من سكان مدينة غزة، إلى مستشفى الشفاء بالمدينة، جراء إصابتها بعيار ناري في منطقة البطن، انطلق بطريق الخطأ من سلاح كانت تعبث به. وقد أعلنت المصادر الطبية في المستشفى عن وفاة الفتاة المذكورة فور وصولها. وذكر المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية في غزة بأن التحقيقات الأولية تشير إلى أن الفتاة كانت تعبث بسلاح تعود ملكيته لوالدها الذي ينتمي لأحد التنظيمات السياسية الفلسطينية.

استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية

شهد العام ٢٠١٣، مقتل (٢٠) شخصاً جراء استخدام السلاح في النزاعات الشخصية والعائلية، من بينهم (٧) أشخاص سقطوا في الضفة الغربية. ومن بين الضحايا، قتل (٣) أطفال، وامرأتان. وكانت أبرز الحالات على النحو التالي:

» بتاريخ ١١ مارس، وصل إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة جثمان المواطن (م.أ.ش)، ٢٠ عاماً، من سكان شارع الجلاء بمدينة غزة، جراء إصابته بعيار ناري في الخاصرة. ووفقاً لإفادة الرائد أيمن البطنيجي، المتحدث بإسم الشرطة الفلسطينية في غزة، لطاقم المركز، فإن شقيقة القتيل الصغرى هي من أطلقت النار عليه عمداً نتيجة شجار نشب بينهما، حيث أخذت سلاحا يمتلكه أحد أفراد عائلتها وقامت بإطلاق النار على شقيقها وهي في حالة عصبية.

» بتاريخ ١٧ مايو، وقع شجار عائلي بمخيم البريج، وسط قطاع غزة، أطلق خلاله أحد أفراد العائلة النار في الهواء، في محاولة منه لفض الخلاف، ما أدى إلى إصابة الطفلة بسمة نصر محمد صالح، ١٣ عاماً، من سكان المخيم، والتي كانت واقفة على شرفة منزلها، بعيار ناري في رأسها، وتم نقلها إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، إلا أن الأطباء هناك أعلنوا عن وفاتها فور وصولها.

» بتاريخ ٢٠ مايو، اندلع شجار عائلي بين أفراد من عائلة أبو صفية، غربي مدينة غزة، تطور إلى استخدام السلاح داخل منزل العائلة، ما أسفر عن مقتل شاب وابن شقيقه، فيما أصيب أربعة آخرون من أفراد العائلة. والقتيلان هما، ١) أحمد حسين أبو صفية، ٤٢ عاماً، محامي وناشط حقوقي، وقد أصيب بعيار ناري في الرأس؛ ٢) معتز كامل الدين أبو صفية، ٢٢ عاماً، صحافي، وهو مراسل قناة الشروق الجزائرية، وقد أصيب بعدة أعيرة نارية في مختلف أنحاء الجسم.

» بتاريخ ٢٤ يونيو، قتل المواطنان محمد زياد مهدي، ٢٠ عاماً، والطفل أنس محمد طموس، ٤ أعوام، جراء استخدام السلاح في شجار نشب بين أفراد من عائلتي مهدي وكتوع، بمخيم الشاطئ، غربي مدينة غزة. ووفق تحقيقات المركز، فقد أطلق مسلحون النار باتجاه منزل عائلة المرحوم أحمد مهدي، والمكون من ثلاث طبقات ويقع بالقرب من سوق مخيم الشاطئ. أسفر إطلاق النار عن مقتل المواطن مهدي جراء إصابته بعيارين ناريين في البطن والكتف، وهو من سكان حي الشيخ رضوان بالمدينة، وكان في زيارة لأقاربه في المخيم المذكور. كما أصيب في الحادث أيضاً الطفل طموس، بعيار ناري في الصدر، وهو من سكان مدينة خان يونس، جنوبي القطاع، وكان برفقة والدته في زيارة لذويها في منزل

مجاور بالمخيم. نُقل مهدي وطموس على الفور إلى مستشفى الشفاء القريب، وفي ساعات مساء اليوم ذاته، أعلنت المصادر الطبية عن وفاة الطفل طموس متأثراً بجراحه.

» بتاريخ ٢٠ أغسطس، اقتحم العقيد سعيد أحمد، ويعمل مديراً لمكتب أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم، ومرافقه، وكانا يحملان السلاح، وبرفقتهما نجله أحمد، منزل المواطنة حنان دعيس أبو كويك، الواقع في إسكان الحياة بحي بطن الهوى، بمدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. بحث العقيد أحمد عن نجل المواطنة أبو كويك ويدعى بهاء ويبلغ من العمر ١٣ عاماً، وحين خرج له أمسك به محاولاً إخراجه من المنزل تحت تهديد السلاح، بادعاء اعتداء بهاء على نجله، إلا أن بهاء استطاع الافلات من العقيد والهرب، فأطلق العقيد عدة أعيرة نارية داخل المنزل بشكل عشوائي أصابت إحداها قدم نجله. كما أحدث العقيد ومرافقه أضرارا مادية في محتويات المنزل خلال محاولتهما البحث والوصول إلى الطفل بهاء.

» بتاريخ ٢٧ ديسمبر، قُتل المواطن رفقي سعيد الرخ، ٤٩ عاماً، من سكان الحي الشرقي بمخيم جنين، شمالي الضفة الغربية، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس خلال تبادل لإطلاق النار بين عائلتين متجاورتين في المخيم.

جرائم قتل مواطنين على خلفية ما يسمى بـ"قضايا شرف العائلة"

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٣، مقتل (٣) نساء ضمن جرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة«. وإذ ينظر المركز بخطورة بالغة لارتكاب مثل تلك الجرائم، فإنه يأمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها. كما يشير إلى أن العام ٢٠١١ شهد تطوراً واضحاً في آليات وضع حد للعنف الممارس من قبل المجتمع المحلي وبالأخص جرائم القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، فبتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١ أصدر الرئيس محمود عباس قراراً بقوة القانون من شأنه إلغاء الأحكام المخففة بحق مرتكبي الجرائم على خلفية ما يسمى بقضايا »شرف العائلة". ويأمل المركز في أن يكون هذا القرار خطوة في إطار مكافحة هذه الجرائم التي يستفيد مرتكبوها من الحصانة الممنوحة لهم من خلال تنفيذ أحكام مخففة بحقهم، بحيث لا تتجاوز العقوبة القصوى لمثل تلك الجرائم ثلاث سنوات، وهو ما ساهم في تفشيها في المجتمع الفلسطيني على مدى العقود الماضية، وفتح الباب أمام أخذ القانون باليد وتقويض مبدأ سيادة القانون. وكانت تلك الجرائم على النحو التالي:

» بتاريخ ٨ مارس، وصلت الفتاة (ه. س. ع)، ٢٣ عاماً، من سكان مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة، إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، جثة هامدة، وقد جرى تحويلها إلى قسم الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وذكرت المصادر في الشرطة الفلسطينية لطاقم المركز بأنها فتحت تحقيقاً في الجريمة واعتقلت والد الفتاة واثنين من أشقائها للاشتباه بارتكابهم جريمة القتل. وأضافت المصادر بأن أحد أشقائها اعترف بقيامه بخنق شقيقته على خلفية ما يسمى بـ"قضايا شرف العائلة."

» بتاريخ ١٢ سبتمبر، وصلت المواطنة (س.ع.ا)، ٢١ عاماً، من سكان بلدة بيت عمرة، غربي مدينة يطا، جنوبي محافظة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، جثة هامدة إلى مستشفى أبو الحسن القاسم، بمدينة يطا، جراء تعرضها للخنق. حضرت الشرطة الفلسطينية إلى المستشفى وفتحت تحقيقاً في الجريمة، وقامت بتحويل الجثة إلى معهد الطب الشرعي في جامعة القدس – أبو ديس. وذكرت مصادر الشرطة لطاقم المركز أنها اعتقلت والدة المواطنة المذكورة، وبأنها قد ادعت بارتكاب الجريمة على خلفية ما يسمى بـ"قضايا شرف العائلة".

» بتاريخ ٢١ سبتمبر، وصلت المواطنة (س. م. ز.)، ٣٠ عاماً، من سكان بلدة دير الغصون، شمالي محافظة طولكرم، شمالي الضفة الغربية، جثة هامدة إلى مستشفى طولكرم، جراء تعرضها للخنق. وقد سلم والد المواطنة المذكورة نفسه للشرطة الفلسطينية مدعياً ارتكابه لجريمة القتل على خلفية ما يسمى بـ"قضايا شرف العائلة."

الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

خلال العام ٢٠١٣، واصلت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومتين في رام الله وغزة عمليات الاعتقال والاستدعاء لمواطنين، إما بشكل غير قانوني، أو بصورة تنم عن تعسف باستخدام القانون. وغلب الطابع السياسي على كثير من تلك الاعتقالات والاستدعاءات نتيجة لاستمرار الانقسام السياسي في هرم السلطة الفلسطينية منذ أكثر من ست سنوات. كما تلقى المركز المزيد من الشكاوى حول تعرض مواطنين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة بحقهم أثناء عمليات التحقيق والاستجواب. وإلى جانب الاعتقالات ذات الطابع السياسي، تبرز بشكل واضح الاعتقالات ذات الطابع الجنائي وما يرافقها من خلل في الإجراءات القانونية، وممارسات التعذيب والإهانة في مراكز التحقيق والتوقيف التابعة للأجهزة الأمنية في الضفة وغزة.

الاعتقالات والاستدعاءات على خلفية سياسية

برز خلال العام ٢٠١٣، نشاط مكثف للأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال حملات الاستدعاء المتكررة واعتقال عناصر وأنصار الخصوم السياسيين، وغيرهم، بادعاءات أمنية في كثير من الأحيان. ولم تراع تلك الحملات، في الغالب، الإجراءات القانونية التي تنظم عمليات الاعتقال كما ينص عليها القانون الفلسطيني والقانوني الدولي لحقوق الإنسان أو حتى ظروف اعتقالهم بما يحفظ حقوقهم وكرامتهم وإنسانيتهم في آن.

ففي قطاع غزة، تعرض العشرات من نشطاء حركة فتح، من بينهم عدد من النساء، للاستدعاء المتكرر بالحضور إلى مقرات الأجهزة الأمنية في مختلف مناطق القطاع، فيما جرى اعتقال عدد منهم لفترات متفاوتة. كما شهد الربع الأخير من العام زيادة ملحوظة في عمليات الاستدعاء والاعتقال لعشرات المواطنين على خلفية الدعوة المتعلقة بحركة «تمرد» في ١١ نوفمبر ٢٠١٣، وذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات والتي تصادف اليوم ذاته. وفي كثير من تلك الحالات تلقى العديد من هؤلاء النشطاء معاملة مهينة وقاسية من خلال احتجازهم في زنازين أو غرف ضيقة أو إجبارهم على الوقوف لساعات طويلة، ومن ثم إجبارهم على تكرار المثول في مقرات الأمن الداخلي بعد الإفراج عنهم. كما ادعى البعض منهم خضوعهم للتعذيب أثناء عمليات الاستجواب والتحقيق.

وفي الضفة الغربية، واصلت الأجهزة الأمنية (جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية) حملات الاعتقال غير القانوني والاستدعاء، على مدار العام، بحق أنصار حركة حماس، والجهاد الإسلامي، وغيرهما من الأحزاب، وكان من بينهم العديد من الأكاديميين. كما مارس أفراد الأمن أعمال تفتيش وعبث بمحتويات منازل المواطنين ومصادرة متعلقات شخصية قبل اعتقال مطلوبين لها. وأفاد بعض المعتقلين المفرج عنهم بتعرضهم للتعذيب أثناء التحقيق معهم في مقرات الأجهزة الأمنية المختلفة. كما شهد هذا العام رفض الأجهزة الأمنية تطبيق قرارات المحاكم بالإفراج عن معتقلين سياسيين خلافاً للقانون.

ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

خلال العام ٢٠١٣ تلقى المركز وتابع المزيد من الشكاوى والحالات ادعى فيها مواطنون بأنهم تعرضوا للتعذيب أثناء عمليات الاعتقال والتحقيق. الكثير من هذه الشكاوى كانت على خلفيات جنائية، فيما تلقى المركز شكاوى تعذيب أخرى على خلفيات سياسية وغيرها. وادعى عدد من مقدمي هذه الشكاوى أنهم تعرضوا لأساليب متنوعة من التعذيب، من بينها: عمليات الشبح وقوفاً والأيدي مرفوعة للأعلى أو إرغامهم على الجلوس على كراسي بشكل مؤذي للجسم، الضرب باستخدام الأيدي والأرجل على أنحاء مختلفة من الجسم، الضرب بأسلوب (الفلكة)، الضرب باستخدام العصي. كما ادعى هؤلاء المشتكون أنهم احتجزوا في

ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة.
ففي **قطاع غزة**، ذكر أحد المحامين (أ.و.ع)، ٢٥ عاماً، من مدينة غزة، أنه بتاريخ ١٤ فبراير، تعرض للضرب والتوقيف من قبل أفراد الشرطة الفلسطينية أثناء تواجده داخل مجمع المحاكم الفلسطينية. وأفاد المحامي المذكور أنه بعد مشادة كلامية وقعت بينه وبين أحد أفراد الشرطة بناء على اعتراضه على تعامل الشرطي مع رجل مسن ودفعه داخل مجموع المحاكم، احتجز في النظارة وتعرض للضرب خلال اقتياده للحجز، وأن أحدهم استخدم سلاحه الشخصي في ضربه على رأسه مما تسبب في جرح الرأس.

وذكر مشتكي آخر، (ن.ش) من رفح، تعرضه للتعذيب الشديد في مقر شرطة المباحث الجنائية في ٣٠ مارس،، مما أدى إلى إصابته بفشل كلوى، وتلف في مجمع الأعصاب وانعدام العضلات في اليدين نتيجة الشبح لفترة طويلة. وبعد خروجه من السجن، تلقى العلاج في إحدى مستشفيات مصر، ما أدى إلى تحسن نسبي في حالته الصحية. وقد تقدم والد الضحية بشكاوى إلى وزارتي الداخلية والعدل ولرئيس الوزراء في غزة ضد جهاز الشرطة، غير أن الإجراءات القانونية لم تأخذ مجراها الطبيعي، حيث قامت وزارة الداخلية بمساعدة رجال إصلاح وعقدوا معه تسوية للقضية، وتعويضه مادياً بمبلغ (٥٠٠٠) دينار أردني، مقابل سحب الشكاوى المقدمة. علماً بأن والد الضحية يؤكد أن فترة علاج ابنه في مصر كلفته أكثر من ١٠٠٠٠ دينار.

وذكر أحد المواطنين (ن.س.أ) ٤٢ عاما من مخيم الشاطيء، أن أفراداً من الشرطة اعتقلوه من داخل بقالته التي يملكها في المخيم بتهمة حيازة مخدرات في ابريل ٢٠١٣. وادعى المذكور بأن أفراد المكافحة اعتدوا عليه بالضرب المبرح ووجهوا له ألفاظاً نابية خلال احتجازه، في أعقاب تقدمه بشكوى ضد شرطة مكافحة المخدرات ادعى فيها تعرضه للضرب والاهانة وتشويه السمعة من قبل أفرادها في يناير الماضي. وخلال فترة الاحتجاز الثانية، ادعى (ن.س.أ) أن أفراد شرطة العباس قاموا بحلق نصف رأسه ورسموا عليه رسومات مضحكة وانهالوا عليه بالضرب بعصي خشبية وبلاستيكية، ووضعوا القيود الحديدية في قدميه وعلقوه في سقف الغرفة وانهالوا عليه بالضرب المبرح، ووضعوا قطعة قماش في فمه كي لا يصرخ، مما أفقده الوعي. وأضاف المشتكي بأن أفراد الشرطة نقلوه لمركز شرطة الزيتون، وهناك أيضا تعرض للضرب المبرح، ومن ثم قاموا باقتياده إلى شارع يافا، شرقي مدينة غزة وأنزلوه ومعه عدد من المحتجزين إلى الشارع وأداروا وجوههم للحائط ونزعوا الغطاء عن وجوههم وأعطوهم أماناتهم ومن ثم اطلقوا عيارين ناريين بجانبهم لإرهابهم وطلبوا منهم الانصراف.

وذكر عدد من المحتجزين[٢٣] المفرج عنهم على خلفية «تمرد» في أوائل نوفمبر، بأنهم تعرضوا للتعذيب سواء بالضرب بأسلوب (الفلكة)، واللكمات في مناطق مختلفة من الجسم، أو من خلال الشبح وحرمانهم من الجلوس لساعات طويلة. وأفاد أحدهم

٢٣. يحتفظ المركز بأسمائهم.

بأنه فور وصوله إلى مقر جهاز الأمن الداخلي بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٣، وضعوا عصابة على عينيه وأجلسوه على مقعد صغير الحجم، وأضاف بأن أحد أفراد الأمن قام بإجلاسه على ركبتيه على الأرض، ومسكه من يديه وسحبهما للخلف بشدة، فيما حضر آخر من أمامه وشرع بالتحقيق معه حول حركة (تمرد) ونشاطه في حركة فتح، والاعتداء عليه بالضرب باللكمات في البطن والصدر. وأضاف الشخص ذاته، بأنه نُقل إلى غرفة صغيرة فيها كرسي حديد وكاميرا تصوير فيديو، وأمروه بالوقوف في الغرفة وعدم الجلوس، واستمر في هذا الوضع حتى ساعات ما بعد ظهر اليوم التالي. وأفاد آخر للمركز بأنه خلال خضوعه للتحقيق حول نشاطه المزعوم في حركة تمرد أثناء احتجازه برفقة آخرين، وأضاف بأنه كان معصوب العينين وبأنه قد تعرض للضرب بأسلوب (الفلكة)، حيث قام المحققون بتقييد يديه في أنبوب حديدي صغير وُضع بشكل أفقي أسفل الركبتين بينما كان ظهره على الأرض، ومن ثم شرعوا بالاعتداء عليه بالضرب لمدة تقارب الساعتين وبشكل متقطع. وأفاد ثالث، بأنه فور وصوله إلى مقر جهاز الأمن الداخلي في خان يونس، قام أفراد الأمن بعصب عينيه، ونقله إلى غرفة تحقيق. وأضاف بأنه خضع للتحقيق حول انتمائه السياسي، طبيعة عمله، وحملة «تمرد» لمدة تقارب الساعتين تعرض خلالهما للضرب على الوجه والصدر من قبل المحققين.

وفي **الضفة الغربية**، واصلت الأجهزة الأمنية ممارسة التعذيب بحق المعتقلين والمحتجزين خلال هذا العام. وفي تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٣ أصدر الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تعليمات بشأن التأكيد على الالتزام بحظر أشكال التعذيب كافة. ويأمل المركز أن تؤخذ تلك التعليمات على محمل الجد.[٢٤]

وذكر أحد المشتكين، وهو (م.ع.ج)، ٢٦ عاماً، وهو طالب جامعي، من طولكرم، بأن أفراد الأمن اعتقلوه بتاريخ ١٣ يناير، أثناء عودته لمنزله من جامعة فلسطين التقنية (خضوري) في كراج السيارات، وأنهم زجوا به في السيارة العسكرية وأوسعوه ضرباً. كما ادعى(م.ع.ج)، بأنه خضع للتحقيق في مقر الأمن الوقائي في طولكرم، وتعرض للتعذيب، بما في ذلك الضرب المبرح بالأيدي والأرجل والعصي والشتائم النابية. وأضاف بأن افراد الأمن أفرجوا عنه في اليوم التالي بعد تسلم الأمانات، غير أنه على بعد خمسة أمتار من بوابة المقر هجم عليه عدد من عناصر الوقائي وأعادوه للسجن من جديد. وتكرر هذا المشهد أربع مرات، قبل الإفراج عنه فعلياً.

وذكر المشتكي (م.د.م)، ٤٤ عاماً، من سكان قرية طرامة، قضاء الخليل، أنه تعرض للاعتقال والتعذيب خلال التحقيق معه في سجن الأمن الوقائي في بلدة دورا، فقد على إثره القدرة على النطق. وقد التقى باحث المركز بالضحية، حيث قدم إفادة مكتوبة لعدم قدرته على النطق، أكد خلالها تعرضه للاعتقال يوم ٢٧ أبريل ٢٠١٣، من قبل

٢٤.أصدر المركز، في حينه، بياناً رحب فيه بإصدار الرئيس هذه التعليمات، وأكد أنه يرى فيها خطوة إيجابية، ويأمل أن تؤخذ على محمل الجد، من أجل الحد من كافة أشكال التعذيب في سجون السلطة الفلسطينية، لكنه يرى في الوقت ذاته أن التحدي الأكبر يكمن في تطبيق تلك التعليمات وجعلها واقعاً عملياً، ومعاقبة جميع المتورطين في جرائم التعذيب وتقديمهم للمحاكمة، علماً أن جرائم التعذيب لا تسقط بالتقادم وأن مرتكبيها لا يمكن أن يفلتوا من العدالة. راجع بيان المركز رقم ٢٠١٣/٥٢، بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٣.،

أفراد من جهاز الأمن الوقائي دون إحضار مذكرة اعتقال من النيابة العامة. كما أكد الضحية خلال إفادته تعرضه للتعذيب أثناء التحقيق، بما في ذلك ضرب رأسه بالحائط، مما أفقده القدرة على النطق حتى بعد الإفراج عنه.

وذكر المشتكي (ل.ع.ط) ٢٦ عاماً، من سكان مدينة الخليل بأنه اعتقل من قبل المخابرات العامة الفلسطينية في فبراير ٢٠١٣ دون إظهار مذكرة اعتقال وبعد تفتيش المنزل وتفتيش المحل التجاري الذي يملكه. نقل المعتقل إلى سجن المخابرات في المدينة ومكث في غرفة خمس ساعات ومن ثم حول إلى سجن المخابرات بأريحا، ووضع في زنزانة تفتقر للحياة الكريمة، حيث أرضيتها والجدران مبللة بالماء دون فراش. وادعى (ل.ع.ط) بأنه تعرض للتحقيق وهو مكبل اليدين للخلف ومعصوب العينين وأمر بتخفيف ملابسه رغم البرد القارص، وبأن أفراداً من الأمن كانوا يضعون في فمه قطعة من المطاط حتى لا يخرج أصواتاً، وأنه تعرض في إحدى الجولات للضرب بالفلكة على قدميه وحرم من النوم، ناهيك عن ممارسة أساليب نفسية بحقه. وذكر (ل.ع.ط) أنه أضرب عن الطعام لمدة يومين وفي جولات المحاكم قررت محكمة صلح أريحا الإفراج عنه، لكن المخابرات رفضت الإفراج عنه وحجزته ٤٠ يوماً أخرى تعرض خلالها للتعذيب الشديد، حتى تم الإفراج عنه يوم ١٨ أبريل ٢٠١٣.

وفيات في السجون ومراكز الاعتقال

خلال العام ٢٠١٣ توفي (٤) مواطنين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، اثنان منهم توفيا في قطاع غزة، واثنان آخران في الضفة الغربية. وتشير المعلومات الأولية إلى تقصير الجهات الرسمية والإهمال إما في توفير الرعاية الطبية اللازمة للسجناء والموقوفين، أو في توفير الحماية الشخصية لهم. ويجدد المركز مطالبته بالتحقيق في ظروف وفاة هؤلاء المواطنين ونشر نتائج التحقيق على الملأ.

١. بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٣، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة عن وفاة المواطن **محروس فتحي نصار**، ٣٦ عاماً، من سكان حي الشيخ رضوان، شمالي مدينة غزة، وهو موقوف في مركز توقيف شرطة الشيخ رضوان. وورد في شهادة الوفاة التي حصل المركز على نسخة منها أن سبب الوفاة كان عدوى المكورات السحائية للجهاز العصبي المركزي – (التهاب السحايا).

وكان المواطن نصار قبل وفاته محتجزاً في مركز توقيف الشيخ رضوان، حيث كان قد أُعتقل من منزله في مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ يناير ٢٠١٣، من قبل الشرطة الفلسطينية. وذكر شقيقه عبد القادر نصار لطاقم المركز بأن قراراً قد صدر بتوقيف شقيقه محروس مدة ١٥ يوماً لاستكمال المقتضى القانوني بحقه. وأضاف نصار بأن عائلته تلقت اتصالاً في حوالي الساعة ٩:٣٠ من مساء يوم الخميس الموافق ٠٧ فبراير ٢٠١٣، يفيد بوصول محروس إلى قسم الباطنة في مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وقال نصار بأنه توجه على الفور إلى المستشفى فوجد شقيقه يتلقى العلاج وكان تحت حراسة اثنين من رجال الشرطة، وذكر له الطبيب المعالج بأن شقيقه محروس يعاني من مرض التهاب السحايا، وجرى تحويله إلى قسم العناية المركزة لخطورة وضعه الصحي. وذكر عبد القادر بأن الأطباء قد أبلغوه بوفاة شقيقه محروس في حوالي الساعة ٢:٠٠ من فجر يوم الجمعة.

ونشرت وزارة الداخلية في غزة بياناً صحفياً على موقعها الالكتروني يوم الجمعة الموافق ٨ فبراير، جاء فيه: « قال الأستاذ إبراهيم صلاح مدير عام العلاقات العامة والإعلام في الوزارة إن المواطن نصار أصيب بقيء وسخونة نقل على إثرها لمستشفى الشفاء الساعة العاشرة من ليلة أمس حيث أدخل إلى قسم الباطنة ثم العناية المركزة. وأكد صلاح أن أسباب الوفاة نتيجة إصابته بمرض التهاب السحايا ونقص المناعة، موضحاً أن المتوفى لم يكن يشتكي من شيء عند مرور الطبيب على الموقوفين نهار أمس الخميس.» وهو

ما أكده الرائد أيمن البطنيجي، المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية، لطاقم المركز. وأضاف البطنيجي للمركز بأنه قد جرى فحص أفراد الشرطة والمحتجزين في مركز شرطة الشيخ رضوان في مستشفى بلسم العسكري، نظراً لخطورة المرض.

٢. بتاريخ ١ مارس توفي المواطن أيمن محمد شريف سمارة (٤٠ عاماً) من بلدة اليامون، من جنين، ويسكن في مخيم عقبة جبر بأريحا، أثناء توقيفه في سجن أريحا المركزي، بموجب أمر توقيف صادر عن محكمة صلح أريحا بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠١٣ بتهمة الايذاء بعد تشاجره مع جاره. وكان سمارة قد نقل إلى عيادة مركز الإصلاح والتأهيل بعد سقوطه في الحمام وقدمت له الرعاية الصحية الأولية هناك ونقل بعدها بساعة إلى مستشفى أريحا، حيث وصل متوفياً، وفق مصادر المستشفى. وذكر النائب العام في بيان له» بأن النيابة العامة توجهت إلى المستشفى المذكورة مباشرة وأجرت الكشف والمعاينة برفقة الطبيب المقيم في المستشفى على جثة المتوفى، كما أبلغت ذويه. وأكد إنه تبين من التحقيق الأولي أن المتوفى كان يعاني من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم، وله ملف طبي لدى المستشفى، (مستشفى أريحا)، حيث كان يتلقى العلاج فيه». وقد أصدرت النيابة العامة أمراً بإجراء الصفة التشريحية على جثة المواطن سمارة لتحديد أسباب الوفاة.

٣. بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣، وصل المواطن سامي حمدان **قشطة**، ٥٠ عاماً، من سكان حي البرازيل جنوبي مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، إلى مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار في المدينة جثة هامدة. وذكرت مصادر في الشرطة الفلسطينية لطاقم المركز، بأن المواطن قشطة كان موقوفاً بأمر من المحكمة في نظارة مركز شرطة مدينة رفح منذ ٢٠ مارس ٢٠١٣.

وأضافت مصادر الشرطة بأن المواطن المذكور كان يعامل معاملة خاصة خلال فترة توقيفه لمعاناته من مرض ضعف عضلة القلب، وقد سُمح له بالمبيت يومي الخميس والجمعة ٢٨ و٢٩ مارس ٢٠١٣ في منزله، قبل أن يعود مرة أُخرى للنظارة صباح يوم السبت الموافق ٣٠ مارس.

٤. بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣، توفي المواطن نواف محمد الكوازبة، ٤٩ عاماً، من سكان بلدة المنيا بمحافظة بيت لحم في مكان الاحتجاز التابع لجهاز الامن الوقائي في المدينة. ووفقاً للمصارد الأمنية، فإن كوازبة أقدم على شنق نفسه ب»حرام» وهو في غرفة احتجازه، ووجد معلقا في الغرفة حيث نقل الى مستشفى بيت جالا الحكومي وهناك فارق الحياة. وقد أحيل جثمانه للتشريح فيما بعد. وكان كوازبة محتجزاً منذ تاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٣، على خلفية جنائية، وعرض على النيابة العامة ومحكمة الصلح ببيت لحم التي مددت توقيفه حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي

شهد العام ٢٠١٣ استمرار تعطيل المجلس التشريعي ليدخل عامه السابع على التوالي، فقد تواصلت الممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي ضد نواب المجلس؛ والآثار الخطيرة التي خلفها انقسام السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، في تغييب المجلس التشريعي بشكل كامل، وبالتالي تغييب جهة التشريع والرقابة الأساسية في السلطة الفلسطينية.

ممارسات الاحتلال التعسفية ضد نواب المجلس التشريعي:

داومت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٣ على اتخاذ الإجراءات التعسفية ضد نواب المجلس التشريعي الفلسطيني؛ حيث استمرت في اعتقال وحبس عدد من النواب، جلهم من كتلة التغيير والإصلاح (الكتلة الممثلة لحركة حماس). ومن الجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال تدرج كتلة التغيير والإصلاح على قائمة الإرهاب منذ تاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٢. كما أصدر قائد قوات جيش الاحتلال في يوليو ٢٠١٢ قراراً باعتبار كتلة النواب الإسلاميين «إتحاد محظور»،[٢٥] استناداً للمادة ٨٤ (١) (ب) لأنظمة الطوارئ الصادرة عام ١٩٤٥. وتأتي هذه القرارات لشرعنة حالة قائمة من القمع لنواب المجلس التشريعي الفلسطيني، منذ رفض سلطات الاحتلال التعامل مع نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام ٢٠٠٦، والتي حققت فيها كتلة التغيير والإصلاح أغلبية برلمانية كبيرة.

صدر بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٣ حكماً على النائب محمد طوطح بالسجن ٣٠ شهراً والإبعاد عن مدينته القدس، وفرضت عقوبة صارمة عليه في حال دخوله مدينة القدس تتمثل بالسجن لمدة ستة أشهر. ويذكر أن قوات الاحتلال كانت قد استدعت النائبين أحمد عطون ومحمد طوطح في يونيو ٢٠١٠ إلى مركز توقيف «المسكوبية» بمدينة القدس المحتلة، حيث أبلغا بقرار سحب هويتهما المقدسية، واستبدالهما بإقامتين مؤقتتين تنتهي صلاحيتهما بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٠. وقد لجأ النائبان إلى مقر الصليب الأحمر خوفاً من تنفيذ قرار الإبعاد ضدهما. وبتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١١، قامت قوات الاحتلال باعتقال النائب عطون من خيمة الاعتصام أمام مقر الصليب الأحمر في القدس، ومن ثم إبعاده إلى رام الله.[٢٥] أما النائب طوطح فقد تم اعتقاله بعد اقتحام قوات الاحتلال المدججة بالسلاح مقر الصليب الأحمر بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٢. وما يزال النائب المقدسي محمد أبو طير مبعداً إلى رام الله منذ يوليو ٢٠١٠، بموجب قرار من المحكمة الإسرائيلية، كما قامت باعتقاله مرة أخرى مؤخراً بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٣.

كما وما يزال ١٤ نائباً من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني قيد الاعتقال حتى إعداد هذا التقرير، ١٢ منهم من كتلة التغيير والإصلاح، ونائب من كتلة فتح البرلمانية ونائب من كتلة أبو علي مصطفى البرلمانية،[٢٦] وقد صدرت ضد النائب البرغوثي أحكام بالسجن المؤبد، وضد النائب سعدات حكم بالسجن لمدة ٣٠ عاماً بإدعاء مشاركتهما

٢٥. اعتقال النائب أبو طير لاحقاً من رام الله، وهو معتقل الآن دون تهمه أو محاكمة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

٢٦. هي اسم الكتلة التي تمثل الجبهة الشعبية في المجلس التشريعي الفلسطيني.

في المقاومة ضد الاحتلال. وخلال العام ٢٠١٣ تم اعتقال ٨ نواب من كتلة التغيير والإصلاح، كما تم الإفراج عن ٦ نواب آخرين، تم اعتقالهم خلال أوقات سابقة. ويذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد قامت باعتقال ٤٩ نائباً من نواب المجلس التشريعي خلال السبع سنوات الماضية، بعضهم تعرض لتكرار الاعتقال لمدد متفاوتة، أفرجت عن عدد منهم بعد قضاء سنوات في المعتقل دون تهمة أو محاكمة، ومن ضمنهم نائبتان عن كتلة التغيير والإصلاح، وهما مريم محمود صالح ومنى سليم منصور.

استمرار فوضى التشريع في السلطة الفلسطينية:

شهد العام ٢٠١٣ تصعيداً في تأزم وشرذمة الوضع القانوني الفلسطيني، فقد استمر الرئيس الفلسطيني محمود عباس في إصدار قرارات بقانون في الضفة الغربية بذريعة غياب المجلس التشريعي. واستمرت كتلة التغيير والإصلاح في إصدار تشريعات في قطاع غزة باسم المجلس التشريعي. وقد ظل دور المجلس في الرقابة والمحاسبة معطلاً، وذلك لغياب المجلس نفسه، وأدواته الرقابية.

استمرت كتلة التغيير والإصلاح في غزة في إصدار قوانين بطريقة مخالفة للقانون وخاصة القانون الأساسي الفلسطيني. وقد أصدرت كتلة التغيير والإصلاح (٣) قوانين جديدة خلال العام ٢٠١٣، وعملت على تعديل قانونين آخرين، بالإضافة إلى ما قامت به من إقرار للموازنة ومن ثم تعديلها، وبذلك يصبح عدد القوانين التي أصدرتها الكتلة منذ الانقسام (٤٠) قانوناً باسم المجلس التشريعي تم نشرها في جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة في غزة، منها ٢١ قانوناً جديداً، و١٢ قانوناً معدلة لقوانين سابقة، و٥ قوانين تتعلق بإقرار الموازنة العامة. وقد أصدرت الكتلة هذه القوانين باسم المجلس التشريعي رغم عدم وجود النصاب القانوني لانعقاد المجلس عند مناقشة هذه القوانين أو عند إصدارها، بالإضافة إلى عدم مصادقة الرئيس الفلسطيني عليها وفق القانون. ومن أبرز القوانين التي تم إقراراها في غزة هو قانون التعليم رقم (١) لسنة ٢٠١٣، والذي اعتبره المركز ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى جزءً من سياق محاولات الحكومة في غزة فرض أيديولوجيا وهوية ثقافية على سكان القطاع، دونما اعتبار للتنوع الثقافي والأيديولوجي الذي يميز المجتمع الفلسطيني. كما استمر الرئيس الفلسطيني في إصدار قوانين خلال العام ٢٠١٣، باستخدام صلاحياته وفق المادة (٤٣) من القانون الأساسي، حيث أصدر (١٤) قانوناً، ليصبح عدد القوانين التي صدرت من قبل الرئيس في ظل الانقسام هي(٨٧) قراراً بقانون، ٢٩ منها قوانين جديدة، و٢٧ قراراً هي بمثابة تعديلات أو إلغاء لقوانين سابقة، و٩ أخرى تتعلق بإقرار الموازنة العامة، و٢٢ قراراً عبارة عن قرارات على هيئة قانون يختص المجلس التشريعي بإصدارها. ويعيب هذه القرارات بقانون إنها صدرت بالمخالفة للمادة ٤٣ من القانون الأساسي، والتي اشترطت أن يكون إصدار قرارات بقانون في حالة الضرورة القصوى التي لا تقبل التأجيل. وكان أبرز هذه القرارات هذا العام: القرار بقانون رقم (٣) بشأن السلطة القضائية، والقرار بقانون رقم (٤) بشأن رفع الحصانة البرلمانية عن عضو في المجلس التشريعي (النائب محمد دحلان عن كتلة فتح البرلمانية). وقد أثار القرار الأخير زوبعة من الانتقادات حيث أن الرئيس قد تجاوز ليس فقط حالة الضرورة القصوى كما هو الحال في باقي القرارات بقانون التي أصدرها، وإنما أيضاً تعدى على سلطة أصيلة وحصرية للمجلس التشريعي، وهي رفع الحصانة عن نائب في المجلس.

ويؤكد المركز في هذا السياق، أن تعطيل المجلس التشريعي قوض بشكل كبير عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وتسبب في انهيار لمبدأ سيادة القانون. ويعزز من ذلك، ما تمارسه كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة من إصدار قوانين، والرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية من إصدار قرارات بقوة القانون، حيث أن هذه الممارسات تشكل مخالفة واضحة للقانون، وارتكابها من قبل هيئات منتخبة وسلطات سيادية إنما يمثل انتكاسة خطيرة لسيادة القانون والديمقراطية. ويشدد المركز على ضرورة مراجعة كافة التشريعات التي صدرت في ظل الانقسام، بعد التئام السلطات الشرعية في حال إنهاء الانقسام.

اعتداءات على نواب:

استمرت حوادث الاعتداء على نواب المجلس التشريعي الفلسطيني من قبل مجهولين، ضمن حالة الفلتان الأمني القائمة في مناطق السلطة الفلسطينية. فبتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٣ قام مجهولون بإطلاق النار على منزل النائب ماجد ابو شمالة، عن كتلة فتح البرلمانية، مما أدى إلى إصابة سيارته التي كانت متوقفة أمام منزله في **شارع خليل طوطح في حي الطيرة برام الله** بعدة طلقات نارية. وبتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٣، تعرض النائب عن حركة فتح جمال أبو الرب للضرب، و لم يتم تحديد الجهة المعتدية من قبل الجهات الرسمية. وقد رفض النائب أبو الرب إعطاء أي إفادة لباحث المركز الفلسطيني حول الحادث حيث وصف الحادث بأنه « شأن فتحاوي داخلي».

وفاة نواب من المجلس التشريعي، ومشكلة ملء الشواغر:

شهد العام ٢٠١٣ وفاة النائب مريم فرحات بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٣، وقد قررت كتلة التغيير والإصلاح التي تعقد جلساتها باسم المجلس التشريعي في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٣ «شغور مقعد النائب/ مريم محمد يوسف فرحات من القائمة الانتخابية لكتلة التغيير والإصلاح بسبب الوفاة». و لم يتم تعيين نائب جديد محل المقعد الشاغر حتى الآن. ومن الجدير بالذكر أن (٦) من نواب المجلس التشريعي توفوا خلال السنوات السابقة، منهم ٥ نواب أنتخبوا ضمن نظام الدوائر وهم: حسام الطويل، سفيان الأغا، سعيد صيام، إميل جرجوعي وحامد البيتاوي، بالإضافة إلى النائب جمال سكيك والذي أنتخب وفق نظام القائمة.

وقد أدى استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وتعطل العملية الديمقراطية إلى بروز مشكلة سد الشواغر، خاصة بعد انتهاء ولاية المجلس التشريعي نفسه في العام ٢٠١٠. ووفق نظام الشواغر في القوائم فإن المقعد الشاغر يحل محله العضو الذي يليه في ترتيب الأصوات وفق ما نصت عليه المادة (٩٩) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥. أما في حالة الدوائر فإذا كانت المدة المتبقية لولاية المجلس أكثر من سنة، فإنه تجرى انتخابات على مستوى الدائرة، أما إذا كانت أقل من سنة، فيبقى المقعد شاغراً حتى الانتخابات اللاحقة، وفق ما نصت عليه نفس المادة. وفي الوضع الفلسطيني الحالي، والذي انتهت فيه ولاية المجلس منذ العام ٢٠١٠، يصبح ملء الشواغر في الدوائر غير ممكن، ويترتب على ذلك قصور في التمثيل في بعض الدوائر، وخاصة عندما يكون العضو يمثل مصالح مجموعة معينة ذات مصالح مشتركة، سواء سياسية أو دينية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك وفاة النائب حسام الطويل الممثل عن الطائفة المسيحية في قطاع غزة، وبالتالي فقد مسيحيو غزة من يمثلهم في المجلس التشريعي.

استمرار تدهور أوضاع السلطة القضائية

شهد العام ٢٠١٣ استمراراً في تدهور حالة السلطة القضائية والمس باستقلالها من قبل السلطة التنفيذية، في تعد خطير على القانون الأساسي الفلسطيني، وبخاصة المادة (٩٧)، والتي أكدت على أن «السلطة القضائية مستقلة»، وكذلك المادة (٢) والتي أكدت على مبدأ الفصل بين السلطات. ويأتي ذلك في سياق حالة التدهور التي تعاني منها السلطة القضائية منذ انقسام السلطة الفلسطينية في يونيو ٢٠٠٧. خلفت حالة الانقسام جهازين قضائيين منفصلين تماماً، واحد في الضفة الغربية يخضع له سكان الضفة فقط، والآخر في قطاع غزة، ويخضع له سكان القطاع فقط. ولطالما طالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتحييد الجهاز القضائي عن الصراع السياسي القائم، إلا أن غياب الإرادة السياسية السليمة وتغييب المصلحة العامة، أدى إلى امتداد الانقسام ليطال السلطة القضائية. وفيما يلي تبيان لحالة القضاء الفلسطيني خلال العام ٢٠١٣ في كل من قطاع غزة والضفة الغربية:

القضاء في قطاع غزة:

استمر المجلس الأعلى للقضاء في رام الله في تعليق عمل مرفق القضاء في قطاع غزة، وذلك منذ العام ٢٠٠٧. وجاء ذلك نتيجة لسلسلة من الإجراءات والاعتداءات قامت بها الحكومة في غزة ضد القضاء والنيابة في قطاع غزة. وقد جاء ذلك بعد رفضهما التعاون مع الشرطة التي عينتها الحكومة في غزة، بديلاً عن أعضاء جهاز الشرطة الذين امتنعوا عن العمل بعد حادثة الانقسام. وكان من أبرز هذه الاعتداءات: قيام وزير العدل في حكومة غزة بإصدار قرار بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٧ بتوقيف النائب العام عن عمله، ومن ثم اقتحام مقرات النيابة، والاعتداء على النائب العام ووكلاء النيابة واحتجازهم. كما قام مجلس الوزراء في غزة بتشكيل هيكل قضائي جديد، أسماه «مجلس العدل الأعلى» وتم اختيار أعضائه من قبل وزير العدل وبمصادقة مجلس الوزراء في غزة. وكان الحدث الحاسم في اتخاذ قرار تعليق العمل من قبل مجلس القضاء الأعلى، هو اقتحام مجمع المحاكم بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧، والاستيلاء على مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى في غزة، من قبل «مجلس العدل الأعلى» المشكل من قبل مجلس الوزراء في غزة. وبعد تعليق مجلس القضاء الأعلى عمل القضاء والنيابة في القطاع، قامت الحكومة في قطاع غزة بتعيين قضاة وأعضاء نيابة جدد بدلاً ممن علقوا عملهم. ويذكر أن الحكومة في غزة، وبتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩، أصدرت قراراً لتغيير مسمى «مجلس العدل الأعلى» إلى «مجلس القضاء الأعلى»، ليصبح لدى السلطة مجلسين، كليهما يطلق عليه مجلس القضاء الأعلى، ولكنهما منفصلان إدارياً ومالياً.

وخلال العام ٢٠١٣ قامت الحكومة في غزة بعدد من التعيينات والتغييرات في مرفق القضاء العامل في قطاع غزة، والتي يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على مخالفتها للقانون. وفي نوفمبر ٢٠١٣، أعلن المجلس الأعلى للقضاء المشكل في غزة عن فتح باب التقدم لشغل ١٠ مناصب لقضاة صلح وبداية، كما تم تعيين ١٢ معاون نيابة جديداً بقرار من مجلس وزراء غزة في ٢ أبريل ٢٠١٣، كما أصدر قرارات بتعيين ثلاثة قضاة جدد، بالإضافة إلى قرارات أخرى لترقية عدد من القضاة ووكلاء النيابة. وهذه التطورات تؤكد إصرار الحكومة في غزة على المضي قدماً في تكريس الانقسام في مرفق القضاء، من خلال خلق جهاز قضائي منفصل وبطريقة غير قانونية ومخالفة للقانون الأساسي الفلسطيني ٢٠٠٣. ويؤكد المركز أن جميع التعيينات التي تمت في مرفق القضاء خلال فترة الانقسام هي تعيينات خارج إطار القانون، حيث أن تعيين القضاة والنائب العام وأعضاء النيابة يجب أن يكون بقرار من الرئيس وبتنسيب من مجلس القضاء الأعلى وفق ما نصت عليه المادتان (١٨) و (٦٣) من قانون السلطة القضائية لسنة ٢٠٠٢، وهو القانون الذي أحال القانون الأساسي الفلسطيني له تنظيم مرفق القضاء. كما أن تعيين قضاة من قبل مجلس الوزراء يعدم فكرة استقلال مرفق القضاء ويقدح في قدرته على ممارسة رقابة حقيقية على أعمال الحكومة.

ويعبر المركز عن صدمته من مسلكيات المحكمة العليا في غزة والتي أكدت من خلال تجربتين[٢٧] مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، عدم قدرتها على تحقيق إنصاف للحقوق أو حتى حماية القانون الأساسي. وقد كان آخرها بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٣، حيث رفضت المحكمة العليا في غزة طعن المركز المقدم بخصوص قرار جهاز الأمن الداخلي الخاص القاضي بمنع طاقم المركز من السفر عبر معبر بيت حانون باتجاه الضفة الغربية في مهمة عمل رسمية. وقد كان المركز قد تقدم بالطعن بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٣ للمحكمة العليا بهدف إلغاء القرار الإداري الصادر عن الحكومة في غزة بإلزام كل من يرغب بالسفر عن طريق معبر بيت حانون بضرورة أخذ تصريح خاص من وزارة الداخلية، وهو الأمر الذي رفضه المركز في حينه، حيث أنه مخالف للأصول القانونية، ويمثل تعدياً خطيراً على حرية التنقل التي كفلها القانون الأساسي في المادتين (١٢،٢٠) منه.[٢٨] وقد التمس المركز في طعنه أمام المحكمة بيان أسباب منع جهاز الأمن الداخلي التابع للحكومة في غزة، مطالباً بإصدار القرار القطعي والفوري بالسماح للمستدعيين بالسفر وفقا للقانون، والذي سيشكل ضمناً إلغاء لقرار شرط الحصول على تصريح.

القضاء في الضفة الغربية:

استمر تعدي السلطة التنفيذية على السلطة القضائية في الضفة الغربية. ويعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم أبرز صور هذا التعدي. وفي هذا السياق يؤكد المركز أن عدم تنفيذ أحكام القضاء يمثل جريمة بموجب القانون الأساسي الفلسطيني ٢٠٠٣، تستوجب عزل الشخص المعطل أو الممتنع عن تنفيذها قرار المحكمة من منصبه وحبسه، حيث نصت المادة (١٠٦) على:

«الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة، وللمحكوم له الحق في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة المختصة، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً كاملاً له.»

وتفيد تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان[٢٩] أن أكثر من ٢٥ حكماً إدارياً قد تم تجاهل تنفيذها خلال العام ٢٠١٣، جلها تتعلق باعتقالات تعسفية غير قانونية. ورغم أن هذا الأمر يشكل خرقاً للدستور، بل ويشكل جريمة بموجب قانون العقوبات، إلا أنه يمكن القول من خلال متابعة المركز بأن عدم تنفيذ الأحكام القضائية تمثل سياسة لدى الجهات التنفيذية في الضفة الغربية. وجدير بالذكر أن هناك أحكاماً لم تنفذ منذ العام ٢٠٠٩، دون أن يحاسب أي من المسئولين عن تعطيل، أو الامتناع عن تنفيذ تلك الأحكام، مما يضع علامات استفهام كبيرة أمام ادعاءات السلطات في الضفة الغربية احترامها لسيادة القانون.

٢٧.في نوفمبر ٢٠١٢ رفضت المحكمة العليا في غزة الطعن الدستوري المقدم من قبل المركز لإلغاء قرار مجلس الوزراء في غزة رقم (٢٢٩) لسنة ٢٠١١ غير الدستوري، والذي جاء معدلاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ٢٠٠٣ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، بادعاء عدم الاختصاص.

٢٨.أعلنت وزارة الداخلية بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٣، عبر موقعها الالكتروني، عن صدور قرار يُلزم المواطنين الراغبين في السفر عبر معبر بيت حانون بمراجعة الوزارة للحصول على الموافقات اللازمة.

٢٩.هيئة رسمية مشكلة بموجب القانون الأساسي الفلسطيني ٢٠٠٣ لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

ظلت حالة الانقسام القائمة في السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧، تشكل العقبة الأساسية أمام عملية التحول الديمقراطي. ولم تجر الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) لتجديد شرعية ممثلي الشعب التي منحت لهم في الانتخابات التي جرت في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي. وبقدوم العام الجديد يكون قد مرت أربعة أعوام على انتهاء التفويض الشعبي لممثلي الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية دون أن تتمكن السلطة الوطنية من إجراء انتخابات عامة.

وانتهى العام ٢٠١٣، ولم تجر الانتخابات العامة والتشريعية في أراضي السلطة الفلسطينية، ولم يتم الإعلان عن موعد جديد لإجراء تلك الانتخابات. وبحسب القانون الفلسطيني يتوجب على الرئيس الفلسطيني أن يعلن عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ثلاثة أشهر من موعدها المحدد، وهو ما لم يتم.

أما على مستوى الانتخابات المحلية، فلم يطرأ أي جديد خلال العام ٢٠١٣. فقد سبق وأن جرت انتخابات جزئية في بعض مدن وقرى الضفة الغربية في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢. ولم تجر انتخابات في قطاع غزة.

وكان من المفترض أن تجرى خلال هذا العام انتخابات في عدد من الهيئات المحلية المتبقية في الضفة الغربية، استكمالاً للانتخابات المحلية الجزئية التي جرت في الضفة الغربية بتاريخ ٢٠ أكتوبر[٣٠] ٢٠١٢. وقد أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في رام الله بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٣، قراراً حدد فيه تاريخ ١ يونيو ٢٠١٣، موعداً لإجراء الانتخابات في مجالس الهيئات المحلية التي لم تجر فيها الانتخابات، والهيئات التي فقدت نصابها القانوني باستقالة أكثرية من أعضائها. غير أنه مر العام ٢٠١٣، دون أن تجري الانتخابات في عدد من الهيئات المحلية المتبقية في الضفة الغربية.

وفي قطاع غزة، شهد هذا العام تطوراً من حيث السماح للجنة الانتخابات المركزية بافتتاح مراكز التسجيل للناخبين. وبناءً على ذلك، شارك المركز، بداية العام، في عملية الرقابة على عملية تسجيل الناخبين في محافظات قطاع غزة، التي استمرت لمدة أسبوع. وجاءت مشاركة المركز في العملية الرقابية تلك، بعد استئناف لجنة الانتخابات المركزية عملها في القطاع لتحديث سجل الناخبين بناءً على الاتفاق الذي تم بين حركتي حماس وفتح في العاصمة المصرية (القاهرة)، يتم بموجبه تنفيذ عملية تسجيل الناخبين في الضفة وغزة بالتزامن، خلال الفترة ما بين ١١ إلى ١٨ فبراير ٢٠١٣.

وبالرغم من الانتهاء من عملية التسجيل، منذ مطلع العام، إلا أنه انتهى العام ٢٠١٣،

٣٠. انتقد المركز، في حينه، إجراء انتخابات محلية في ظل حالة الانقسام، وطالب الحكومتين في رام الله وغزة بتوفير الشروط الموضوعية والأجواء اللازمة لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة تعكس إرادة الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مقدمة هذه الشروط إطلاق الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان المكفولة دستورياً، بما فيها احترام الحق في حرية العمل السياسي ورفع الحظر عن ممارسة النشاطات السياسية.

ولم تجر انتخابات مجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة، واستمرت الحكومة في غزة في تعيين مجالس محلية مقربة منها في البلديات، مع الإبقاء على بعض المجالس المحلية المحسوبة عليها.

وجاءت تصريحات رئيس الوزراء في غزة، إسماعيل هنية، خلال كلمة ألقاها في افتتاح مؤتمر الإعلام الفلسطيني وتحديات المواجهة بمدينة غزة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، والتي أشار خلالها إلى توجه حكومته **نحو** تشكيل مجالس بلدية بالتوافق الوطني، كمرحلة تؤدي إلى إجراء الانتخابات على مستوى السلطة الفلسطينية، لترسخ موضوع التعيينات في المجالس المحلية.

وبالرغم من أن الانتخابات مطلب لكافة القوى الوطنية وللمجتمع المدني، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلا أن المركز يؤكد على موقفه المتمثل بعدم إمكانية عقدها دون التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة تنهي الانقسام وتعيد الاعتبار إلى مؤسسات الحكم الفلسطيني، التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي انعكست عليها الأزمة وباتت هي عنواناً للانقسام. كما يتطلب إجراء الانتخابات أيضاً توفير أجواء انتخابية مناسبة، بما في ذلك إطلاق الحريات العامة، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفع الحظر عن النشاطات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد انتقد المركز، في حينه، إجراء الانتخابات المحلية الجزئية في الضفة دون غزة في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢، وأكد على موقفه من إجراء الانتخابات في ظل الانقسام. كما طالب المركز الحكومتين في رام الله وغزة بتوفير الشروط الموضوعية والأجواء اللازمة لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة تعكس إرادة الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مقدمة هذه الشروط إطلاق الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان المكفولة دستورياً، بما فيها احترام الحق في حرية العمل السياسي ورفع الحظر عن ممارسة النشاطات السياسية.

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

تواصلت انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير خلال العام ٢٠١٣، من قبل الحكومتين في غزة ورام الله وأجهزتهما الأمنية.[٣٠] وجاءت معظم تلك الانتهاكات على خلفية محاولة كل منهما منع تغطية أحداث معينة وقعت في منطقة سيطرتها، أو في إطار متابعة الآراء والتوجهات الإعلامية التي تختلف مع آرائها وتوجهاتها. ووثق المركز اعتداءات جديدة طالت صحفيين وعاملين لدى وسائل إعلام مختلفة، إضافة إلى كتاب رأي ومواطنين آخرين. وما زالت الحكومة في غزة تمنع دخول صحف القدس، الحياة الجديدة، والأيام، والتي تصدر في الضفة الغربية، إلى القطاع، فيما ما تزال الحكومة في رام الله تمنع طباعة ونشر صحيفتي فلسطين والرسالة في الضفة الغربية، وهما صحيفتان تصدران في القطاع.

قطاع غزة

واصلت الحكومة في غزة، وأجهزتها الأمنية، ارتكاب انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في القطاع، وكانت أبرز تلك الانتهاكات تندرج ضمن المحاور التالية: تعرض صحفيين للضرب والمعاملة الحاطة بالكرامة من قبل أفراد أمن؛ استدعاء و/ أو اعتقال صحفيين وتعرضهم للتحقيق من قبل جهات رسمية؛ استدعاء و/ أو اعتقال كتاب

٣٠. لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة والضفة الغربية، راجع التقرير الصادر عن المركز بعنوان: "حالة الحق في حرية الرأي والتعبير في ظل السلطة الفلسطينية ٠١ سبتمبر ٢٠١٢ – ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣."

رأي ومواطنين وتعرضهم للتحقيق من قبل جهات رسمية، إغلاق مقرات إعلامية؛ مصادرة آلات ومعدات خاصة بالصحفيين خلال تأديتهم عملهم؛ منع الصحفيين من تغطية أحداث؛ ومنع سفر صحفيين. كما رصد المركز خلال الفترة ذاتها استمرار الانتهاكات من قبل جهات غير رسمية (مجهولة أو معلومة) بحق صحفيين على خلفية عملهم المهني. وفيما يلي عرض لبعض الانتهاكات:

» شهدت أيام ٢١– ٢٢ و٢٣ يناير، تعرض سبعة من الصحفيين والعاملين في مجال الصحافة الإلكترونية في محافظتي غزة والوسطى للاستدعاء والاعتقال من قبل جهاز الأمن الداخلي في غزة، ورافقها أعمال تفتيش لمنازل عدد منهم ومصادرة أجهزة حاسوب. والصحفيون هم كل من: ١) أشرف جمال أبو خصيوان؛ ٢) منير جمعة المنيراوي؛ ٣) مصطفى محمد مقداد؛ ٤) عمر محمد الداهودي؛ ٥) حسين عبد الجواد كرسوع؛ ٦) عبد الكريم فتحي حجي؛ و٧) مجدي عبد العزيز اسليم.

» بتاريخ ٠٣ مارس، خضع الصحفي تحسين عبد الحميد الأسطل، ويعمل لصالح صحيفة الحياة الجديدة، للتحقيق من قبل النيابة العامة في مدينة خان يونس، جنوبي القطاع، على خلفية كتابته مقالاً بعنوان: «شرطة ضد القانون» ونُشر بتاريخ ٠٦ فبراير ٢٠١٣.

» بتاريخ ٠٤ مارس، منع جهاز الأمن الصحفي سامي أبو سالم من السفر إلى جمهورية مصر العربية للالتحاق بدورة تدريبية نظمها الاتحاد الدولي للصحفيين، بذريعة عدم حصوله على تصريح سفر مسبق من قبل المكتب الإعلامي الحكومي.

» بتاريخ ٧ مايو، منعت الشرطة الفلسطينية الصحفيين من تغطية حادثة تفريق وقفة تضامنية مع الشعب السوري في محافظة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، واحتجزت خمسة منهم، أحدهم تعرض للضرب على أيدي أفراد الشرطة، وهو الصحفي عبد العزيز العفيفي، ويعمل مصوراً لشركة سكرين للانتاج الاعلامي، وقد تعرض للضرب وتدمير آلة التصوير الخاصة به.

» بتاريخ ٢٣ مايو، تعرض الدكتور إبراهيم أبراش، وزير الثقافة الأسبق والمحاضر الجامعي، للتحقيق من قبل جهاز الأمن الداخلي في مدينة غزة، على خلفية مقال رأي أصدره بتاريخ ٧ مايو ٢٠١٣، وكان بعنوان: "غزة لا تمنح صكوك غفران لأحد"، والذي انتقد فيه زيارة الشيخ القرضاوي لغزة.

» خلال يومي ٢ و٣ يونيو، استدعى جهازا الأمن الداخلي والمباحث العامة في قطاع غزة أحد عشر ناشطاً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في كل من محافظات رفح، خان يونس، الوسطى، والشمال. وقد تم التحقيق معهم على خلفية نشر الجبهة الشعبية لبيانين جماهيريين أحدهما كان بعنوان "حالة الغليان الشعبي والمعاناة ستولد انفجاراً شعبياً لن يستطيع أحد إيقافه" ووزع في جميع محافظات قطاع غزة؛ والثاني كان بعنوان: "لا لجرائم القتل" ووزع في محافظة خان يونس.

» بتاريخ ٣ يوليو، صادرت عناصر تابعة للأجهزة الأمنية في مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، آلتي تصوير من الصحفيين فراس جودة ومثنى النجار أثناء عملهما المهني في المدينة.

» بتاريخ ٤ يوليو، تلقى الصحفي عماد عبد الجواد الدريملي، ويعمل المدير التنفيذي لمكتب وكالة الأنباء الصينية "شنخوا" في غزة، تهديداً بالقتل عبر اتصال هاتفي من شخص مجهول، وذكر الدريملي بأن المتصل ادعى بأنه من كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة (حماس)، وأضاف بأنه تقدم بتاريخ ٧ يوليو بشكوى رسمية للنيابة العامة.

» بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٣، أغلق جهاز المباحث العامة في غزة مقري قناة العربية الفضائية، ووكالة (معا)

الإخبارية، إضافة إلى مقر شركة لينس الإعلامية بناءً على قرارات صادرة عن النائب العام في غزة.[٣١]

» بتاريخ ١ أغسطس، تعرض الصحفيان عبد الله محمد عبيد، ويعمل محرراً لصالح الشبكة الفلسطينية للصحافة والإعلام، وأمجد أيمن ياغي، ويعمل لصالح قناة كربلاء الفضائية وصحيفة الأخبار اللبنانية، للاحتجاز من قبل عناصر المباحث العامة بمدينة غزة، خلال عملهما على تغطية التجمع السلمي في محيط ساحة الجندي المجهول، غربي المدينة.

» بتاريخ ١٢ أغسطس، خضع الطبيب طلال فارس الشريف، ٥٩ عاماً، ويعمل في المستشفى الأهلي بمدينة غزة، وهو كاتب رأي، للتحقيق من قبل النيابة العامة، حول مقال كان قد نشره بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١١، تحت عنوان: «اتهام شقيقي ضابط المخابرات بمحاولة تهريب أبو مازن عبر نفق !!". وقد استكملت النيابة العامة التحقيق مع د. الشريف في اليوم التالي الموافق ١٣ أغسطس، وكان برفقته المحامية الخاصة به. وقد أُبلغ الشريف في نهاية التحقيق بنقل ملفه للمحكمة للنظر فيه، وعلى إثرها حددت المحكمة جلسة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ للنظر في القضية.

» بتاريخ ٢٦ أغسطس، استدعى جهاز الأمن الداخلي بمدينة غزة الصحفي سيف الدين شاهين، ويعمل مديراً لمكتب قناة الغد العربي الفضائية في غزة، والكاتب د. خضر محجز، وهو محاضر جامعي، وأخضعهما للتحقيق والاستجواب على خلفية مقابلة تلفزيونية بثتها قناة الغد العربي.

» بتاريخ ٥ سبتمبر، حقق جهاز المباحث العامة مع المحاضر الجامعي د. أحمد سعيد دحلان، ٥٧ عاماً، من سكان مدينة خان يونس، جنوبي القطاع. ووُجهت اتهامات العمل ضد الحكومة وشتم المسلمين للمحاضر دحلان.

» بتاريخ ٩ سبتمبر، خضع المحاضر الجامعي د. حسن علي أبو جراد، ٥٨ عاماً، من سكان بلدة بيت لاهيا، شمالي القطاع، للتحقيق من قبل جهاز المباحث العامة، حول انتقاده للحكومة في غزة وحركة حماس.

» بتاريخ ١١ نوفمبر، اعترض عدد من رجال المباحث العامة، المصور الصحفي يحيى محمد حسونة، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، بينما كان يجري مقابلات مصورة مع مواطنين بالقرب من حديقة الأزهر، غربي مدينة غزة، وذلك في ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات. اقتاد رجال الأمن الصحفي حسونة معهم إلى مقر الجهاز في مجمع (الجوازات)، حيث خضع للتحقيق حول طبيعة عمله الصحفي والتقرير الذي يقوم بإعداده، ومن ثم أُخلي سبيله.

٣١.بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠١٣، أصدرت الحكومة في غزة قراراً يقضي بإعادة فتح مكتب وكالة معاً الإخبارية وسحب الشكوى المقدمة ضدها لدى النيابة العامة في غزة من قبل وزارة الإعلام. وبتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، أصدر النائب العام في غزة، المستشار إسماعيل جبر، قراراً يقضي بإعادة فتح مكتب قناة العربية الفضائية في غزة، إثر سحب المكتب الإعلامي الحكومي شكواه لدى النيابة.

الضفة الغربية

استمرت الحكومة في رام الله وأجهزتها الأمنية في ارتكاب العديد من الانتهاكات بحق الصحفيين والعاملين لدى وسائل الإعلام المختلفة، ومواطنين آخرين. وكانت أبرز تلك الانتهاكات تندرج ضمن المحاور التالية: تعرض صحفيين للضرب والمعاملة الحاطة بالكرامة من قبل أفراد أمن؛ استدعاء و/ أو اعتقال صحفيين وتعرضهم للتحقيق من قبل جهات رسمية؛ استدعاء و/ أو اعتقال كتاب رأي ومواطنين؛ وتعرضهم للتحقيق من قبل جهات رسمية؛ ومنع الصحفيين من تغطية أحداث. كما تواصلت الانتهاكات من قبل جهات غير رسمية (مجهولة أو معلومة) بحق مواطنين على خليفة تعبيرهم عن آرائهم.

» بتاريخ ١١ مايو، خضع الصحفي عمر أحمد أبو عرقوب، ٢٤ عاماً، وهو من سكان قرية وادي الشاجنة، جنوبي بلدة دورا، جنوب غربي محافظة الخليل، جنوبي الضفة الغربية، ويعمل مقدم برامج في إذاعة الراية FM، للتحقيق من قبل جهاز المخابرات العامة حول طبيعة عمله كصحفي، مصادر معلوماته، وطبيعة برنامج (السيناريو الإسرائيلي) الذي يقدمه لصالح إذاعة الراية FM.

» بتاريخ ٢١ مايو، اعتقل جهاز الأمن الوقائي في مدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية أربعة شبان من شبيبة حزب الشعب بإدعاء كتابتهم شعارات ضد "التنسيق الأمني" في ذكرى مرور خمسة وستين عاماً على النكبة الفلسطينية.

» بتاريخ ٨ يونيو، تعرض المواطن نزار خليل بنات، ٣٤ عاماً، من سكان مدينة الخليل، للاعتداء بالضرب المبرح من قبل مجموعة من الأشخاص فور خروجه من مؤتمر انعقد في مدينة بيت لحم، أدلى فيها بمداخلة انتقد فيها السلطة الفلسطينية بحضور وزير الاقتصاد الوطني.

» بتاريخ ١٦ أغسطس، منعت عناصر تابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية في مدينة الخليل، مجموعة من الصحفيين والعاملين لدى وسائل الإعلام المحلية والعالمية من التصوير وتغطية تفريق تلك العناصر لمسيرة سلمية في المدينة خرجت لتأييد الرئيس المصري السابق محمد مرسي.

» بتاريخ ٢٠ أغسطس، اعتقل جهاز المخابرات العامة في مدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية، المواطن إسلامبولي رياض بدير، من محل العطور الذي يمتلكه في الحي الشرقي بالمدينة. وقد استمر اعتقال المواطن بدير أربعة أيام خضع خلالها للتحقيق حول نشره تعليقات على صفحات موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) ضد وزير الأوقاف في حكومة رام الله، محمود الهباش، إضافة إلى إطلاقه اسم الرئيس المصري السابق، محمد مرسى، لأحد العطور التي يقوم بتركيبها في محله.

» بتاريخ ٢٣ أغسطس، نفذت عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية في مدينة البيرة، عدة انتهاكات بحق عدد من الصحفيين الذي كانوا يعملون على تغطية المسيرة السلمية التي خرجت في المدينة للتضامن مع الشعب السوري والأحداث الجارية في جمهورية مصر العربية، وما رافقها من أعمال تفريق بالقوة من قبل تلك العناصر.

» بتاريخ ١٠ نوفمبر، اعتقل جهاز المباحث العامة في مدينة بيت لحم، جنوبي الضفة الغربية، مدير إذاعة (بيت لحم ٢٠٠٠) الصحفي جورج كارلوس قنواتي، من منزله الواقع في بلدة بيت ساحور، شرقي المدينة. وذكر قنواتي بأنه تعرض للدفع والضرب والشتم بألفاظ نابية خلال اعتقاله من منزله الذي جرى تفتيشه دون إبراز مذكرة تفتيش صادرة عن النيابة العامة. وفي ساعات مساء اليوم التالي الموافق ١١ نوفمبر، أُخلي سبيله بقرار صادر عن النيابة العامة بضمان محل إقامته، بعد خضوعه للتحقيق حول برنامج "عمار يا بلد" الذي تبثه الإذاعة.

انتهاك الحق في التجمع السلمي

شهد العام ٢٠١٣ استمرار تراجع حالة الحق في حرية التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية في ظل ممارسة الحكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية، وأجهزتهما الأمنية، للانتهاكات بحق التجمعات السلمية، بما في ذلك فرض الاجراءات الاحترازية لمنع أو تقييد تنظيم التجمعات السلمية كل في منطقة سيطرته. ورغم أن نهاية العام ٢٠١٢ المنصرم وبداية العام ٢٠١٣ قد شهدت مناخات ايجابية ترافقت مع التوجهات الإيجابية نحو المصالحة الفلسطينية في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٢. إلا أن انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في قطاع غزة والضفة الغربية سرعان ما عادت مع تراجع الآمال في تحقيق المصالحة الفلسطينية. وخلال العام ٢٠١٣، استمر الموظفون الرسميون في كلا الحكومتين في تنفيذ القرارات والتعميمات الرسمية والمستندة إلى اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨،[٣٢] والتي جاءت لتفرض قيوداً على ممارسة الحق في عقد التجمعات السلمية (الاجتماعات العامة) خلافاً للقانون ذاته، أبرزها ضرورة حصول منظمي الاجتماعات العامة على ترخيص من الشرطة أو المحافظ بدلاً من إشعارهم وفقاً للقانون.

وكانت أبرز تلك الانتهاكات في قطاع غزة على النحو التالي:

رغم أن بدايات العام ٢٠١٣ قد شهدت مناخات إيجابية ترافقت مع التوجهات الإيجابية نحو المصالحة الفلسطينية في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٢، وتنظيم حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وللمرة الأولى منذ بداية حالة الإنقسام السياسي، مهرجاناً جماهيرياً مركزياً بمدينة غزة للاحتفال في ذكرى انطلاقتها ال (٤٨)، إلا أن انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في قطاع غزة سرعان ما عادت خلال العام مع تراجع الآمال في تحقيق المصالحة الفلسطينية. وقد شهد قطاع غزة، أعمال منع وفض اجتماعات سلمية من قبل الأجهزة الأمنية، وفرض إجراءات احترازية من شأنها تقييد حق المواطنين بعقد الاجتماعات العامة، خاصة تلك التجمعات التي تختلف مع توجهاتها. وقد تعدت الإجراءات التي نفذتها تلك الأجهزة لتطال تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون والتي تعقد في أماكن مغلقة. وكانت أبرز تلك الانتهاكات في قطاع غزة على النحو التالي:

» بتاريخ ١ فبراير، تلقى مسؤول المكتب الإعلامي لحزب التحرير الإسلامي في مدينة غزة، اتصالاً هاتفياً من أحد مسئولي الشرطة الفلسطينية أبلغه خلاله المتصل برفض الشرطة طلب الحزب لعرض فيلم بعنوان: «وجاءت ثورة الشام بالحق» في أماكن عامة، وأضاف المتصل بأن الشرطة موافقة على عرض الفيلم في قاعات مغلقة. وكان عدد من أعضاء المكتب الإعلامي لحزب التحرير قد تقدموا بتاريخ

٣٢.أصدر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، بصفته وزيراً للداخلية، اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠٠٠، بناءً على نص المادة (٧) من القانون. وقد جاءت هذه اللائحة لتفرض العديد من القيود على ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي، وتخالف النهج الديمقراطي الذي رسمته السلطة الفلسطينية في القانون الأساسي وقانون الاجتماعات العامة. وقد رأى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مواد اللائحة التنفيذية، ومنذ إصدارها، قيوداً على ممارسة الحق في عقد التجمعات السلمية (الاجتماعات العامة) خلافاً للقانون ذاته، وكان من أبرز تلك القيود:

أولاً) حق السلطات الرسمية فض الاجتماعات العامة، فقد أعطت المادة (٦) من اللائحة للشرطة الحق لإنهاء أي اجتماع وفضه إذا قدرت الشرطة أن الاجتماع خرج عن الهدف المحدد له.

ثانياً) رغم مخالفة المرسوم الرئاسي رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض، لروح وجوهر القانون الأساسي، ورغم أنه يحوى مصطلحات ضبابية فضفاضة وغامضة مثيرة للجدل، إلا أن اللائحة التنفيذية أعطت هذا المرسوم حيزاً لا بأس به مما يترتب عليه العمل على تضييق ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي. فقد نصت المادة (٩) من اللائحة على أنه «يجب على منظمي الاجتماع أو المسيرة مراعاة أحكام المرسوم الرئاسي رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض.»

ثالثاً) نصت المادة (١١) من اللائحة على أن: «يكون رد الشرطة على الإشعار المشار إليه في (المادة ١) من هذه اللائحة على شكل ترخيص مكتوب وفق صيغة يقررها مدير عام الشرطة يسلم باليد لمقدم الطلب. وبناءً على هذه المادة، أصبح الغرض من إشعار المحافظ أو مدير عام الشرطة بنية منظمي عقد اجتماع هو الحصول على ترخيص من مدير عام الشرطة وليس إشعاره فقط دون ربط المسألة بموافقة أو عدم موافقة مدير الشرطة. كما ترك لمدير الشرطة الحق في تقرير موضوع الاجتماع أو هدف المسيرة.

٢٧ يناير ٢٠١٣، بإشعار للشرطة الفلسطينية، بخصوص عرض فيلم عن الثورة السورية في عدة أماكن مفتوحة بمختلف محافظات قطاع غزة، على أن تبدأ بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٣، بمحافظة رفح.

» بتاريخ ٧ إبريل، حضرت قوة تابعة للشرطة الفلسطينية في حوالي الساعة ١١:٣٠ صباحاً، إلى مكان إقامة خيمة الاعتصام التي أقامها نشطاء فلسطينيون للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية بمدينة رفح، جنوبي قطاع غزة. وقد أمر أفراد القوة مالك جهاز الصوت إغلاقه ومغادرة المكان على الفور، كما أمر أفراد القوة ذاتها المشاركين في الاعتصام بفضه ومغادرة المكان. وبرر أفراد الشرطة قرارهم بفض الاعتصام لعدم حصول منظمي الاجتماع العام على الترخيص المطلوب من وزارة الداخلية. وكانت لجنة القوة الوطنية والإسلامية في محافظة رفح، جنوب القطاع قد دعت إلى إقامة خيمة الاعتصام تضامناً مع الأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الإسرائيلي وذلك بمناسبة يوم الصحة العالمي.

» بتاريخ ٧ مايو، شارك نحو ٥٠ مواطناً في وقفة تضامنية تضامناً مع الشعب السوري وتنديداً بالقصف الإسرائيلي للأراضي السورية، وذلك في حوالي الساعة ٠٦:٠٠ مساءً، في ساحة القلعة وسط مدينة خان يونس بناءً على دعوة من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبعد مدة قصيرة من بدء الوقفة حضر شخصان بزي مدني إلى المكان وطالبا المشاركين بفض التجمع، وعلى الفور حضرت قوة تابعة للشرطة الفلسطينية وشرع أفرادها بتفريق المشاركين بالقوة والاعتداء على عدد منهم بالضرب باستخدام أعقاب البنادق والهراوات. كما اعتقلت الشرطة خمسة مشاركين ونقلتهم إلى مقر جهاز المباحث العامة في المدينة، حيث أُخلي سبيلهم بعد حوالي ساعة من احتجازهم.

» بتاريخ ٢٧ نوفمبر، تقدم عدد من الشباب بإشعار لمدير عام الشرطة الفلسطينية في غزة، لعقد تجمع سلمي في ساحة الجندي المجهول، بمدينة غزة، يوم السبت الموافق ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣، احتجاجاً على مخطط (برافر) الإسرائيلي لمصادرة الأراضي العربية في النقب. وبتاريخ ٢٨ نوفمبر، تلقى أحد منظمي التجمع ويدعى أحمد عبد الله العديني، اتصالاً هاتفياً من شخص عرف نفسه بأنه مدير مكتب مدير عام الشرطة، وأبلغ العديني خلال المكالمة الهاتفية بعدم حصولهم على ترخيص لعقد التجمع. وذكر العديني لطاقم المركز بأنه توجه في حوالي الساعة ٣:٣٠ من مساء يوم السبت برفقة زملائه أحمد الغلبان، رامي محسن، وأحمد أبو وردة، إلى ساحة الجندي المجهول وهم يحملون لافتات تحمل شعارات منددة بمخطط (برافر)، إلا أنهم اعتقلوا من قبل عناصر أمنية، ترتدي زياً مدنياً، ونقلوا إلى مركز الشرطة في المدينة. وأضاف العديني بأنه قد تعرض وزميله أبو وردة للضرب خلال خضوعهما للتحقيق حول الدعوة للتجمع، ومن ثم أُجبروا على التوقيع على تعهد يقضي بعدم المشاركة في فعاليات غير مرخصة من قبل الجهات الرسمية في غزة، قبل إخلاء سبيلهم في حوالي الساعة ٥:٣٠ من مساء اليوم ذاته.

وفي الضفة الغربية كانت أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

واصلت الحكومة في الضفة الغربية وأجهزتها الأمنية ارتكاب الانتهاكات لحق المواطنين في عقد التجمعات السلمية، وخاصة تلك التجمعات التي خرجت ضد توجهاتها. وكانت أبرز تلك الانتهاكات ما ارتكبته الأجهزة الأمنية ضد المشاركين في التجمعات السلمية التي دعى إليها حزب التحرير الإسلامي في مدن الضفة الغربية. وكانت تلك الانتهاكات على النحو التالي:

» بتاريخ ٢٤ مارس، استخدمت عناصر الشرطة والأجهزة الأمنية العصي والهراوات وانهالوا بالضرب على المشاركين في التجمع السلمي الذي دعى له حزب التحرير الإسلامي في مدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية. فقد حضرت إلى ميدان جمال عبد الناصر في المدينة حيث تجمع المواطنون، قوات كبيرة من شرطة التدخل وحفظ النظام، ترافقها عناصر تابعة لقوات الأمن الوطني، وطالبت المشاركين في التجمع السلمي بفضه ومغادرة المكان، ولدى مغادرة المجتمعين المكان، انهال

أفراد الأمن بالضرب المبرح باستخدام العصي والهراوات على المشاركين.

» بتاريخ ٢٥ إبريل، فضت الأجهزة الأمنية الفلسطينية باستخدام القوة اعتصاماً لحزب التحرير وسط مدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية. ففي حوالي الساعة ١:٠٠ من بعد ظهر ذلك اليوم تجمهر العشرات من نشطاء الحزب بالقرب من ميدان جمال عبد الناصر، احتجاجاً على مبادرة السلام التي قدمها وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، خلال زيارته للمنطقة. وقد حضرت قوات كبيرة من الأجهزة الأمنية إلى المكان وعملت على فض الاعتصام باستخدام القوة والغاز المسيل للدموع، حيث تعرض المشاركون للضرب باستخدام العصي والهراوات. كما اعتقلت عناصر الأمن ما يقارب عشرين مشاركاً، أُطلق سراح اثنين منهم لأسباب صحية، فيما استمر اعتقال الآخرين لفترات مختلفة.

» بتاريخ ٢٧ إبريل، تجمع العشرات من عناصر ونشطاء حزب التحرير الإسلامي في حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهراً، بالقرب من ميدان جمال عبد الناصر وسط مدينة طولكرم، احتجاجاً على اعتقال عدد من زملائهم من قبل الأجهزة الأمنية يوم الخميس الموافق ٢٥ إبريل. حضرت قوات كبيرة تابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى المكان، وانهال أفرادها بالضرب باستخدام العصى والهراوات على المشاركين في الاعتصام، وعملوا على فضه باستخدام القوة. كما اعتقل أفراد الأمن أكثر من ثلاثين مواطناً من المشاركين، استمر اعتقالهم لفترات مختلفة.

» بتاريخ ٤ مايو، منعت أجهزة الأمن الفلسطينية، في مدينة جنين، شمال الضفة الغربية، اعتصاماً سياسياً سلمياً، حاول عدد من عناصر حزب التحرير تنفيذه وسط مدينة جنين. فقد قامت الأجهزة الأمنية بنشر المئات من عناصرها في منطقة المسجد الجديد وسط المدينة، وعملت على تطويق مدخل المسجد، لمنع عناصر حزب التحرير من تنفيذ اعتصامهم.

» بتاريخ ١٦ أغسطس، شارك عشرات المواطنين في تجمع سلمي بعد صلاة الجمعة من مسجد الحسين بن علي، وسط مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية، تأييداً للرئيس المصري السابق محمد مرسي. وبدورها حضرت قوة كبيرة من الأجهزة الأمنية إلى المكان ومنعت المشاركين في التجمع من السير في شارع عين سارة بالمدينة، ومن ثم شرعت عناصرها بتفريق المشاركين والاعتداء على عدد منهم باستخدام العصي والهراوات.

» بتاريخ ٢٣ أغسطس، تجمع عشرات المواطنين، من بينهم نشطاء في حركة حماس، بعد انتهاء صلاة الجمعة، أمام مسجد جمال عبد الناصر (مسجد البيرة الكبير) ورفعوا شعارات تضامنية مع الشعب السوري وأُخرى حول الأحداث في جمهورية مصر العربية. وقد أغلقت الأجهزة الأمنية الفلسطينية منذ ساعات الصباح مداخل محافظة رام الله والبيرة لمنع المواطنين من الوصول إلى مكان التجمع، واحتجزت مصور قناة الأقصى الفضائية، محمد العاروري. وفور تجمع المواطنين، شرعت عناصر الأجهزة الأمنية، وأفراد بزي مدني بتفريق المجتمعين باستخدام القوة، والاعتداء على عدد منهم بالضرب باستخدام الأيدي والهراوات، ومن بينهم المصور الصحفي أحمد ملحم، ويعمل لصالح تلفزيون وطن المحلي. كما تعرض عدد من المواطنين للاحتجاز في سيارات الشرطة التي نقلتهم إلى ساحة مركز الشرطة القديم ومن ثم أُخلي سبيلهم، بعد تسلم عدد منهم أوامر استدعاء، وكان من بين المستدعيين الصحفيان محمد القيق ومحمد العاروري.

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

تواصلت الانتهاكات للحق في تكوين الجمعيات خلال العام ٢٠١٣، من قبل الحكومتين في رام الله وغزة استمراراً لتداعيات حالة الانقسام المستمرة منذ يونيو ٢٠٠٧، من خلال جملة من الإجراءات والقيود التي تتخذها السلطة التنفيذية بهدف التضييق على عمل الجمعيات ومصادرة استقلاليتها، خلافاً للقانون ولالتزامات السلطة الفلسطينية في احترام وضمان هذا الحق كما ورد في المعايير الدولية والمحلية ذات العلاقة.

ففي قطاع غزة، واصلت وزارة الداخلية التدخل في شئون المنظمات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني لإحكام سيطرتها عليها بشتى الطرق. كان آخر تلك الإجراءات، قرار وزير الداخلية رقم (٩٨) بشأن الانتخابات في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، الصادر في أكتوبر ٢٠١٣، والقرار رقم (٦١) بخصوص الشئون المالية للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، واللذان يضعان قيوداً جديدة على عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية. كما يعتبر القراران مخالفين بشكل واضح للقانون الأساسي للعام ٢٠٠٣، ولقانون الجمعيات رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، وللائحة التنفيذية للعام ٢٠٠٣، وتجاوزاً لما نصت عليه هذه القوانين، حيث يعطيان الوزير (وزير الداخلية) صلاحيات واسعة للتدخل في عمل الجمعيات، بخلاف ما حددت القوانين واللوائح ذات العلاقة التي حددت صلاحيات الوزير في أمور إشرافية. ويأتي القراران الأخيران استمراراً لسلسلة من القرارات والإجراءات في الآونة الأخيرة، من بينها قرار مجلس الوزراء في مايو ٢٠١١، الخاص بالتعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات للعام ٢٠٠٣، بما يعزز دور وزارة الداخلية في فرض الرقابة على عمل المؤسسات الأهلية. وقد أكد المركز بطلان هذا القرار وعدم دستوريته، وطالب مجلس الوزراء بضرورة العدول عنه، غير أن المجلس لم يستجب. وبتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٢، تقدم المركز بطعن للمحكمة العليا في القرار، غير أنها لم تقبل الطعن بدعوى أنها غير مختصة بالنظر في الدعوى في ١٨ يونيو ٢٠١٢. كما تم إنكار الحق في تشكيل الشركات غير الربحية في قطاع غزة، وذلك بإلغاء النص الخاص بها في قانون الشركات لسنة ١٩٢٩، بموجب قانون الشركات رقم (٧) لسنة ٢٠١٢ المقر في قطاع غزة.

كما تم توثيق (٣) حالات مداهمة جمعيات والعبث بمحتوياتها من قبل مجهولين خلال العام ٢٠١٣، وقد أخفقت الحكومة في غزة في ملاحقة المعتدين.

وفي الضفة الغربية، تواصلت انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات، ولم تطرأ أية تطورات قانونية أو إجراءات إدارية جديدة على هذا الحق. كما لم يطرأ جديد على القرارات والإجراءات العقابية التي اتخذتها الحكومة في رام الله بحق عشرات الجمعيات المحسوبة أو المقربة من حركة حماس في أعقاب أحداث الانقسام في منتصف العام ٢٠٠٧. وبقيت ١٠٣ جمعية مغلقة بالرغم من مطالبات مؤسسات المجتمع المدني بضرورة إعادة فتحها. من ناحية، لا تزال ترفض الأجهزة الأمنية تطبيق بعض القرارات القضائية المتعلقة بإعادة فتح بعض الجمعيات.[٣٣]

٣٣.لا تزال السلطة التنفيذية في رام الله ترفض تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا الفلسطينية التي تقضي بإلغاء قرارات وزارة الداخلية بشأن جمعيتين في الخليل. وكانت محكمة العدل العليا الفلسطينية قد أصدرت قرارين في يونيو ، ويوليو ٢٠٠٩، الأول يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية تعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا على الرغم من وجود مجلس ادارة قائم. والثاني يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في بلدة بيت أمر بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة. وبررت المحكمة قراريها بعدم إبراز وزارة الداخلية أسباب قرارها بالتعيين، ومخالفته للمادة ٣٧ من قانون الجمعيات الخيرية لسنة ٢٠٠١. وحتى الآن لم تنفذ الجهات التنفيذية القرارين.

استمرار العمل بعقوبة الإعدام

ما تزال عقوبة الإعدام إحدى القضايا التي تبعث على القلق لدى منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، حيث واصلت المحاكم الفلسطينية إصدار أحكام إعدام جديدة، غالبيتها صدر في قطاع غزة. كما استمرت الحكومة في غزة بتنفيذ أحكام إعدام خلافاً للقانون، ولم ينفذ أي حكم في الضفة الغربية.

ووفقا لتوثيق المركز، فقد تصاعدت أحكام الإعدام الصادرة في السلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ خلال العام ٢٠١٣، مقارنة بالعام الماضي الذي شهد إصدار (٦) أحكام إعدام. وخلال هذا العام أصدرت المحاكم الفلسطينية (١٤) حكماً، بينها (١٣) في غزة، و(١) في الضفة الغربية. وبذلك ترتفع أحكام الإعدام الصادرة مناطق في السلطة الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤ إلى (١٤٨) حكماً، صدر منها (١٢١) حكماً في قطاع غزة، و(٢٧) حكماً في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام الصادرة في قطاع غزة، صدر (٦٣) حكماً منها منذ العام ٢٠٠٧، أي منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

كما شهد هذا العام انخفاضاً في عدد الأحكام المنفذة بحق مدانين في السلطة الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة، مقارنة بالعام الماضي (٢٠١٢) الذي شهد تنفيذ (٦) أحكام إعدام. وخلال العام ٢٠١٣، نفذت الحكومة في غزة (٣) أحكام بالإعدام، اثنان منها نُفذا على خلفية تخابر مع جهات أجنبية، وحكم واحد نُفذ على خلفية جنائية (قتل)، فيما لم ينفذ أي حكم إعدام خلال الفترة ذاتها في الضفة الغربية. وبذلك ترتفع أحكام الإعدام التي نُفذت في السلطة الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤، إلى (٣٠) حكم إعدام، جرى تنفيذ (٢٨) منها في قطاع غزة، واثنان في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام المنفذة في قطاع غزة، نُفذ (١٧) حكماً منذ العام ٢٠٠٧، أي منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وكانت (٨) أحكام منها قد نُفذت على خلفية تخابر مع جهات أجنبية، و(٩) أُخرى نُفذت على خلفية قضايا جنائية (قتل)، جميعها نُفذ دون مصادقة الرئيس الفلسطيني خلافاً للقانون.

وفي هذا السياق، يثمن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالامتناع عن المصادقة على تنفيذ أي من أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ٢٠٠٥. ويرى المركز بأنه يمكن الاستناد إلى هذا الموقف لوقف العمل بعقوبة الإعدام على المستوى التنفيذي للسلطة الفلسطينية وإلغاء هذه العقوبة القاسية والمهينة على المستوى التشريعي في أقرب وقت. وعليه فإن المركز ينظر بخطورة لاستمرار العمل في عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية، كما يجدد مطالبته الداعية إلى وقف العمل بهذه العقوبة القاسية، المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية لما تشكله من مس فعلي للحق في الحياة وانتهاك سافر لكافة المواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦، والاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب لعام ١٩٨٤.

ويؤكد المركز بأن مطالبته بإلغاء عقوبة الإعدام لا يعني إطلاقاً التسامح مع المدانين في جرائم خطرة، بل معاقبتهم من خلال عقوبات رادعة أخرى تحافظ على انسانيتنا. وعلى هذا الأساس يدعو المركز السلطة الفلسطينية إلى وقف العمل بعقوبة الإعدام وإعادة النظر في التشريعات والقوانين الخاصة بعقوبة الإعدام، بما في ذلك قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية للعام ١٩٧٩، والمطبق في السلطة الفلسطينية باعتباره قانوناً غير دستوري، وقانون العقوبات رقم ٧٤ للعام ١٩٣٦، والمعمول فيه في قطاع غزة، وقانون العقوبات الأردني رقم ١٦ للعام ١٩٦٠، والمعمول فيه في الضفة الغربية، وسن قانون عقوبات موحد وحديث ينسجم روحاً ونصاً مع المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

أحكام الإعدام التي صدرت عن محاكم فلسطينية خلال العام ٢٠١٣						
الرقم	تاريخ الحكم	الاسم	محل السكن	المحافظة	جهة إصدار الحكم	محل الإدانة
	١٣ يناير	ع. م. أ.	غزة	غزة	المحكمة العسكرية	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
	٢٤ مارس	ف. ع. ع.	جباليا	الشمال	المحكمة العسكرية	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
	٠٤ مايو	م. ر. ن.	جنين	جنين	المحكمة العسكرية	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
	٠٩ مايو	م. أ. ن.	غزة	غزة	المحكمة العسكرية	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
	٢٣ مايو	أ. س. ه.	غزة	غزة	المحكمة العسكرية	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
	٣٠ مايو	ز. م. م.	غزة	غزة	المحكمة العسكرية	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
	٠٦ يونيو	م. س. د.	غزة	غزة	محكمة مدنية	متهم بقتل مواطن، وهو فار من وجه العدالة
	٢٠ يونيو	خ. غ. ش.	مخيم المغازي	الوسطى	المحكمة العسكرية	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
	١٠ يوليو	م. ف. ع.	رفح	رفح	محكمة مدنية	متهم بارتكاب جريمة قتل بحق المواطن (ع. ب.) بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١١
	٢٧ أغسطس	ب. م. ح	غزة	غزة	المحكمة العسكرية	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
	٢٤ سبتمبر	ف. ف. أ.	غزة	غزة	محكمة مدنية	متهم بقتل ابن عمه في أكتوبر ٢٠١٠
	٢٤ أكتوبر	ي. ش.	غزة	غزة	محكمة مدنية	متهم بارتكاب جريمة قتل بحق المواطن (ع. ت.) بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٣
	١٣ نوفمبر	أ. د.	غزة	غزة	محكمة مدنية	متهم بارتكاب جريمتي قتل بحق المواطنين (ع. ف.) و(ر. ف.)، فار من وجه العدالة
	٠٨ ديسمبر	ز. ر.	غزة	غزة	المحكمة العسكرية	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي

أحكام الإعدام التي نُفذت خلال العام ٢٠١٣							
الرقم	تاريخ التنفيذ	الاسم	محل السكن	المحافظة	جهة إصدار الحكم	تاريخ الحكم	محل الإدانة
	٢٢ يونيو	ح. ي. خ	خان يونس	خان يونس	المحكمة العسكرية	٢٧ ديسمبر ٢٠١٢	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
	٢٢ يونيو	ع. م. غ.	غزة	غزة	المحكمة العسكرية	١٣ يناير ٢٠١٣	مدان بالخيانة، للتخابر مع الاحتلال الإسرائيلي
	٠٢ أكتوبر	ه. م. ع	خان يونس	خان يونس	محكمة مدنية	١٦ سبتمبر ٢٠١٢	مدان بارتكاب جريمتي قتل، الأولى ارتكبها وهو قاصر في العام ٢٠٠٠، والثانية في العام ٢٠٠٩ بحق المواطن (ح.ح.ب)

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

عاني المواطنون الفلسطينيون من استمرار تردي حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال العام ٢٠١٣، وذلك بسبب استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وغياب أية آفاق حقيقية لإحداث اختراق يعيد وحدة النظام السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد خلّفت السياسات والإجراءات المختلفة التي تبنتها كل من الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة، مزيداً من تدهور حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، والمتدهورة أصلاً بسبب استمرار الاحتلال الحربي الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة واستمرار سياسة الإغلاق غير القانوني لقطاع قطاع غزة منذ منتصف يونيو من العام ٢٠٠٧ والأعمال الحربية العدوانية التي توجت بالعدوان العسكري «عامود السحاب في نهاية العام ٢٠١٢». ومع نهاية العام ٢٠١٣، كانت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة قد وصلت إلى مستوى الكارثة الإنسانية، والتي نجمت أساساً بسبب النقص الشديد في إمدادات الطاقة الكهربائية والوقود والمواد الأساسية الضرورية، وتزامنت مع العاصفة الجوية التي ضربت الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد انعكست تلك الحالة الكارثية بشكل أدى إلى تدهور كافة الخدمات الحيوية اليومية للسكان، بما في ذلك خدمات المرافق الصحية، بما فيها خدمات المياه ومياه الشرب وخدمات الصحة البيئية، خدمات التعليم وكافة مقومات الحياة الطبيعية للسكان.

وفقد مواطنو قطاع غزة أية آمال للتفاؤل كتلك التي أعلنت في نهاية العام الماضي، حينما بادرت حركتا فتح وحماس ببعض الخطوات الإيجابية للتقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية، وذلك بعد أن باتت مسألة المصالحة الوطنية الفلسطينية أبعد من أي وقت مضى بسبب استمرار غياب الإرادة السياسية الحقيقية، وأصبح عليهم أن يدفعوا ثمن زجهم في أتون الصراع السياسي، ليزيد تفاقم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية.

واستمر تردي مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٣، بسبب استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة. وكان للإجراءات المختلفة التي اتخذتهما كل من الحكومتين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أثر بالغ في تفاقم معاناة سكان القطاع. وخلال العام ٢٠١٣ عاني الآلاف من موظفي القطاع الحكومي وأفراد أسرهم، والذين كانوا يتقاضون رواتبهم من موازنة السلطة الفلسطينية، بسبب قيام الحكومة في رام الله بقطع رواتبهم بدعوى عدم وجودهم في القطاع وسفرهم للخارج. وقد شمل هذا الإجراء مئات الموظفين الذين لم يغادروا

القطاع. وفي المقابل استمرت معاناة العشرات من موظفي القطاع الحكومي المدني والعسكري، والذين يتقاضون رواتبهم من موازنة السلطة الفلسطينية، وبخاصة أولئك المحسوبين على حركة (فتح)، وذلك بسبب استمرار متابعتهم وملاحقتهم من قبل الحكومة في غزة وأجهزتها الأمنية.

وخلف استمرار إغلاق الحكومتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للمئات من المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة آثاراً اقتصادية واجتماعية بالغة على المئات من العاملين والموظفين فيها من شرائح المجتمع المختلفة، حيث فقدوا فرص العمل الدائمة أو المؤقتة وانضم عدد كبير منهم إلى صفوف البطالة التي تفاقمت في المجتمع، خاصة في أوساط الفئات الشابة. كما استمرت الأضرار التي لحقت بالآلاف من المواطنين من فئات المجتمع المختلفة بسبب توقف الخدمات التي كانوا يتلقونها عبر مشاريع وأنشطة تلك المؤسسات والجمعيات في المجالات المختلفة، بما فيها خدمات الصحة، التعليم، الزراعة، خدمات الإغاثة والتنمية التي كانت تقوم بها.

الأوضاع الصحية في قطاع غزة

أدى استمرار الانقسام السياسي خلال العام ٢٠١٣ إلى مزيد من تردي الخدمات الصحية المقدمة للسكان في قطاع غزة. وقد خلف ذلك التردي تدهوراً في الأوضاع الصحية لسكان القطاع، وبخاصة المرضى منهم، بسبب عدم انتظام توريد الأدوية والمستلزمات الطبية للمرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية. وقد بات النقص الشديد في الأدوية والمستلزمات الطبية في مرافق القطاع الصحية أزمة عميقة ومستدامة على مدار العام. وعلى الرغم من الأزمة المالية التي عصفت بموازنة السلطة الفلسطينية، غير أن عدد الأصناف الدوائية، وأصناف المستلزمات الطبية المختلفة، التي لا تتوافر في المرافق الصحية في قطاع غزة، كبدت المرضى، بمن فيهم المرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة، معاناة كبيرة نفسية ومادية، حيث بات العشرات منهم غير قادر على تحمل تكلفة الحصول على مثل هذه العلاجات والأدوية. ووفقاً لمصادر الإدارة العامة للصيدلة في قطاع غزة، فقد وردت وزارة الصحة في رام الله ٢٣٪ فقط من إجمالي الوارد من الأدوية والمهمات الطبية للقطاع. وفي شهر يناير من العام ٢٠١٣ طلبت الإدارة العامة للصيدلة في قطاع غزة ٢٣٦ صنفاً من الأدوية والمهمات الطبية، فيما أرسلت وزارة الصحة في رام الله ١١٨ صنفاً فقط، أي ما يعادل ٥٠٪ من الاحتياجات. وفي شهر فبراير بلغت الواردات من الأدوية والمهمات الطبية إلى القطاع ٨٢ صنفاً فقط من أصل ٢٤٤ صنفاً، أي ما يمثل ٣٣٪ من طلبية الأدوية والمهمات الطبية للقطاع. وفي شهر مايو أرسلت وزارة الصحة في رام الله ٧٥ صنفاً من أصل ٢٠٣ أصناف طلبتها الإدارة العامة للصيدلة في قطاع غزة، أي ما يمثل ٣٧٪ فقط من احتياجات الأدوية والمهمات الطبية. وفي شهر سبتمبر من العام طلبت الإدارة العامة للصيدلة ٢٣٣ صنفاً من الأدوية والمهمات الطبية من وزارة الصحة في رام الله، غير أنها لم تستلم أي توريدات تذكر منها. وقد بلغت القيمة الإجمالية للأدوية والمهمات الطبية التي أرسلتها وزارة الصحة في رام الله إلى الإدارة العامة للصيدلة في قطاع غزة ٥،٢٣٢،٠٦٥ دولاراً أمريكياً، بواقع ٤،٦٦٠،٤٤٥ دولاراً أمريكياً أدوية، و٥٧١،٦٢٠ دولارا أمريكيا مهمات طبية، أي بنسبة ٢٣٪ من إجمالي الوارد من الأدوية والمهمات الطبية من جميع الجهات الداعمة.

وقد تضرر المئات من مرضى القطاع بسبب عدم توريد الأدوية والعلاجات اللازمة لهم بشكل دوري ومنتظم على مدار العام. وبرزت معاناة كل من مرضى سرطان الدم (اللوكيميا) ومرضى الروماتويد المزمن بشكل خاص، والذين تدهورت الأوضاع الصحية للعشرات منهم، حيث حرموا من انتظام تلقيهم للعلاج بشكل دوري على مدار العام ٢٠١٣. وقد بادر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى التدخل مراراً وتكراراً لدى الأطراف المعنية مع وزارة الصحة في رام الله وغزة من أجل حماية حق المرضى في الحصول على الأدوية اللازمة لهم بشكل منتظم ودوري دونما تأخير. وبتاريخ

٢٠١٣/٧/٢٩ ناشد المركز الرئيس الفلسطيني بالتدخل الفوري والعاجل من أجل إنقاذ حياة ٣٦ مريضاً، يعانون من مرض سرطان الدم «اللوكيميا» في قطاع غزة، بسبب تأخر تلقيهم العلاج اللازم لمرضهم لمدة ٨ شهور. وأعرب المركز عن قلقه الشديد على حياة هؤلاء المرضى، وخشى أن يتعرضوا لمضاعفات خطيرة، قد تفضي إلى الوفاة، إذا لم يتلقوا العلاج بشكل سريع. وقد بدأت معاناة مرضى إبيضاض الدم النقوي «اللوكيميا»، وهو مرض سرطاني خطير يصيب خلايا الدم، في شهر ديسمبر من العام ٢٠١٢، وذلك في أعقاب نفاذ عقار (Glivec 400 mg tab) الطبي، من صيدلية قسم الدم بمستشفى الشفاء نفاذاً نهائياً. وعلى أثر ذلك، حرم هؤلاء المرضى من تسلم الدواء اللازم لعلاجهم، منذ ذلك الوقت وحتى أواخر شهر يوليو من العام ٢٠١٣. وقد أفاد الأطباء المعالجون للمرضى أن هذا الدواء هو العلاج الوحيد لمرضى اللوكيميا، ويؤدي عدم تناوله إلى مضاعفات صحية، وتعريض حياة المرضى للخطر. ولا يتوفر هذا الدواء إلا عن طريق وزارة الصحة في رام الله، ولا يتوفر في أي مستودعات طبية أو صيدليات خاصة في قطاع غزة، يمكن الشراء منها لإنقاذ حياة هؤلاء المرضى. وقد خاطبت الوحدة القانونية في المركز وزارة الصحة في رام الله بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٦، واستعرضت أوضاع مرضى اللوكيميا في قطاع غزة، وطالبت وزير الصحة بالإيعاز للجهات المختصة بصرف الدواء لمرضى قطاع غزة بشكل فوري. وبتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠، ردت دائرة الصيدلة في وزارة الصحة برام الله على المركز، وأفادت أن الدواء متوفر في مستودعات الأدوية المركزية في رام الله، وأنه جارٍ التنسيق اللازم لإرسال الدواء إلى قطاع غزة. وقد تواصل المركز مع صيدلية قسم الدم في مستشفى الشفاء، المسؤولة عن صرف الدواء للمرضى، وقد تبين أن كمية الدواء من عقار (Glivec 400 mg tab)، والتي وصلت إلى الصيدلية لمرة واحدة فقط خلال شهر يونيو الماضي، كمية محدودة جداً، تبلغ ٢١٠ أقراص، وهي كمية تكفي لعلاج ٧ مرضى فقط لمدة شهر واحد، أما احتياجات مرضى القطاع الشهرية فتبلغ نحو ١٦٠٠ قرص من هذا العقار شهرياً. وجراء ذلك حرم مرضى «اللوكيميا» منذ ذلك الوقت من تسلم هذا الدواء، ما خلف مضاعفات صحية خطيرة على حياتهم.

قطاع التربية والتعليم

بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣١، أعلنت وزارة التربية والتعليم في غزة خلال مؤتمر صحفي عقدته في مدرسة الكرمل، عن بدء العمل بقانون التعليم رقم (١) لسنة ٢٠١٣، وذلك بعد إقراره من قبل كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة المقاومة الإسلامية حماس، في جلستها المنعقدة باسم المجلس التشريعي بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢، ونشره في العدد ٨٦ من مجلة الوقائع الرسمية بغزة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٣، الأمر الذي مثل دخول القانون حيز النفاذ في ١٦ مارس ٢٠١٣. وقد مثل هذا الأمر تطوراً خطيراً بسبب استمرار إصدار التشريعات من قبل كتلة التغيير والإصلاح في غزة باسم المجلس التشريعي، وكذلك إصدار الرئيس قرارات بقانون بحجة عدم التئام المجلس التشريعي، وخلق إجراءات عملية من شأنها أن تقوض الخطوات والجهود المبذولة نحو بناء نظام قانوني فلسطيني موحد، والتي سعت السلطة الفلسطينية نحو تحقيقه منذ إقامتها في العام ١٩٩٤. وقد أدى ذلك إلى تكريس نظامين قانونيين مختلفين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك منذ الانقسام السياسي في العام ٢٠٠٧.

وقد عبرت كل من شبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان، في بيان أصدرته بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٠، عن قلقها لهذه التداعيات على قطاع التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم أهمية سن قانون للتعليم يواكب العصر، ودور التعليم في رقي وتقدم الأمم، إلا أن الشبكة ومنظمات حقوق الإنسان تساءلت عن الدوافع لإصدار قانون جديد ينطبق حصراً في غزة، ولن تتاح له إمكانية التطبيق في الضفة الغربية في ظل واقع الانقسام، مما يشكل تهديداً لمسيرة التعليم في السلطة الفلسطينية بشكل عام، والهوية الفلسطينية بشكل خاص. لقد تم المحافظة على الخدمات التعليمية الأساسية في السلطة الفلسطينية طيلة سنوات الانقسام، خاصة التوجيهي «الثانوية العامة»، ولا يعرف إلى أي مدى سيتم المحافظة على ذلك في ضوء تطبيق القانون حصراً في غزة.

ولا يعدو القانون الجديد سوى أنه مجموعة من اللوائح الإدارية التي تخوض في تفاصيل هي من اختصاص إدارة التعليم

كالفصل بين الجنسين، وتأنيث المدارس بمعنى منع تعيين مدرسين ذكور في مدارس الإناث. وبعيداً عن الخوض في الملاحظات التفصيلية على مواد القانون المشار إليه، فإنه يقضي على حرية الآباء والأوصياء في تأمين تربية أولادهم دينياً وخلقياً وفقاً لقناعتهم الخاصة من خلال اختيار مدارس أخرى غير المدارس العامة لأطفالهم، بشرط أن تلتزم هذه المدارس بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة.

وقد عبرت منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة عن خشيتها بأن يكون القانون الجديد في سياق يتم خلاله فرض أيديولوجيا وهوية ثقافية من قبل الحكومة في غزة دونما اعتبار للتنوع الثقافي والأيديولوجي الذي يميز المجتمع الفلسطيني، وطالبت بضرورة مراعاة التشريعات الفلسطينية المستقبلية التنوع الثقافي والإيديولوجي في المجتمع الفلسطيني، وأن تحترم نص وروح القانون الأساسي الفلسطيني الذي يشكل مرجعية لكل القوانين الجديدة. وطالبت الشبكة ومنظمات حقوق الإنسان الحكومة والمجلس التشريعي في غزة بالتراجع عن قانون التعليم رقم (١) لسنة ٢٠١٣، وضمان حرية المدارس الخاصة في اختيار نمط التعليم بما يستوفي المعايير العرفية التي جرت عليها العادة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. كما طالبت الشبكة ومنظمات حقوق الإنسان كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن سياسة إصدار تشريعات بقوة الأمر الواقع في غزة باسم المجلس التشريعي، ودعت الرئيس الفلسطيني إلى التوقف عن إصدار قرارات بقانون لا ضرورة لها في ظل الانقسام، مع التأكيد على ضرورة انعقاد المجلس التشريعي بكامل هيئته من أجل الخروج من أزمة التشريعي الحالي التي بدأت منذ أحداث الانقسام.

أزمة الكهرباء وتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة

استمرت أزمة الكهرباء في قطاع غزة كأحد أهم التحديات التي واجهت سكان القطاع خلال العام ٢٠١٣، وباتت تمثل عبئاً إضافياً فاقم من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وذلك نظراً لارتباطها الكبير بإمكانية الوصول إلى العديد من الخدمات الأساسية. وقد عانت المرافق الحيوية الصحية، بما فيها مرافق إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، والمستشفيات والعديد من المرافق الحيوية الأخرى. وبات الهم الشاغل لمواطني القطاع البحث عن وسائل طاقة بديلة، ما أدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا جراء استخدام المولدات الكهربائية، أو الشموع لتعويض النقص الدائم في إمدادات الكهرباء. وقد عكست حالة الانقسام السياسي نفسها على أزمة الكهرباء، حيث تبادل طرفا الانقسام السياسي الاتهامات وتحميل المسؤولية عن هذه الأزمة. ووصلت أزمة الكهرباء ذروتها بتاريخ ٢٠١٣/١١/١ عندما أعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في غزة عن توقف محطة توليد الكهرباء في غزة عن العمل كلياً، وذلك بسبب نفاذ الوقود اللازم لتشغيلها، حيث تأثرت كافة الخدمات الحيوية، بما فيها الخدمات الأساسية لنحو ١,٧ مليون فلسطيني من سكان القطاع، وبخاصة إمدادات مياه الشرب، تعطل المرافق الصحية، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية وعمل محطات الصرف الصحي وقطاع التعليم. وفي حينه، عزت سلطة الطاقة ذلك إلى وقف نظيرتها في رام الله توريد إمدادات الوقود الواردة اللازم لتشغيل المحطة، وطلبها بدفع الضرائب المستحقة على ثمن الوقود. وقد أعلنت سلطة الطاقة بغزة عدم مقدرتها على دفع الضرائب المترتبة على ثمن الوقود الصناعي، وفي المقابل رفضت سلطة الطاقة في رام الله توريد أية إمدادات جديدة من الوقود لتشغيل المحطة، ما أدى إلى نفاذه كلياً وتوقف المحطة عن العمل.

وخلف توقف محطة توليد الكهرباء عن العمل آثاراً خطيرة على الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع، بسبب تفاقم العجز في الطاقة التي يحتاجها سكان القطاع يومياً. فقد اضطرت شركة توزيع الكهرباء في القطاع إلى زيادة ساعات قطع التيار الكهربائي عن المنازل والمنشآت الحيوية من ٨ ساعات إلى ١٢ ساعة يومياً. وأصبح نظام العمل بتوصيل الكهرباء لمدة ٦ ساعات وصل و ١٢ ساعة قطع، الأمر الذي أدى إلى مزيد في تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع. وكانت محطة الكهرباء توفر نحو ٦٥ ميجا واط في السنوات التي تم فيها

ترميمها وإصلاحها بعد قصفها وتدميرها في أواخر يونيو من العام ٢٠٠٦ على أيدي القوات الحربية الإسرائيلية المحتلة. وقد عملت المحطة بكامل طاقتها الإنتاجية منذ يونيو من العام ٢٠١٢ لتنتج نحو ١٠٠ ميجا واط. وقد اعتمدت سلطة الطاقة في توفير مصادر الكهرباء في قطاع غزة على ١٢٠ ميجا واط ينم شراؤها من إسرائيل و٢٧ ميجا واط تستوردها من جمهورية مصر العربية.

غير أن محطة توليد الكهرباء في غزة بدأت تعاني نقصاً كبيراً في إمدادات الوقود اللازمة لتشغيلها، والتي كانت تورد عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية / المصرية، وتوقفت بشكل شبه كلي منذ سبتمبر ٢٠١٣، ما دفع سلطة الطاقة في غزة على شراء الوقود من إسرائيل، عبر نظيرتها في رام الله. وفي حينه أعفت السلطة الفلسطينية في رام الله مشتريات الوقود من الضرائب المستحقة عليه. غير أن سلطة الطاقة في رام الله طالبت نظيرتها في غزة بدفع الضرائب المترتبة على إمدادات الوقود بسبب الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية. وقد رفضت سلطة الطاقة بغزة دفع تلك الضرائب بدعوى عدم مقدرتها على تسديدها.

وقد تابع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تداعيات أزمة الكهرباء في قطاع غزة منذ أن توقفت عن العمل بسبب قصفها وتدميرها في يونيو من العام ٢٠٠٦، والتي خلفت آثاراً كارثية على إمدادات الطاقة في القطاع. كما تابع المركز تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني المستمر، والذي فشل طرفاه في إيجاد حلول تراعي المصالح الفضلى للسكان المدنيين في القطاع، وتخفف عن كاهلهم تردي الأوضاع الإنسانية الناجمة عن إدارة قطاع الطاقة وتوفير احتياجاتهم من الكهرباء والوقود اللازم لتشغيل محطة كهرباء غزة. وبات المركز يخشى المزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين، حيث باتت أزمة الكهرباء تمس بكافة مناحي الحياة اليومية للسكان، وتنتهك حقهم في الحصول على الخدمات الأساسية الضرورية، بما فيها خدمات الوصول إلى المرافق الصحية والحصول على العلاج، الوصول للمؤسسات التعليمية، بما فيها المدارس والجامعات، الوصول لخدمات المياه، بما فيها مياه الشرب في المنازل وكافة الخدمات الحيوية الأخرى.

وقد رصد المركز الأثار الكارثية التي نجمت عن إخفاق طرفي الانقسام السياسي في التخفيف من الانعكاسات الخطيرة على الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع، والتي باتت أزمة مستدامة، وتمثلت في:

» بات ١,٧ مليون شخص من سكان القطاع يعانون خللاً في كافة مناحي حياتهم اليومية، والتي مست احتياجاتهم الأساسية والضرورية، بما فيها خدمات الصحة، وصول المياه إلى المنازل وخدمات الصحة البيئية، القدرة على متابعة متطلبات التعليم لطلبة المدارس والجامعات.

» تدهورت الأوضاع الصحية في المرافق الصحية في القطاع بسبب عدم قدرة تلك المرافق على تعويض انقطاع الكهرباء لساعات طويلة من ناحية، وبسبب عدم القدرة على توفير الوقود اللازم لتشغيل المولدات البديلة في تلك المرافق، فضلاً عن تعطل العديد من الأجهزة والمعدات الطبية في المستشفيات والمرافق الصحية في مدن القطاع.

» عانى المئات من المرضى في مشافي القطاع من مخاطر صحية حقيقية على حياتهم بسبب عدم انتظام عمل الأجهزة والمعدات الطبية، خاصة في أقسام العناية الفائقة والأقسام الطبية الأخرى، كأقسام القلب والكلى في المستشفيات.

» عانت الهيئات المحلية، بما فيها البلديات والمجالس القروية من عدم قدرتها على توفير الوقود البديل لكفالة عمل وسير مرافقها الحيوية التي تخدم سكان القطاع، بما فيها مرافق المياه والصرف الصحي. وقد بدأت تتعالى شكاوى المواطنين من عدم وصول المياه إلى منازلهم، خاصة في المباني السكنية العالية.

» أفادت مصادر المخابز المختلفة في القطاع بتوقف جزئي لعملها، وذلك بسبب ساعات انقطاع الكهرباء لفترات طويلة وعدم توفر الوقود لتشغيلها. مما سبب اكتظاظاً كبيراً للمواطنين، ولساعات طويلة أمام تلك المخابز من أجل الحصول على احتياجات أسرهم من الخبز.

» أصيبت المرافق التعليمية في الجامعات والمؤسسات

التعليمية باضطراب شديد أدى إلى تعطل العديد من المختبرات التعليمية وتأجيل بعض المخصصات الدراسية بسبب انقطاع الكهرباء فيها وعدم توفير مصادر طاقة بديلة فيها. وقد تزامن تفاقم أزمة الكهرباء مع الامتحانات نصف الفصلية في المدارس والجامعات في القطاع. وباتت غالبية المدارس الحكومية في القطاع بدون كهرباء دون توفير بدائل تمكن الطلبة من الدراسة.

» تأثرت المئات من المؤسسات والجمعيات في قطاع غزة، واضطرت إلى تأجيل العديد من أنشطتها وبرامجها بسبب انقطاع الكهرباء طوال ساعات النهار، وعدم مقدرتها على توفير مصادر طاقة بديلة تمكنها من تشغيل معداتها وأجهزتها.

» تفاقمت معاناة السكان، وخاصة سكان المباني السكنية متعددة الطبقات، والتي تعتمد على المصاعد في الصعود والنزول من منازلها. وقد تأثر جراء ذلك عشرات الآلاف من السكان، وخاصة كبار والسن والمرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة.

القسم الثاني:

تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٣

مقدمة

استعرض التقرير في جزئه الأول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ورصد بشكل كامل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبين التقرير على نحو خاص نشاط المركز الفلسطيني على الصعيدين الدولي والمحلي في مراقبة حقوق الإنسان الفلسطيني والدفاع عنها في المحافل المختلفة. وفي إطار مسيرته المتواصلة بالدفاع عن حقوق الإنسان واصل المركز جهوده في متابعة العديد من القضايا الهامة خلال العام ٢٠١٣، وقبل الخوض في تفاصيل هذه القضايا، نرى أنه من الأهمية بمكان أن نستعرض بعض العناوين والقضايا التي برزت في نشاطات المركز خلال العام، وكان من أبرزها ما يلي:

تكثيف جهود المركز في الضغط والمناصرة على المستوى الدولي:

استمر المركز خلال العام ٢٠١٣ في تعزيز جهوده الرامية إلى التشبيك والعمل مع المؤسسات الدولية المختلفة بهدف تسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني وخاصة في ظل استمرار انتهاكات وجرائم الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. وشملت جهود المركز العديد من الفعاليات منها: العمل مع آليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، والاستمرار في فعاليات حملة انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية، وجهوده في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وإنصاف الضحايا وتدويل قضية الأسرى، وكذلك العديد من اللقاءات مع دبلوماسيين ومناصرين لحقوق الشعب الفلسطيني. فيما يلي إبراز لأهم محطات عمل المركز للتشبيك على المستوى الدولي.

أولاً: العمل مع آليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان:

قدم المركز مداخلات أمام مجلس حقوق الإنسان خلال جلساته الثلاث التي عقدها في العام ٢٠١٣، وذلك بالتعاون مع مؤسسات غير حكومية دولية ومحلية. فقد قدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالاشتراك مع مؤسسة الحق، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين، ونقابة المحامين الفلسطينيين بياناً خطياً بعنوان «الإغلاق والمساءلة» إلى الجلسة الرابعة والعشرين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي تعقد في جنيف في الفترة ما بين ٩–٢٧ سبتمبر ٢٠١٣

وتقدم المركز إلى الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي عقدت خلال الفترة ٢٧ مايو – ١٤ يونيو ٢٠١٣، بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان والاتحاد الدولي للمحامين الديمقراطيين مداخلة كتابية مشتركة بعنوان »لا وجود للعدالة أو الإنصاف للضحايا الفلسطينيين في النظام القضائي الإسرائيلي» فيما يتعلق بالتعسف ضد الضحايا الفلسطينيين في النظام القضائي الإسرائيلي الذي يحرمهم من حقوقهم الأساسية.

كما وقدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مداخلة مكتوبة بعنوان: «التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي» خلال الجلسة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف وذلك خلال الفترة من ٢٥ فبراير – ٢٢ مارس ٢٠١٣. علاوة على ذلك، أصدر المركز بالتعاون مع الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين ومركز أوروبا– العالم الثالث– ورابطة الحقوقيين الأمريكية مداخلتين شفويتين مشتركتين قدمتا لمجلس حقوق الإنسان من قبل ممثلي الرابطة الدولية. تتعلق هاتان المداخلتان برفض إسرائيل تقديم المراجعة الدورية الدولية وتقرير بعثة تقصي الحقائق الدولية المكلفة من قبل الأمم المتحدة للتحقيق في تأثير المستوطنات الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبتاريخ ٤ و٥ مارس ٢٠١٣، شارك وفد من المركز في جلسات مجلس حقوق الإنسان، حيث تمت دراسة تقريري المقرر الخاص بمناهضة التعذيب والمقرر الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي ٦ مارس ٢٠١٣، نظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان فعالية موازية لانعقاد جلسة مجلس حقوق الإنسان. تمثلت هذه الفعالية في جلسة استماع أدلى خلالها أعضاء وفد المركز بشهاداتهم وإفاداتهم الشخصية من واقع تجاربهم الخاصة، كنماذج حية حول معاناة المعتقلين الفلسطينيين وذويهم، وقد تخلل الجلسة جملة من الاستفسارات. واستعرض المركز في مداخلته المكتوبة تفشي التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين الفلسطينيين داخل السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، سواء داخل إسرائيل أو في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تزود المداخلة مجلس حقوق الإنسان بمعلومات تتعلق باستمرار انتهاك إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لاسيما اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتي تعتبر إسرائيل دولة طرفاً فيها.

ثانياً: حملة المركز لانضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية:

باشر المركز خلال العام ٢٠١٣ فعاليات الحملة التي أطلقها بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٢، تحت عنوان «فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية». وتعمل الحملة على تشجيع الأطراف ذات العلاقة، وهي دولة فلسطين، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسئولياتها في ضمان تحقيق العدالة والانتصاف القضائي للضحايا الفلسطينيين الذين ارتكبت بحقهم انتهاكات للقانون الدولي. وقد نفذ المركز العديد من الفعاليات واللقاءات كان أبرزها الاجتماع الذي عقده وبالشراكة مع مركز الحق، بتاريخ ٣ تشرين الأول ٢٠١٣، مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيدة فاتو بنسودا وذلك لتسليمها ورقة موقف قانونية تمت صياغتها بالتعاون مع الخبير في القانون الدولي الجنائي الدكتور مايكل كيرني من جامعة سوسيكس. وتدعو ورقة الموقف القانونية مكتب المدعي العام إلى إعمال وتنفيذ الإجراءات المطلوبة على أساس الإعلان الذي قدمته السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ٢٠٠٩ وقبلت من خلاله الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة (١٢) فقرة (٣) من نظام روما الأساسي، كما وتطالب ورقة الموقف المدعي العام بأن يطلب الإذن من الدائرة التمهيدية بفتح تحقيق في الوضع القائم في فلسطين منذ يوم ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢ على الفور.

ثالثاً: تنظيم مؤتمر «ملقا» بالتعاون مع مؤسسات دولية إسرائيلية ومحلية:

عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على تنفيذ مؤتمر في مدينة «ملقا» في أسبانيا بالتعاون مع (٩) منظمات فلسطينية وإسرائيلية وأخرى دولية، واستمر ليومين، بتاريخ ٢٣، و٢٤

إبريل ٢٠١٣. وكان المؤتمر تحت عنوان «السعي لتحقيق العدالة والإنصاف القضائي للضحايا الفلسطينيين: وضع استراتيجيات للتعاون والتقاضي». وقد جاء المؤتمر في أعقاب جملة من العقبات الجديدة التي وضعتها سلطات الاحتلال لمنع حصول الضحايا الفلسطينيين على أي عدالة أمام المحاكم الإسرائيلية، والتي كان أبرزها التعديل رقم (٨) لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) لسنة ١٩٥٢، والذي أقره الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٢.

وقد أصدر المؤتمرون بياناً مشتركاً تحت عنوان «بيان مشترك صادر عن منظمات فلسطينية وإسرائيلية ودولية بشأن التعويض المدني أمام المحاكم الإسرائيلية» أو «بيان ملقا»، والذي أكد خلاله المؤتمرون على أن العقبات الإجرائية والقانونية التي وضعتها سلطات الاحتلال في وجه الضحايا الفلسطينيين من جراء الجرائم الإسرائيلية شكلت في مجموعها إنكاراً كاملاً لأي فرصة لتحقيق عدالة أو إنصاف لهؤلاء الضحايا. كما وطالبوا المنظمات القانونية الدولية، والإسرائيلية، والفلسطينية بمواجهة هذه التحديات والمساهمة في التغلب على تلك الحواجز التي تمنع الضحايا الفلسطينيين من الوصول إلى العدالة والحصول على الإنصاف القضائي.

رابعاً: استمرار جهود المركز في العمل على تدويل قضية المعتقلين:
في إطار عمله المتواصل على دعم ومساندة المعتقلين الفلسطينيين، نظم المركز جولة دولية بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٣، والتي شملت زيارة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، وعدداً من الدول منها مصر وفرنسا وسويسرا. وقد شكل المركز وفداً برئاسة الأستاذ جبر وشاح نائب مدير المركز، والمحرر من سجون الاحتلال بعد ١٤ عاماً من الاعتقال، وتضمن الوفد اثنتين من أمهات المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال واثنين من المفرج عنهم الذين أمضوا عدة سنوات داخل السجون الإسرائيلية. وقد التقى الوفد بعدد من الشخصيات الهامة والدبلوماسية والنشطاء الدوليين. وشارك الوفد في جملة من الفعاليات واللقاءات التي هدفت إلى تدويل قضية المعتقلين، وذلك من خلال استعراض أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وظروف احتجازهم. كما تم التطرق أيضاً إلى تداعيات الاعتراف الأممي بفلسطين كدولة غير عضو على الوضع القانوني للمعتقلين الفلسطينيين.

وقد شارك ممثل المركز بزيارة إلى لبنان ضمن وفد من أهالي المعتقلين بدعوة من جمعية «عائلات لبنانية تساند عائلات فلسطينية». وقد اختتمت الزيارة بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٣. وقد عقد أعضاء الوفد خلال الزيارة جملة من اللقاءات

بتاريخ ٢٣، و٢٤ إبريل ٢٠١٣، في أسبانيا بالتعاون مع ٩ منظمات

وفد الأسرى الذي شكله المركز أثناء فعالياته في جنيف

وشاركوا في عدد من الفعاليات في بيروت ومدن لبنانية أخرى وذلك في إطار عمل الوفد على شرح قضية المعتقلين الفلسطينيين وما يتعرضون له من ممارسات وإجراءات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، عدا عن التطرق لمعاناة ذويهم، بهدف حشد أوسع دعم عربي لقضيتهم العادلة على المستويين الرسمي والشعبي. ضمت اللقاءات لقاءً مع سفير فلسطين في بيروت ولقاءات مع وسائل إعلام محلية وقنوات تلفزة تم خلالها شرح أهداف الزيارة واستعرض ما يتعرض له المعتقلون في السجون الإسرائيلية من سياسات منهجية وما تقترفه سلطات الاحتلال بحقهم من جرائم، كذلك ما يعانيه ذووهم من حرمان أو تقييد لزياراتهم لأبنائهم المعتقلين.

تعزيز جهود التشبيك والمناصرة على المستوى المحلي

عزز المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جهوده في التشبيك والمناصرة مع المجتمع المدني الفلسطيني خلال العام ٢٠١٣. فقد عمل المركز على التنسيق مع مؤسسات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية والعشرات من المؤسسات الأهلية الأخرى بهدف تعزيز حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني في مواجهة جرائم الاحتلال المستمرة وانتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان. ويأتي ذلك في سياق عمل مستمر ومنهجي من أجل توحيد الجهود للدفاع عن قضايا حقوق الإنسان. وكان لهذه الجهود دور مهم في بلورة المواقف المشتركة والتي علمت على تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وساهمت في وقف بعضها. فيما يلي أبرز أحداث وجهود التشبيك التي قام بها المركز بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

١. **انضمام المركز لـ «مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية»:**
قام المركز في سياق جهوده الرامية إلى تعزيز العمل المشترك مع مؤسسات حقوق الإنسان، بالانضمام لـ «مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية». والمجلس هو عبارة عن جسم تنسيقي يضم (١٢) منظمة حقوق إنسان فلسطينية، شُكّل لتوحيد الجهود الرامية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني. ويهدف المجلس إلى تعزيز العمل المشترك بين مؤسسات حقوق الإنسان لفضح الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين، وكذلك للتصدي لحالة التدهور في الحقوق والحريات التي شهدتها مناطق السلطة الفلسطينية في العام المنصرم. ويستخدم المجلس في ذلك آليات متنوعة من العمل المشترك، مثل توحيد التمثيل والخطاب الحقوقي الفلسطيني لدى الهيئات الدولية، وإصدار البيانات المشتركة، وإجراء اللقاءات المشتركة، وتبادل المعلومات، وغيرها من أشكال التعاون.

٢. **تعزيز العمل المشترك مع مؤسسات المجتمع المدني وخاصة شبكة المنظمات الأهلية ومؤسسات حقوق الإنسان:**
اتسم العام ٢٠١٣ بتعزيز العمل المشترك مع مؤسسات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية. وقد تمثل هذا التعاون في العديد من الفعاليات، شملت تنظيم لقاءات مشتركة مع صناع القرار وعقد مؤتمرات بالتعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية وإعداد مذكرات وبيانات مشتركة. وقد أثمر هذا التعاون عن التصدي بنجاح لعدد من الانتهاكات وتسليط الضوء على أخرى بغية وقفها والحيلولة دون تكرارها.

ومن أبرز صور التعاون المشترك خلال العام ٢٠١٣ الجهود التي قامت بها مؤسسات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية للتصدي لحالة تردي الحقوق والحريات العامة ومحاولة فرض أيديولوجية معينة على سكان القطاع. وقد تضمنت هذه الجهود عددا من اللقاءات مع مسئولين وصناع قرار في الحكومة في غزة وحركة حماس، كما تم إعداد مذكرة حول أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة وتقديمها لمسؤولين في الحكومة وقيادات في حركة حماس بهدف التنبيه للانتهاكات والمطالبة بوقفها. وأنصبت هذه الجهود على وقف محاولات سن قانون عقوبات جديد يشرع العقوبات البدنية ويقوض الحريات العامة، كما عملت على التصدي لما سمي بـ «حملة الفضيلة» التي استهدفت ملاحقة الشباب ذوي البنطال الساحل وقصات الشعر غير المعتادة. وأثمرت هذه الجهود عن تلقي مؤسسات حقوق الإنسان والشبكة تأكيدات وتطمينات من المسئولين في حركة حماس والحكومة

في غزة بالالتزام بعدم تشريع قانون عقوبات جديد. كما ساهمت هذه الجهود في وقف ما سمي بـ»حملة الفضيلة».

وشهدت الأسابيع الأخيرة من العام ٢٠١٣ جهوداً حثيثة من شبكة المنظمات الأهلية ومؤسسات حقوق الإنسان بما فيها المركز من أجل وقف العمل بالقرارين الأخيرين الصادرين عن وزير الداخلية في غزة، وهما القرار رقم (٦١) لسنة ٢٠١٣ بخصوص الشئون المالية للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، والقرار بقانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٣ بشأن الانتخابات في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية. ويأتي ذلك في سياق جهود مشتركة ومستمرة تهدف إلى وقف جميع الممارسات التي من شأنها التضييق على عمل الجمعيات ومصادرة استقلاليتها، والتي زادت حدتها في أعقاب الانقسام السياسي الفلسطيني. وقد تضمن التعاون إعداد مذكرة قانونية لتوضيح أوجه عدم قانونية القرارين المذكورين وتأثيراتهما السلبية على عمل الجمعيات، تم على أثرها إجراء عدد من اللقاءات مع صناع القرار في حكومة غزة لتوضيح موقف المجتمع المدني وأسانيده القانونية من هذين القرارين.

كما وعمل المركز على تنظيم مؤتمرات وورش عمل مشتركة مع مؤسسات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية. وكان من أبرزها المؤتمر الذي نظمه المركز الفلسطيني بالشراكة مع شبكة المنظمات الأهلية ومركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١٣، والذي تناول قانون التعليم الذي أقرته كتلة التغيير والإصلاح التي تعقد جلساتها باسم المجلس التشريعي في غزة.

كما وصدر عدد من البيانات المشتركة بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية ومراكز حقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٣، كان بعضها بمبادرة من المركز. وقد تناولت هذه البيانات عدداً من الموضوعات الهامة منها إنكار العدالة للفلسطينيين أمام المحاكم الإسرائيلية، والتشريعات التي تقرها كتلة التغيير والإصلاح باسم المجلس التشريعي في غزة ولاسيما قانون التعليم الجديد، ومشكلة الانقطاع المستمر للتيار الكهربي في قطاع غزة، ومشكلة التنقل عبر معبر رفح، وغيرها من الموضوعات.

٣. **استمرار العمل مع تحالف (أمل) لمناهضة العنف ضد المرأة**

استمر المركز في العمل مع تحالف (أمل) لمناهضة العنف ضد المرأة خلال العام ٢٠١٣. يذكر أن المركز يشارك منذ العام ٢٠٠٩ في عضوية اللجنة الاستشارية لتحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة، وهو تحالف مجموعة من المؤسسات النسوية والحقوقية لمناهضة العنف ضد المرأة وهذه المؤسسات هي: مركز شؤون المرأة؛ طاقم شؤون المرأة؛ المركز الفلسطيني لحل النزاعات؛ مركز الاستشارات والأبحاث القانونية للمرأة؛ جمعية عايشه؛ جمعية المرأة المبدعة؛ مركز صحة المرأة جباليا؛ اتحاد لجان العمل الصحي؛ وجمعية الوفاق.

١. زيادة وتيرة التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بهدف نشر الوعي بحقوق الإنسان والديمقراطية:

استمر المركز في تعزيز الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأهلية والقاعدية والمجموعات الشبابية خلال العام ٢٠١٣ في مجال التوعية والتثقيف بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. وقد تعاون المركز خلال العام ٢٠١٣ لتنفيذ هذه النشاطات مع (١٣٩) مؤسسة قاعدية، من خلال تنفيذ (١٢٤) فعالية، تشمل دورات تدريبية، وورشة عمل ولقاءات تثقيفية. واستهدفت هذه النشاطات ما مجموعه أكثر من (٦٩٨٨) شخصاً من كلا الجنسين، من بينهم (٤٧٣٢) امرأة، ومن مختلف الجهات العمرية والفئات. وقد تقاطعت جميع الوحدات بالمركز في تنفيذ كافة النشاطات.

٢. تنظيم مؤتمر بعنوان «الحرب على غزة: التداعيات وآفاق المستقبل» بالشراكة مع مؤسسات محلية:

نظم المركز ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات وتيدا للأبحاث ومركز بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٣، مؤتمراً بعنوان «الحرب على غزة: التداعيات وآفاق المستقبل». واستمرت فعاليات المؤتمر ليومين وتضمن ست جلسات، وأختتم بعدد من التوصيات للمجتمع

الدولي ولصناع القرار. وقد شارك في فعاليات المؤتمر بدعوة من المركز عدد من الباحثين وخبراء دوليين في القانون الدولي، وحضور جمع من الأكاديميين، الإعلاميين، ممثلي منظمات المجتمع المدني والمهتمين.

مؤتمر الحرب على غزة والتداعيات الدولية –فبراير ٢٠١٣

الصوراني يحصل على جائزة نوبل البديلة

تتويجاً لجهوده وجهود المركز وتفانيه في الدفاع عن حقوق الإنسان، حصل مدير المركز، الأستاذ راجي الصوراني، على جائزة نوبل البديلة للعام ٢٠١٣. وتمنح الجائزة السنوية من قبل مؤسسة «رايت ليفيلهود السويدية»، وتقدم في مجالات حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، الصحة، التعليم، السلام، وحماية البيئة.

وقد تسلم الصوراني الجائزة التي شاركه فيها ثلاثة آخرون، في مراسم احتفالية رسمية تم تنظيمها في مقر البرلمان السويدي في العاصمة ستوكهولم في ٢ ديسمبر ٢٠١٣.

وخلافاً لجائزة نوبل والجوائز الدولية الأخرى التي تمنح للنخب السياسية أو العلمية أو الاقتصادية في العالم، فإن جائزة نوبل البديلة هي جائزة أولئك الذين يعملون ويناضلون من أجل مستقبل أفضل في بلدانهم وفي العالم.

ويعد الصوراني هو أول فلسطيني يحصل على هذه الجائزة الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقد شاركه في جائزة هذا العام كل من: بول ووكر من الولايات المتحدة الأمريكية تقديراً لعمله الدؤوب على تخليص العالم من الأسلحة الكيماوية، دنيس موكويج من جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديراً لعمله الشجاع في معالجة الناجيات من العنف الجنسي في زمن الحرب، وهانز ر. هيرين من سويسرا تقديراً لعمله الرائد في تعزيز الإمدادات الغذائية العالمية الآمنة والمأمونة.

ولا تعد هذه الجائزة الدولية أولى الجوائز التي يحصل عليها المركز أو مديره الصوراني، فقد سبقها جوائز عدة من بينها: جائزة روبرت ف كينيدي لعام ١٩٩١، جائزة الجمهورية الفرنسية في مجال حقوق الإنسان لعام ١٩٩٦، جائزة برونوكرايسكي للإنجازات المتميزة في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٢، جائزة منظمة الخدمات الدولية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣.

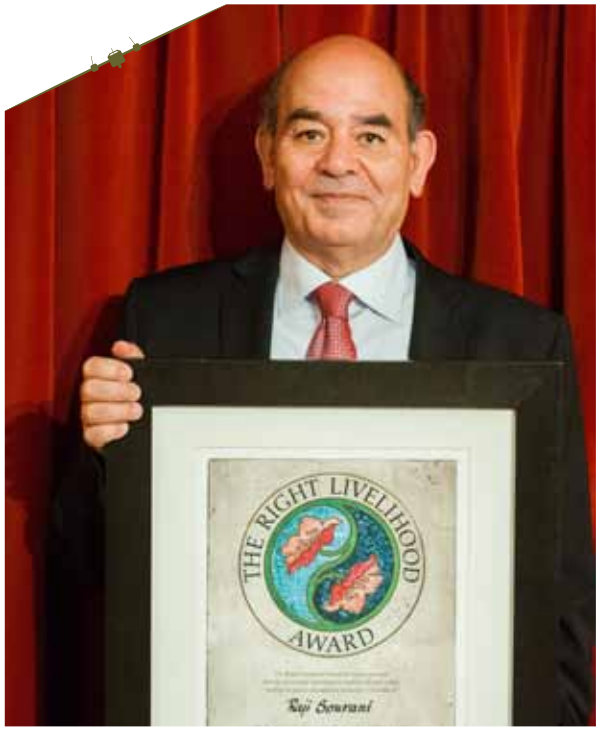

أستاذ راجي الصوراني يحصل على جائزة نوبل البديلة

تنفيذ مشروع المحكمة الصورية

نفذت الوحدة القانونية بالتعاون مع الوحدة الدولية بالمركز مشروع المحكمة الصورية. وقد تم تنفيذ المشروع، وهو الثاني من نوعه، باشتراك ثلاث جامعات فلسطينية هي: جامعة فلسطين، الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، حيث تم اختيار ٣٠ طالباً بواقع ١٠ طلاب من كل جامعة. وخلال مرحلة الإعداد للمسابقة والتي بدأت في يناير ٢٠١٣، واستمرت حتى يوليو ٢٠١٣، تلقى الطلبة المشاركون تدريباً حول مبادئ القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي على أيدي مدربين وخبراء محليين ودوليين.

صورة جماعية لهيئة التحكيم والمشاركين

وفي يومي السبت والأحد الموافقين ٧ و ٨ سبتمبر ٢٠١٣، عقدت في قاعة الروتس، فعاليات مسابقة المحكمة الصورية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي. وتكونت هيئة المحكمة من: الأستاذ راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان «رئيساً»، والمحاميين أ. إياد العلمي مدير وحدة المساعدة القانونية بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان «عضواً»، وأ. سلامة بسيسو نائب نقيب محامي فلسطين «عضواً». وقد أعلن في نهاية المسابقة عن فوز فريقي جامعتي الأزهر والإسلامية، وفي حفل بهيج تم توزيع الشهادات والدروع على جميع المشاركين في المسابقة الصورية.

منظمات يمينية إسرائيلية تشن حملات لتشويه جهود المركز في التصدي للانتهاكات الإسرائيلية وملاحقة مرتكبيها.

واصلت مؤسسات يمينية إسرائيلية مدعومة من قبل الحكومة الإسرائيلية حملات تشويه ضد جهود المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية وملاحقة مرتكبيها. ومن بين هذه المؤسسات، مؤسسة تعرف باسم «مراقبة المؤسسات غير الحكومية» (NGOs Monitoring)، وهي مؤسسة يمينية متطرفة مدعومة من قبل الحكومة الإسرائيلية، تضطلع منذ سنوات بمهمة تشويه المؤسسات غير الحكومية، الفلسطينية وغير الفلسطينية التي تعمل على أجندة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، والتحريض عليها، وعلى كل من تعاون معها.

وكان من آخر حملات التشويه في العام ٢٠١٣، مقال كتبه رئيس هذه المنظمة، جيرالد استنبرج، على صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية، نشر بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٣، يحرض على المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والحكومة النرويجية، بإدعاء تقديم الأخيرة دعماً للمركز في حملته الرامية إلى انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية، لتقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين للعدالة الدولية. وقد جاء المقال تحت عنوان «هل النرويج تساعد منظمة فلسطينية غير حكومية على تدمير المحكمة الجنائية الدولية؟»، في إشارة إلى المركز الفلسطيني. وتضمن المقال العديد من المغالطات والتحليلات غير المنطقية، هدفت إلى تشويه الحملة والتحريض ضدها، في محاولة منها لوقف الجهود الرامية إلى محاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين وإنصاف الضحايا من المدنيين الفلسطينيين.

وقد نشرت نفس المنظمة بياناً آخر بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٣ تحت عنوان : «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان: تقرير للأمم المتحدة يعري الإدعاءات المغلوطة المتعلقة بمقتل طفل في غزة» اتهمت فيه المركز ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) بتلفيق جرائم للجيش الإسرائيلي واتباع معايير مزدوجة في التعامل مع انتهاكات القانون الدولي الإنساني في الأرض المحتلة،

حيث تضمن البيان معلومات مكذوبة للتأثير على القارئ.

ويأتي ذلك في سياق المحاولات المشبوهة والمستمرة من قبل منظمات إسرائيلية يمينية مدعومة من قبل سلطات الاحتلال، على مدار سنوات مضت، للنيل من مصداقية المركز والتحريض عليه، بغية تقويض جهوده في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين. ومن بين هذه المنظمات، بالإضافة إلى المنظمة سابقة الذكر، المنظمة اليمينية المتطرفة «إم تيرتزو» (الثورة الصهيونية الثانية)، والتي دأبت على التحريض على المركز لدوره في استخدام «مبدأ الولاية القضائية الدولية» في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين في العديد من الدول مثل انجلترا واسبانيا، نيوزلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

استمرار عملية المأسسة وبناء القدرات في المركز

منذ نشأته في العام ١٩٩٥، حرص المركز دوماً على تطوير أدائه الداخلي من خلال تعزيز وتوسيع نطاق عملية المأسسة وبناء قدرات طاقمه ورفدهم بالمهارات اللازمة والضرورية من أجل رفع كفاءاتهم المهنية بشكل فعال. وخلال العام ٢٠١٣ واصل المركز عمله في عدة اتجاهات، يمكن إجمالها فيما يلي:

اجتماعات الهيئات القيادية في المركز

شهد العام ٢٠١٣، مزيداً من جهود المأسسة في المركز تمثلت بعقد الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمركز، وبعقد اجتماعات دورية ومنظمة لمجلس الإدارة ولجنة البرنامج.

» بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣، انعقدت الجمعية العمومية للمركز، بحضور مسجل الشركات، حيث تم خلال الاجتماع الاستماع إلى، والمصادقة على التقريرين الإداري والمالي للعام ٢٠١٢؛ اختيار مدقق حسابات للعام ٢٠١٣؛ المصادقة على سلسلة من القرارات والإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة؛ وزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة من ٤ أعضاء إلى ٥ أعضاء. وفي نهاية الاجتماع، قدم مجلس الإدارة استقالته، وجرى انتخاب مجلس إدارة جديد ضم في عضويته كل من: د. رياض الزعنون؛ أ. نادية أبو نحلة؛ أ. هاشم الثلاثيني؛ أ. عيسى سابا؛ أ. راجي الصوراني. وفي اليوم التالي، عقد مجلس الإدارة الجديد اجتماعاً، أعيد فيه انتخاب د. رياض الزعنون رئيساً لمجلس إدارة المركز.

» واصل مجلس الإدارة عقد اجتماعاته لهذا العام، حيث بلغت ٥ اجتماعات، نوقشت فيها العديد من القضايا ذات العلاقة بالسياسات والتوجهات الإدارية والمالية العامة للمركز، وغير ذلك من المواضيع والقضايا التي تندرج في إطار صلاحيات مجلس الإدارة. عقد أول اجتماع بتاريخ ٢٩ يناير لمناقشة التقرير السنوي ٢٠١٢، ومناقشة شئون إدارية. وشهد شهر سبتمبر تكثيف خاص للاجتماعات، وكان المجلس في حالة انعقاد دائم، حيث عقد ٤ اجتماعات، كانت ثلاثة منها بتواريخ، ٩، ١١، ٢٩ سبتمبر، وخصصت لمناقشة قضايا ادارية ومالية، والرابع بتاريخ ٣٠ سبتمبر وقد خصص لتوزيع المناصب الادارية في اعقاب انتخابات الجمعية العمومية التي جرت في ٢٩ سبتمبر.

» وعقدت لجنة البرنامج، وهي الجهة التي تشرف على كافة نشاطات المركز وتضم مدراء الوحدات ويترأسها مدير المركز، وينوب عنه نائبه لشؤون البرامج، (٢٥) اجتماعاً.

اجتماع الجمعية العمومية للمركز

اجتماع مجلس الإدارة للمركز

اجتماع لجنة البرنامج بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٣

تقارير نشاطات الوحدات

وحدة البحث والتوثيق الميداني

استمرت وحدة البحث الميداني والتوثيق خلال العام ٢٠١٣ بالقيام بنشاطاتها في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقاً لما ورد في خطتها السنوية. وتعتبر الوحدة الشريان الرئيس الذي يغذي المركز بالمعلومات والبيانات حول انتهاكات حقوق الإنسان. وفضلاً عن قيام الوحدة في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان، تقوم الوحدة بزيارة الضحايا أو أسرهم وحثهم على التوجه للمركز لجبر الضرر عنهم ومساعدتهم قانونياً. إلى ذلك تقوم الوحدة بإعداد تقرير أسبوعي يرصد جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. كذلك تساهم الوحدة وبشكل أساسي في فضح الانتهاكات الإسرائيلية عبر إصدار العديد من البيانات الصحفية، فيما تقوم في بعض الأحيان بإصدار بيانات حول الشأن الفلسطيني. كما يشكل مرافقة الوفود في زيارة مواقع الانتهاكات وزيارة الضحايا أو أسرهم جزءً مهماً وأساسياً من عمل الوحدة في فضح الانتهاكات، وخصوصا الإسرائيلية منها. كما وتقوم وحدة البحث الميداني برصد التطورات الميدانية المتعلقة بالانتهاكات الفلسطينية الداخلية سواءً في قطاع غزة أو الضفة الغربية وتحويلها أولا بأول إلى الوحدات ذات العلاقة في المركز. هذا فضلاً عن مساهمة الوحدة بالتواصل مع المجتمع المحلي باعتبارها حلقة الوصل بينه وبين المركز، ومشاركة طاقم الوحدة في العديد من النشاطات المجتمعية ذات العلاقة.

على صعيد الانتهاكات الإسرائيلية:

في قطاع غزة

استمرت حالة الحصار غير المسبوق منذ أكثر من ست أعوام، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الانتهاكات المتعلقة بكافة الحقوق الأساسية للسكان المدنيين والمخالفة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن أعمال إطلاق النار والقصف البري والبحري والجوي للعديد من الممتلكات والأعيان المدنية. كما شهد العام ٢٠١٣، العديد من أعمال التوغل المحدودة في المناطق المتاخمة للشريط الحدودي مع إسرائيل والممتد على طول الحدود الشرقية والشمالية للقطاع. وكان اللافت في هذا العام ازدياد حجم الانتهاكات في المناطق المقيد الوصول لها والممتدة على طول الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة، وتحديدا في شمال القطاع.

أما في الضفة الغربية، فقد زادت وتيرة الانتهاكات الجسيمة من اعتداءات يومية سواءً من قبل جنود الاحتلال أو مستوطنيه، فضلاً عن الاستمرار في تهويد مدينة القدس الشرقية وتفريغها من سكانها الأصليين. إضافة إلى التضييق على السكان المدنيين من خلال الحواجز العسكرية المنتشرة بين المدن والبلدات والقرى الفلسطينية.

على صعيد الانتهاكات الفلسطينية

فما زالت حالة الانقسام السياسي تلقي بظلالها الثقيلة على حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية. وفي ضوء ذلك، واصلت الوحدة نشاطاتها في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترف على أيدي أفراد السلطة في شقي الوطن وأفراد الأجهزة الأمنية، وأحيانا بعض الخارجين عن القانون.

وقد شكلت قاعدة البيانات التي وفرتها الوحدة مرجعاً هاماً للعديد من المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة، وللوحدات العاملة داخل المركز.

نشاطات وحدة البحث الميداني والتوثيق وفقاً لما ورد في الخطة السنوية للعام ٢٠١٣

مخرج رقم (١):

توثيق شامل لكافة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

نفذت الوحدة العديد من النشاطات على مستويين:

أ) **توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.**

تنوعت النشاطات التي قامت بها الوحدة وفقا لحجم الانتهاكات، وكانت على النحو التالي:

النشاط الأول:

» **رصد وتوثيق انتهاكات «الحق في الحياة»، (القتل والإصابات بكافة أشكاله)**

» **رصد وتوثيق أعمال القصف وأعمال التوغل البري والبحري.**

» **رصد وتوثيق حالات الاعتقالات التي تتم أثناء التوغل والاقتحامات**

- رصدت الوحدة ووثقت على مدار العام (٤٩) حالة قتل منهم (٤٤ مدنيا)، من بينهم (٦ أطفال) و(امرأتان) ، فيما أصيب (٤٩٦) مواطنا، من بينهم (١٤٢ طفلاً) و(١٠ نساء).
- رصد وتوثيق (٢٤١٥) حالة اعتقال في الضفة الغربية وقطاع غزة، منهم (٩) صيادين من القطاع تم اعتقالهم من داخل بحر غزة، و(٢٤) آخرين تم اعتقالهم خلال عملية تسلل للحدود الإسرائيلية مع القطاع. ومن بين عدد المعتقلين الإجمالي (٤٦٣ طفلا) و(١٦ امرأة) .
- رصد وتوثيق (٢٥٦٣) حالة مداهمة وتوغل واعتداءات مختلفة. كما رصدت الوحدة ووثقت (٥٣) حالة قصف بري وجوي وبحري.

النشاط الثاني

» **رصد وتوثيق القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على حرية الحركة والتحقيق فيها، بما في ذلك:**

- حالة الحصار المشدد على قطاع غزة، وآثاره السلبية على مجمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الوفيات على المعابر والحواجز.
- الاعتقالات على الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، منع تحويل المرضى للعلاج بالخارج، وأعمال التنكيل على الحواجز العسكرية.
- حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم.
- كان هناك رصد يومي لحركة المعابر سواءً التجارية أو المعابر المخصصة لحركة الأفراد في قطاع غزة.
- هناك رصد يومي للحواجز العسكرية الدائمة والطيارة في الضفة الغربية، وعليه فقد:
- وثقت الوحدة وأعدت (١٥٠) تقريراً عن حركة البضائع والأفراد على المعابر الحدودية مع قطاع غزة، من بينهم المرضى.

- رصدت الوحدة ووثقت (٣٥٧) حالة اعتقال على الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وحاجز ايرز في قطاع غزة من بينهم (٩٦) طفلاً و(١١امرأة)، فيما تم رصد (حالتي وفاة بسبب الحصار)، إحداهما في القطاع والأخرى في الضفة الغربية.
- أعدت الوحدة مئات التقارير عن تأثير الحصار على البنية التحتية في قطاع غزة، وعلى التعليم والصحة وجميع القطاعات الحيوية، بما فيها قطاع الصيد.

الباحثة الميدانية، صابرين الطرطور خلال حصولها على افادة من أحد الضحايا

النشاط الثالث:

» **رصد وتوثيق عمليات الاعتداء على الأعيان والممتلكات المدنية:**

– مصادرة الأراضي وتجريفها وهدم المنازل.

– عمليات قصف المنشآت المدنية والحكومية والعسكرية.

– شهد هذا العام قيام قوات الاحتلال وعبر طيرانها الحربي بأعمال قصف متفرقة للعديد من الأراضي الزراعية والمنشآت المدنية في قطاع غزة، وأعمال إطلاق نار متفرقة، فيما شهدت الضفة الغربية اعتداءات سافرة على الأراضي الزراعية والمنشات المدنية بهدف ضمها للمستوطنات الإسرائيلية أو لجدار الضم (الفاصل) داخل أراضي الضفة، أو بهدف تهويد مدينة القدس الشرقية.

في قطاع غزة:

» **رصدت الوحدة ووثقت تدمير (٦) منازل دمرت بشكل كلي حيث كان يقطنها (٨ عائلات) قوامها (٣٨ فرداً) من بينهم (١٦ طفلا).**

» **رصدت الوحدة ووثقت تجريف نحو (١,٢) دونم من الأراضي الزراعية.**

في الضفة الغربية:

» **رصدت الوحدة ووثقت تدمير (١٩٩) منزلاً، منها (٧٠) منزلاً تم هدمها في مدينة القدس المحتلة.**

» **رصدت الوحدة ووثقت تدمير (٢٠٦) منشآت مدنية منها (٤٧) منشأة تم هدمها في مدينة القدس المحتلة.**

النشاط الرابع

» **رصد وتوثيق الاعتداءات الاستيطانية على المدنين الفلسطينيين، والاعتداءات الناجمة عن وجود جدار الضم (الفاصل) في الضفة الغربية.**

- رصد وتوثيق معاناة السكان جراء جدار الضم في الضفة الغربية، والتوسع الاستيطاني.
- حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم.
- أعمال إطلاق النار على الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين المناهضين للجدار.
- رصدت الوحدة ووثقت (٢٩١) حالة اعتداء على السكان المدنيين وممتلكاتهم من قبل المستوطنين، فيما رصدت الوحدة ووثقت (١٦٤) اعتداء من قبل جنود الاحتلال على المناهضين لبناء الجدار، وسجلت الوحدة نحو (١٥٠) إصابة، و(٥٠) حالة اعتقال على الخلفية نفسها. كما رصدت الوحدة (٥٧) حالة حرمان للمزارعين من الوصول لأراضيهم والاعتداء عليهم.

النشاط الخامس:

» **رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.**

- أعمال إطلاق النار والاعتداءات على الصحافيين العرب والأجانب منهم.
- الاعتداء على وسائل الإعلام بشكل عام.
- إغلاق المقرات الإعلامية.
- منع النشاطات والتظاهرات السلمية والاعتداء أو إغلاق للمؤسسات.

» **رصدت الوحدة ووثقت (١٢) حالة اعتداء على الصحافيين، ووسائل الإعلام المختلفة بما فيها إغلاق مقرات إعلامية.**

» **رصدت الوحدة ووثقت أكثر من (٥٢) اعتداء على نشطاء محليين أو أجانب ومنعتهم من القيام بنشاطات ضد جدار الضم.**

النشاط السادس:

» **إعداد قاعدة بيانات خاصة بأعمال القتل والإصابة بكافة تصنيفاتها، أعمال الهدم والتجريف والقصف للمنشآت، وقاعدة بيانات للمعتقلين.**

- أدخلت الوحدة (٣٧٢٣) بيانا على قاعدة المعلومات.

ولتنفيذ هذه النشاطات يقوم الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للإطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها. ويقوم الباحث بعدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث، فقد يحتاج الباحث أحياناً لزيارتين أو ثلاث زيارات للحدث الواحد.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي الزيارات الميدانية للباحثين الميدانيين في قطاع غزة والضفة الغربية **نحو (٥٢٠٠) زيارة ميدانية.**

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات.

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر. وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً من الباحث، كون عملية المقابلة بحد ذاتها تأخذ وقتاً لا يستهان به من الباحث الميداني، ومحاولة الباحث حصر أكبر قدر ممكن من الأشخاص القريبين من الحدث نفسه وأكثرهم منطقاً.

وسائل التحقق

- بلغ عدد المقابلات التي قام بها الباحثون مع الضحايا أو مع شهود العيان حوالي (٢٣٠٠) مقابلة.
- بلغ عدد الإفادات التي قام الباحثون بجمعها من شهود العيان أو الضحايا حوالي (٨٥٠) إفادة.

٣. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تهدف الاستمارة إلى تحصيل بيانات دقيقة وواضحة لتفريغها على برنامج الـdata base للخروج بأرقام حقيقية وبيانات وافية عن مجمل الانتهاكات وحجمها. وتتضمن كل استمارة معلومات أساسية عن الانتهاك وطبيعة الأشخاص أو الأماكن التي تعرضت للانتهاك. تعبئة الاستمارة تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين من الباحث الميداني، يتطلب في كثير من الأحيان العودة لمكان الحدث أو للضحية مرة أخرى.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي الاستمارات التي تمت تعبئتها من قطاع غزة والضفة الغربية (٣٧٢٣) استمارة، بواقع استمارة لكل انتهاك بما يتعلق بالقتل والإصابة والاعتقال والهدم والتجريف.

٤. تصوير فوتوغرافي وتصوير عبر الفيديو للانتهاك

يقوم كل باحث ميداني بالتقاط صور فوتوغرافية لكل انتهاك، ويتراوح عدد هذه الصور وفقاً لطبيعة الانتهاك نفسه. وعملية التصوير مهمة جداً وهي من الآليات المهمة في نقل صورة واضحة عن حجم الانتهاك وبشاعته، ومن الوثائق الهامة في فضح الجريمة والوقوف عليها.

وسائل التحقق

- التقاط عشرات الصور الفوتوغرافية للعديد من الأحداث والجرائم.

٥. جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك

وتكمن أهمية هذه الوثائق في كونها دليلاً واضحاً على الانتهاك، والوثائق عبارة عن (تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم الكروكي).

وسائل التحقق

- تم جمع (١٧٠) وثيقة وإرسالها للدوائر المختصة في المركز.
- استخدمت العديد من تلك الوثائق من قبل تلك الدوائر.

٦. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

وسائل التحقق

- أعدت الوحدة (٣٢٣٤) تقريراً

٧. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الإسرائيلية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة.

أعدت الوحدة خلال هذا العام مجموعة من الملفات تحتفظ فيها بمجمل الوثائق والبيانات عن الانتهاكات التي تتعرض لها الأراضي الفلسطينية، حيث تحتفظ الوحدة الآن بملفات مقسمة وفقاً للمحافظات، ووفق نوعين من الأجندة، يوضع في كل ملف ما تتعرض له المنطقة المعنية من انتهاكات سواءً قتل أو تدمير أو تجريف أو اعتقال أو قصف ....إلخ.

٨. تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى برنامج الـ data base المركزي لتستفيد منه باقي الوحدات.

أدخلت المواد وتحت إشراف دائرة البحث الميداني والتوثيق وتم تحويلها إلى قاعدة البيانات المركزية في المركز.

مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة.

» تحويل جميع ما تم توثيقه إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمركز، والتي بدورها تعطي مؤشرات عن طبيعة الحدث، فضلاً عن استخدامها اليومي كإحصائية مهمة في جميع التقارير سواءً الدورية أو السنوية، واللقاءات الصحفية والمجتمعية.

» استخدام ما توفر في الميدان لنشرة التقرير الأسبوعي، والذي يتم توزيعه على نطاق واسع والبالغ عددها (٥١) تقريرا.

» تحويل العديد من القضايا المتعلقة بارتكاب جرائم حرب مثل تجريف الأراضي وهدم المنازل، حالات القتل العمد، منع المرضى من السفر للعلاج في الخارج، المعتقلين في السجون الإسرائيلية للدائرة القانونية.

» تحويل كافة المواد المتعلقة بالحصار على قطاع غزة إلى وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، لاستخدامها في النشرة الدورية عن الإغلاق والتقارير المتخصصة عن حالة المعابر، ونشرها على الصفحة الالكترونية للمركز.

» تستخدم المادة المتوفرة للإعداد للتقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.

» تستخدم المادة المتوفرة عن الانتهاكات بحق الصحافيين في تقرير إخراس الصحافة الذي تعده وحدة تطوير الديمقراطية.

» استخدمت الصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها على صفحة المركز الالكترونية والتقارير والنشرات الصادرة عنه. كما استخدمت هذه الصور على الصفحة الرئيسية للتقرير الأسبوعي الصادر عن المركز.

» استخدام المعلومات في البيانات الصحفية الصادرة عن المركز وتحديدا وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

» تلقت مديرة الوحدة أكثر من (٦٥) اتصالا هاتفيا للاستفسار عن أحداث معينة من قبل المؤسسات العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام والتنمية سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

» استخدمت المادة المتوفرة لدى الوحدة من أرقام وإحصائيات وبيانات في اللقاءات الصحفية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية التي يجريها سواءً طاقم الوحدة أو الأفراد العاملون في المركز.

وسائل التحقق لمجمل النشاطات السابقة

» يوجد لدى الوحدة مئات التقارير الميدانية عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة بما فيها القدس المحتلة.
» أعدت الوحدة (١٢) ملفاً ضمن تصنيفات محددة ارتأتها رهناً بالوضع القائم.
» نشر على صفحة المركز عشرات الصور التي تم التقاطها من الباحثين الميدانيين، فيما استخدم العديد منها للغلاف الخاص بالتقرير الأسبوعي.
» إعداد أرشيف الكتروني للصور التي تم التقاطها من الميدان.
» تلقت الوحدة عشرات الاتصالات الهاتفية من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين للاستفسار عن العديد من الانتهاكات.
» أعدت الوحدة (٥١) تقريرا أسبوعيا، وأصدرت (٤٤) بيانا صحفيا.
» صدر ونشر على صفحة المركز نحو (١٢) نشرة حول حالة المعابر في قطاع غزة.
» صدر ونشر على صفحة المركز تقرير بعنوان (ما زال الحصار مستمرا وهو تقرير حول آثار الحصار على قطاع غزة).
» صدر ونشر على صفحة المركز (٧) نشرات حول الانتهاكات ضد الصيادين.
» صدر ونشر على صفحة المركز تقرير حول الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.
» صدر ونشر على صفحة المركز تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال للحق في التجمع السلمي.
» صدر ونشر على صفحة المركز تقرير بعنوان عنف المستوطنين.
» صدر ونشر على صفحة المركز (٣) تقارير حول انتهاكات حقوق الطفل في قطاع غزة.
» صدر ونشر على صفحة المركز (١٢) تقريرا حول الاعتداءات الإسرائيلية في المنطقة العازلة بقطاع غزة.
» نشر التقرير الأسبوعي والبيانات الصحفية على الموقع الإلكتروني للمركز.
» أدخلت جميع البيانات الخاصة بالقتلى والمصابين وهدم المنازل وقصف المنشآت وتجريف الأراضي والمعتقلين والوفيات على الحواجز في قاعدة البيانات، وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ومن قبل وسائل الإعلام المختلفة.
» أجرى طاقم الوحدة (٤) لقاءات إعلامية حول الانتهاكات وطبيعتها.

(ب) توثيق الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

النشاط الأول:

» **رصد وتوثيق حالات الفلتان الأمني وتهديد السلم الأهلي وسوء استخدام السلاح في المجتمع الفلسطيني، بما يشمل أعمال القتل بكافة أشكاله، أو الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة.**

وسائل التحقق

- رصدت الوحدة ووثقت (٧١) منها (٣) نساء قتلن على خلفية ما يسمى بقضايا شرف العائلة.
- كما وثقت الوحدة (**١٠٣**) إصابات، منها (**٣٢** طفلا) و(**٦** نساء).

النشاط الثاني

» **رصد وتوثيق حالات الإهمال الطبي في داخل المؤسسات الطبية والتي قد ينجم عنها وفيات**

وسائل التحقق

- رصدت الوحدة ووثقت (٩) حالات تم الادعاء من قبل الأهالي بوجود إهمال طبي.

النشاط الثالث

» **رصد وتوثيق معظم حالات الاعتقال الفردي والجماعي "**

الاعتقال السياسي" سواء على أيدي أفراد الأمن في غزة، أو أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة:

وسائل التحقق

- رصدت الوحدة ووثقت (٢٤١)حالة اعتقال سياسي في الضفة وغزة.

النشاط الرابع

» **رصد حالات التعذيب في السجون والمقرات التابعة للحكومتين في رام الله وغزة وأجهزتهما الأمنية.**

وسائل التحقق

- رصدت الوحدة ووثقت (٣٢) حالة تعذيب.

النشاط الخامس

» **رصد وتوثيق الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وملاحقة الصحفيين والاعتداء عليهم أو الاعتداء على المؤسسات الإعلامية.**

وسائل التحقق

- رصدت الوحدة ووثقت (٣٦)حالة حول الانتهاك المشار له أعلاه

النشاط السادس

» **رصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.**

وسائل التحقق

- رصدت ووثقت الوحدة العديد من الحالات التي حدثت فيها انتهاكات وخصوصاً في قطاعي الصحة والتعليم.

ولتنفيذ هذه النشاطات قام الباحثون الميدانيون بالتالي:

١. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على زيارة الأماكن التي تقع فيها الانتهاكات، ليطلع عن كثب على طبيعة الانتهاك وحجمه، وليستطيع الوصول لشهود العيان من خلال زيارته للموقع. ويتوجه الباحث في كثير في الأحيان إلى مقترف الانتهاك سواء مسئول رسمي أو مواطن عادي لسؤاله أيضاً عن ملابسات الحادث. كما يقوم الباحث الميداني بعمل زيارات ميدانية لأقسام الشرطة، وللمراكز الصحية، كونه في كثير من الأحيان لا يتم الإفصاح عن الحدث.

وسائل التحقق

- بلغ عدد الزيارات الميدانية التي قام بها الباحثون الميدانيون (٤٢٠٠) زيارة ميدانية خلال العام ٢٠١٣.

٢. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي المقابلات الشخصية مع الضحايا أو الشهود حوالي (٨٥٠) مقابلة، فيما بلغ عدد الإفادات (٤٥٠) إفادة.

٣. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تهدف الاستمارة إلى تحصيل بيانات دقيقة وواضحة لتفريغها على برنامج الـdata base للخروج بأرقام حقيقية وبيانات وافية عن مجمل الانتهاكات وحجمها. وتتضمن كل استمارة معلومات أساسية عن الانتهاك وطبيعة الأشخاص أو الأماكن التي تعرضت للانتهاك. تعبئة الاستمارة تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين من الباحث الميداني، يتطلب في كثير من الأحيان العودة لمكان الحدث أو للضحية مرة أخرى.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي الاستمارات التي تمت تعبئتها من قطاع غزة والضفة الغربية (٤٠٩) استمارة، بواقع استمارة لكل انتهاك بما يتعلق بالقتل والإصابة والاعتقال السياسي.

٤. تصوير فوتوغرافي

تم توضيح أهمية هذه الآلية في استعراضنا للنشاطات المتعلقة بتوثيق الانتهاكات في الجانب الإسرائيلي.

وسائل التحقق

- التقاط عشرات الصور للعديد من الأحداث والانتهاكات المختلفة.

٥. جمع وثائق ومستندات حول الانتهاكات

تتنوع هذه الوثائق والمستندات حسب طبيعة الانتهاك، وتعتبر من أهم الآليات التي يستطيع المواطن الذي تعرض للانتهاك من المطالبة بحقه، أو رفع الضرر عنه. وعملية تحصيل أي وثيقة أو مستند ليست عملية سهلة، إلا أن الباحث الميداني يحرص على الحصول من الضحية على أي مستند أو وثيقة تثبت الضرر.

وسائل التحقق

- تم جمع (٧٠) وثيقة وإرسالها للدوائر المختصة في المركز.

٦. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته.

وسائل التحقق

- بلغ إجمالي التقارير الميدانية (٩٣٠) تقريراً ميدانياً

٧. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الفلسطينية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة

اتبع في تصنيف الملفات نفس النظام في تصنيف الملفات على الأجندة الإسرائيلية «انظر البند المتعلق بذلك».

مؤشرات القياس لكافة الأنشطة السابقة:

» استخدام كافة المعلومات عن حالات القتل والإصابات على برنامج الـdatabaseواستخدامه من قبل المعنيين.

» تحويل كل ما تم توثيقه حول حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله إلى وحدة تطوير الديمقراطية في المركز.

» أجملت معظم الانتهاكات في بيانات صحفية أعدت من قبل الوحدة المذكورة أعلاه، فيما نشرت المادة المتوفرة لدى الوحدة بشكل يومي على صفحة المركز تحت مسمى تطورات ميدانية.

» تحويل ما وثقته الوحدة حول القتل على خلفية الشرف إلى وحدتي المرأة وتطوير الديمقراطية.

» تغطية موسعة في وسائل الإعلام.

» استخدام المعلومات المتوفرة في الوحدة من قبل معدي التقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.
» استخدمت الصور الفوتوغرافية على صفحة المركز وفي التقارير المتخصصة.
» حولت عدة حالات بما يتعلق بتعديات على الممتلكات الخاصة أو العامة، الاعتقال السياسي والتعذيب في السجون لوحدتي تطوير الديمقراطية والقانونية.
» حولت ملفات عن انتهاكات خاصة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي لوحدة تطوير الديمقراطية.
» اعتماد المركز كمصدر موثوق به للإحصائيات والمعلومات من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، حيث تلقت الوحدة العديد من الرسائل والاتصالات للحصول على المعلومات، ونشرها على لسان المركز.

وسائل التحقق لكافة الأنشطة السابقة:

- توفر قاعدة بيانات واضحة ودقيقة ومصنفة حول الانتهاكات في مجالي القتل والإصابات، وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز ووسائل الإعلام المحلية.
- يوجد لدى الوحدة (٩٣٠) تقريرا ميدانيا عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة.
- إعداد أرشيف للصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الميدان.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- تلقت الوحدة (٢٥) اتصالا هاتفيا من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين حول الانتهاكات والاستفسار عنها.
- صدر عن المركز تقارير تتحدث عن الانتهاكات المختلفة استخدم في صياغتها مواد البحث الميداني وإحصائيات قاعدة البيانات الخاصة بالوحدة وهي كالتالي:
- صدر ونشر على صفحة المركز تقرير حول حالة الحق في حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية .
- صدر ونشر على صفحة المركز ٦٢ بيانا صحفيا عن انتهاكات في أراضي السلطة الفلسطينية، اعدتهم وحدة تطوير الديموقراطية.
- صدر ونشر على صفحة المركز (٣٩) تقريرا حول التطورات الميدانية لحالة الفلتان الأمني في أراضي السلطة الفلسطينية.

مخرج رقم (٢):

زيادة الوعي المحلي والدولي بانتهاكات حقوق الإنسان

نفذت الوحدة العديد من النشاطات على النحو التالي:

النشاط الأول:

إعداد وتوزيع نشرة أسبوعية، بواقع نشرة كل أسبوع تستعرض انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم في الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي

يتضمن كل تقرير توثيق جميع الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة يومياً على مدار الأسبوع. ويعتبر التقرير الأسبوعي الوثيقة الأساسية التي تصدر عن الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تعطي صورة حقيقية عما يحدث على أرض الواقع.

مؤشرات القياس

» إعداد تقرير أسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

» توزيع النشرة الأسبوعية عن كافة الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلكترونيا ويدويا.

وسائل التحقق لكافة الأنشطة السابقة:

- بلغ عدد التقارير الأسبوعية الصادرة عن الوحدة (٥١) تقريرا أسبوعياً.
- هناك تغطية إعلامية واسعة للتقرير حيث يتم بين فترة وأخرى نشر ملخص له في الصحف المحلية تستخدمه بعض مواقع الانترنت أسبوعيا– يتم نشره أسبوعيا على صفحة المركز الالكترونية – تستخدم عناوين محددة منه في عمل تقارير متخصصة وتحقيقات صحفية.
- تلقت الوحدة العديد من الاتصالات الهاتفية من المؤسسات والأشخاص والمعنيين ووسائل الإعلام الأجنبية للاستفسار عن العديد من القضايا التي يتم عرضها في التقرير.
- تم استخدام مواد التقرير في العديد من المداخلات التي قام بها أشخاص من المركز مع وسائل الإعلام المختلفة المحلية والإقليمية والمداخلات التي قام بها أشخاص يمثلون جهات رسمية أو حكومية في المؤتمرات أو اللقاءات الخارجية.
- النشاط الثاني:
- إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحالة الفلتان الأمني داخل مناطق السلطة الفلسطينية
- البيان الصحفي هو آلية رئيسية في فضح الانتهاك وإبراز حجمه وتوضيح موقف

المركز من هذا الانتهاك. وأهمية البيان في سرعته ودقته في إبراز الجريمة.

- مؤشرات القياس
- إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- وسائل التحقق
- بلغ عدد البيانات الصحفية التي قامت الوحدة بإعدادها خلال العام (٤٤) بياناً صحفياً عن الانتهاكات الإسرائيلية و٦٢ بيانا صحفيا عن الوضع الداخلي .
- التغطية الإعلامية بنشر كل بيان صحفي على صفحة المركز الالكترونية، وتتداوله بعد المواقع الالكترونية الصحفية.

النشاط الثالث:

إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي، ويشمل هذا البند:

تعريف الضحايا وعموم المواطنين بعمل المركز وخدماته

يحرص الباحثون في جميع زياراتهم ومقابلاتهم مع الضحايا أو المواطنين ذوي العلاقة على تعريفهم بالمركز وإعطائهم شرحاً وافياً عن الخدمات التي يقدمها وسقف تعاملاته مع الضحايا، ويترك بين أيديهم البطاقات الخاصة بالمركز.

حث ضحايا الانتهاكات على التوجه للمركز لطلب المساعدة القانونية

يقوم الباحث الميداني خلال توثيقه لأي انتهاك بتقديم النصيحة وحث الضحية أو أقارب الضحية بالتوجه للدائرة القانونية في المركز لتقديم شكوى ضد الجهة المسئولة عن الانتهاك. كما يساهم الباحث الميداني في كثير من الأحيان بتسهيل مهمة المحامي في الوصول للضحية أو اخذ توكيل أو إبلاغ عن نتائج القضية.

المشاركة في النشاطات الإعلامية

يشارك الباحثون الميدانيون ومديرة الوحدة في العديد من اللقاءات الإعلامية أو التلفزيونية أو الإدلاء ببعض التصريحات للصحف المحلية وفقاً لرؤية المركز وخصوصا عندما يكون هناك جرائم وانتهاكات جسيمة من قبل قوات الاحتلال أو تدهور الأوضاع الداخلية وقد أجرت الوحدة(٣) من المقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية مع وسائل إعلام دولية ومحلية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

مؤشرات القياس

- » زيارة المركز من قبل العديد من الأفراد إما بهدف لقاء المحامي أو التعرف على نشاطات المركز.
- » توزيع التقرير الأسبوعي في القطاع وفي محافظات الضفة الغربية.
- » اللقاءات الإعلامية والاتصالات.
- » تجاوب الضحايا مع باحثي المركز.
- » تعاون المؤسسات وبعض أجهزة الأمن مع باحثي المركز.
- » القضايا التي حقق فيها المركز جبر ضرر أو تقديم مساعدة قانونية
- » المشاركة في الفعاليات المجتمعية.
- » قدم العديد من الباحثين الميدانيين ومن ضمنهم مديرة الوحدة مداخلات في العديد من الندوات وورش العمل.
- » طلب العديد من الطلبة والباحثين الدارسين لمعلومات تخص أبحاثهم من خلال الوحدة.

وسائل التحقق

- زار المركز منذ بداية العام المئات من المواطنين في جميع فروعه.
- قدوم عشرات المواطنين للمركز لتقديم شكاوي.
- مشاركة المئات من فئات المجتمع المختلفة في فعاليات المركز من ندوات ودورات تدريبية وورش عمل.
- توزيع مئات النسخ من التقرير الأسبوعي في المناطق المشار لها أعلاه.
- مساعدة العديد من الباحثين والدارسين في تلقى معلومات حول حالة حقوق الإنسان ومدهم بالإحصائيات اللازمة.
- إجراء (٣) مقابلات من قبل طاقم الوحدة ومديرة الوحدة حول الانتهاكات المختلفة.

النشاط الرابع:

المساهمة في جولات ميدانية مع الوفود المحلية والدولية لإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

يسهم هذا النشاط في تعريف الوفود الدولية الزائرة بأوضاع

حقوق الإنسان والاطلاع على آثار الدمار الناجم عن الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي كثير من الحالات، كان الباحثون يقومون بالتنسيق للعديد من الوفود لمقابلة الضحايا ومرافقتهم في الوصول لأماكن سكناهم.

مؤشرات القياس

» اطلاع الوفود التي تم مرافقتها على حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي ساهمت بالتحقيق في بعض الانتهاكات ورفع تقارير متخصصة في بلدانهم أو مؤسساتهم.

وسائل التحقق

- بلغ عدد الجولات التي تم فيها مرافقة أشخاص أجانب أو وفود أكثر من (١٩) جولة ميدانية، شملت جولات مع وفود ومرافقة للزملاء في الوحدة الدولية لانجاز مهام خاصة بالعمل في كافة أنحاء قطاع غزة، ومرافقة بعض الزملاء في وحدات أخرى لانجاز تقارير .

نشاطات أخرى لم ترد في الخطة السنوية

يستعرض هذا الجانب نشاطات لم يتم ذكرها في الخطة السنوية للوحدة :

» شاركت الوحدة في أعمال دراسة حول المشكلات الفلسطينية وكيفية التعامل معها حيث قامت الوحدة بعقد ٩ مقابلات فردية و٩ مجموعات بؤرية وفق شروط معينة من القائمين على الدراسة حيث شملت الدراسة جميع محافظات قطاع غزة من مسنين ومراهقين ومعاقين وطلبة جامعات وموظفين عاملين بالسلطة الحالية وموظفين مستنكفين عن العمل وغيرها من الفئات بالإضافة إلى التنوع البيئي (مدينة – قرية – مخيم)

» تقوم الوحدة منذ شهر أغسطس ٢٠١٣ ، بتعبئة جدول خاص بانتهاكات المنطقة العازلة وهو خاص بمشروع NRC

» ساهمت مديرة الوحدة بدورتين تدريبيتين نفذتهما وحدة التدريب في المركز حول آليات الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان.

تحسين قدرات طاقم الوحدة

شارك طاقم الوحدة بعدد من الدورات المحلية والخارجية من أجل تحسين قدراتهم:

» **شارك الباحثون في العديد من الدورات التدريبية على النحو التالي:**

- دورة تدريبية نظمها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية.
- شاركت مديرة الوحدة في دورة تدريبية عن التقييم ونظرية التغيير، نفذتها مؤسسة Christian Aid.
- شاركت العاملات في الوحدة في ورشة حول التفريغ النفسي والتي استهدفت العاملات في المركز.
- المشاركة في دورة تدريبية حول كيفية عمل البحث الكيفي.
- المشاركة في دورة تدريبية التي أقامتها لجنة الانتخابات المركزية في الإصلاح الانتخابي والجندر في كل من مدينتي رام الله وغزة.
- شاركت مديرة الوحدة في تقديم مداخلة في مؤتمر حول العنف ضد المرأة، نفذه طاقم شئون المرأة .

وحدة المساعدة القانونية

بذلت وحدة المساعدة القانونية جهوداً حثيثة لإنجاز كافة النشاطات المدرجة في خطتها السنوية للعام ٢٠١٣، فالوحدة تعمل على تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على الأجندتين الإسرائيلية والفلسطينية. وسوف يشمل هذا التقرير عرضاً لكل نشاط من نشاطات الوحدة، وذلك وفقاً لما ورد في الخطة السنوية، وشرحاً لكل من مؤشرات ووسائل القياس المذكورة فيها.

أولاً: الأجندة الإسرائيلية

حاولت الوحدة إنجاز ما ورد في خطتها السنوية، وذلك عبر تقديم أنشطة متعددة خاصة بالمساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وانتزاع عدد من السوابق القضائية. وفيما يلي عرض لانجازات الوحدة ونشاطاتها.

مخرج رقم (١)

المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

(١) توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

(٢) الإفراج عن المعتقلين، وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

(٣) تحديد الوضع القانوني وأماكن اعتقال المعتقلين

(٤) عقد لقاءات ومداخلات والمشاركة في ندوات

(٥) عقد مؤتمر خاص بالمعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال.

(٦) إصدار بيانات

١. توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

عملت الوحدة القانونية ضمن برنامج توفير الرعاية الصحية للمعتقلين الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية على متابعة أوضاعهم الصحية، عبر توفير أطباء لزيارتهم والمساعدة فيما يخص أوضاعهم الصحية، وذلك عبر التنسيق والتعاون مع مؤسسات تعني بالأوضاع الصحية للمعتقلين، منها رابطة أطباء لحقوق الإنسان واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب. وقد تابعت الوحدة خلال العام ٢٠١٣ أوضاع ١٣ معتقلاً مريضاً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

٢. الإفراج عن المعتقلين، وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

تمكنت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٣ من مساعدة ٥ معتقلين فلسطينيين، وذلك من خلال التدخل القانوني مع جهات الاختصاص للإفراج عنهم من داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، من بينهم ٣ مرضي كان المركز يتابع وضعهم الصحي.

٣. تحديد الوضع القانوني وأماكن اعتقال المعتقلين

أ. زيارة وتمثيل المعتقلين في المحاكم الإسرائيلية:

- قامت الوحدة خلال العام ٢٠١٣ بتقديم المساعدة القانونية لـ ٥٠ معتقلاً فلسطينياً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن اعتقالهم، وكذلك تحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية.
- بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي الوحدة المنتدب ٧ زيارات للمعتقلين في أماكن اعتقالهم من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، في حين منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المحامي المنتدب من زيارة عدد من المعتقلين أكثر من مرة.

ب. تقديم الشكاوى

- تابعت الوحدة ١٣ شكوى قدمت إلى جهات متعددة ومختصة منها مصلحة السجون الإسرائيلية، المستشار القضائي للحكومة، النيابة العامة الإسرائيلية، وذلك من أجل الإفراج عن معتقلين لسوء وضعهم الصحي، أو نقلهم إلى مكان يتلاءم لتلقي العلاج اللازم.
- قدمت الوحدة ٣ شكاوى حول منع ذوى معتقلين من قطاع غزة من زيارتهم في أماكن اعتقالهم.

ج. تقديم الاستشارات القانونية لأهالي المعتقلين

- واصلت الوحدة خلال العام ٢٠١٣ استقبال أهالي المعتقلين وتقديم الاستشارات القانونية لهم، وذلك من خلال المحامين في مقر المركز بمدينة غزة وفرعيه في كل من مخيم جباليا، ومدينة خان يونس ، وقد بلغ عدد الاستشارات المقدمة لهم ١١٩ استشارة.

٤. عقد لقاءات ومداخلات والمشاركة في ندوات.

- خلال عام ٢٠١٣ عقد محامو الدائرة القانونية ٧ لقاءات تتعلق بأوضاع المعتقلين داخل سجون الاحتلال أبرز هذه اللقاءات كانت لقاء تلفزيوني مع فضائية الكتاب بخصوص وضع المعتقل ضرار أبو سيسي، لقاء مع مسؤوله الصليب الأحمر بمكتب غزة.

٥. عقد مؤتمر خاص بالمعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال.

لم تتمكن الوحدة من عقد هذا المؤتمر لظروف خارجه عن إرادتهما وعدم وجود تمويل.

٦. إصدار بيانات

أصدرت الوحدة القانونية في ١٧ أبريل ٢٠١٣، بيانا صحفيا وذلك بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني.

مؤشرات القياس

» تابعت الوحدة الوضع الصحي لـ ١٣ معتقلاً مريضاً، وذلك من أجل زيارتهم وتحسين ظروفهم الصحية.
» بلغ عدد المعتقلين الذين أفرج عنهم بعد متابعة الوحدة لملفاتهم ٥ معتقلين.
» بلغ عدد المعتقلين الذين تابعتهم الوحدة ٥٠ معتقلاً.
» بلغ عدد الزيارات التى نفذتها الوحدة ٧ زيارات.
» بلغ عدد الشكاوى المقدمة لجهات إسرائيلية متعددة ١٦ شكوى.
» بلغ عدد الاستشارات المقدمة لأهالي المعتقلين ١١٩ استشارة.
» تلقت الوحدة ٤ ردود من المستشار القانوني للحكومة ووزارة العدل الإسرائيلية قسم الاستشارات والتشريع، مصلحة السجون الإسرائيلية بخصوص متابعة شكاوى المعتقلين المرضي.
» تلق الوحدة ردين سلبيين من المركز الإنساني لحاجز ايرز حول منع ذوى معتقلين من قطاع غزة من زيارتهم في أماكن اعتقالهم.
» بلغ عدد اللقاءات والدعوات ٧.
» بلغ عدد البيانات الصحفية بيانا واحداً.

وسائل القياس

» رصد عدد من المعتقلين الذين يعانون من مشاكل صحية نتيجة لظروف الإنسانية التي يعيشونها داخل السجون.
» رصد الوحدة لعدد من حالات الإفراج عن المعتقلين دون توجيه لائحة اتهام بحقهم.
» ملاحظة الوحدة لحالة من الارتياح أثناء تقديم الاستشارة القانونية لذوي المعتقلين.
» رصد الوحدة زيادة حالات اعتقال صيادي قطاع غزة

أثناء تواجدهم في المنطقة المسموح بها الصيد.

» رصدت الوحدة حالة من القبول المحلي والدولي للعمل الوحدة وذلك من خلال عدد الدعوات المقدمة لها للمشاركة في المؤتمرات والندوات.

مخرج رقم (٢)

المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحقهم في التعويضات وملاحقة مجرمي الحرب

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعيه وهي على النحو التالي:-

(١) الحصول على تعويضات للضحايا

(٢) ملاحقة مجرمي الحرب

١. الحصول على تعويضات للضحايا

تم تنفيذ هذا المخرج الفرعي عبر العديد من النشاطات وهي:-

أ. التوثيق القانوني

ب. تقديم الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

ج. تقديم شكاوى اعتداءات على الصيادين

د. رفع قضايا ومحاكم

ه. لقاءات وندوات

و. إصدار بيانات صحفية

أ. التوثيق القانوني

واصلت الوحدة القانونية عملها على مستوى التوثيق القانوني اللازم لملاحقه قوات الاحتلال الإسرائيلي لاقترافهم جرائم وانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين، وقد كثفت الوحدة وبشكل متواصل عملها على صعيد بناء الملفات القانونية وذلك لضمان حق الضحايا للوصول للعدالة والإنصاف القضائي، وذلك عبر بناء الملفات القانونية عبر العديد من الخطوات أبرزها:-

» إجراء الكشف والمعاينة على مكان الحادث.

» الحصول على تصاريح مشفوعة بالقسم من شهود العيان.

» التقاط الصور وعمل رسم كروكي لمكان وقوع الجريمة.

» الحصول على المستندات والأوراق الثبوتيه التى تتعلق بماهية الحدث.

» الحصول على أي مستند أو تصريحات صادرة من قبل جهات إسرائيلية وغيرها عن الجريمة.

» أخذ شظايا من مكان الحادث لتحديد السلاح المستخدم في الجريمة.

» الحصول على تقارير فنية من هندسة المتفجرات موضح بها السلاح المستخدم.

» الحصول على توكيل من الضحايا لتقديم الشكوى نيابة عنه. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها خلال العام ٢٠١٣، ٤٠ ملفاً. الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١): الملفات القانونية الخاصة بجرائم الحرب الإسرائيلية التي وثقتها الوحدة

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى
قتل	١٣
إصابة	١٧
تدمير وسلب ممتلكات	١٠
المجموع	٤٠

ب. تقديم الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

استمرت وحدة المساعدة القانونية في استقبال شكاوى المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة وصارخة من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. خلال العام ٢٠١٣، قامت الوحدة القانونية بإرسال **٩٢** شكوى تتعلق بـ **٢٨٩** ضحية انتهاكات إسرائيلية، وقد تم توجيه هذه الشكاوي نيابة عن الضحايا إلى النيابة العسكرية لشؤون العمليات من أجل فتح ملفات تحقيق جنائي فيها. تتعلق هذه الشكاوى بجرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات، وهي موزعه كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢): شكاوى بشأن جرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات

موضوع الشكوى	عدد الضحايا
قتل	٧٩
إصابة	١٣٤
تدمير وسلب ممتلكات	٧٦
المجموع	٢٨٩

هذا بالإضافة إلى إرسال عدد من رسائل التذكير لكل من النيابة العسكرية لشؤون العمليات، وضابط ركن التعويضات عن شكاوي سابقة.

طبقاً للتعديلات التي طرأت على قانون التعويضات "مسؤولية الدولة لعام ١٩٥٢" بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٠٢، والتي ألزمت دولة الاحتلال بموجبها الضحايا بإرسال بلاغات خطية لوزارة الدفاع الإسرائيلية خلال ٦٠ يوما من الحادث، حتى لا يتم إسقاط الحق في التقاضي أمام المحاكم المدنية الإسرائيلية خلال عامين من تاريخ الجريمة. وعليه قامت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٣، بإرسال **٤٠** بلاغاً خطياً إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية.

ج. تقديم شكاوى اعتداءات على الصيادين

تابعت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٣، العديد من الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة، والتي تمثلت في

مطاردة واعتراض قوارب الصيد؛ استهداف صيادين بأعيرة نارية في عرض البحر؛ واحتجاز قوارب صيد دون مبرر. وبلغ عدد الشكاوي المتابعة (١٦) شكوى، من بينها شكاوى من سنوات سابقة. وقد أرسلت هذه الشكاوى لكل من المستشار القانوني لوزارة الدفاع – مكتب التعويضات – دائرة الدعاوى والتعويضات، وكذلك للمستشار القانوني لسلاح البحرية الإسرائيلية. بالإضافة لإرسال البلاغ الخطي خلال المدة المحددة وهي ٦٠ يوما لوزارة (الدفاع) الإسرائيلية – قسم التعويضات–. الجدول التالي يوضح ذلك:–

جدول رقم (٣): شكاوى الصيادين ونتائج متابعتها

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
مصادرة قوارب صيد	١٤		٥	٩
تدمير قوارب صيد	١		١	–
إصابة صيادين	١			١
المجموع	١٦		٦	١٠

ويتعرض الصيادون أنفسهم للخطر الشديد حيث تقوم الشرطة البحرية الإسرائيلية بشكل مستمر باعتقال الصيادين الذين يتواجدون على متن قواربهم في المنطقة المسموح بها، وتقوم بالاعتداء عليهم بإطلاق الأعيرة النارية عليهم بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر لإرهابهم، هذا بالإضافة إلى أنها تقوم باحتجازهم والتحقيق معهم من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلية، ومن ثم تقوم بالإفراج عنهم عن طريق معبر إيرز (بيت حانون).

د. رفع قضايا ومحاكم

» قامت الوحدة في العام ٢٠١٣ برفع (٣) قضايا تعويض أمام المحاكم الإسرائيلية (شعبان قرموط، سلامة أبو حشيش، الصحفي محمد عثمان). فيما لا يزال يتابع المركز العديد من القضايا في المحاكم الإسرائيلية ضد دولة إسرائيل نيابةً عن المئات من ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم، حيث وزعت هذه القضايا ما بين قتل، وإصابة، وتدمير وسلب ممتلكات، وتدمير قوارب صيد.

» قدمت الوحدة ٥ اعتراضات للنيابة العسكرية حول إغلاق ٥ شكاوى جنائية من عدوان "عامود السحاب".

» تقديم ١٠ استئنافات أمام المحاكم الإسرائيلية على قرارات الشطب المسندة إلى التعديل رقم ٢٠١٢/٨، وكذلك بخصوص إجراءات المتعلقة بالتوكيل القانوني.

» متابعة عدد من الاستئنافات أمام المحاكم الإسرائيلية المختلفة بخصوص قرارات دفع الكفالة المالية.

» تقديم العشرات من الطلبات للمحاكم الإسرائيلية المختلفة بخصوص تمديد الفترة الزمنية لدفع الكفالة المالية.

» بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢، قدمت الوحدة التماساً للمحكمة العليا الإسرائيلية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الحقوقية، بخصوص منع سكان قطاع غزة الذين يتقدمون بدعاوى أضرار ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي من دخول إسرائيل للمثول أمام المحاكم للإدلاء بشهاداتهم.

جدير ذكره بأن الوحدة واجهت وتواجه العديد من العراقيل، عبر إصدار المحاكم الإسرائيلية قرارات تجعل التوصل إلى العدالة والإنصاف القضائي للضحايا الفلسطينيين أمراً مستحيلاً، أبرزها إلزام كل مدع في بعض القضايا المرفوعة بدفع كفالة بنكية قدرها (٢٠٠٠٠) شيكل، في صندوق المحكمة، خلال ١٢٠ يوماً من صدور القرار، وفي حال عدم دفعها سوف يتم رفض الدعوى. يأتي هذا القرار ضمن سلسلة من القرارات والإجراءات التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار سنوات بهدف منع الفلسطينيين من التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية للمطالبة بحقهم بالتعويض جراء تعرضهم للانتهاكات على أيديها.

هذا ناهيك عن المعيقات المالية الأخرى التى تزيد من أعباء الضحايا الفلسطينيين في حال توجههم للقضاء الإسرائيلي، من بينها دفع رسوم تأمين للمحكمة قبل البدء بإجراءات القضية، وهي رسوم تقديرية تفرضها المحكمة على المدعين، كما أن قيمة هذه الرسوم غير ثابتة، ولكن يتم تحديدها من قبل المحكمة تبعاً للقضية المرفوعة. وكذلك المعيقات المادية التي يواجهها الضحايا، والتي تتمثل في منع قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ يونيو ٢٠٠٧ أي فرد من مغادرة قطاع غزة ليمثل أمام المحاكم الإسرائيلية، سواء كان بصفته ضحية أو شاهد عيان، وعليه قامت المحاكم الإسرائيلية بشطب العديد من القضايا بحجة عدم حضور الشهود.

٥. لقاءات وندوات

خلال عام ٢٠١٣ أجرى محامو الدائرة ٧ لقاءات تتعلق بالتطورات الخاصة بالانتهاكات الإسرائيلية والمساعدة القانونية للضحايا، أبرز هذه اللقاءات كانت لقاءات مع العديد من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان في الضفة الغربية من أجل تطوير سبل التعاون مع المركز من أجل نصره ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

و: إصدار بيانات صحفية

قامت الوحدة القانونية بإصدار بيانين صحفيين، كانت على النحو التالي:-

» أصدرت الوحدة بيانين صحفيين أحدها يتعلق بإغلاق النيابة الإسرائيلية بإغلاق الشكاوى الجنائية الخاصة بعائلة الدلو والشوا وآخرين، والآخر بخصوص حصول الوحدة على تعويض لعائلات الضحايا من عائلات لبد، المدهون، وبنات.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد الملفات التي تم توثيقها ٤٠ ملفاً.
» بلغ عدد الشكاوى والمراسلات الخاصة بالقتل وتدمير وسلب الممتلكات ٩٢ شكوى تتعلق بـ ٢٨٩ ضحية.
» بلغ عدد البلاغات المقدمة إلى مكتب التعويضات بوزارة (الدفاع) الإسرائيلية ٤٠٣٤ بلاغاً.
» بلغ عدد الشكاوى المتابعة من قبل الوحدة أمام جهات إسرائيلية متعددة بخصوص اعتداءات على الصيادين ١٤شكوى.
» بلغ عدد القضايا التى تم شطبها من قبل المحاكم الإسرائيلية ٨٥ قضية.
» بلغ عدد القضايا التي تتابعها الوحدة ٢٦ قضية تعويض تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا.
» إصدار المحاكم الإسرائيلية قرارات تعسفية، بحق الضحايا، تحول بموجبها الوصول للعدالة والإنصاف، وذلك بإلزام كل مدعي بدفع كفالة مالية تصل إلى ٢٠٠٠٠ شيكل.
» بلغ عدد اللقاءات التى أجراها محامو الوحدة ٧ لقاءات.
» إصدار الوحدة بيانين صحفية ذات علاقة.
» شطب الالتماس المقدم للمحكمة العليا الإسرائيلية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الحقوقية، بخصوص منع سكان قطاع غزة الذين يتقدمون بدعاوى أضرار ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي من دخول إسرائيل للمثول أمام المحاكم للإدلاء بشهاداتهم.

قصص نجاح

بعد اثني عشرة عاماً من قتلهم، محامو الوحدة القانونية ينجحون في جبر الضرر عن أبناء عائلات لبد، بنات، والمدهون، حيث قام المركز وبعد سنوات من العمل القانوني والمتابعة الحثيثة من ضمان جبر الضرر عن ذوي ثلاثة أطفال ضحايا قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي في العام٢٠٠١، وذلك عبر تسوية عقدت مؤخراً مع ممثلي النيابة العسكرية الإسرائيلية تقضي بدفع مبلغ قيمته ١٦٦ ألف شيكل لكل عائلة من عوائل الضحايا مقابل إنهاء الملف. حيث تابع المركز القضية من خلال محاميه باتجاه التحقيق في الحادث، كما عمل بالتنسيق مع كل من اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب ورابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان، بالإضافة لمراسلة العديد من الجهات على المستوى الدولي مثل مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة؛ مقرر الأمم المتحدة الخاص بالقتل خارج إطار القانون؛ ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة، مطالباً بأن يقوم المسئولون الدوليون باتخاذ خطوات فورية لضمان إجراء تحقيق مفصل ونزيه قبل هيئة دولية مستقلة في هذا الحادث.

الاستاذ محمد العملي لحظة تسليم شيك التعويض لعائلة الضحية لبد

وتعود خلفية القضية إلى إقدام قوات الاحتلال على إطلاق عدد من قذائف المدفعية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠١، باتجاه كل من: ١) أحمد محمد بنات، ١٥ عاماً؛ محمد عبد الرحمن المدهون، ١٦ عاماً؛ و٣) محمد أحمد لبد، ١٧ عاماً، وجميعهم من حي الشيخ رضوان في مدينة غزة. ووفقاً لتحقيقات المركز في حينه، فقد أطلقت دبابة تابعة لقوات الاحتلال كانت تتمركز في محيط مستوطنة إيلي سيناي، الواقعة «آنذاك» إلى الشمال من بلدة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، أربع قذائف مدفعية باتجاه منطقة زراعية في شمال البلدة، تبعد نحو ١٢٠٠ متر عن محيط المستوطنة المذكورة من الجهة الجنوبية. وبعد نحو ٣٠ دقيقة من ذلك، أعلنت قوات الاحتلال أنها قتلت ثلاثة مسلحين فلسطينيين حاولوا التسلل إلى المستوطنة، ثم غيرت من ادعائها وذكرت أن الثلاثة كانوا يحاولون زرع مواد متفجرة في المكان. وانتهت الرواية الرسمية لقوات الاحتلال بعد ذلك إلى أن الثلاثة كانوا مسلحين فقط بالسكاكين.

وسائل القياس

» رصد لعدد الملفات التي تم إرسالها نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ٣٤ ملفاً تتعلق بجرائم القتل والإصابة والتدمير وسلب الممتلكات.

» تلقت الوحدة القانونية ٣٤٠ رداً من جهات إسرائيلية رسمية مختلفة حول الشكاوى التي قامت الوحدة بإرسالها، وهي موزعه كما هو مبين في الجدول رقم (٤) على الشكل التالي:

جدول رقم (٤): الردود التي تلقتها الوحدة من الجهات الإسرائيلية المختصة خلال العام ٢٠١٣

الجهة ذات العلاقة	رد ايجابي	رد سلبي	قيد المتابعة	المجموع
ضابط ركن التعويضات (وزارة الدفاع)	–	–	٢٤٨	**٢٤٨**
النيابة العسكرية الإسرائيلية	–	٦٩	٢٣	**٩٢**
المجموع		٦٩	٢٧١	٣٤٠

» رصد وتوثيق الوحدة لحاله من الاعتداءات المستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصيادين الفلسطينيين.

» رصد العديد من القرارات التعسفية من المحاكم الإسرائيلية والخاصة في قضايا التعويض والقاضية بدفع كفالات مالية عالية جداً تتجاوز المقدرة المالية للضحايا، لصعوبة الأوضاع الاقتصادية.

» رصد الوحدة لحالة من التهديد الخطير والحقيقي على العديد من القضايا التي لم تدفع كفالتهم بشطبها وإضاعة حق الضحايا من التعويض.

» رصد الوحدة لاهتمام كبير بين أوساط المهتمين بانتهاكات حقوق الإنسان، بعد بث اللقاءات التلفزيونية التى أجراها محامو الوحدة.

» رصدت الوحدة العديد من القرارات التعسفية الصادرة من المحاكم الإسرائيلية، وذلك بشطب ٨٥ قضية لعدم تمكن الضحايا من دفع الكفالات المالية العالية، ولأسباب أخرى.

» رصدت الوحدة عدداً من القرارات القضائية والخاصة برفض القضايا المرفوعة نيابة عن الضحايا.

(٢) ملاحقة مجرمي الحرب

يعتبر ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من أهم الملفات التي تعمل عليها الوحدة القانونية وذلك لتقديم المتورطين في جرائم الحرب إلى المحاكم المختصة، سيما وأن السلطات الإسرائيلية وبخاصة النائب العام الإسرائيلي، يعملان من أجل عدم التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت في غزة، والعمل على إضفاء الشرعية على الجرائم المرتكبة وحماية مرتكبيها من العدالة. وعليه، باشرت الوحدة بالعمل بشكل قانوني ومهني فيما يتعلق بمهام ملاحقة مجرمي الحرب من قادة دولة إسرائيل، حيث تم إعداد وتجهيز ملفات خاصة بمئات الضحايا بالتعاون مع محامين دوليين من أجل رفعها أمام المحاكم الدولية وتحديدا في بريطانيا وإسبانيا ودول أخرى، هذا بالإضافة لمتابعة القضايا التي تم رفعها في الفترة السابقة. أبرز نشاطات هذا المخرج تمثلت في التالي:

١. التوثيق القانوني وبناء الملفات

٢. توطيد العلاقات مع خبراء ومحامين دوليين

٣. تنظيم اجتماعات خبراء ولقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية

١. التوثيق القانوني وبناء الملفات

عمل محامو الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٣ على العديد من الإجراءات القانونية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب. وكانت أبرز تلك الإجراءات أعمال التوثيق القانوني، الزيارات الميدانية لمكان الجريمة، وأخذ التصاريح المشفوعة بالقسم من الضحايا وشهود العيان. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها قانونياً من قبل الوحدة **٤٠** ملفاً.

٢. توطيد العلاقات مع خبراء ومحامين دوليين

تواصلاً للجهود الحثيثة والمستمرة في توطيد علاقاتها مع العديد من الخبراء والمحاميين الدوليين من أجل ملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب من القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية في إطار مسؤوليتهم عما يقترفونه من جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين. كما واصل المركز نشاطه عبر التالي:-

١. تجهيز وإعداد القضايا نيابة عن الضحايا من أجل رفعها أمام المحاكم الدولية.
٢. نسج المركز علاقات وطيدة مع عدد من المراكز الحقوقية منها مركز الحقوق الدستورية في نيويورك، ومؤسسة هيكمان أند روز في لندن بالمملكة المتحدة، واللتين تعنيان في عملهما بملاحقة مجرمي الحرب.
٣. حشد المركز التأييد للمساءلة القانونية لمجرمي الحرب الإسرائيلين، والعمل على تحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين، عبر عدد من الحملات والمحاضرات في دول عدة.
٤. الاستمرار في متابعة القضايا المرفوعة ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية في كل من هولندا وأسبانيا في السنوات السابقة.

٣. تنظيم اجتماعات خبراء ولقاءات وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية:

عقد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يومي ٢٣ و٢٤ إبريل ٢٠١٣ مؤتمراً قانونياً دولياً في ملقا بأسبانيا بعنوان: «السعي لتحقيق العدالة وجبر الضرر عن الضحايا الفلسطينيين: وضع استراتيجيات للترافع والتقاضي». يعد هذا المؤتمر هو الرابع من نوعه الذي يعقده المركز بالتعاون مع شركاء دوليين، خاصة مؤسسة القدس – ملقا. وشارك في هذا المؤتمر ٢١ منظمة حقوق إنسان فلسطينية وإسرائيلية ودولية وعدد من المحامين. تناول المؤتمر، آخر التطورات في إطار النظام القانوني الإسرائيلي، والتي تعيق بشكل كبير كافة السبل المتاحة لكي يحصل الضحايا الفلسطينيين على العدالة. وقد ركز المؤتمر على عدد من المعيقات من الناحية العملية والقانونية والإجرائية والتي تم فرضها خلال السنوات الأخيرة، بحيث يستحيل على الضحايا من الناحية العملية السعي لتحقيق المساءلة القانونية والحصول على حقهم في الإنصاف القضائي.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد الملفات التي تم توثيقها ٤٠ ملفاً.

» تجهيز العشرات من القضايا لرفعها في الدول التي تعترف بمبدأ الولاية القضائية الدولية كبريطانيا وأسبانيا ودول أخرى.
» بلغ عدد الدعاوى القضائية المتابعة ضد مجرمي حرب إسرائيليين ٣ قضايا، حيث رفعت أمام القضاء الإسباني والقضاء البريطاني، خلال الأعوام المنصرمة.
» الاستمرار في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي لبعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم.
» تقييد حركة عدد من المسئولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب ضد الفلسطينيين على المستوى الدولي بسبب رفع قضايا ضدهم.
» ما يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون ألموج، والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، ساري المفعول.

وسائل القياس

» رصدت الوحدة اهتماماً بالغاً بين الأوساط القانونية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية المهتمين بهذا الموضوع.
» مجرد إثارة هذا الموضوع يشكل أحد عوامل الردع للحيلولة دون إقدام الكثيرين على اقتراف جرائم حرب خوفاً من الملاحقة القانونية لهم كأفراد أمام القضاء الدولي.
» رصدت الوحدة حالة من الخوف بين قادة الاحتلال الإسرائيلي وتقيد حرية الحركة لديهم، على أثر القضايا المرفوعة أمام المحاكم المختصة.

مخرج رقم (٣)

المساعدة القانونية للمحرومين من حرية الحركة:

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من حرية الحركة والتنقل سواء بغرض تلقي العلاج، التعليم، ممارسة الشعائر الدينية، العمل، التواصل الإنساني. واستمراراً لإغلاق كافة معابر القطاع الحدودية ومواصلة سلطات الاحتلال إحكام حالة الحصار الشامل لنحو (١،٧) مليون فلسطيني، بالإضافة إلى تدهور خطير في الأوضاع الصحية لسكان قطاع غزة وعدم السماح لهم من السفر لتلقي العلاج سواء في المستشفيات الإسرائيلية، مستشفيات الضفة الغربية أو في مستشفيات الدول العربية المجاورة. واستثنى من ذلك فتح المعابر جزئياً ولأيام معدودة، ولفئات محددة جداً، حيث تم تنفيذ هذا المخرج بموجب النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

١. تقديم شكاوى واعتراضات
٢. رفع قضايا والتماسات
٣. توطيد العلاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان
٤. لقاءات

١. تقديم شكاوى واعتراضات

خلال العام ٢٠١٣، تابعت الوحدة ٣١٦ شكوى تتعلق بحرية الحركة، وقد تم توجيه هذه الشكاوى لمركز الحالات الإنساني بمعبر إيرز (بيت حانون). الجدول التالي يوضح النشاط.

جدول رقم (٥) يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
حرمان مرضى ومرافقيهم من دخول إسرائيل للعلاج	٢٤	١٧	٣	٤
حرمان مرضى ومرافقيهم من دخول الضفة الغربية والأردن للعلاج	٨٨	٤١	٣١	١٦
منع مرافقين من السفر لمرافقة المرضى لتلقي العلاج بالضفة وإسرائيل	٤٤	٣٤	٩	١
منع تجار من السفر لإسرائيل والضفة لأغراض التجارة	١٠٠	٤٢	٤٥	١٣
منع مواطنين من دخول الضفة الغربية وإسرائيل للزيارة أو الالتحاق بأسرهم	٣٠	٤	٢١	٥
منع مواطنين حمله الهوية المقدسية من دخول غزة وتمديد إقامة أو تنسيق عودة لغزة	١٤	٩	٣	٢
منع مواطنين من السفر للضفة لحضور اجتماعات ولإجراء مقابلة في السفارات	٦	٢	٣	١
منع مواطنين من السفر للضفة الغربية والقدس لأداء شعائرهم الدينية	٦	–	٦	–
منع مواطنين من السفر للخارج للدراسة وأسباب أخري	٤	٣	–	١
المجموع	٣١٦	١٥٢	١٢١	٤٣

هذا بالإضافة لإرسال العشرات من رسائل التذكير بخصوص شكاوى حرية الحركة.

٢. رفع قضايا والتماسات

» متابعة ملف مبعدي كنيسة المهد إلى مكان سكانهم، عبر إرسال كتب للمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية.

٣. توطيد العلاقات مع مؤسسات صحية وحقوق إنسان

قامت الوحدة بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين من أجل نقل العلاج، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل، وكذلك دائرة العلاج بالخارج بغزة.

وخلال العام ٢٠١٣ وجهت الوحدة (١٠٢) خطاب لكل من دائرة العلاج بالخارج بغزة ورابطة أطباء لحقوق الإنسان من أجل تحديد الحصول على تغطية مالية وكذلك موعد مع طبيب أخصائي في المستشفيات الإسرائيلية لعدد من مرضى لم تتوفر إمكانية تشخيص حالتهم المرضية في قطاع غزة.

لقاء مع طاقم رابطة الاطباء اثناء زيارتهم لمقر المركز بغزة

٤. لقاءات

» أجري محامو الوحدة خلال عام ٢٠١٣ عددا من اللقاءات تتعلق بدور الوحدة في المساعدة القانونية لضحايا حرية الحركة، وقد بلغت هذه اللقاءات (٥)، أبرزها لقاء مع مجموعة الحماية الدولية في مبنى undp في مدينة غزة حول الاحتلال وحرية الحركة، ولقاءات مع كل من مديرة قسم مواعيد المرضى في مستشفي ايخليوف، ومديرة مكتب الأرض المحتلة برابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان من أجل التشبيك معهم و تطوير سبل التعاون مع المركز من اجل خدمة المرضي الفلسطينيين.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد الشكاوى التي تابعتها الوحدة ٣١٦ شكوى.

» عدد الردود الايجابية التي تلقتها الوحدة ١٥٢ رداً ايجابياً حول الشكاوى التي قدمتها حول حرية الحركة.

» بلغ عدد الخطابات الموجهة من قبل الوحدة لرابطة الأطباء ودائرة العلاج بالخارج **١٠٢** خطاب.

» بلغ عدد الردود الإيجابية التي تلقتها الوحدة على الخطابات الموجه من قبل الوحدة لرابطة الأطباء ودائرة العلاج بالخارج ١٠٢ رد ايجابي.

» بلغ عدد اللقاءات وورش العمل التى شارك فيها محامو الوحدة ٥ مشاركات.

قصة نجاح

١- مليش غير الله وانتم في مساعدتي -

» بهذه الكلمات بدأ الشاب علي حميدة شكواه لمحامي الوحدة القانونية بالمركز، في محاوله لمساعدته في مرافقه زوجته هبه جهاد حميدة لطفلهم الرضيع عبد العزيز علي حميدة والبالغ من العمر ١١ شهرا ويعاني من نزيف حاد بالدماغ للسفر لمستشفى ايخليوف للعلاج.

بدأت مشكلته عندما تلقى بتاريخ ٩ أبريل ٢٠١٣ رداً سلبياً من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بمنع زوجته من مرافقة طفلها الرضيع في رحلة علاجه في مستشفى ايخليوف. على الفور بدا محامو الوحدة إجراءاتهم الحثيثة عبر العديد من الجهات المختصة أهمها المركز الإنساني للطلبات اليومية بحاجز ايرز فقد تم توجيه رسالة عاجلة جداً من أجل السماح للأم بمرافقة طفلها المريض وتم تحميل المسؤولية القانونية في حال تدهور الوضع الصحي للطفل بسبب تأخير سفره، كما تم التواصل مع مكتب التنسيق بوزارة الصحة الفلسطينية من أجل سفر الطفل ووالدته المرافقة له عبر إسعاف مجهز للحالة.

تكللت جهود محامي الوحدة بالنجاح، وسمح للأم بمرافقة طفلها المريض في حوالي الساعة ٣:٢٠ عصراً، أي قبل إغلاق معبر بيت حانون بحوالي ١٠ دقائق من موعد الإغلاق اليومي المعتاد، والذي زاد من كاهل عمل المحامين، فقد تطلب ذلك إجراء اتصالات مع أصحاب الاختصاص الميدانيين العاملين في معبر بيت حانون من أجل انتظار الحالة وتسهيل نقله إلى مستشفى ايخليوف بواسطة إسعاف مجهز.

٢- كأنه تصريح لقتلي ..

« الله لا يورجيه لا لمسلم ولا ليهودي ،السرطان كوم والحصول على تصريح إسرائيلي للمستشفى مائة كوم « بنبرة ضعيفة اعتصرها الألم استهلت المريضة شفا حمدان ٣٨ سنة حديثها عن تجربتها الأليمة مع مرض السرطان ومحاولاتها المريرة للحصول على تصريح إسرائيلي للسماح لها بالمرور عبر معبر إيرز والوصول إلى المستشفى في القدس للعلاج .

شفا من سكان حي الأمل بخان يونس، هي زوجة وأم لخمسة أطفال أكبرهم براء ٨ سنوات في الصف الثاني الابتدائي وأصغرهم محمد وعمره سنة والثلاثة الباقون في طور الروضة والحضانة. تروي شفا تجربتها مع الألم والأمل فتقول: «كان ذلك في يناير بداية العام الجاري ٢٠١٣، بعد ولادتي القيصرية لطفلي الأخير محمد بحوالي شهر، بدأت أعاني من ضيق في التنفس وانغلاق في الأنف وصداع، وهزال عام في الجسم، تزامن مع ظهور ورم صغير يشبه الغدة في الناحية اليمنى من رقبتي. توجهت على أثرها للمستشفى طلبا للعلاج، وكم كانت صدمتي عندما تبين بعد إجراء الفحوصات الطبية والمخبرية اللازمة أنها ورم سرطاني، ولعدم توفر العلاج الكيماوي والإشعاعي في مستشفيات قطاع غزة، فوراً قرر الأطباء تحويلي وبصورة عاجلة إلى قسم الأورام في مستشفى المطلع بالقدس وتم تحديد موعد دخول لي في ٢١ فبراير».

«زاد من وقع الصدمة عليّ وإحساسي باليأس انقضاء موعد المستشفى ومرور يوم ويومين وأسبوع والسلطات الإسرائيلية على حاجز إيرز تمتنع عن إصدار تصريح مرور لي عبر إيرز للعلاج في المستشفى دون سبب، ودون مراعاة لطبيعة مرضي وحالتي الصحية التي كانت تتدهور بسرعة. كان كل يوم يمر دون أن تصدر لي السلطات الإسرائيلية التصريح يزداد شعوري فيه بأنها تفوت علي كل أمل وفرصة في الشفاء، وكأنه تصريح لقتلي للانتقام مني وتعذيبي، لا لشيء إلا لأنني فلسطينية وأقطن غزة، وبدأ أملي في الشفاء والنجاة يتلاشى، والخوف والإحباط واليأس يتغلغل داخلي، وازداد وهني وهنا على وهن، وبدأت أشعر بأني أفقد قدرتي على الصمود في وجه المرض وبدأت بالانهيار».

وأفاد زوجها: «بعد أن ضاقت بنا السبل تذكرت المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فقلت لنفسي قد أجد لديه المساعدة، فلي تجربة سابقه معه بمد يد العون القانوني لي قبل عدة سنوات، وفعلاً توجهت لمقره وهناك شعرت فوراً ببدء العمل بجدية على الموضوع. وبعد أيام قليلة كانت فرحتنا الكبرى بالسماح لزوجتي ومرافقتها أختها بالسفر عبر حاجز إيرز، ووصلت للمستشفى في ٣ مارس وبدأت في تلقي العلاج ومعه بدأ الأمل يعود إلينا تدريجياً بعودتها إلينا سليمة معافاة.»

٣- هل في العمر فسحة للانتظار ..؟!

" كان بالنسبة لي مثل الحلم، أن أحصل على تصريح مرور إسرائيلي، وألتقي بابني شاهر وأحفادي بعد كل هذه السنين". بكلمات اختلطت فيها مشاعر فرحة اللقاء بلوعة الفراق استهل الحاج أبو صابر حديثه حول زيارته لابنه شاهر الذي لم يره منذ سنوات طوال لسكنه في الضفة الغربية بسبب الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة. يتابع الحاج أبو صابر وعيناه تشعان ببريق الأمل: "آخر مرة حصلت فيها على تصريح وزرته فيها كانت قبل حوالي سبع سنوات تقريباً،كان ابنه البكر ليث لا زال صغيراً، وبعدها ما شفته لا هو ولا الثلاثة أطفال الآخرين الذين أنجبهم بعد ذلك ،يعني أنجب باقي أولاده وكبروا، وابنه البكر صار في الصف الثالث الابتدائي و لم أستطع ضمهم إلى صدري بسبب منع السلطات الإسرائيلية التصريح لي بالزيارة عبر معبر إيرز". شاهر ٣٣ سنة، هو الابن الثاني في ترتيبه بين الأبناء الأحد عشر للحاج زهير طافش ٥٨ سنة "أبو صابر"، بسبب عمله توجه شاهر في العام ١٩٩٩ إلى الضفة الغربية حيث ولد في مدينة القدس وحمل هويتها، واستقر به المقام في الرام، وهناك تزوج من فتاة مقدسية وأنجب منها أربعة أطفال، ومن حينها لم يستطع زيارة عائلته في غزة بسبب ظروف عمله الصعبة واندلاع الانتفاضة عام ٢٠٠٠.

يتسم أبو صابر وقد علت وجه ملامح الرضا وهو يتابع حديثه: "لدى وصولي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التقيت بمحاميه الذي بدأ العمل فوراً على موضوعي، وكم كانت فرحتي عندما أخبرني المحامي بعد عدة أيام بتلقي رد إسرائيلي بالموافقة على إصدار تصريح لي، لم أصدق نفسي في البداية، وفعلاً توجهت بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٣ عبر حاجز إيرز إلى الضفة الغربية لزيارة ابني شاهر وأسرته الصغيرة".

وسائل القياس

- رصدت الوحدة حالة من الاستمرار في تقيد حرية المواطنين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- رصد محامو الوحدة اهتماما كبيرا بين أوساط المهتمين بحرية الحركة، من خلال المشاركات المتنوعة التى أجروها.
- رصدت الوحدة حالة من التجاوب المهني بينها وبين العديد من المؤسسات الصحية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان.
- متابعة الوحدة لملف مبعدي كنيسة المهد إلى مكان سكانهم.

لقاء مع مدير مركز فلسطين لدراسات أ. عصام العاوري

مخرج رقم (٤)

حشد التأييد والمساهمة في جهود المركز الهادفة لفضح انتهاكات قوات الاحتلال والتعريف بها على المستوى الدولي وحث المجتمع الدولي على التدخل لمواجهتها

وقد تم تنفيذ هذا المخرج عبر النشاطات التالية:-

١. المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).

٢. تقديم المساعدة والعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.

٣. الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأرض المحتلة.

(١) المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة).

قامت الوحدة القانونية بتنفيذ هذا النشاط بالتعاون مع الوحدة الدولية بالمركز، وذلك عبر تزويدها بالعديد من الحالات التى تم بموجبها تقديم مداخلات أمام الأجسام الدولية.

(٢) تقديم المساعدة والعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز.

خلال العام ٢٠١٣ لم تقدم الوحدة القانونية أي مساعدة لأي لجان تحقيق، بسبب عدم حضور أي لجنة للقطاع. ولكن مدير الدائرة، المحامي إياد العلمي، قام بإجراء ٥ لقاءات ما بين صحفية ومع جهات دولية مختلفة أبدت رغبتها بالاطلاع على تطورات أوضاع حقوق الإنسان، من بينها المسئول السياسي في الممثلة الكندية لدي السلطة، ووفد من الممثلة الايرلندية، حيث قدم لهم العلمي شرحاً وافياً حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة قطاع غزة.

(٣) الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأرض المحتلة.

خلال العام ٢٠١٣ لم يدلِ مدير الدائرة القانونية بشهادته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأرض المحتلة.

مخرج رقم (٥)

المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل

قامت الوحدة القانونية وخلال العام ٢٠١٣ ، بتقديم المساعدة القانونية لذوي القتلى التى تحتجز قوات الاحتلال جثامينهم، وذلك عبر النشاطات التالية:

١. شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال
٢. رفع قضايا

١. شكاوى للإفراج عن جثامين قتلى تحتجزها قوات الاحتلال
٢. رفع قضايا

نتيجة لتعنت السلطات الإسرائيلية والمماطلة في الرد على الرسائل المرسلة لهم بخصوص تسليم جثث الشهداء المحتجزة لديهم، قامت الوحدة القانونية بتقديم اعتراض إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد الاعتراضات التي تتابعها الوحدة والمقدمة إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية اعتراضا واحدا يشمل احتجاز ١٦ جثمانا لشهداء فلسطينيين.

وسائل القياس

» رصدت الوحدة اهتماماً كبيراً من قبل المختصين بما تم نشره عن الموضوع.

المعيقات

» رصدت الوحدة استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي احتجاز جثامين الشهداء.
» رصدت الوحدة حالة من الابتزاز السياسي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لملف الجثامين المحتجزة، وفي ذلك انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

مخرج رقم (٦)

ضمان وتعزيز الحق في الصحة

لتنفيذ هذا المخرج قامت الوحدة القانونية بالعديد من النشاطات خلال العام ٢٠١٣، وهي:

١. توفير تغطية مالية للمرضى وتحديد مواعيد داخل المستشفيات
٢. التنسيق مع جهات مختصة لضمان سفر المرضى
٣. عقد لقاءات

١. توفير تغطية مالية للمرضى وتحديد مواعيد داخل المستشفيات

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين المرضى، حيث قامت بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية وعلى رأسها دائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية من أجل تسهيل تحديد مواعيد وتغطية مالية لمرضى القطاع داخل المستشفيات وضمان توفير كفالة مالية لهم.

فقد قامت الوحدة بمساعدة عدد من المرضى الذين بحاجة لرعاية صحية وقد بلغ عددهم **٧٩٠** مريضاً خلال العام ٢٠١٣

٢. التنسيق مع جهات مختصة لضمان سفر المرضى

استمراراً لجهود الوحدة في مساعدة مرضى سكان قطاع غزة بالسفر للعلاج عبر معبري بيت حانون، ورفح الحدودي للتوجه إلى المستشفيات المختلفة، فقد قامت الوحدة بالتنسيق لهم مع الجهات المعنية والمختصة بذلك، حيث ساعدت ٥٩٢ مريضاً بالتنسيق لهم بالسفر لتلقي العلاج المناسب.

جدير ذكره بأن كل حالة من حالات العلاج تمر بالعديد من الإجراءات والآليات المعقدة حتى التوصل بالنهاية إلى نتيجة مرضية بقدر الإمكان، حيث يتم مخاطبة جهات فلسطينية وإسرائيلية ومؤسسات ذات علاقة من أجل مساعدة المرضى، لضمان حقهم في الصحة.

٣. عقد لقاءات

» في إطار عمل المركز المستمر على صعيد تحسين الخدمات الصحية المقدمة لسكان قطاع غزة، عقد مدير الدائرة القانونية إياد العلمي، ومحمد بسيسو المحامي في الدائرة القانونية في المركز، وسميح محسن منسق أعمال المركز في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٣ عدداً من الاجتماعات مع مسئولين ملف العلاج بوزارة الصحة سواء بغزة أو رام الله، لمناقشة جملة من القضايا المتصلة بالأوضاع الصحية لمرضى قطاع غزة ومن ضمنها: آليات تحويل المرضى إلى مشافي الضفة الغربية وإسرائيل والخارج، تداعيات تقليص تحويل المرضى إلى المشافي الإسرائيلية، ووصول العلاج لهم، وسبل تعزيز التعاون المشترك بين كل من وزارة الصحة الفلسطينية في رام الله ودائرة العلاج بالخارج في غزة والمركز بما يضمن تمتع المواطنين من سكان القطاع بحقهم في تلقي الرعاية الطبية.

أبرز هذه اللقاءات والاجتماعات والتي تمثلت في التالي:-

» بتاريخ ١٥,١٠,٢٠١٣ أجري محامي الوحدة لقاء مع مدير دائرة العلاج بالخارج بغزة .

» بتاريخ ٢٠١٣,١١,٢٧، عقد لقاء مع مدير عام دائرة شراء الخدمة في وزارة الصحة أسامة النجار في مكتبه بمقر الوزارة بمدينة رام الله.

» بتاريخ ٢٠١٣,١٢,٣٠، عقد اجتماعاً مع د. مفيد المخللاتي وزير الصحة بغزة.

» بتاريخ ٢٠١٣,١٢,١٠، عقد إجتماعاً مع د. جواد عواد وزير الصحة في مقر الوزارة في رام الله.

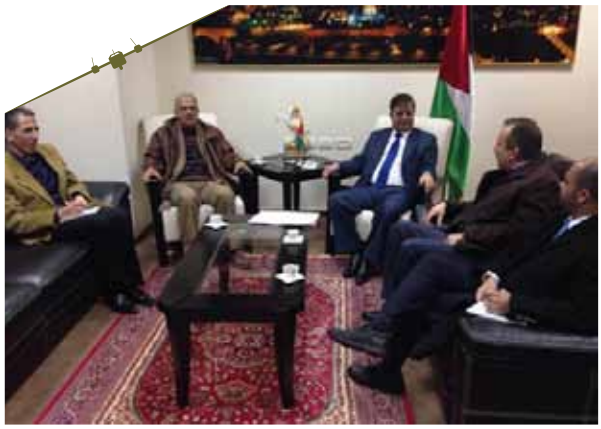

لقاء مع وزير الصحة جواد عواد بتاريخ ١٠-١٢-٢٠١٣

» بتاريخ ٢٠١٣,١٢,١٠، عقد اجتماعاً في مقر ديوان الرئاسة في رام الله مع كل من:د. عبد الله النجار الوكيل المساعد للمحافظات الجنوبية، د. مدحت عبد الرحيم طه مسؤول الملف الصحي، ومنير سلامة مساعد رئيس الديوان.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد المرضى الذين حصلوا على تغطيات مالية ومواعيد للمستشفيات ٧٩٠ مريضا.

» بلغ عدد المرضى المسافرين ٥٩٢ مريضاً.

» بلغ عدد اللقاءات ٥ لقاء.

قصص نجاح

١. المركز ينجح بتأمين دخول قافلة أدوية ومستلزمات طبية لقطاع غزة

توجت جهود المركز التى استمرت على مدار أشهر طويلة

بتأمين دخول قافلة أدوية ومستلزمات طبية لقطاع غزة من المستودعات المركزية لوزارة الصحة برام الله، إلى مستودعات الوزارة بغزة. وحسب ما صرح به مدير عام الصيدليات بغزة بأن هذه القافلة أفضل من سابقتها، وانه منذ فترة طويلة لم تدخل قافلات مثلها. كما وضح بأن القافلة تقدر بحوالي ٢ مليون دولار، وبها أنواع من الأدوية تفتقدها المستودعات بغزة منذ أشهر طويلة، أمثلة دواء (عقار جليفيك) وهو خاص بمرضى اللوكيميا، والبالغ عددهم حوالي ٣٢ مريضا من سكان قطاع غزة، ويقدر ثمنها بحوالي ٧٠ ألف دولار.

٢. الوحدة ساعدت في إنقاذ حياة طفل مريض في أقل من ٢٤ ساعة.

بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٣، حضر المواطن رامي السوسي إلى مقر المركز في غزة، في حالة نفسية صعبة، فقد كان ابنه مروان البالغ من العمر ٦ شهور في حالة صحية حرجة جداً، وكان يعاني من اضطرابات ايضية، وموجود داخل العناية المركزة في مستشفى عبد العزيز الرنتيسي وقد أبلغهم الأطباء بعدم وجود إمكانية طبية لعلاجه داخل مستشفيات القطاع. طلب المواطن من المركز المساعدة لإنقاذ حياه ابنه سيما وانه أبلغ بأنه لا يوجد مستشفى يستقبل حالته لخطورتها. على الفور، تابع محامو الوحدة هذه الحالة بشكل عاجل جداً، وقاموا بالتواصل مع دائرة العلاج بالخارج، وقسم المواعيد، والعديد من المستشفيات بالداخل من أجل استقبال الحالة سيما وأنها كانت في تدهور مستمر. خلال ساعات تم الحصول على موافقه من مستشفى المقاصد الخيرية باستقبال الحالة، وقد تم عمل التنسيق اللازم من أجل سفر الطفل المريض ومرافقه بواسطة سيارة إسعاف لخطورة الحالة.

تكللت هذه الجهود بالنجاح، حيث تمكن الطفل المريض ومرافقه من السفر بواسطة سيارة إسعاف عبر معبر بيت حانون قبل مرور ٢٤ ساعة على استقبال الوحدة الحالة.

٣. كأنها إكسير الحياة

" هل حقاً استقرت حالته، أم هي مجرد كلمات لتهدئتي، اشتقت لرؤيته، لضمه وتقبيله، انه قطعة مني لم تكد تنفصل .. " من بين دموعها تفجرت كلمات كفاح هذه، يمزقها شعور الخوف وألم الفراق على وليدها محمد الراقد هناك بين الحياة والموت في مستشفى "تل هاشومير" في إسرائيل بعيداً عن ناظريها.

محمد هو المولود الرابع لأبيه الموظف عبد الله جزرية ٢٨ سنة وأمه كفاح أبو جزر ٢٢ سنة من سكان رفح. ولد محمد بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣ ولادة طبيعية في المستشفى وغادره بصحة جيدة إلى المنزل، حتى كان يومه الخامس بعد الولادة وبدأت تتردى صحته، وقد قرر الأطباء تحويله بصورة عاجلة إلى مستشفى جمعية

المقاصد الخيرية في القدس».

واجهتنا مشكلة كبيرة في الحصول على التغطية المالية وموعد المستشفى، فكنا يوميا نراجع دائرة العلاج بالخارج بغزة، وفي اليوم التاسع، اقترب مني أحد المراجعين وسألني عن أمري، فأخبرته، ابتسم لي متودداً وأخبرني أنه تعرض لظروف مشابهه قبل ذلك، وأنه وجد المساعدة من قبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الواقع في المبنى المجاور لمبنى دائرة العلاج بالخارج ونصحني بالتوجه إليه، فحملت نفسي وتوجهت من فوري إليه».

" كان ذلك بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١١ ، هناك التقيت بمحامي المركز، عرضت عليه أمري، ونسخا من التقارير الطبية والتحويل العاجل، فأبدى اهتماماً بالغا وأنصت لي جيداً، ووعدني خيراً إن شاء الله، ثم رأيته من فوره يسارع بالعمل على الملف، عندها غادرت وأمل يدب في نفسي من جديد. في صباح اليوم التالي تلقيت اتصالا من محامي المركز أخبرني فيه أنه تواصل مع جميع الجهات الرسمية ذات الاختصاص، وأن كل الإجراءات قد تمت والملف منجز في دائرة العلاج بالخارج، وأنه يجب عليّ التوجه الفوري لدائرة العلاج بالخارج لاستلامه، فسارعت من فوري بالتوجه إليها وأنا غير مصدق نفسي، وفعلاً وجدت التغطية المالية وموعد مستشفى المقاصد الخيرية بالقدس جاهزين والعمل جار مع دائرة التنسيق والإسعاف بوزارة الصحة الفلسطينية لتوفير سيارة إسعاف بها حضانة خاصة للمواليد. بعدها توجهت من هناك للشئون المدنية لتقديم طلب الحصول على تصريح إسرائيلي للمولود ومرافقته جدته عبر إيرز. كان كل ذلك والمحامي على تواصل مستمر معي ومع الدوائر المعنية". "بنفس اليوم وفي حوالي الساعة الخامسة مساء تلقيت اتصالا هاتفيا من الارتباط المدني أخبرني المتحدث بأن صغيري المريض سيسافر بشكل استثنائي مساءً عبر إيرز رغم العواصف والأمطار والبرد القارص والأوضاع الجوية الصعبة المصاحبة لإعصار "أليكسا"، فتوجهت فوراً إلى المستشفى وفي حوالي الساعة الثامنة مساء الخميس ٢٠١٣/١٢/١٢ تحركت سيارة الإسعاف تجاه معبر إيرز. وهكذا تكللت جهود المركز بالنجاح.

وسائل القياس

» رصدت الوحدة حالة من الارتياح من قبل المراجعين المقدمة لهم المساعدة.

» رصدت الوحدة حالة من التعاون مع المؤسسات الطبية ووزارة الصحة في رام الله، ومكتب دائرة شراء الخدمة (العلاج في الخارج) في قطاع غزة.

ثانياً: الأجندة الفلسطينية

ما تزال الساحة الفلسطينية تشهد العديد من الانتكاسات، التي كان له الأثر السلبي الواضح على نشاط الوحدة على الأجندة الفلسطينية، وبخاصة استمرار الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة جراء استمرار النزاع السياسي بين حركتي (فتح) و(حماس)؛ ولجوء الحكومتين في رام الله وغزة للاعتقال السياسي والاعتداء على المؤسسات والجمعيات الأهلية. هذه الظواهر أثرت بشكل واضح على تنفيذ الأنشطة التي وردت في الخطة السنوية للوحدة القانونية. وفيما يلي استعراض لما تم تنفيذه من نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

مخرج رقم (١)

المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:-

١. وقف الاعتقالات غير القانونية
٢. الإفراج عن المعتقلين وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين.
٣. وقف التعذيب والاحتجاز غير المشروع.
٤. توفير ضمانات للمحاكمات العادلة والمساهمة لوقف عقوبة الإعدام.

(١) وقف الاعتقالات غير القانونية

تم تنفيذ هذا المخرج الفرعي عبر النشاط التالي:-

تلقت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٣ بلاغات من ذوى المحتجزين داخل مراكز التوقيف المختلفة، ومواقع جهاز الأمن الداخلي، بعض منهم لم يكن معروفا مكان اعتقاله، بلغ عددها ٦١ بلاغاً. وقد عملت الوحدة وفي إطار برنامج المساعدة القانونية على تحديد مكان اعتقالهم، وإبلاغ ذويهم، وإجراء لقاءات مع جهات الاختصاص لحثهم على وقف الاعتقال غير المشروع.

(٢) الإفراج عن المعتقلين وتحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

تمثلت نشاطات هذا المخرج الفرعي في:-

أ. زيارة وتمثيل المعتقلين
ب. ورش عمل (لقاءات ومراسلات)

أ. زيارة وتمثيل المعتقلين

واصلت الوحدة القانونية تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية، وذلك من خلال زيارة محامي الوحدة لمراكز التوقيف والاعتقال، من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني، وضمان تحسين ظروف اعتقالهم. ويمكن تفصيل هذا النشاط عبر التالي:-

» قامت الوحدة القانونية بإجراء ١٠ زيارات لمراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي.
» زيارة ٢٣ معتقلاً للاطمئنان على وضعهم القانوني الصحي.

ب. ورش عمل (لقاءات ومراسلات)

بسبب استمرار حالة الانقسام السياسي، لوحظ بشكل واضح إشكالات ملف المعتقلين والجهاز القضائي بشكل عام. وللإطلاع على تلك الإشكالات قام محامو الوحدة بإجراء عدة لقاءات ومراسلات مع ذوي الاختصاص:-

» بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٧، تم اللقاء مع مسؤلة الأمن باللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة، لمناقشة الإجراءات القانونية في الاحتجاز.
» بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٢، إجراء لقاء مع مدير مراكز الإصلاح والتأهيل بخصوص ترتيب زيارة السجون.
» بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٧، لقاء مع مدير مكتب النائب العام في غزة حول التنسيق وآليه المتابعة في الشكاوي المرسلة لهم.
» بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣١ لقاء مع المستشار القانوني لوحدة مكافحة جرائم الأموال بوزارة الداخلية حول إجراءات التوقيف وقانونيتها.
» تاريخ ٢٠١٣/٤/٠٨ لقاء مع مدير سجن أنصار والمستشار القانوني بخصوص احتجاز غير مشروع.

(٣) وقف التعذيب والاحتجاز غير المشروع.

نفذ هذا المخرج الفرعي عبر النشاط التالي:-

١. تقديم شكاوى

» تقدمت الوحدة بـ ١٢ شكوى لكل من وزير العدل، والنائب العام، ومراقب عام الأجهزة بوزارة الداخلية والأمن الوطني بخصوص احتجاز مواطنين خلافاً للأصول القانونية، وتعرضهم للضرب والمعاملة اللانسانية الحاطه بالكرامة خلال الاحتجاز.

(٤) توفير ضمانات للمحاكمات العادلة والمساهمة لوقف عقوبة الإعدام.

نفذ هذا المخرج الفرعي عبر النشاط التالي:-

١. رقابة المحاكم ونشر التقارير:

لا يزال العمل في محاكم السلطة الفلسطينية غير مستقر، بسبب حالة الانقسام السياسي في السلطة الفلسطينية، وما أفرزته الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في غزة. وهذا يحد بشكل كبير من التمتع بحقوق الإنسان، وباحترام مبدأ الفصل بين السلطات.

وثقت الوحدة ١١ حكم إعدام بحق مواطنين من قطاع غزة، صدرت هذه الأحكام عن المحكمة العسكرية بغزة، والمحكمة المدنية.

» حضر محامو الوحدة جلستين أمام المحكمة العسكرية العليا بغزة بخصوص مقتل المتضامن الإيطالي أريغوني. وكان المركز قد تابع منذ اللحظة الأولى التي تلت توكيله من قبل عائلة فيتوريو أريغوني ملف القضية حيث حضر جميع جلسات المحكمة العسكرية التي عقدت للنظر في هذه القضية منذ بدايتها بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١١.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد المعتقلين الذين بلغت فيهم الوحدة ٦١ معتقلاً.
» بلغ عدد الزيارات ١٠ زيارات لمراكز التوقيف.
» بلغ عدد المعتقلين الذين تمت زيارتهم ٢٣ معتقلاً.
» حصول المعتقل على أكثر من زيارة من قبل محامي المركز.
» بلغ عدد الشكاوى المقدمة من قبل الوحدة ١٢ شكوى.
» بلغ عدد الردود التى تلقتها الوحدة على الشكاوى المقدمة ٩ ردود.
» بلغ عدد اللقاءات ٥ لقاءات.
» بلغ عدد أحكام الإعدام ١١ حكماً.
» بلغ عدد الجلسات التى حضرها محامو الوحدة في المحاكم جلستين.
» بلغ عدد البيانات الصحفية بياناً واحداً وهو خاص بنشر حيثيات قرار المحكمة العسكرية العليا في قضية المتضامن الايطالي فيتوريو أريغوني.

وسائل القياس

» رصدت الوحدة استمرار سياسة الاعتقال غير المشروع وتعذيب عدد من المواطنين داخل مراكز التوقيف المختلفة.
» تلقى محامو الوحدة تجاوبا من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.

» رصدت الوحدة زيادة في أحكام الإعدام من قبل المحاكم العسكرية والمدنية في غزة.
» رصدت الوحدة بدء تنفيذ قرارات الإعدام من قبل وزارة الداخلية في غزة على الرغم من عدم مصادقة الرئيس عليها.
» رصدت الوحدة اهتماما إعلاميا بخصوص البيانات التى تصدر عن الوحدة.

مخرج رقم (٢)

المساعدة القانونية لضحايا التعسف باستخدام السلطة

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:-

١. ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

٢. ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

(١) ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية:

بسبب ما آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة بعد حالة الانقسام الحاصلة منذ يونيو ٢٠٠٧ بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حاولت الوحدة القانونية العمل على تنفيذ هذا المخرج عبر النشاطات التالية:-

١. تقديم شكاوى ورفع قضايا نيابة عن ضحايا سوء استخدام السلطة

قامت الوحدة خلال العام ٢٠١٣ بإرسال شكاوى وإجراء عدد من اللقاءات مع جهات مختلفة نيابة عن ضحايا التعسف باستخدام السلطة، وهي على النحو التالي:-

أولاً الشكاوى:-

جدول يوضح الشكاوى

جهة الاختصاص المقدم لها الشكوى	عدد الشكاوى
وزارة العدل	٢
مراقب عام وزارة الداخلية	٨
وزارة الأسري والمحررين	١
ديوان الموظفين	١
النائب العام في رام الله وغزة	٥
وزارة الداخلية في غزة ورام الله	٣
البلديات	١
وزارة الصحة الفلسطينية	٧
دائرة المعابر بغزة	١
وزارة الأوقاف	١
وزارة المالية	٣
وزارة الشؤون الاجتماعية	١
المجموع	٣٤

ثانياً اللقاءات ومداخلات:-

خلال عام ٢٠١٣ أجري محامو الوحدة ١١ لقاء ومداخلة أبرزها لقاء مع مدير مكتب النائب العام في غزة حول التنسيق وآلية المتابعة في الشكاوي المرسلة لهم، ولقاء مع المستشار القانوني لوحدة مكافحة جرائم الأموال بوزارة الداخلية حول إجراءات التوقيف وقانونيتها، وكذلك لقاءات بخصوص طلب المركز المقدم أمام محكمة العدل العليا حول منع طاقمه من السفر عبر معبر بيت حانون للضفة الغربية.

ثالثاً الالتماسات والطعون:-

في خطوة هي الثانية من نوعها منذ أحداث الانقسام عام ٢٠٠٧، توجه المركز إلى القضاء في قطاع غزة، وذلك عبر تقدمه بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٣، بطلب أمام المحكمة العليا بغزة بصفتها محكمة عدل لعليا، للطعن على منع جهاز الأمن الداخلي محاميي المركز من السفر عبر معبر بيت حانون إلى الضفة الغربية خلافاً للقانون.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد الشكاوى التي قدمتها الوحدة ٣٤ شكوى.
» بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة ١٦ ردا، ٥ ردود ايجابية، و ١١ رداً سلبيا.
» بلغ عدد اللقاءات والمداخلات التي أجرتها الوحدة ١١ لقاء ومداخلة.
» بلغ عدد الطعون المقدمة من الوحدة طعناً واحداً.
» بلغ عدد الأخبار الصحفية التى صدرت ٥ أخبار.

وسائل القياس

» رصدت الوحدة استمرار السلطات المختلفة في التعسف باستخدام سلطتها.
» رصدت الوحدة عدداً من الردود على الشكاوى المقدمة منها للجهات المختلفة.
» رصد محامو الوحدة تجاوباً من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.

(٢) ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

حاولت الوحدة القانونية تنفيذ هذا النشاط قدر الإمكان، ولكنها واجهت مشاكل في تنفيذه بسبب رفض الضحايا تقديم شكاوى حول الموضوع .

مخرج رقم (٣)

المساعدة القانونية لضحايا الفوضى والفلتان الأمني

لتنفيذ هذا المخرج الأساسي تم تقسيمه إلى مخارج فرعية، وهي على النحو التالي:-

١. التصدي لظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني، وضمان محاكمة ومعاقبة مرتكبيها
٢. وقف الاعتداء على أملاك الدولة

(١) التصدي لظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني، وضمان محاكمة ومعاقبة مرتكبيها:
لم تنفذ الوحدة هذا المخرج

(٢) وقف الاعتداء على أملاك الدولة
قامت الوحدة خلال العام ٢٠١٣، بإرسال شكوى لرئيس مجلس الوزراء من أجل تسكين مواطنين من عائلة آل أبو عمرة أو جبر الضرر عنهم، بالإضافة لإجراء العديد من اللقاءات مع ذوي الاختصاص في سلطة الأراضي حول تسكين مواطنين من آل أبو عمرة.

مؤشرات القياس
» بلغ عدد الشكاوى شكوى واحدة.

وسائل القياس
» رصدت الوحدة قيام السلطة بإزالة بعض التعديات على الأراضي الحكومية في قطاع غزة.
» لقي محامو الوحدة تجاوباً من خلال اللقاءات التي أجروها مع ذوي الاختصاص.

مخرج رقم (٤)

المساعدة القانونية خلال عملية الانتخابات
لم تنفذ الوحدة هذا المخرج حسب النشاطات المرصودة له في الخطة السنوية، بسبب عدم إجراء الانتخابات.

مخرج رقم (٥)

المساعدة القانونية من أجل ضمان محاكمة وجبر الضرر عن ضحايا الإهمال الطبي
استمرت الوحدة القانونية خلال العام ٢٠١٣، في تقديم المساعدة القانونية لمن تعرضوا للإهمال الطبي سواء داخل مستشفيات القطاع أو خارجها. فقد قامت الوحدة بمتابعة ١٢ شكوى من أجل التحقيق في تلك الحوادث ومساءلة من يثبت تورطه في الإهمال أو الخطأ الطبي. وقد نفذت الوحدة هذا المخرج عبر النشاطات التالية:-

١. تقديم الشكاوى
٢. قضايا وطلبات تعويض
٣. تقديم الشكاوى
» تقديم ٥ شكاوى بخصوص الإهمال الطبي.
» متابعة ٧ شكاوى سابقة بخصوص الإهمال الطبي.

٢. قضايا وطلبات تعويض
بسبب أوضاع المحاكم في قطاع غزة ما تزال قضية التعويض، والتي تم إيداعها أمام

المحاكم الفلسطينية عام ٢٠٠٦ مؤجلة إدارياً.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد الشكاوى المتابعة من قبل الوحدة ١٠ شكاوى.
» تلقت الوحدة ردين سلبيين من قبل وزارة الصحة.

وسائل القياس

» رصدت الوحدة عدداً من شكاوى الإهمال والخطأ الطبي.
» أبدى المراجعون ارتياحهم للمساعدات القانونية التي قدمت لهم من خلال محامي المركز.

مخرج رقم (٦)

بناء قدرات طاقم الوحدة القانونية في اللغة والخبرة في مجال التشريع الدولي

قام محامو الوحدة خلال العام ٢٠١٣ بالمشاركة في عدد من الدورات التدريبية وذلك من أجل بناء قدرات طاقمها القانونية، ويمكن تفصيل هذا النشاط من خلال التالي:-

» في الفترة ما بين ٧-٢٠١٣/٥/٨ شاركت محامية الوحدة في دورة نظمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حول الإجراءات المتبعة أمام المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة
» بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦، تقديم ورقة عمل في الورشة المنعقدة من قبل المركز الفلسطيني للاتصال والتنمية بعنوان دور المحامي المنتدب في ميزان العدالة.
» في الفترة مابين ٣١ أغسطس حتى ٨ سبتمبر شارك محامي الوحدة في دورة عنبتاوي بتونس بعنوان دور المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان في واقع عربي متغير.

مؤشرات القياس

» بلغ عدد الدورات التي شارك فيها محامو الوحدة ٣ دورات تدريبية.
» بلغ عدد المحامين المشاركين في الدورة ٣ محامين.

وسائل القياس

» ملاحظة رفع القدرات القانونية لدى المحامين المشاركين في الدورات التدريبية.
» رصدت الوحدة عدداً من الدعوات للمشاركة في الدورات التدريبية المختلفة.

مخرج رقم (٧)

المساهمة في التوعية القانونية

نفذت الوحدة القانونية هذا المخرج عبر النشاطات التالية:-

١. الاستشارات القانونية للمراجعين

٢. المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز

١. الاستشارات القانونية للمراجعين

تعتبر الاستشارة القانونية شكلاً من أشكال التوعية القانونية لجمهور المراجعين من المواطنين الذين يترددون على الوحدة في مقر المركز في مدينة غزة وفرعيه في كل من مخيم جباليا ومدينة خان يونس. بلغ عدد المراجعين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية **٤٣٤٩** مراجعاً، وبلغ عدد الاستشارات التي قدمها لهم محامو الوحدة **٣٨٨٩** استشارة.

٢. المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز

شارك محامو الوحدة في برنامج التدريب الذي تنفذه وحدة التدريب بالمركز، ويمكن توضيح هذا النشاط من خلال التالي:-

المشاركة في الدورات داخلية

بلغ عدد الجلسات التدريبية التى شارك فيها محامو الوحدة في الدورات التدريبية التى نفذتها وحدة التدريب ٢٧ جلسة تدريبية، وقد تمحورت حول سيادة حكم القانون واستقلال القضاء، والمكلفين بإنفاذ القانون، وشروط المحاكمة العادلة، وسبل الإنصاف القانوني لضحايا (المزارعين والصيادين)، قانون الأراضي، التحديات التى يواجهها الصيادون والمزارعون.

مؤشرات القياس

- زيادة عدد المراجعين، حيث بلغ عددهم ٤٣٤٩ مراجعاً.
- زيادة عدد الاستشارات القانونية التي قدمت للمواطنين، حيث بلغت ٣٨٨٩ استشارة متنوعة.
- بلغ عدد الجلسات التدريبية التي نفذها محامو الوحدة ٢٧ جلسة.
- بلغ عدد المتدربين الذين استفادوا من خلال الدورة التدريبية الداخلية التي شارك فيها محامو الوحدة ٤٩١ متدرباً ومتدربة، منهم ٢٩٩ مزارعاً وصياداً.

وسائل القياس

- ملاحظة محامي الوحدة لحالة من الارتياح التي أبداها المراجعون عن الخدمات والاستشارات القانونية المقدمة لهم من الوحدة.
- لمس محامو الوحدة تفاعلاً كبيراً من قبل المتدربين، الذين قيموا الدورة في نهايتها بالجيدة.
- رصدت الوحدة زيارة عدد من المتدربين إليها بين فترة وأخرى.
- رصدت الوحدة صدىً واسعاً للقاءات التي أجراها محامو الوحدة.

نشاطات خارج الخطة

١-الحصول على المستحقات المالية لجمعية الاتحاد النسائي الفلسطيني لدى بنك ديسكونت

تمكنت الوحدة القانونية بالمركز في مساعدة جمعية الاتحاد النسائي الفلسطيني في الحصول على مستحقاتها المالية المحتجزة لدى بنك ديسكونت. فبتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ تم تصديق محكمة بئر السبع على قرار التسوية الذي توصل له محامي المركز مع محامي بنك ديسكونت، والمتمثل بإرجاع جميع المستحقات المالية للجمعية.

٢- مساعدة ٣ مواطنين فلسطينيين من سكان قطاع غزة

٢ منهم من أجل السماح لهما بالسفر عبر معبر رفح الحدودي للعلاج جمهورية مصر العربية، ومساعدة مواطن آخر في تجديد وثيقة سفره المصرية.

باشرت الوحدة القانونية بمخاطبة كل من: سفير مصر لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بمصر، ومن أجل السماح للمرضي بالسفر عبر معبر رفح الحدودي، وكذلك بمساعدة مواطن في تجديد وثيقة سفره من أجل أن يتمكن بالتنقل بحرية لزيارة أهله خارج القطاع.

٣- مساعدة أم وأطفالها الخمسة من العودة إلى قطاع غزة، عبر معبر بيت حانون، بعد اختطافها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي عن الشريط الحدودي مع إسرائيل لمنطقة بيت حانون.

بناء على توكيل ذوي السيدة، باشرت الوحدة بمتابعة قضية

المذكورة، وقد أرسلت الوحدة شكوى للنيابة العسكرية من أجل عودتها إلى قطاع غزة في أقرب فرصة ممكنة.

٤- وجهت الوحدة ٣ رسائل لسفراء فلسطين في العراق، الجزائر، والصين، وذلك من أجل مساعدة وزيارة معتقلين فلسطينيين من سكان قطاع غزة، محتجزين داخل سجون تلك الدول.

٥- توجيه رسالتين للمنظمة العربية لحقوق الإنسان حول احتجاز مواطنين داخل السجون المصرية، ومتابعة شكوى نصب.

٦- تنفيذ مشروع المحكمة الصورية

نفذت الوحدة القانونية بالمركز مشروع المحكمة الصورية، بالتعاون مع الوحدة الدولية، بمشاركة ثلاث جامعات فلسطينية هي: جامعة فلسطين، الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، حيث تم اختيار ٣٠ طالباً بواقع ١٠ طلاب من كل جامعة. وخلال مرحلة الإعداد للمسابقة والتي بدأت في يناير ٢٠١٣، تلقى الطلبة المشاركون تدريباً حول مبادئ القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي على أيدي مدربين وخبراء محليين ودوليين. وقد شكل هذا المشروع فرصة فريدة من نوعها أتاحت لطلبة كليات الحقوق المشاركين فيه من الجامعات الثلاث إمكانيات التدريب العملي على: إعداد المرافعات المكتوبة والشفهية، تقديم الحجج القانونية في إطار قضية افتراضية، تطوير قدراتهم في مجال تطبيق مبادئ القانون الجنائي الدولي، عدا عن الاطلاع عن كثب على نظام عمل محكمة الجنايات الدولية، إجراءاتها، وآليات التقاضي أمامها.

وفي يومي السبت والأحد الموافقين ٧ و ٨ سبتمبر ٢٠١٣، عقدت في قاعة الروتس، فعاليات مسابقة المحكمة الصورية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي. وتكونت هيئة المحكمة من: الأستاذ راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان «رئيساً»، والمحاميين أ. إياد العلمي مدير وحدة المساعدة القانونية بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان «عضواً»، وأ. سلامة بسيسو نائب نقيب محامي فلسطين «عضواً». وقد أعلن في نهاية المسابقة عن فوز فريقي جامعتي الأزهر والإسلامية، وفي حفل بهيج تم توزيع الشهادات والدروع على جميع المشاركين في المسابقة الصورية.

يشار إلى أن هذا البرنامج الذي ينفذه المركز الفلسطيني للعام الثاني على التوالي بدعم من مؤسسات دولية UNDP وبرعاية المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وبمشاركة الجامعات الفلسطينية الثلاث.

٧- تنفيذ برنامج تدريبي لستة خريجين من كليات الحقوق بقطاع غزة

انطلاقاً من حرص المركز على بناء قدرات محامين جدد لمواجهه انتهاكات حقوق الإنسان، مسلحين بأدوات القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. قامت الدائرة القانونية بالمركز بتدريب ٦ خريجين جدد. وسوف يستمر التدريب لمدة عام يبدأ في الأول من أكتوبر ٢٠١٣ . المتدربون هم ممن شاركوا في مسابقة المحكمة الصورية لهذا العام.

مؤشرات القياس

- بلغ عدد المساعدات خارج نطاق الخطة ١١ مساعدة.
- بلغ عدد الجامعات المشاركة في المحكمة الصورية ٣ جامعات.
- بلغ عدد الطلاب المشاركين في المحكمة الصورية ٣٠ طالبا.
- بلغ عدد المتدربين في الوحدة ٦ متدربين.

وسائل القياس

- تلقى المركز قراراً ايجابياً عبر تصديق محكمة بئر السبع على قرار التسوية المبرم ما بين محامي المركز ومحامي بنك ديسكونت بخصوص إرجاع المستحقات المالية لجمعية الاتحاد النسائي.
- تلقى المركز ردين ايجابيين من المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- عودة الأم وأطفالها عبر معبر بيت حانون.
- تلقى المركز رداً إيجابياً من سفارة فلسطين بالجزائر.
- تطوير قدرات الطلاب المشاركين في مجال تطبيق مبادئ القانون الجنائي الدولي.
- رصد اهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام، والأكاديميين والقانونين المهتمين بالمحكمة الصورية.

وحدة تطوير الديمقراطية

أنجزت وحدة تطوير الديمقراطية النشاطات المقرة في خطتها السنوية للعام ٢٠١٣. وقد استحوذت حالة الانقسام السياسي الفلسطيني وتداعياتها على الحقوق المدنية والسياسية وعملية التحول الديمقراطي الحيز الأكبر من عمل الوحدة.

مخرج رقم (١)

زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي والجمهور المحلي بانتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة

النشاطات

١. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٢

» استحوذ التقرير السنوي على جهد كبير من الوحدة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٣.

» صدر التقرير عن المركز في ١٤ مارس ٢٠١٣.

» بتاريخ ١٤ مارس، عقد المركز حفل استقبال في مطعم الروتس بمدينة غزة للإعلان عن التقرير، وتم توزيع نسخ إلكترونية منه على الصحفيين.

» نشر المركز خبراً صحفياً وملخصاً للتقرير تم تعميمهما على نطاق واسع.

- إعداد تقرير موجز حول حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة بين ١ يناير – ٣٠ أكتوبر ٢٠١٣.

» صدر التقرير في نوفمبر ٢٠١٣، وأرسلت نسخة منه للمقرر الخاص للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢. بيانات صحفية ومواد إعلامية أخرى

أصدرت الوحدة (٦٢) بياناً صحفياً، تناولت الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان كتلك المتعلقة بالحق في حرية التعبير، الحق في التجمع السلمي، الحق في تكوين الجمعيات، وعقوبة الإعدام وغيرها من الانتهاكات. بالإضافة إلى انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الإنسان الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك جرائم القتل العمد، التعذيب وغيرها.

٣. لقاءات واتصالات (نشاطات حشد ومناصرة)

الشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية:

بتاريخ ١٥ يوليو أدلى مدير الوحدة، حمدي شقورة، بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧. استعرض شقورة في مداخلته

الاعلان عن التقرير السنوي ٢٠١٢

الممارسات الإسرائيلية المنفذة خلال الفترة الزمنية التي تغطيها تحقيقات اللجنة، مشيراً إلى التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

مقابلات مع وسائل الإعلام

أجرى طاقم الوحدة أكثر من (٦٠) مقابلة مع وسائل إعلام محلية وعربية ودولية، شملت صحفاً ومحطات إذاعة وتلفزة ومواقع إخبارية، أبرزها: الجزيرة، الحرة، وكالة الاسوشيتد برس، راديو فلسطين، تلفزيون القدس، تلفزيون الكتاب، ومعاً، اذاعتا الرأي وأجيال.

المشاركة في لقاءات وندوات تنظمها مؤسسات المجتمع المدني أو مؤسسات رسمية

شارك مدير وأعضاء الوحدة في عدد من النشاطات والفعاليات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني أو مؤسسات رسمية خلال العام ٢٠١٣. نورد فيما يلي المشاركات التي تم فيها تقديم أوراق عمل أو إدارة جلسات:

- ١٤ يناير: شارك مدير الوحدة حمدي شقورة بحضور وتقديم ورقة عمل بعنوان «الحق في السلامة الإنسانية في مجال التطبيق»، في المؤتمر القانوني الأول – الحق في التنمية والكرامة الإنسانية تحت شعار نحو مقاربة مستحدثة لموضوعة الحقوق وتطبيقاتها في السياق الفلسطيني. نظم المؤتمر: شركاء ائتلاف الجنوب، جمعية الثقافة والفكر الحر، والجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون.
- ١٨ فبراير: شارك مدير الوحدة حمدي شقورة في اجتماع مع فريق دولي لتقييم عمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- ٦ مارس: شارك مدير الوحدة حمدي شقور في اجتماع منظمات حقوق الإنسان مع شبكة المنظمات الأهلية في غزة حول الحريات العامة.
- ٢٨ فبراير: شارك الأستاذ محمد أبو هاشم، المتطوع في الوحدة بحضور وتقديم ورقة عمل بعنوان «ثقافة حقوق الإنسان ودور المركز الفلسطيني في تعزيزها»، خلال ورشة عمل بعنوان «تعزيز ثقافة حقوق الإنسان» نظمتها مدرسة الإعدادية للبنات «أ» التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وقد حضر الورشة عدد من طالبات المدرسة وأولياء الأمور. كما وقد حضر الندوة كل من مدير وكالة الغوث لمخيمي البريج والنصيرات السيد/ سعد نبهان، وموجة مادة حقوق الإنسان في المنطقة الوسطى السيد/ إبراهيم وشاح التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين.
- ٠٢ مارس: شارك الباحث في الوحدة محمود الإفرنجي في اجتماع مع مسئولي مشروع (Local to Global) في (DCA) لبحث آليات العمل الميداني بفندق المارنا هاوس بمدينة غزة.
- ١١ مارس: شارك مدير الوحدة حمدي شقورة بحضور وتقديم ورقة عمل حول: «ممارسة العمل الأمني من وجهة نظر حقوق الإنسان»، في يوم دراسي حول ضوابط العمل الأمني، نظمه مركز القدس للدراسات والبحوث الإسلامية.
- ٢٦ –٢٨ مارس: شارك مدير الوحدة حمدي شقورة في ورشة عمل حول الحق في الوصول إلى المعلومات في القاهرة، نظمتها مؤسسة أوكسفام نوفب.
- بتاريخ ٢ أبريل، شارك الأستاذ محمد أبو هاشم، المتطوع في الوحدة، في فعاليات إحياء يوم الأرض التي نظمتها الجمعية الوطنية للبناء – عطاء، ومجموعة بكرة الشبابية، وقدم مداخلة عن يوم الأرض وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم والعودة إلى أراضيهم، وما يثيره هذا اليوم من استحقاقات سياسية وثقافية.
- بتاريخ ٨ يوليو، شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة في ورشة العمل التي نظمها المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية بمدينة غزة، بعنوان «العقوبات والقيود الخاصة بالصحافيين في الواقع والقانون». وقدم شقورة مداخلة بعنوان «العقوبات والقيود الخاصة بالصحافيين في المعايير الدولية والقوانين الفلسطينية.»
- بتاريخ ١٩ أغسطس، شارك الأستاذ محمد أبو هاشم، المتطوع في الوحدة، بورقة عمل في ورشة عمل نظمها المعهد الفلسطيني للاتصال بعنوان «الإجراءات القانونية في التعامل مع وسائل الإعلام«. وحملت ورقة العمل عنوان «حدود السلطات في التعامل مع الصحفيين والمؤسسات الصحفية في قطاع غزة»
- شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في أعمال المؤتمر

السنوي الأول لمنتدى الرقابة على قطاع العدالة، الذي نظمته شبكة عون للوصول للعدالة، والذي نظم خلال الفترة بين ٢٤–٢٥ أغسطس، في مطعم الروتس بغزة، تحت عنوان «تفعيل آليات الحكومة الرشيدة في إطار النظام القانوني الفلسطيني». وقد شارك شقورة كمعقب على أحد المتحدثين في الجلسة الثالثة التي عقدت في اليوم الثاني بعنوان «دور المجتمع المدني في جعل مؤسسات سيادة القانون أكثر استجابة لاحتياجات المواطن.»

- بتاريخ ٢٨ سبتمبر، شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في رئاسة جلسة في اليوم الثاني بمؤتمر مركز الدراسات الفلسطينية، الذي نظمته جامعة بير زيت عبر الفيديو كونفرانس بين غزة وجامعة بير زيت، وكان بعنوان «عشرون عاماً على اتفاق أوسلو: مستقبل القضية الفلسطينية بعد خمسة وعشرين عاماً على إعلان الاستقلال».
- بتاريخ ١٧ نوفمبر، شارك الأستاذ محمد أبو هاشم، المتطوع في الوحدة، في مناظرة حول عقوبة الإعدام في الجامعة الإسلامية. وقد حضر المناظرة الدكتور ماهر الحولي، عضو لجنة الإفتاء بالجامعة الإسلامية، ورئيس قسم الشريعة والقانون الدكتور، أيمن عبد العال. وقد أكد باحث المركز على موقف المركز الرافض لتطبيق عقوبة الإعدام في قطاع غزة، وبخاصة في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، وناقش بشكل مستفيض الأدلة القانونية والشرعية والموضوعية التي يستند إليها موقف المركز.
- بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٩، شارك الأستاذ محمد أبو هاشم، المتطوع في الوحدة، في «مبادرة اليوم العالمي لحقوق الإنسان» والذي نظمه طاقم عمل برنامج التعليم لدى جمعية السعادة، وحضره ممثلون عن الاونروا ووزارة التربية والتعليم في غزة. وقد ألقى أبو هاشم كلمة تحدث فيها عن حقوق الطفل الفلسطيني في التعليم والصحة، وجدوى مناهج حقوق الإنسان في المدارس.

المشاركة في لقاءات واجتماعات أخرى

كثفت الوحدة خلال العام من اللقاءات والاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني وغيرها في إطار الحشد والمناصرة، وعقد و/أو شارك طاقم الوحدة في العديد من اللقاءات، نوردها في التالي:

» بتاريخ ٨ أبريل، شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في اجتماعات شبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان.
» بتاريخ ٨ أبريل، التقى مدير الوحدة، حمدي شقورة، وديف جونس، نائب رئيس الدائرة السياسية في القنصلية البريطانية.
» بتاريخ ١٠ أبريل، شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في اجتماع مع روبرت سري، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام.
» بتاريخ ١٠ أبريل، شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في اجتماعات شبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان.
» بتاريخ ٨ مايو، التقى مدير الوحدة، حمدي شقورة، ويزدان العماوي، مدير مؤسسة "كير" في غزة. تناول اللقاء استراتيجيات الشراكة الخاصة ب CARE.
» خلال الفترة بين ٨–٩ مايو، استضاف المركز إحدى جلسات المؤتمر حول القانون الدولي الذي نظم من قبل معهد الحقوق بجامعة بير زيت، والتحالف المدني من أجل الحقوق في القدس.
» بتاريخ ٢١ مايو، شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في الفعاليات الخاصة بتطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية (NDC) كعضو في الفريق الاستشاري، ومقابلته مع فريق البحث. تمخض عن هذه الفعاليات إطلاق مؤتمر، شارك شقورة فيه، بعنوان «الإطار الاستراتيجي لتطوير قطاع المؤسسات الأهلية ٢٠١٣–٢٠١٧».
» بتاريخ ٢٣ مايو، شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في اجتماع شبكة المنظمات الأهلية والهيئة المستقلة لحقوق الانسان حول الحريات العامة.
» بتاريخ ٢٦ مايو، أعدت الوحدة، بالاشتراك مع مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، وشبكة المنظمات الأهلية مذكرة لقيادة حركة حماس والحكومة في غزة حول الموقف من التطورات الأخيرة على أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في قطاع

غزة. وعلى هامش المذكرة، عقد مدير الوحدة سلسلة من اللقاءات مع قيادات حركة حماس في غزة، كان من بينها لقاء مع كل من: أ. عماد العلمي، عضو المكتب السياسي للحركة؛ أ. غازي حمد، وأ. سامي ابو زهري، بتاريخ ٢٩ يونيو.

» بتاريخ ٣٠ يونيو، شارك الأستاذ محمد أبو هاشم، المتطوع في الوحدة في اجتماع نظمه معهد تامي بعنوان "أي أمن وطني نريد" لمناقشة مقترح قانون الأمن الوطني.

» بتاريخ ١ يوليو، شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في اجتماع مع منظمة «أوكسفام نوفب» في مقر الشبكة بمدينة غزة.

» شارك مدير الوحدة، حمدي شقورة، في المؤتمر الذي نظمته الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان يومي ١٢، ١٣ نوفمبر، في روما، بعنوان "الاتحاد الأوروبي والكفاح ضد الحصانة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي". وقد شارك شقورة ضمن مجموعة عمل فلسطين–اسرائيل، والفلسطينيين في الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان بالتعاون مع منظمة العفو الدولية، حيث كان ضمن اللجنة التحضيرية في هذه الجلسة، وقدم مداخلة عبر الهاتف عبر محور "استخدام مبدأ الولاية القضائية والفرص المتنامية في الدور الأوروبي"، نظراً لتعذر سفره إلى روما بسبب الإغلاق.

مؤشرات قياس النشاط

» التغطية الإعلامية واهتمام الصحافة بالتقرير: حضر المؤتمر الصحفي للإعلان عن التقرير السنوي ممثلون عن وسائل الإعلام. وقد تم تغطية التقرير في عدد من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

» ردود الفعل من السلطات المعنية:

» تغذية استرجاعية من المستفيدين: رصدت ردود فعل تشيد بالتقرير السنوي ودور المركز.

» استخدام التقرير السنوي في تقارير وإصدارات صادرة عن مؤسسات دولية ومحلية وغير ذلك من المستفيدين.

وسائل التحقق

- رصد استخدام التقرير في إصدارات مؤسسات دولية ومحلية، يحتفظ المركز بتوثيق لبعض ما نشرته المؤسسات الدولية من تقارير اعتمدت فيه بشكل جزئي على ما نشره المركز.
- يحتفظ المركز بتوثيق لما يصدر من ردود فعل.
- يحتفظ المركز بتوثيق لما ينشر في وسائل الإعلام.

٢) المساهمة في مكافحة الاعتداءات على سيادة القانون وظاهرة الانفلات الأمني من خلال الكشف عنها ونشرها

النشاطات

١. إعداد بيانات صحفية

أصدرت وحدة تطوير الديمقراطية (٩) بيانات صحفية في

مخرج رقم (٢)

إطار مساهمتها في مكافحة الاعتداءات على سيادة القانون وظاهرة الفلتان الأمني في الأرض الفلسطينية، ومكافحة الاعتداءات على النساء المتصلة بجرائم القتل على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة».

٢. **نشر الانتهاكات ضمن سلسلة «تطورات ميدانية»، وفقاً للأوضاع**

وهي نشرة إعلامية تصدر باستمرار وتتضمن آخر المعلومات حول انتهاكات تتصل بحالة الانفلات الأمني والاعتداءات على سيادة القانون. وتغطي هذه النشرة أيضاً انتهاكات الحق في الحياة وفوضى استخدام السلاح. وخلال العام ٢٠١٣، أصدرت الوحدة (٣٨) نشرة.

٣. **نشاطات حشد ومناصرة (لقاءات – اتصالات – ندوات)**

عدد من اللقاءات مع وسائل الإعلام تركزت على ظاهرة الانفلات الأمني.

مؤشرات القياس

» عدد البيانات الصحفية ونشرات «تطورات ميدانية.»
» التغطية الإعلامية الموسعة لما يصدر عن المركز في هذا السياق.
» استخدام هذه المواد في تقارير دولية ومحلية وغير ذلك.
» تغذية استرجاعية من المستفيدين.
» عدد من اللقاءات مع مؤسسات محلية ودولية لمتابعة حالات معينة قام المركز بتغطيتها ونشرها ضمن البيانات الصحفية، أو نشرات التطورات الميدانية.

وسائل التحقق

- رصد وتوثيق البيانات الصحفية والنشرات الصادرة عن المركز بهذا الشأن.
- رصد استخدام هذه المواد من قبل مؤسسات دولية ومحلية وغيرها، بما في ذلك رصد دوري بواسطة الانترنت.
- تحتفظ الوحدة بتوثيق لما صدر في وسائل الإعلام في هذا الشأن.
- رصد عدد اللقاءات والاتصالات مع مؤسسات محلية ودولية.
- رسائل المستفيدين والردود عليها.

المساهمة في حماية الحق في حرية التعبير من خلال نشر الانتهاكات، وبخاصة الانتهاكات ضد الصحفيين والجماعات السياسية، ومن خلال نشاطات حشد ومناصرة

١. **إعداد تقرير حول الحق في حرية التعبير في السلطة الوطنية الفلسطينية**

» صدر التقرير في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٣

٢. **إعداد تقرير حول اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين ووسائل الإعلام – سلسلة تقارير إخراس الصحافة**

مخرج رقم (٣)

» التقرير قيد الإعداد. وتقرر تمديد فترة التقرير لتغطي حتى نهاية ٣١ مارس ٢٠١٤، ومن المقرر أن يصدر في النصف الأول من العام القادم.

٣. بيانات صحفية

» صدر عن المركز (٥) بيانات صحفية أعدتها الوحدة.

٤. إعداد مطويات

» أعدت الوحدة مطوية حول الحق في حرية الوصول للمعلومات. صدرت المطوية في ٥ يونيو ٢٠١٣.

٥. نشاطات حشد ومناصرة (لقاءات – اتصالات – ندوات).

» ١٤ يناير: شارك مدير الوحدة حمدي شقورة معقباً في إحدى جلسات "دور الإعلام في دعم سيادة القانون والوصول للعدالة" الذي نظمه المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية بمطعم الروتس بمدينة غزة.

» بتاريخ ٧ أكتوبر، شارك الأستاذ محمد أبو هاشم، المتطوع في الوحدة، في حلقة نقاش مع مجموعة من الصحفيين من وكالات مختلفة حول موضوع المشاركة السياسية ودور الصحفيين في تعزيز مفاهيم الديمقراطية. وفي نهاية اللقاء تحدث ميسر النقاش الأستاذ محمد أبو هاشم لوكالة صفا، في لقاء صحفي، حول دور مؤسسات حقوق الإنسان في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

» بتاريخ ١٠ ديسمبر، شارك الباحث محمود الإفرنجي معقباً حول حالة الحق في حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية، خلال ورشة العمل التي نظمتها دائرة الإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية تحت عنوان: "الحريات الإعلامية في السلطة الفلسطينية"، بمدينة رام الله.

مؤشرات القياس

» تراجع في الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام: للأسف الشديد فإن حالة الإنقسام السياسي والصراع القائم بين حكومتي غزة والضفة الغربية قد ساهمت في استمرار الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير في الأرض الفلسطينية المحتلة.

» توثيق الوحدة للعديد من ردود الفعل على البيانات الصحفية الصادرة عن الوحدة.

» استخدام هذه المواد في تقارير دولية ومحلية وغير ذلك.

» تغطية إعلامية للتقارير وغيرها من النشاطات حيث جرت تغطية نشاطات الوحدة في وسائل الإعلام المحلية بشكل واسع.

وسائل التحقق

❖ رصد ومراقبة الاعتداءات من قبل طاقم المركز.

❖ توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام.

المساهمة في حماية الحق في التجمع السلمي، بما في ذلك العمل من أجل إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة لسنة ١٩٩٨، والتي تقوض القانون وتشكل قيداً على ممارسة الحق

النشاطات

١. اعداد تقرير دوري حول اعتداءات قوات الاحتلال على الحق في التجمع السلمي

» رصد وتوثيق اعتداءات قوات الاحتلال على الحق في التجمع السلمي.

» صدر التقرير في شهر سبتمبر.

مخرج رقم (٤)

٢. إعداد بيانات صحفية حول انتهاكات الحق في التجمع السلمي

» صدر عن الوحدة عدد (٣) بيانات صحفية.

٣. نشاطات حشد ومناصرة (اتصالات، لقاءات، ندوات)

» بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٣، أعدت الوحدة رسالة للسيد عماد الحديدي مدير المطبوعات والنشر في المكتب الإعلامي الحكومي، رداً على دعوة أ. حمدي شقورة لمناقشة قانون المطبوعات والنشر الجديد (لم تصدر).

» عدد من ورش العمل الواردة أدناه تم تخصيصها للحق في التجمع السلمي.

المؤشرات

» تراجع في الاعتداءات على الحق في التجمع السلمي على المستوى الفلسطيني.

» توثيق الوحدة للعديد من ردود الفعل على البيانات الصحفية الصادرة عن الوحدة.

» استخدام هذه المواد في تقارير دولية ومحلية وغير ذلك.

» تغطية إعلامية للتقارير وغيرها من النشاطات حيث جرت تغطية نشاطات الوحدة في وسائل الإعلام المحلية بشكل واسع.

وسائل القياس

» رصد ومراقبة الاعتداءات من قبل طاقم المركز.

» توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام.

المساهمة في حماية الحق في تكوين الجمعيات والاتحادات من خلال النشر عن الانتهاكات ذات الصلة ومن خلال الحشد والمناصرة

النشاطات

١. إعداد تقرير حول حالة الحق في تكوين الجمعيات

» استكمال تقرير «تأثير الانقسام على دور الجمعيات وتنظيمها القانوني خلال الانقسام».

مخرج رقم (٥)

» صدر التقرير في شهر مايو.

٢. **إعداد بيانات صحفية حول الانتهاكات**

» أصدرت الوحدة (٣) بيانات صحفية.

٣. **نشاطات حشد ومناصرة (لقاءات – اتصالات – ندوات)، بما في ذلك لقاءات للتوعية بالتقارير المذكور أعلاه.**

٤. **بتاريخ ٦ مارس: شارك مدير الوحدة حمدي شقورة في اجتماع منظمات** حقوق الإنسان مع شبكة المنظمات الأهلية بغزة حول الحريات العامة.

٥. **بتاريخ ٢٢ مايو، نظمت الوحدة ندوة بعنوان "تأثير الانقسام على الحق في تكوين الجمعيات"، على هامش إصدار التقرير الذي يتناول نفس الموضوع.**

٦. **بتاريخ ٢٢ اغسطس، شارك الأستاذ محمد أبو هاشم، المتطوع في الوحدة**، بورقة عمل في المؤتمر الذي نظمته مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بعنوان "أدوات الرقابة الرسمية الممارسة على الجمعيات الأهلية والخيرية.. بين النص والواقع"، والتي حملت عنوان "إشكالية وصور تدخل وزارة الداخلية في شؤون الجمعيات الأهلية والخيرية في ظل الانقسام (تحليل قانوني)"

٧. **التعاون في ضوء إجراءات وزارة الداخلية بخصوص الجمعيات...خلال** العام تواصل العمل في ظل نشاطات مشتركة مع منظمات حقوق الانسان والشبكة أبرزها في نهاية العام أفرزت إعداد مذكرة قانونية وتم عقد سلسلة اجتماعات مع الحكومة وقيادة حركة حماس.

مؤشر القياس

» التغطية الإعلامية: تمت تغطية النشاطات في وسائل الإعلام المحلية.

» تراجع الاعتداءات على المؤسسات: ما تزال الاعتداءات قائمة و لم يطرأ تحسن على الوضع في ظل حالة الانقسام القائمة وتداعياتها.

» التعاون بين الشبكة ومنظمات حقوق الإنسان كان له أثر واضح في وضع حد لبعض التجاوزات أبرزها قرار رئيس الوزراء في غزة في نهاية العام بإلغاء قرار وزير الداخلية حول منع موظفي غزة غير الملتحقين بأعمالهم.

وسائل القياس

» يحتفظ المركز بتوثيق لما يصدر عن وسائل الإعلام.

المساهمة في حماية الحق في عدم التعرض للاحتجاز غير القانوني والحماية من التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة

النشاطات

١. **إعداد تقرير حول الاعتقال والتعذيب في السلطة الوطنية الفلسطينية.**

» استكمال التقرير ليغطي الفترة حتى مايو ٢٠١٣، وصدر التقرير في يونيو.

مخرج رقم (٦)

٢. **إعداد بيانات صحفية حول الانتهاكات.**

» أعدت الوحدة (١١) بيانا صحفيا.

٣. **إعداد مطوية حول الحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي.**

» صدرت المطوية في شهر أبريل.

مؤشرات القياس

» تسجيل تراجع في عمليات الاعتقال غير القانوني ووقف أو تراجع استخدام التعذيب.

» استخدام اصدارات المركز في تقارير دولية

وسائل القياس

» رصد وملاحظة التراجع في الانتهاكات

» رصد استخدام الإصدارات في تقارير وإصدارات مؤسسات دولية ومحلية، بما في ذلك عمل مسح دوري عبر شبكة الانترنت.

» توثيق ما ينشر في وسائل الإعلام نقلاً عن المركز

إلغاء عقوبة الإعدام أو وقف العمل بها

النشاطات:

نفذت الوحدة سلسلة من النشاطات من أجل تحقيق هذا المخرج، شملت ما يلي:

١. **بيانات صحفية**

أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (١٣) بياناً صحفياً يندد بعقوبة الإعدام، وكانت جميعها من إعداد الوحدة.

مخرج رقم (٧)

٢. **عقد ورش عمل وندوات ولقاءات مع فئات شبابية ونشطاء مجتمع مدني** (بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني) تحرض على إلغاء عقوبة الإعدام وتثير الجدل بشأنها.

» تم عقد (٨) لقاءات تحث على إلغاء عقوبة الإعدام ضمن لقاءات التوعية الواردة أدناه.

» بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٣، عقد المركز بالشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ونقابة المحامين ومؤسسات حقوق الإنسان العاملة في قطاع غزة، مؤتمرا حول مناهضة عقوبة الإعدام. قدم الأستاذ محمد أبو هاشم، المتطوع في الوحدة، ورقة عمل في المؤتمر بعنوان "موقف مؤسسات حقوق الإنسان من عقوبة الإعدام".

مؤتمر عقوبة الإعدام في ظل السلطة الفلسطينية ٩ سبتمبر ٢٠١٣

٣. **اتصالات مع مشرعين.**

» تم إثارة قضية عقوبة الإعدام في عدد من اللقاءات بمشاركة مشرعين وصناع قرار.

٤. **رسائل ونداءات وغير ذلك من نشاطات الحشد** والمناصرة خاصة في حالات صدور أو تنفيذ أحكام بالإعدام.

» البيانات الصحفية المذكورة أعلاه صدرت في أعقاب إصدار أحكام إعدام وتضمنت نداءات ومناشدات بعدم تنفيذ الأحكام ومطالبة السلطة الفلسطينية بوقف العمل بعقوبة الإعدام.

المركز مصدر رئيس للمعلومات لوسائل الإعلام والمنظمات الدولية والهيئات الدبلوماسية المهتمة بوقف العمل بعقوبة الإعدام.

» بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٣، إعداد رسالة لرئيس الحكومة في غزة، إسماعيل هنية، حول تنفيذ أحكام الإعدام على الملأ.

٥. **توفير بيانات كافية حول جميع الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام**، بالتعاون مع الوحدة القانونية ووحدة البحث الميداني

» يتوفر في الوحدة بيانات وافية حول الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام.

مؤشرات القياس

» تنفيذ / عدم تنفيذ أحكام إعدام جديدة:

» م ينفذ أي حكم إعدام في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٣، ينظر المركز بارتياح لعدم مصادقة الرئيس خلال العام على أي حكم إعدام للعام السابع على التوالي، وهو بحد ذاته مؤشر إيجابي.

» لكن للأسف الشديد فقد نفذت الحكومة في غزة (٣) أحكام إعدام جديدة خلال العام ٢٠١٣.

» عدم إصدار أحكام إعدام جديدة:

» أصدر القضاء في غزة (١٣) حكم إعدام جديدا، وصدر حكم إعدام واحد عن القضاء في الضفة الغربية

» تعديلات تشريعية: لم يطرأ أي تعديل على التشريعات القائمة في السلطة الفلسطينية والتي ما تزال تسمح باستخدام عقوبة الإعدام.

» تغطية النشاطات في وسائل الإعلام: تمت تغطية النشاطات والبيانات الصادرة عن المركز في وسائل الإعلام.

» المساهمة في إثارة جدل مجتمعي حول تطبيق عقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية.

وسائل التحقق

- رصد ومتابعة ما يصدر من قرارات عن المحاكم
- رصد ومتابعة تنفيذ أحكام جديدة
- رصد استخدام معلومات المركز من قبل مؤسسات دولية
- رصد ومتابعة أية قرارات أو تصريحات عن السلطة الوطنية
- يتوفر في الوحدة توثيق بالمقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية التي نفذتها الوحدة وتم خلالها التطرق لموقف المركز المناهض لعقوبة الإعدام.
- تلقى المركز عدداً من الردود المؤيدة لموقفه المناهض لعقوبة الإعدام.

مخرج رقم (٨)

تفعيل المجلس التشريعي وعودته للقيام بدوره كسلطة تشريعية موحدة تمارس مهام التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية.

ما تزال السلطة التشريعية معطلة بفعل الانقسام في السلطة الفلسطينية. وتواصل كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة (حماس) عقد جلسات باسم المجلس التشريعي في غزة، يتم خلالها مناقشة وإصدار قوانين ونشرها في الوقائع الفلسطينية الصادرة عن الحكومة في غزة بدون مصادقة الرئيس على تلك القوانين. وقد سبق وأن أوضح المركز موقفه المعارض لعقد جلسات باسم المجلس التشريعي من قبل كتلة التغيير والإصلاح، فيما طالب بوقف إصدار قرارات بقوة القانون من قبل الرئيس بدعوى غياب عمل المجلس التشريعي.

النشاطات

١. **مراقبة عمل كتلة التغيير والإصلاح في غزة وجمع المعلومات حول ما تصدره من تشريعات باسم المجلس التشريعي.**

» يقوم أعضاء الوحدة بمتابعة وجمع وتوثيق كل ما يصدر من تشريعات عن كتلة التغيير والإصلاح.

٢. **مراقبة ما يصدر عن الرئيس من قرارات بقوة القانون بدعوى غياب المجلس** التشريعي.

» يقوم أعضاء الوحدة بتوثيق كل ما يصدر عن الرئيس من قرارات بقوة القانون.

٣. **إعداد تقرير بعنوان: «العملية التشريعية والرقابة البرلمانية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني».**

» صدر التقرير عن المركز في نوفمبر.

» تم اعداد خبر صحفي حول التقرير وقد وزعت معه نسخ إلكترونية من التقرير على نطاق واسع.

مؤشرات القياس

» معرفة أكبر بآليات عمل المجلس التشريعي وأهم الانتقادات حول أدائه.

وسائل القياس

تحتفظ الوحدة بتوثيق تغطية النشاطات في وسائل الإعلام.

مخرج رقم (٩)

المساهمة في دعم الجهود من أجل إجراء الانتخابات العامة والمحلية في السلطة الوطنية الفلسطينية

عبر المركز عن موقفه مراراً برفض إجراء انتخابات بدون تحقيق المصالحة الوطنية، وبدون توفير الأجواء لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة، وذلك في ضوء استمرار حالة الانقسام وتداعياتها على كافة الحقوق والحريات في السلطة الفلسطينية.

النشاطات

على ضوء التفاهمات بين حركتي (حماس) و(فتح)، ضمن خطوات المصالحة الفلسطينية، شرعت لجنة الانتخابات المركزية بوضع استعداداتها لتحديث سجل الناخبين في قطاع غزة خلال الفترة ما بين ١١–١٨ فبراير ٢٠١٣. وعلى إثر ذلك شرع المركز، من خلال وحدة تطوير الديمقراطية، في التحضير لعملية الرقابة على تسجيل الناخبين، وقد شمل ذلك النشاطات التالية:

» منذ الأول من فبراير، عملت وحدة تطوير الديمقراطية لتحضير الإجراءات اللوجستية لعملية الرقابة على عملية التسجيل (اعتماد مراقبين بدلاء، توزيع المراقبين على مراكز التسجيل، متابعة عمل لجنة الانتخابات المركزية).
» بتاريخ ٦ فبراير، عقد اجتماع تحضيري للمراقبين لضمان جاهزيتهم في الرقابة على عملية الرقابة في مقر المركز في غزة.
» بتاريخ ٧ فبراير، خاطبت الوحدة لجنة الانتخابات المركزية في رسالة حول: «تسجيل المواطنين في سجن غزة المركزي ومراكز التوقيف والاحتجاز في قطاع غزة.»
» من ١١ إلى ٢٠ فبراير، راقب المركز على عملية تسجيل الناخبين، ومتابعة حثيثة مع لجنة الانتخابات المركزية حول التجاوزات التي وقعت خلال عملية التسجيل.
» بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٣، عقد اجتماع تكريمي للمراقبين في مقر المركز بمدينة غزة.

حفل تكريم المراقبين على الانتخابات ١٠ مارس ٢٠١٣

بيانات صحفية:

أصدرت الوحدة خبراً صحفيا حول شروع المركز في عملية الرقابة على عملية تحديث سجل الناخبين في قطاع غزة

مؤشرات القياس

» عدم إجراء انتخابات بدون توافق وطني ومصالحة.
» استجابة منظمات المجتمع المدني للمشاركة في حملة المركز للرقابة على عملية التسجيل في قطاع غزة.

وسائل القياس

» التقارير والمواد الصادرة عن المركز
» الملاحظة والرصد والتوثيق للمنظمات المشاركة
» آراء المراقبين والمنظمات المشاركة في الرقابة

مخرج رقم (١٠)

توعية ٦٠٠ شاب وشابة بقيم الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات تعقد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني

نفذت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز عدد (٥٥) ورشة عمل حول مفاهيم الديمقراطية، استهدفت (١٠٤٧) من شريحة الشباب من كلا الجنسين، وذلك بالتعاون مع مؤسسات مجتمع مدني، ومجموعات شبابية ناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي. وتناولت ورش العمل ستة موضوعات، وهي: المشاركة السياسية، نظم الحكم والديمقراطية، العملية التشريعية والرقابة البرلمانية، القيود المشروعة على حرية التعبير، إلغاء عقوبة الإعدام، والعدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في فلسطين بعد حادثة الانقسام. كما وتم توزيع مطويات توعوية، أعدتها الوحدة حول الموضوعات السابقة في نهاية كل ورشة، على المشاركين، لتحقيق رسوخ أكثر وانتشار أوسع لمفاهيم الديمقراطية. وقد نفذ هذه الورش ونسق لها الباحث القانوني والمتطوع في المركز الفلسطيني الأستاذ محمد أبو هاشم.

وتأتي هذه الورش في سياق عمل المركز المتواصل منذ سنوات على استهداف فئة الشباب بهدف تعزيز المشاركة السياسية للشباب وقيم الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. ولذلك فقد عملت الوحدة على انتقاء الفئة المستهدفة بعناية، بالتعاون مع مؤسسات قاعدية عاملة في قطاع غزة، بغية الوصول إلى شريحة الشباب النشطة والراغبة في إحداث تغيير إيجابي في المجتمع. كما وواكبت الوحدة التطورات المتعلقة بالاهتمام الكبير والمتزايد بمواقع التواصل الاجتماعي من قبل الشباب الفلسطيني، وما واكبه من نشوء مجموعات شبابية على هذه المواقع تحمل أهداف تنموية و/ أو سياسية مختلفة. ولذلك عملت الوحدة على التواصل مع هذه المجموعات ودعوتها للمشاركة في ورشات العمل المذكورة.

وتعمل الوحدة من خلال هذه الورش على تعريف المشاركين بأهمية المشاركة السياسية ومبادئ الديمقراطية، وتأثير ذلك على حياتهم اليومية ومستقبلهم. كما تمد المشاركين بأساليب ووسائل التغيير الإيجابي السلمي في المجتمع. وقد تعززت جهود الوحدة في هذا المجال في أعقاب الثورات المتعاقبة في الدول العربية (الربيع العربي)، حيث أدركت أن الوعي والثقافة الديمقراطية حجر الأساس في أي تحول ديمقراطي، وأن الفهم المغلوط للديمقراطية قد يرتب نتائج كارثية، قد تعطي للثورات نتائج تعاكس الأسس التي قامت عليها.

النشاطات :تنظيم ٣٠ ورشة عمل ولقاء بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

» نظمت الوحدة (٥٥) ورشة عمل ولقاء توعية بالتعاون مع (١٨) منظمة أهلية ومجموعة شبابية ومؤسسات رسمية.

» شارك في تلك اللقاءات ١٠٤٧ شخصاً.

» كان بين المشاركين ٦٧٤ شابة، أي ما نسبته نحو ٦٤٪ من مجموع المشاركين.

» تناولت اللقاءات مواضيع متنوعة، وذلك على النحو التالي:

المشاركة السياسية (١٦ ورشة)؛ الحق في حرية التعبير(٨ ورشات)؛ إلغاء عقوبة الاعدام(٨ ورشات)؛ العدالة الانتقالية (٧ ورشات)؛ الديمقراطية في فلسطين (٧ ورشات)؛ العملية التشريعية والرقابة البرلمانية (٤ ورشات)؛ الديمقراطية والنظم السياسية، أنظمة الحكم والديمقراطية (٣ ورشات)؛ ومفهوم حقوق الإنسان، مفهوم حقوق الإنسان والديمقراطية (ورشتان)

أ. محمد أبو هاشم، المنتطوع في المركز خلال إحدى اللقاءات

جدول ورش العمل

الرقم	موضوع الورشة	المؤسسة الشريكة	مكان التنفيذ	عدد الحضور			تاريخ التنفيذ
				ذكور	إناث	أجمالي	
١	المشاركة السياسية للمرأة	جمعية آفاق للتنمية والتطوير	جمعية آفاق للتنمية والتطوير – الزيتون	٢	٢٠	٢٢	٢٠١٣/١/١٠
٢	المشاركة السياسية للمرأة	جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية	جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية – جباليا	٠	٢٤	٢٤	٢٠١٣/١/٢٨
٣	المشاركة السياسية	جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية	جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية – جباليا	٨	١٦	٢٤	٢٠١٣/٢/٥
٤	المشاركة السياسية	المعهد الفلسطيني للاتصالات والتنمية	المعهد الفلسطيني للاتصالات والتنمية – غزة	١٤	٨	٢٢	٢٠١٣/٢/٧
٥	الديمقراطية في فلسطين	جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية	جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية – جباليا	٣	١٩	٢٢	٢٠١٣/٢/١٢

	موضوع الورشة	المؤسسة الشريكة	مكان التنفيذ	عدد الحضور			تاريخ التنفيذ
				ذكور	إناث	أجمالي	
٧	حرية الرأي والتعبير	جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية	جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية – جباليا	٦	١٢	١٨	٢٠١٣/٢/١٩
٨	مفهوم حقوق الإنسان	نادي الحقوق – جامعة فلسطين	جامعة فلسطين– الزهرة	٢	٢٠	٢٢	٢٠١٣/٢/٢٠
٩	عقوبة الإعدام	جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية	جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية – جباليا	٥	٢٤	٢٩	٢٠١٣/٢/٢٦
١٠	المشاركة السياسية	نادي حقوق الإنسان – جامعة فلسطين	المركز الفلسطيني– غزة	١٢	٥	١٧	٢٠١٣\٢\٢٨
١١	العدالة الانتقالية	جمعية دار الشباب للثقافة والتنمية	جباليا	٥	٢٠	٢٥	٢٠١٣/٣/٥
١٢	أنظمة الحكم والديمقراطية	نادي الحقوق – جامعة فلسطين	المركز الفلسطيني– غزة	٢٠	٤	٢٤	٢٠١٣/٣/٧
١٣	مفهوم حقوق الانسان والديمقراطية	مدرسة المعري	مدرسة المعري الثانوية– خان يونس	٠	٤٢	٤٢	٢٠١٣/٣/١٨
١٤	المشاركة السياسية	جمعية بناء	جمعية بناء– غزة	١٣	٧	٢٠	٢٠١٣/٣/٢٨
١٥	المشاركة السياسية	جمعية بناء	جمعية بناء– غزة	٤	١٦	٢٠	٢٠١٣/٣/٢٨
١٦	حرية الرأي والتعبير	جمعية بناء	جمعية بناء– غزة	٤	١٧	٢١	٢٠١٣/٣/٣١
١٧	حرية الرأي والتعبير	جمعية بناء	جمعية بناء– غزة	١٢	١٣	٢٥	٢٠١٣/٤/٣
١٨	الديمقراطية في فلسطين	نادي حقوق الإنسان – جامعة فلسطين	المركز الفلسطيني– غزة	١٢	٢	١٤	٢٠١٣/٤/٤
١٩	الديمقراطية في فلسطين	جمعية بناء	جمعية بناء – غزة	٤	١٦	٢٠	٢٠١٣\٤\٧
٢٠	المشاركة السياسية	كلية دار الدعوة	رفح– خربة العدس	٠	١٦	١٦	٢٠١٣/٤/٩
٢١	إلغاء عقوبة الاعدام	جمعية بناء	جمعية بناء– غزة	٢٠	٣	٢٣	٢٠١٣/٤/١٠
٢٢	الديمقراطية في فلسطين	كلية دار الدعوى	رفح– خربة العدس	٠	١٦	١٦	٢٠١٣/٤/١١
٢٣	إلغاء عقوبة الاعدام	جمعية بناء	جمعية بناء– غزة	٥	٢١	٢٦	٢٠١٣/٤/١٤

	موضوع الورشة	المؤسسة الشريكة	مكان التنفيذ	عدد الحضور			تاريخ التنفيذ
				ذكور	إناث	أجمالي	
٢٥	العملية التشريعية والرقابة البرلمانية	جمعية بناء	جمعية بناء– غزة	٩	١٠	١٩	٢٠١٣/٤/١٨
٢٦	العدالة الانتقالية	جمعية بناء	جمعية بناء– غزة	٥	١٢	١٧	٢٠١٣/٤/٢١
٢٧	حرية الرأي والتعبير	كلية دار الدعوى–رفح	المركز الفلسطيني– غزة	٠	٢٣	٢٣	٢٠١٣/٤/٢٢
٢٨	إلغاء عقوبة الإعدام	كلية دار الدعوى–رفح	المركز الفلسطيني– غزة	٠	٢٤	٢٤	٢٠١٣/٤/٢٤
٢٩	العدالة الانتقالية	جمعية بناء	جمعية بناء	٧	٩	١٦	٢٠١٣/٤/٢٨
٣٠	المشاركة السياسية	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان– غزة	٥	١٢	١٧	٢٠١٣/٤/٢٩
٣١	العدالة الانتقالية	كلية دار الدعوى	كلية دار الدعوى–رفح	٠	١٨	١٨	٢٠١٣/٥/٢
٣٢	الديمقراطية في فلسطين	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان– غزة	٦	٧	١٣	٢٠١٣/٥/٦
٣٣	العملية التشريعية والرقابة البرلمانية	جمعية بناء	جمعية بناء– غزة	١٠	١٣	٢٣	٢٠١٣/٥/٧
٣٤	حرية الرأي والتعبير	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان– غزة	٦	٧	١٣	٢٠١٣/٥/٨
٣٥	إلغاء عقوبة الإعدام	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان– غزة	٨	١٠	١٨	٢٠١٣/٥/١٣
٣٦	العملية التشريعية والرقابة البرلمانية	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان– غزة	٦	٧	١٣	٢٠١٣/٥/١٥
٣٧	العدالة الانتقالية	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان	مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان– غزة	٥	٨	١٣	٢٠١٣/٥/٢٠
٣٨	الحق في المشاركة السياسية	جمعية الشباب والبيئة	جمعية الشباب والبيئة- الزوايدة	٤	١٤	١٨	٢٠١٣/٦/١٦
٣٩	حرية الرأي والتعبير	جمعية الشباب والبيئة	جمعية الشباب والبيئة- الزوايدة	٣	١٣	١٦	٢٠١٣/٦/١٨

	موضوع الورشة	المؤسسة الشريكة	مكان التنفيذ	عدد الحضور			تاريخ التنفيذ
				ذكور	إناث	أجمالي	
٤١	عقوبة الإعدام	جمعية الشباب والبيئة	جمعية الشباب والبيئة_ الزوايدة	٥	١٤	١٩	٢٠١٣/٦/٢٣
٤٢	العدالة الانتقالية	جمعية الشباب والبيئة	جمعية الشباب والبيئة_ الزوايدة	٥	١٤	١٩	٢٠١٣/٦/٢٥
٤٣	المشاركة السياسية	ديوان الموظفين العام	ديوان الموظفين العام– غزة	١٣	٦	١٩	٢٠١٣/٨/١٨
٤٤	الديمقراطية والنظم السياسية	ديوان الموظفين العام	ديوان الموظفين العام– غزة	١٦	٦	٢٢	٢٠١٣/٨/٢٠
٤٥	العملية التشريعية والرقابة البرلمانية	ديوان الموظفين العام	ديوان الموظفين العام – غزة	١٢	٦	١٨	٢٠١٣/٨/٢٥
٤٦	حرية الرأي والتعبير	ديوان الموظفين العام	ديوان الموظفين العام – غزة	١٤	٥	١٩	٢٠١٣/٨/٢٧
٤٧	إلغاء عقوبة الإعدام	ديوان الموظفين العام	ديوان الموظفين العام – غزة	١٣	٥	١٨	٢٠١٣/٨/٢٩
٤٨	العدالة الانتقالية	ديوان الموظفين العام	ديوان الموظفين العام – غزة	١٣	٥	١٨	٢٠١٣/٩/١
٤٩	المشاركة السياسية	معهد صناعة السياسة	المركز الفلسطيني – غزة	٧	٥	١٢	٢٠١٣/٩/٣
٥٠	أنظمة الحكم والديمقراطية	معهد صناعة السياسة	المركز الفلسطيني – غزة	٣	٧	١٠	٢٠١٣/٩/٥
٥١	حرية الرأي والتعبير	معهد صناعة السياسة	المركز الفلسطيني – غزة	٥	٥	١٠	٢٠١٣/٩/٨
٥٢	عقوبة الإعدام	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	المركز الفلسطيني – غزة	٥	٦	١١	٢٠١٣/٩/١٥
٥٣	المشاركة السياسية	جمعية فيوتشر بورتلز	جمعية فيوتشر بورتلز	٣	٤	٧	٢٠١٣/١٠/٧
٥٤	المشاركة السياسية	جمعية المستقبل لحماية ضحايا العنف	جمعية المستقبل لحماية ضحايا العنف– غزة	١١	٥	١٦	٢٠١٣/١٠/٨
٥٥	المشاركة السياسية	فريق تنمية وتطوير القدرات الشبابية	المركز الفلسطيني – غزة	١٥	١٠	٢٥	٢٠١٣/١١/٢٦

كما نفذت الوحدة ثلاثة أيام تدريبية حول قضايا الديمقراطية، ضمن الدورات التدريبية التي تنفذها وحدة التدريب في المركز.

» بتاريخ ١١ سبتمبر، تم تنفيذ يوم تدريبي كامل، ٤ ساعات حول الديمقراطية ضمن دورة تدريبية تنفذها وحدة التدريب

في المركز الفلسطيني، بالتعاون مع جمعية أفاق للشباب والتنمية، في مدينة رفح.

» بتاريخ ٢٥ سبتمبر، تنفيذ يوم تدريبي كامل في قاعة التدريب بالمركز – غزة ، ٤ ساعات حول الديمقراطية ضمن دورة تدريبية تنفذها وحدة التدريب في المركز الفلسطيني، بالتعاون نادي كلية الحقوق في جامعة الأزهر.

» بتاريخ ٢٩ اكتوبر، تنفيذ يوم تدريبي كامل في قاعة التدريب بالمركز – غزة ، ٤ ساعات حول الديمقراطية ضمن دورة تدريبية تنفذها وحدة التدريب في المركز الفلسطيني، بالتعاون نادي كلية الحقوق في الجامعة الإسلامية .

مؤشرات القياس

» الإقبال على المشاركة: شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في عدد اللقاءات وفي الإقبال عليها، بزيادة مقدارها ١٥ لقاءً عن العدد المقدر للعام بكامله، وكذلك بزيادة مقدارها ٣٦٥ مشاركاً ومشاركة عن العدد المقدر في الخطة. وبلغت نسبة مشاركة النساء نحو ٦٦٪ من مجموع المشاركين.

» تغذية استرجاعية من المشاركين: كانت الردود إيجابية من قبل المشاركين.

» عدد المؤسسات الشريكة: تم تنفيذ اللقاءات بالتعاون مع ١٩ مؤسسة.

» إعداد المطويات واستخدامها في اللقاءات وغيرها.

» عدد الأخبار الصحفية المنشورة.

وسائل التحقق

- توثيق أسماء المشاركين والمؤسسات المضيفة أو المشاركة
- النجاح في تنظيم اللقاءات.
- توثيق ردود الأفعال الصادرة عن المؤسسات الشريكة والمشاركين.
- تحتفظ الوحدة بتوثيق لما نشر في وسائل الإعلام عن تلك النشاطات.

مخرج رقم (١١)

تحسين قدرات طاقم الوحدة

١. ترشيح أعضاء من الوحدة للمشاركة في دورات وفعاليات خارجية حول حقوق الإنسان والديمقراطية.

» خلال الفترة بين ٢٥ إلى ٢٨ فبراير، شارك الباحثان في الوحدة نافذ الخالدي ومحمود الإفرنجي في الدورة التدريبية التي نظمتها مؤسسة (DCA) حول البحث الكيفي ضمن مشروع (Local to Global) في مقر مركز شئون المرأة بمدينة غزة.

» بتاريخ ٨ و٩ أبريل، شارك الباحث محمود الإفرنجي في تدريب بعنوان: (social media training course) والذي نظمه مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، في فندق مارنا هاوس.

» خلال الفترة بين ٧–٨ مايو، شارك الباحث نافذ الخالدي في الدورة التدريبية التي نظمها مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بغزة، حول آليات الأمم المتحدة، وذلك في قاعة مطعم السلام أبو حصيرة بمدينة غزة.

» خلال الفترة من ٨ وحتى ١١ ديسمبر، شارك الباحث محمود الإفرنجي في الدورة التدريبية التي نظمتها لجنة الانتخابات المركزية تحت عنوان: "الإصلاح الانتخابي والنوع الاجتماعي"، بمدينة رام الله.

وحدة حقوق المرأة والطفل

تابعت وحدة حقوق المرأة والطفل نشاطاتها خلال العام ٢٠١٣ وفق الخطة السنوية التي وضعتها إلى جانب عملها على نشاطات أخرى لم ترد في خطتها السنوية. وقد تميز عمل الوحدة خلال العام بالعديد من الانجازات سواء على صعيد الأحكام التي حصلت عليها لصالح النساء من المحاكم الشرعية، أو العمل على تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتشبيك مع المؤسسات المحلية والقاعدية على مستوى التوعية القانونية، كما تميز هذا العام بالعمل والتشبيك مع مؤسسات دولية.

مخرج رقم (١)

١) المساعدة القانونية للنساء والاطفال:

١,١. مساعدة ٦٠٠ امرأة في المحاكم الشرعية

النشاطات:-

تمثيل النساء في المحاكم الشرعية

بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية خلال الفترة ما بين ٢٠١٣/١/١-١٢/٣١/ ٢٠١٣(١٢٢٠) قضية بينها (١١٥٠) قضية وردت إلى الوحدة خلال العام ٢٠١٣ ، بالإضافة الى (٧٠) قضية شرعية حولت من العام ٢٠١٢ وتوضح الجداول التالية القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والنتائج المحصلة على مدار العام:-

جدول رقم (١) تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام

نفقة	عفش بيت	حضانة	استضافة	رؤية أبناء	مصاريف ولادة	مهر مؤجل	تفريق	طاعة	إثبات طلاق	أجرة حضانة ورضاعة	اجرة مسكن	قضايا منوعة	المجموع
٦٦٦	٢٣٥	٦٠	٣٧	٢٦	٢٢	٤٥	٦٨	٧	١٢	٣٤	٥	٣	١٢٢٠

جدول رقم (٢) نتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام

قضايا أخذت أحكام	قضايا مازالت في المحاكم	قضايا اسقطت بسبب التصالح	قضايا اوقفت لعدم متابعة المدعية	المجموع
٧٦١	٦٩	٣٤٠	٥٠	١٢٢٠

جدول يوضح عدد القضايا الواردة الى فروع المركز

الفرع الرئيسي	فرع جباليا	فرع خانيونس	المجموع
٤٩٠	٣٢٣	٣٣٧	١١٥٠

التنسيق مع المحاكم الشرعية

خلال العام ٢٠١٣ واصلت الوحدة تعاونها مع المحاكم الشرعية، وذلك من خلال قيام المحاكم الشرعية بتحويل النساء اللواتي يحتجن إلى المساعدة للوحدة ليتولى محامو الوحدة الترافع عنهن مجانا وتقديم المساعدة القانونية لهن، هذا بالإضافة قيام المحاكم الشرعية بتسهيل عمل المحامين العاملين في الوحدة في المحاكم الشرعية.

التنسيق مع المؤسسات النسوية:

تابعت الوحدة خلال العام التعاون والتنسيق مع العديد من المؤسسات النسوية والمجتمعية وذلك من خلال متابعة العديد من القضايا المحولة من هذه المؤسسات، وبشكل خاص القضايا المحولة من مركز صحة المرأة – جباليا، البريج، المركز الفلسطيني لحل النزاعات، اتحاد لجان العمل الصحي، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، الاتحاد العام للمرأة.

مؤشرات القياس:

- بلغ عدد القضايا التي وردت الى وحدة المرأة خلال العام ٢٠١٣ (١١٥٠) قضية
- بلغ عدد الأحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء (٧٦١) حكم.
- بلغ عدد النساء المستفيدات من التمثيل في المحاكم (٦١٦) امرأة
- بلغ عدد الاطفال المستفيدين من المساعدة القانونية (٣٣٩) طفل
- بلغ عدد القضايا المحولة من المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها (٦٠٦)
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل المؤسسات النسوية والمجتمعية (٩٧) قضية
- بلغ عدد اللقاءات مع قاضي القضاة المحاكم الشرعية والقضاة الشرعيين (٥).
- بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل مستفيدات سابقات من المساعدة القانونية (٣٩٥) قضية
- بلغ عدد القضايا المحولة من لجان الاصلاح (١٨) قضية
- بلغ عدد القضايا المحولة من مراكز الشرطة (٢٠)

وسائل القياس :

- تم رصد عدد القضايا الواردة إلى الوحدة ونوعيتها من خلال توثيق القضايا

- تم رصد عدد الاحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء وهي ٥٤ ٪ من القضايا
- تم رصد عدد القضايا التي تم تحويلها من المحاكم الشرعية التي لوحظ ازيادها عن العام الماضي بنسبة٥٪
- تم رصد ارتفاع عدد القضايا المحولة من المؤسسات النسوية والحقوقية، بزيادة تقدر بنسبة ٥٠٪ عن العام الماضي.
- تم رصد ارتفاع عدد القضايا الواردة من قبل مستفيدات سابقات وهذا يشير الى ثقة النساء بالخدمة التي يقدمها المركز.
- تم رصد زيادة في عدد الحالات المحولة من المؤسسات النسوية والتي لوحظ ازديادها هذا العام نتيجة لتوقف عدد من العيادات التابعة للعون القانوني بعد النصف الثاني من العام.
- تم رصد احتياجات النساء في المساعدة القانونية من خلال عقد لقاءات مع النساء المستفيدات والتي على اثرها بدأت الوحدة بتفيذ الاحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية.
- تم رصد العديد من قصص النجاح من بينها:

قضية (١)

قضية (م .ن) امرأة في العشرينات من العمر تزوجت وانجبت ولدين، عانت اثناء حياتها الزوجية من العنف الممارس من قبل زوجها الذي تمثل في الضرب والاهانة وعدم الإنفاق عليها، إلى جانب ايذاؤه لأطفالها بالضرب والحرق، فقد كان يتعاطي المخدرات، إلى أن أصبحت حياتها وحياة أطفالها مهددة فقررت ترك بيت الزوجية.

توجهت إلى وحدة المرأة طلبا للمساعدة القانونية حتى تتمكن من اخذ طفليها الأول يبلغ من العمر سنتين ونصف، والآخر يبلغ سنة ونصف السنة، فقامت محامية الوحدة باصدار أمر من المحكمة الشرعية يمكنها من أخذ طفلها البالغ من العمر سنة ونصف على الفور، ثم قامت بالتنفيذ عن طريق الشرطة واستلمت طفلها.

إلى جانب ذلك قامت محامية الوحدة برفع قضية ضم للطفل الثاني البالغ من العمر سنتين ونصف وحصلت على حكم بالضم وتم تنفيذ الحكم واستلمت (م . ن) طفلها الثاني. ومن ثم قامت محامية الوحدة برفع قضايا نفقة زوجة ونفقة أولاد، وحصلت على أحكام بالنفقة لها ولأولادها.

قضية (٢)

(أ.م) هي قضية لامرأة تعاني من إعاقة في النطق تبلغ من العمر (٢٩) سنة، اكملت تعليمها الثانوي في مدرسة الصم والبكم وحصلت على شهادة الثانوية العامة، تزوجت من أحد أقربائها وأنجبت توأماً، إلا أن زوجها سافر وترك البلد، فأصبحت بلا معيل لها، وقد استمر غيابه أكثر من ثلاث سنوات عاشت خلالها هي وأولادها في ظروف صعبة.

توجهت إلى وحدة المرأة تطلب المساعدة القانونية ولتعرف حقوقها المكفولة بالقانون، إذ كانت تجهل حقوقها الشرعية وكيفية تحصيلها، فقامت محامية الوحدة بتعريفها بأهم حقوقها، وقدمت لها الاستشارة القانونية، وبناء على ذلك قامت بتوكيل محامية الوحدة برفع قضية تفريق للغيبة والضرر، وقد حصلت على حكم تفريق وتم تصديقه من قبل محكمة الاستئناف الشرعية. بعد حصولها على الطلاق واصلت حياتها وأخذت بالبحث عن فرصة عمل وبالفعل حصلت على فرصة عمل وأصبحت تعيل نفسها وأولادها.

قضية (٣)

السيدة (م) سويدية الجنسية كانت متزوجة من رجل فلسطيني من غزة وأنجبت منه ثلاثة أطفال (ولد وبنتين) بعد طلاقهما في السويد قام الزوج بإحضار الأولاد إلى مدينة غزة بدون موافقة الزوجة التي لديها حكم من محكمة سويدية بحضانة الأولاد.

اتصلت السيدة بوحدة المرأة من السويد للاستشارة حول موضوع حضانة الأولاد، وإذا كان القانون الفلسطيني يعطيها الحق بحضانة أولادها والعودة بهم إلى السويد.

تم التوضيح لها بأن القانون الفلسطيني لا يعطيها الحق بحضانة الأولاد حيث أنهم قد تجاوزوا سن حضانة النساء (٩ سنوات للولد، و١١ سنة للبنت)، وأن لها الحق بمشاهدتهم إذا حضرت إلى غزة. وقد حضرت السيدة إلى غزة بتاريخ ٢٠١٣/٤/٨م وقامت بتوكيل محامي الوحدة برفع دعوى مشاهدة لأولادها.

إلا أنه وبسبب أن إجراءات الدعوى قد تستمر مدة طويلة، وأن السيدة لا تستطيع الإقامة في غزة لمدة طويلة لذلك قام محامي بالحصول على أمر من المحكمة الشرعية بصورة استثنائية لتمكينها من مشاهدة أولادها لمرة واحدة بصورة مستعجلة.

كما قام بالاتصال بوالد الأطفال لتنظيم عملية المشاهدة، وقد اتفق معه على اصطحاب السيدة إلى منزله لكي تتمكن من رؤية أطفالها لتتمكن من رؤيتهم بعد مدة طويلة، وحرمانها حتى من التواصل معهم.

ولقد تم الاتفاق مع الأب لتمكين الأم من مشاهدة الأطفال مرة أخرى قبل مغادرتها غزة والعودة إلى السويد. لاحقا تم تنظيم اتفاق في دائرة الإرشاد والاصلاح الأسري في المحكمة الشرعية بين السيدة (م) وزوجها لتتمكن من رؤية أولادها بصورة منتظمة طوال فترة إقامتها بغزة وليس لمرة واحدة فقط.

١,٢. حصول ٥٠٠ امرأة على الاستشارة القانونية

قامت الوحدة بتقديم (٥٣٠) استشارة قانونية خلال العام ٢٠١٣، وذلك للنساء اللواتي قدمن إلى طلب الاستشارة أو النساء اللواتي قمن بالاتصال بالوحدة عبر الهاتف، وقد بلغ عدد الاستشارات التي تم تقديمها في فرع جباليا (145) استشارة، أما في فرع خان يونس فقد تم تقديم (١٨٥) استشارة، وفي مقر المركز بمدينة غزة تم تقديم (٢٠٠) استشارة.

مؤشرات القياس:

» بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة (٥٣٠) استشارة
» وسائل القياس
» تم رصد عدد الاستشارات القانونية التي تم تقديمها للنساء، سواء للواتي قدمن للاستشارة، أو اللواتي تم تقديم الاستشارة لهن عن طريق الهاتف أو عبر الإيميل.

١,٣. تنفيذ الاحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية

خلال العام ٢٠١٣ عملت الوحدة على تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية، وذلك بعد عقد الوحدة عدد من اللقاءات مع النساء المستفيدات اللواتي عبرن عن حاجتهن إلى المساعدة القانونية في تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية، وقد أدى بدء عمل دوائر التنفيذ داخل المحاكم الشرعية إلى تسهيل العمل في هذا المجال، إذ كان في السابق يتم تنفيذ الأحكام لدى دوائر الإجراء في المحاكم النظامية.

جدول يوضح عدد القضايا التي تنفيذها خلال العام

فرع غزة	فرع جباليا	فرع خانيونس	المجموع
١٩	١٣	١٠	٤٢

مؤشرات القياس:

» بلغ عدد النساء اللواتي استفدن من تنفيذ الاحكام (٤٢) امرأة
» بلغ عدد الاحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية وتم تنفيذها (٤٢) حكما

وسائل القياس:

» تم رصد ارتياح النساء من تنفيذ أحكامهن.

١,٤. تقديم الاستشارة القانونية للنساء السجينات

خلال فترة التقرير قامت محاميات الوحدة بعمل (٥) زيارات إلى سجن النساء واطلعن

على أوضاع السجينات من حيث ظروف اعتقالهن وظروفهن المعيشية، كما التقين بمسؤولة السجن والتي تم التباحث معها بحصوص مطالب السجينات، والتي بدورها استجابت لبعض هذه المطالب، وأهمها السماح بادخال المواد المطلوبة لتدريب السجينات على التطريز والسراميك.

مؤشرات القياس:

» بلغ عدد الزيارات لسجن النساء (٥) زيارات
» بلغ عدد النساء السجينات اللواتي تم زيارتهن (٢٦) سجينة
» بلغ عدد السجينات اللواتي تم تقديم استشارة قانونية لهن (٣٥)
» وسائل القياس:
» تم رصد أوضاع السجينات وظروف اعتقالهن.
» تم الاستجابة الى مطلب السجينات بادخال مواد خاصة بالتطريز والسراميك لتدريبهن عليها

مخرج رقم (٢)

التوعية القانونية للمرأة في الحقوق التي كفلتها القوانين المحلية واتفاقيات حقوق الانسان.

٢,١) توعية ٢٠٠٠ امرأة بحقوقهن القانونية المكفولة في القانون الدولي والمحلي

النشاطات:

١. تنظيم محاضرات توعية قانونية للنساء

نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١٣ (٩٥) محاضرة توعية قانونية تركزت في قانون الأحوال الشخصية في قضايا الزواج ، الطلاق، الحالات التي يحق فيها للمرأة طلب التفريق عن طريق القضاء، فقد نفذت الوحدة (١١) محاضرة في مجال قانون الأحوال الشخصية، كما نفذت (٣٧) محاضرة خاصة بالعنف ضد المرأة، بالإضافة الى تنفيذ (١٦) محاضرة خاصة بحقوق الطفل و(٣١) في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

وخلال العام تلقت الوحدة عدداً من المراسلات من مؤسسات مجتمعية ونسوية بالإضافة إلى مدارس اعدادية وثانوية لتنفيذ محاضرات توعية قانونية. أهمها اتحاد الكنائس، مركز صحة المرأة جباليا، وجمعية زاخر.

كما قامت الوحدة بعمل أكثر من محاضرة في عدد من المؤسسات التي تعاونت معها وذلك بناء على طلب النساء.

مؤشرات القياس:

» نظمت الوحدة خلال العام (٩٥) محاضرة توعية قانونية.
» (٣٧) محاضرة في موضوع العنف ضد المرأة.
» (١١) محاضرة في قانون الأحوال الشخصية.
» (١٦) محاضرة في اتفاقية حقوق الطفل.
» (٣١) محاضرات في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
» بلغ عدد المشاركين في المحاضرات (٢٩٨٢) من بينهم (٢٦٦٠) نساء، (٣٢٢) ذكورا.
» بلغ عدد النساء اللواتي توجهن الى الوحدة طلبا للمساعدة القانونية على اثر مشاركتهن في المحاضرات (٩٨) امرأة.
» بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء اثناء المحاضرات (٢٥٧) استشارة.
» تم عقد هذه المحاضرات بالتعاون مع (٤٤) مؤسسة في جميع أنحاء قطاع غزة بالإضافة الى (٣٥) مدرسة.
» الوصول الى مناطق نائية ومهمشة في قطاع غزة تفتقر الى المؤسسات المجتمعية والنسوية .
» تم التعاون مع (١٤) جمعية ومدرسة لاول مرة .

وسائل القياس :

» تم رصد عدد النساء اللواتي توجهن طلبا للمساعدة القانونية بعد محاضرات التوعية القانونية (٩٨)
» تم رصد عدد الاستشارات التي تم تقديمها اثناء محاضرات التوعية (٢٥٧)
» تم رصد عدد النساء والرجال المشاركين في محاضرات التوعية (٢٩٨٢)
» تم رصد عدد المؤسسات المحتمعية والنسوية التي تم التنسيق معها (٤٤)

٢. اصدار بيان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

أصدرت الوحدة بيانا بمناسية اليوم العالمي للمرأة في الثامن من اذار بعنوان «في يوم المرأة العالمي الدعوة مفتوحة لإنصاف النساء الفلسطينيات ووضع حد لمعاناتهن».

مؤشرات القياس:

تم إصدار البيان ووضعه على الصفحة الإلكترونية للمركز
وتم وضع البيان على صفحة المركز على Facebook

وسائل القياس :

تم رصد ردود أفعال ايجابية على البيان

أ. منى الشوا، مديرة وحدة المرأة والطفل خلال محاضرة للمحاميين الشرعيين بتاريخ ٥ مايو ٢٠١٣

٣. المقابلات مع وسائل الاعلام

تعاونت وحدة المراة مع وسائل الإعلام، سواء مع الصحف المحلية والإذاعات والفضائيات، حيث أجرى طاقم الوحدة (٥) لقاءات تلفزيونية؛ و(٧) لقاءات اذاعية؛ ولقائين صحفيين.

مؤشرات القياس:

» تم عمل (٥) لقاءات تلفزيونية
» تم عمل (٧) لقاءات اذاعية
» تم عمل لقائين صحفيين

وسائل القياس :

تم بث اللقاءات في المحطات الفضائية والإذاعية

٤. المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها وحدة التدريب في المركز

شاركت الوحدة في الدورات التدريبية التي نظمتها وحدة التدريب في المركز في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان مجموع الجلسات التدريبية التي شاركت بها الوحدة في جميع الدورات التدريبية () جلسة تدريبية خاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الطفل، الجندر، والإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.

مؤشرات القياس:

» عدد الجلسات التدريبية التي شاركت بها الوحدة (٢٤) جلسة تدريبية.
» عدد الدورات التي شاركت بها الوحدة (١١) دورة تدريبية في مجال الديمقراطية وحققق الانسان واتفاقية سيداو.

وسائل القياس:-

تم رصد ردود افعال المشاركين في الدورات من خلال استمارات التقييم

مخرج رقم (٣)

المساهمة في الحد من مظاهر العنف ضد النساء بما فيها جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بقضايا «شرف العائلة»

النشاطات

❖ **تنظيم نشاطات خاصة بمناهضة العنف ضد المرأة على مدار العام، وبشكل خاص** خلال

حملة ١٦ يوما من النشاط العالمي لمناهضة العنف.

عملت الوحدة على تنفيذ نشاطات خاصة بالحد من ظاهرة العنف على مدار العام، الى جانب ذلك كثفت عملها على موضوع العنف خلال حملة ١٦ يوما من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المراة التي تبدأ بتاريخ ٢٥ نوفمبر ووتنتهي بتاريخ ١٠ ديسمبر من كل عام وقد اشتملت هذه النشاطات على:-

- **تنظيم محاضرات توعية قانونية خاصة بالعنف**

خلال فترة حملة ١٦ يوما من مناهضة العنف ضد المراة نظمت الوحدة (٨) محاضرات توعية خاصة بالعنف ضد المرأة في المدارس الإعدادية والثانوية وقد تركزت بشكل خاص على الزواج المبكر ورفع سن الزواج.

مؤشرات القياس :

تم تنفيذ (٨) محاضرات توعية في مخاطر الزواج المبكر شارك في المحاضرات (٢٤٠) من أولياء الأمور والمدرسين.

وسائل القياس:

- **تم رصد اهتمام بموضوع الزواج المبكر**
- **تمت المطالبة من قبل المدارس بتكرار لقاءات التوعية في موضوع الزواج المبكر**

- **تنظيم لقاء للنساء المعنفات بعنوان (لست وحدك)**

نظمت الوحدة للمرة الأولى لقاءا للنساء المعنفات المستفيدات من برنامج المساعدة القانونية بعنوان "لستِ وحدكِ" وذلك في مقر المركز في جباليا، شاركت فيه ٢٥ سيدة.
هدف اللقاء إلى استعراض تجارب النساء المعنفات وإشراكهن مع غيرهن إضافة للتعرف على الدور الذي تقوم به وحدة المرأة في مجال المساعدة النساء ضحايا العنف.

مؤشرات القياس:

بلغ عدد النساء اللواتي شاركن في اللقاء (٢٠) امرأة.

وسائل القياس:

طالبت النساء المشاركات في اللقاء بتكرار هذه اللقاءات بعد نجاح اللقاء قررت الوحدة القيام بهذا النشاط خلال العام المقبل.

- **تنظيم حلقة نقاش حول رفع سن الزواج في قانون الأحوال الشخصية في خانيونس.**
- **ضمن نشاطات حملة ١٦ يوماً من مناهضة العنف ضد المرأة نظمت الوحدة ورشة عمل خاصة برفع سن الزواج شارك فيها (٢٥) مشاركا ومشاركة من مؤسسات مجتمعية ونسوية في المنطقة الجنوبية.**

تنظيم زيارات دورية لبيت الأمان وتقديم المساعدة والتوعية القانونية للنزيلات والعاملات:

خلال العام ٢٠١٣ قامت وحدة المرأة بعمل زيارات متابعة لبيت الأمان، وهو البيت الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية ويتم فيه تحويل الحالات المعنفة التي بحاجة للحماية، وذلك لمتابعة أوضاع النزيلات الى جانب تنفيذ محاضرات توعية قانونية للعاملات فيه، وتقديم المساعدة القانونية لبعض النزيلات.
كما تابعت الوحدة بعض الحالات بصورة خاصة وذلك بالتواصل مع إدارة بيت الأمان من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لهذه الحالات.

مؤشرات القياس :

- **بلغ عدد الزيارات لبيت الأمان (٧) زيارات**
- **بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة (٢٥) استشارة**
- **بلغ عدد القضايا التي رفعتها الوحدة للنزيلات (٤) قضايا**
- **بلغ عدد محاضرات التوعية التي قدمتها الوحدة للنزيلات والعاملات في بيت الأمان (٥) محاضرات**
- **بلغ عدد المشاركات في محاضرات التوعية القانونية في بيت الأمان (٧٥) مشاركة.**

وسائل القياس:

خلال العام ٢٠١٣ تم تواصل إدارة بيت الأمان مع الوحدة للتدخل في أكثر من حالة وردت إليه.

إصدار بيان خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف:

أصدرت الوحدة بيانا خاصا بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة بعنوان «في ظل تدهور أوضاع حقوق الإنسان النساء الفلسطينيات ينتظرن من ينصفهن فهل من مجيب؟».

مؤشرات القياس:

تم نشر البيان على الصفحة الإلكترونية للمركز

تم نشر البيان على صفحة المركز على facebook

وسائل القياس:

تم التواصل مع الوحدة من قبل بعض الإذاعات للحديث حول اليوم العالمي لمناهضة العنف بعد نشر البيان

- **التعاون مع المؤسسات النسوية المحلية والدولية**

تنظيم حلقة نقاش بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بعنوان «حق المرأة في الحياة»

بتاريخ ٣/١٠ نظمت وحدة المرأة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع كل من منظمة اليونيسف وهيئة الامم المتحدة للمرأة، حلقة نقاش بعنوان «حق المرأة في الحياة»، تم خلالها تقديم أوراق عمل حول حق المراة في الحياة وفق المعايير والمواثيق الدولية، حق المرأة في الحياة وفق القوانين الفلسطينية بين النظرية والتطبيق.

ندوة بعنوان حق المرة في الحياة نظمتها وحدة المرأة ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٣

مؤشرات القياس:

بلغ عدد المشاركين في حلقة النقاش (٦٠) مشاركا ومشاركة ممثلين عن مؤسسات نسوية وحقوقية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة، إلى جانب عدد من المخاتير وقضاة من القضاء العشائري.

وسائل القياس:

خرجت الورشة بمجموعة من التوصيات أهمها:

» تطوير العمل على صعيد تعريف النساء بحقوقهن
» العمل على تعريف النساء بمراكز وأماكن الدفاع عنهن
» قيام المؤسسات الدولية بتعزيز التعاون والشراكة مع المجتمع المدني تجاه الحد من العنف ضد النساء
» حث المؤسسات الرسمية على ملاحقة الجناة من مقترفي جرائم القتل على خلفية الشرف وإلحاق أقصى العقوبة بهن.

كما شاركت الوحدة بالعديد من الفعاليات التي نظمتها المؤسسات النسوية بمناسبة حملة (١٦) يوما من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة من خلال المشاركة في المؤتمرات وورش العمل التي نظمت بهذه المناسبة.

التعاون مع تحالف (أمل) لمناهضة العنف ضد المرأة

مثلت مديرة الوحدة في المركز في اجتماعات تحالف (أمل) خلال العام ٢٠١٣. يذكر أن المركز يشارك منذ العام ٢٠٠٩ في عضوية اللجنة الاستشارية لتحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة، وهو تحالف مجموعة من المؤسسات النسوية والحقوقية لمناهضة العنف ضد المرأة وهذه المؤسسات هي: مركز شؤون المرأة؛ طاقم شؤون المرأة؛ المركز الفلسطيني لحل النزاعات؛ مركز الاستشارات والأبحاث القانونية للمرأة؛ جمعية عايشه؛ جمعية المرأة المبدعة؛ مركز صحة المرأة جباليا؛ اتحاد لجان العمل الصحي؛ وجمعية الوفاق.

وخلال العام ٢٠١٣ شاركت الوحدة بالعشاء الخيري الذي تم تنظيمه بمناسبة حملة ١٦ يوما من مناهضة العنف ضد المرأة، هذا بالإضافة إلى مشاركة الوحدة في المؤتمر الذي نظمه التحالف بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبالشراكة مع منتدى مناهضة العنف ضد المرأة في الضفة الغربية بعنوان «نحو جهود تنسيقية فاعلة لمواجهة العنف ضد النساء» من خلال تقديم الأستاذة حنان مطر ورقة عمل خلال المؤتمر بعنوان «دور المؤسسات النسوية والحقوقية في مواجهة العنف ضد المرأة».

مخرج رقم (٤)

العمل من أجل تضمين المعايير الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في القوانين ومشاريع القوانين الفلسطينية

قانون الاحوال الشخصية

١,٤. المساهمة في العمل على رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة

النشاطات

١. إصدار بيان يناشد قاضي القضاة لإصدار قرار إداري يكفل تماثل سن الزواج والمعايير الدولية:

على خلفية زواج اثنين من القاصرين التي تم إثارتها بشكل كبير في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي أصدر المركز بياناً أثار فيه مجددا قصور قوانين الأحوال الشخصية المطبقة في قطاع غزة ومخالفتها لمعايير حقوق الانسان خاصة المعايير المتعلقة بسن الزواج. وعلى ضوء استمرار حالة الانقسام الراهن الذي يحول دون تعديل القوانين بفعل تعطيل المجلس التشريعي فقد دعا البيان قاضي القضاة الشرعي إلى إصدار قرار إداري مغاير للقرار المعمول به حاليا بما يكفل تماثل سن الزواج مع المعايير الدولية ذات العلاقة.

٢. اللقاءات مع القضاة والمحامين الشرعيين

لقاء مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٧، قامت الوحدة بعقد لقاء مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الدكتور حسن الجوجو، هدف اللقاء إلى مناقشة موقف المركز الداعي قاضي القضاة إلى إصدار قرار إداري خاص برفع سن الزواج الى جانب تناول أهم معيقات العمل في المحاكم الشرعية.

٣. لقاءات مع المؤسسات النسوية وأطراف ذات علاقة

تنظيم حلقة نقاش خاصة برفع سن الزواج في خانيونس

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٩، واستكمالا لنشاطات الوحدة في العمل على رفع سن الزواج بالإضافة إلى نشاطات الوحدة خلال حملة ١٦ يوما من مناهضة العنف ضد المرأة، قامت الوحدة بتنظيم حلقة نقاش حول رفع سن الزواج في قانون الأحوال الشخصية، وذلك في مقر المركز بمدينة خانيونس.

خلال الحلقة الدراسية قدم رئيس محكمة الاستئناف الشرعية في خانيونس الشيخ إبراهيم النجار ورقة عمل بعنوان «سن الزواج في قانون الأحوال الشخصية»، كما قدم محامي الوحدة الأستاذ سمير حسنية ورقة عمل بعنوان «دور قانون الأحوال الشخصية في تفاقم ظاهرة الزواج المبكر». وقد شارك في الورشة (٢٥) مشاركاً ومشاركة من مؤسسات مجتمعية ونسوية في المنطقة الجنوبية.

وقد خرجت الحلقة بتوصيات أهمها:

» ضرورة العمل على التوعية بمخاطر الزواج المبكر
» تنظيم دورات تدريبية للمقبلين على الزواج لتوعيتهم بالحياة الزوجية

مؤشرات القياس:

» تم إصدار مناشدة لرفع سن الزواج
» تم عمل لقاء مع رئيس مجلس القضاء الأعلى حول رفع سن الزواج
» تم تنظيم حلقة نقاش لمناقشة رفع سن الزواج في قانون الأحوال الشحصية
» تم مشاركة ٢٥ مشاركا ومشاركة في حلقة النقاش الخاصة برفع سن الزواج في قانون الأحوال الشخصية.

وسائل القياس:

تم رصد اهتمام بموضوع رفع سن الزواج
تم رصد الحاجة إلى مواصلة العمل على التوعية بموضوع الزواج المبكر

مخرج رقم (٥)

تأهيل محاميين ومحاميات لمزاولة مهنة المحاماة الشرعية

النشاطات :

١. **استيعاب محاميات حديثات التخرج للتدريب العملي على القضاء الشرعي في الوحدة**
خلال العام ٢٠١٣ لم يتم استيعاب محاميات حديثات التخرج للتدريب العملي في الوحدة.

٢. **مساعدة وحدة التدريب في تنظيم دورات تدريبية للمحامين والمحاميات الراغبين في الحصول على رخصة مزاولة المحاماة الشرعية**
خلال العام ٢٠١٣ قامت الوحدة وبالتعاون مع وحدة التدريب في المركز بتنظيم دورتين تدريبيتين للمحامين الشبان الراغبين في الحصول على الرخضة الشرعية على النحو التالي:
في الفترة من ٢٩/٤-٦/٥/٢٠١٣ نظمت للمحامين الشبان في مقر المركز في خانيونس وشارك فيها (٣٤) محامية ومحام.
الدورة الثانية عقدت في الفترة ما بينً ٥/٥-١٢/٥/٢٠١٣ في مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مدينة غزة شارك فيه (٣٤) محامية ومحام.
يذكر أن لهذه الدورات أهمية خاصة نظرا لأنها تعقد قبل الامتحان الخًاص بمزوالة مهنة المحاماة الشرعية، كما أنها تساعد المحامين الراغبين في الحصول على رخصة مزاولة هذه المهنة، وأنها تأتي بناء على طلب المحامين بتنظيم مثل هذه الدورات.

مؤشرات القياس:

بلغ عدد المشاركين في الدورات (٦٨) محامية ومحامي.

وسائل القياس:-

تم رصد ردود أفعال المشاركين في الدورات من خلال استمارات التقييم
تم رصد اجتياز (٥٥) محامي ومحامية من المشاركين في الدورات التدريبية اجتياز امتحان مزاولة المحاماة الشرعية.

مخرج رقم (٦)

العمل على بناء قدرات العاملين في وحدة المرأة

النشاطات :

إشراك العاملين في الوحدة في دورات تدريبية محلية وخارجية تعمل على تطوير مهارتهم الخاصة بالتدريب، الجندر، السلامة والرفاه.

» خلال العام ٢٠١٣ قامت الوحدة بتنظيم يوم تدريبي للنساء العاملات في المركز خاص بالرفاه والأمن الشخصي والسلامة بالتعاون مع مؤسسة نساء لنساء السويدية (KTK) شارك فيه (١٥) من العاملات في المركز.
» بتاريخ ٢٤–٢٥ اغسطس ٢٠١٣ شاركت المحامية غادة النزلي بدورة تدريبية خاصة بالرعاية الذاتية والأمن المتكامل.

مؤشرات القياس :

بلغ عدد الدورات التي شارك فيها العاملون في الوحدة دورتين.

وسائل القياس:

تم رصد استفادة العاملات من الدورة الخاصة بالرفاه والأمن وطالبن بعقد مزيد من هذه الدورات

نشاطات خارج الخطة:

❖ **نتائج بحث تقييم النظام القضائي العرفي ومناسبة تطبيقاته لعدالة الأطفال في خلاف مع القانون**

خلال العام ٢٠١٣ نظمت وحدة المرأة بالشراكة مع جمعية أرض الإنسان السويسرية عدداً من النشاطات لمناقشة بحث تقييم النظام الفضائي العرفي ومناسبة تطبيقاته لعدالة الأطفال في خلاف مع القانون الذي تم الانتهاء منه في اغسطس ٢٠١٢.

تمثلت هذه النشاطات على النحو التالي:

بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢١ تم تنظيم ورشة عمل لمناقشة نتائج البحث مع الأطراف ذات العلاقة من رجال قضاء عشائري ومحامين وعاملين في مؤسسات معنية بحقوق الأطفال.

ورشة عمل نظمتها وحدة المأة وجمعية أرض الإنسان السويسرية لمناقشة نتائج البحث الخاص بعدالة الأحداث بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٣

خلال شهر أوكتوبر تم عقد ثلاث محاضرات في ثلاث جامعات وهي جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية، وجامعة فلسطين لاستعراض أهم النتائج التي خرج بها البحث مع طلبة كلية الحقوق في هذه الجامعات.

كما تم تنظيم حلقتي نقاش مع الأطراف ذات العلاقة بموضوع عدالة الأحداث وبشكل خاص على الصعيد الرسمي من وكلاء نيابة وعلاقات عامة بالشرطة وشبكة حماية الطفولة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية إلى جانب بعض رجال القضاء العشائري، وذلك في كل من مدينة غزة وخانيونس.

- **مشاركة الوحدة في إعداد ورقة مناصرة بشأن النساء الفلسطينيات في اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة التي اعدتها الشبكة الاوربية – المتوسطية لحقوق الإنسان**

شاركت الوحدة خلال العام ٢٠١٣ في عضوية اللجنة التوجيهية لورقة المناصرة بشأن النساء الفلسطينيات في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة التي قامت بإعدادها الشبكة الآومتوسطية لحقوق الإنسان. يذكر أن اللجنة التوجيهية تتكون بالإضافة للمركز، مركز عدالة، مركز المراة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومؤسسة كفينا تل كفينا.

وكعضو في اللجنة التوجيهية قامت الوحدة بتنظيم اجتماع لمجموعة بؤرية تتكون من مؤسسات نسوية وحقوقية ناشطة في قطاع غزة مع الباحث المكلف لإعداد الورقة من قبل الشبكة ماجد بامية لمناقشة أولويات قضايا انتهاكات حقوق النساء في قطاع غزة .

يذكر أن الورقة تم الانتهاء من إعدادها بصورتها النهائية في نهاية ديسمبر ٢٠١٣.

- **تقرير بعيون النساء (٢)**

أصدرت الوحدة تقرير «بعيون النساء» الخاص بآثار وتبعات عدوان «عامود السحاب» المتصلة بالنوع الاجتماعي، وهو الثاني من نوعه، فقد صدر التقرير الأول في سبتمبر ٢٠٠٩ وتناول الآثار والتبعات المتصلة بالنوع الاجتماعي على عدوان «الرصاص المصبوب».

يذكر أن هذا التقرير صدر باللغة الانجليزية.

وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

عملت الوحدة خلال العام ٢٠١٣، على تنفيذ كافة المخرجات الواردة في خطتها السنوية، بما في ذلك تنفيذ النشاطات المقررة ضمن هذه الخطة. ويلاحظ أن النشاطات التي تم العمل عليها ركزت في مجملها على مسألتين هامتين: الأولى رصد استمرار الإغلاق الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق العازلة البرية والبحرية على مدار العام. والثانية متابعة التداعيات المختلفة التي خلفها، وما يزال، الانقسام السياسي الفلسطيني على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الفلسطينيين. وقد ساهمت الوحدة في معظم الجهود التي قام بها المركز والخاصة بمتابعة آثار سياسات السلطات الإسرائيلية المحتلة على السكان الفلسطينيين المدنيين، وتدهور حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تركز عمل الباحثين في الوحدة على متابعة كافة التطورات الميدانية الخاصة بأوضاع السكان المدنيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، واستمرار معاناتهم الناجمة عن استمرار الإغلاق الإسرائيلي للعام السادس على التوالي.

وعملت الوحدة في هذا السياق على مراقبة، توثيق ودراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. كما تابعت الوحدة عملها على أجندة السلطة الفلسطينية في ميدان تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني.

وأنجزت الوحدة العديد من التقارير الدورية والتقارير الخاصة، ونظمت اللقاءات وورشات العمل، وساهمت في إنجاز العديد من النشاطات الأخرى على مستوى المركز، خاصة أنشطة وحدة التدريب. وعززت الوحدة حضورها المميز على صعيد تعزيز الشراكة والتنسيق والتشبيك مع المنظمات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية، حيث نظمت وشاركت في العديد من النشاطات والفعاليات معها. وشاركت الوحدة خلال العام في العديد من النشاطات التي قامت بها العديد من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة. وسجلت الوحدة توسعاً مميزاً على الصعيد الإعلامي، بما في ذلك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، المحلية والدولية. وفيما يلي نقدم عرضاً لإنجازات الوحدة ونشاطاتها خلال العام:

مخرج رقم (١)

المساهمة في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة.

١,١ رفع الوعي بآثار الإغلاق الإسرائيلي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين على المستوى الوطني والدولي

النشاطات

١. رصد ومتابعة قاعدة المعلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
٢. لقاءات مع خبراء تنمية – ممثلي السلطة الفلسطينية – مؤسسات دولية– أكاديميين–

مؤسسات مانحة– أجسام الأمم المتحدة المختلفة.

٣. تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
٤. (١٠) تقارير دورية خاصة حول حالة المعابر في قطاع غزة.
٥. تنظيم ورشتي عمل حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة.
٦. (٦) تقارير موجزة (أوراق حقائق) حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة.
٧. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

تركز عمل الوحدة ضمن هذا المخرج في تعزيز الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة. كما تركز عملها في مجال رصد ومراقبة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، وتداعيات وآثار الإغلاق الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على القطاع. وقد عملت الوحدة على تسليط الضوء على آثار تلك السياسات على حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي نقدم عرضاً لتلك النشاطات:

١) رصد ومتابعة قاعدة المعلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

استمرت الوحدة خلال العام ٢٠١٣، في تحديث قاعدة المعلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد ركزت الوحدة خلال العام على بناء قاعدة معلومات أساسية حول أثر الإغلاق الشامل المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة، على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما وثقت الوحدة انتهاكات الحق في السكن الملائم، بما فيها هدم وتدمير المنازل والأعيان المدنية، الحق في العمل، الاعتداءات على الصيادين، الاعتداءات على الأطفال، الإغلاق، وفيات المرضى على المعابر الحدودية، المعاقين، انتهاكات الحق في الصحة، انتهاكات الحق في التعليم، الفقر والبطالة.

٢) لقاءات مع خبراء تنمية – ممثلي السلطة الفلسطينية – مؤسسات دولية– أكاديميين– مؤسسات مانحة– أجسام الأمم المتحدة المختلفة.

عقد باحثو الوحدة خلال العام العديد من اللقاءات الهادفة للتعريف بتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وقد شملت تلك اللقاءات ممثلين عن المؤسسات الحكومية، المؤسسات الدولية، مندوبي وسائل الإعلام الدولية والمؤسسات المانحة. وقد تركزت معظم تلك اللقاءات على شرح سياسة الإغلاق الإسرائيلي الشامل المفروض على قطاع غزة، وآثارها على استمرار انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان قطاع غزة. وقد شملت تلك اللقاءات الاجتماع بوفود تضامن دولية ومراسلي وكالات إعلام دولية. وكانت أبرز تلك اللقاءات كما يلي:

» اجتماعات ولقاءات مع وفود دولية تمثل المؤسسات غير الحكومية، بما فيها منظمات الإغاثة الدولية، وأعضاء الوفود الدبلوماسية الأوروبية، وفود حركات التضامن الدولية.
» اجتماعات ولقاءات مع ممثلي هيئات ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها الأونروا، منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بعثة منظمة العمل الدولية وممثلي المنظمات الدولية الإنسانية.
» بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٨، اجتمع مدير الوحدة مع بعثة منظمة العمل الدولية، والتي ضمت كلاً من: كاري تابيولا، المستشار الخاص للمدير العام للمنظمة ومارتن أولز، من دائرة حماية العمل بالمنظمة، والتي تزور الأرض الفلسطينية المحتلة. تناول الاجتماع أوضاع العمال الفلسطينيين في قطاع غزة والتطورات المتعلقة بحقوق العمال في ضوء الإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد عن ٦ أعوام.
» بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠ التقى مدير الوحدة، خليل شاهين، برفقة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، المديرة الجديدة لمنظمة اليونيسيف، وذلك في مقر المنظمة بغزة. وعرض شاهين أثر الإغلاق المفروض على القطاع ونتائجه الكارثية على حقوق الأطفال، بما في ذلك أثره

على حق الأطفال في التعليم والصعوبات التي يواجهها سكان المناطق المقيد الوصول إليها في المناطق الحدودية الشرقية للقطاع.

» عقد مدير الوحدة ١٠ اجتماعات ولقاءات مع وفود حركات التضامن الدولية التي زارت القطاع خلال العام، تركزت حول تردي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع جراء استمرار الإغلاق المفروض على القطاع واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة. وشملت تلك اللقاءات وفود تضامن دولية من كل من إيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، أسبانيا، إيطاليا، السويد وفرنسا.

» عقد باحثو الوحدة ١٨ اجتماعاً ولقاءاً مع العديد من الوزارات والدوائر الحكومية، بمن فيهم وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الثقافة، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الحكم المحلي، سلطة البيئة، مصلحة مياه بلديات الساحل ووزارة التربية والتعليم. تناولت اللقاءات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة وآليات التخفيف من تردي الأوضاع في مجالات الصحة والتعليم وصحة البيئة.

٣) تقرير حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان: «ما زال الإغلاق مستمراً.. تقرير حول أثر الإغلاق الإسرائيلي على قطاع غزة». يتناول التقرير تداعيات الإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خلال العام ٢٠١٢. ويتعرض التقرير لأثر الإغلاق على الحق في الصحة، التعليم، الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر، انتهاك الحق في العمل، واستمرار الإغلاق البحري ومنع الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة من مزاولة أعمالهم.

٤) إصدار (١٠) تقارير دورية خاصة حول حالة المعابر الحدودية في قطاع غزة.

استمرت الوحدة خلال العام في إصدار تقارير دورية تسلط الضوء على حالة المعابر الحدودية لقطاع غزة. وتميزت تلك التقارير باتساع مضمونها لتشمل تغطية لتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في القطاع، فضلاً عن رصدها لأوضاع المعابر الحدودية. وقد أصدرت الوحدة (١٢) تقريراً دورياً، وبواقع تقرير دوري شهري، غطت الفترة من أول يناير وحتى نهاية ديسمبر من العام. أي بزيادة تقريرين عما هو مرصود في الخطة السنوية.

٥) تنظيم ورشتي عمل حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة.

» بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٤، نظمت الوحدة بالتعاون مع جمعية الأمل لتأهيل المعاقين بمدينة رفح ورشة عمل بعنوان: »حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة في قطاع غزة.. الواقع والتحديات«. عقدت الورشة في قاعة جمعية الأمل، وشارك فيها أكثر من (١٢٠) شخصاً من الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم، وممثلي مؤسسات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة رفح. قدم الباحث في الوحدة عزام شعت مداخلة تطرق فيها إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بسبب تعثر إعمال وتطبيق قانون المعاق الفلسطيني رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، رغم مرور ١٤ عاماً على صدوره. وعرض شعت الآثار الناجمة عن حالة الانقسام السياسي التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي فاقمت من معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وغياب آليات الرقابة والمتابعة الخاصة بإعمال القانون، وانتقد الحكومتين الفلسطينيتين في غزة ورام الله لعدم التزامهما بإعمال القانون عبر إجراءات إدارية، سياسية ومالية تساهم في تطور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

» بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: »مرضى يصارعون الموت في غزة.. حالة مرضى الروماتويد ومرضى سرطان الدم«. عقدت الورشة في المقر الرئيس للمركز بمدينة غزة، وشارك فيها متخصصون يمثلون وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، وعدد من مرضى الروماتويد وسرطان الدم وممثلو مؤسسات المجتمع

المدني، وخاصة الصحية منها.

(٦) تقارير موجزة (أوراق حقائق) حول انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة.

استمرت الوحدة خلال العام في إصدار نشرات شهرية دورية تتناول انتهاكات حقوق الأطفال في وقت النزاع المسلح في قطاع غزة. واعتمدت هذه النشرات في توثيق انتهاكات حقوق الأطفال على الآلية الدولية للرصد والتبليغ التي صممت وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي (١٦١٢) لسنة ٢٠٠٥. وقد أصدرت الوحدة (٧) أوراق حقائق، غطت الفترة من أول يناير وحتى نهاية ديسمبر من العام.

٧) إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

» **البيانات الصحفية**

- أصدرت الوحدة (٨) بيانات صحفية خلال العام، تناولت فيها انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شملت إدانة استمرار الإغلاق غير القانوني للقطاع وآثاره الخطيرة على مجمل تلك الحقوق، مناشدات للمجتمع الدولي بالتدخل لحماية حقوق المواطنين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدعوة لوقف تلك الانتهاكات من قبل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. كما شملت البيانات الدعوة لتوفير العلاج اللازم لمرضى قطاع غزة، وتداعيات الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة.
- كما أصدرت الوحدة (٤) أخبار صحفية خلال العام، حيث غطت الفعاليات والنشاطات التي نفذتها الوحدة ضمن هذا المخرج. وقد نشرت تلك الأخبار باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الالكتروني للمركز، كما نشرت في العديد من المواقع الالكترونية الإعلامية والصحف المحلية.

» **المقابلات الصحفية والنشاطات الإعلامية**

نفذت الوحدة خلال العام ٢٠١٣، العديد من الأنشطة والفعاليات الإعلامية. وشمل ذلك تغطية النشاطات المختلفة ضمن هذا المخرج، وتسليط الضوء على أبرز القضايا والانتهاكات التي يتعرض لها السكان المدنيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وقد شملت تلك النشاطات والمقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية.

١,٢ تعزيز الحق في التعليم، بما في ذلك التعليم المدرسي والجامعي.

النشاطات

١. رصد واقع التربية والتعليم المدرسي والجامعي في القطاع.
٢. مقابلات– لقاءات مع وزارة التربية والتعليم.
٣. مؤتمر قانون التعليم رقم (١) لسنة ٢٠١٣: رؤية من منظور حقوق الإنسان.

١) رصد واقع التربية والتعليم المدرسي والجامعي في القطاع

رصدت الوحدة خلال العام ٢٠١٣، أثر الإغلاق الذي تواصل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرضه على قطاع غزة، على قطاعي التربية والتعليم والتعليم العالي، بما في ذلك حق طلبة القطاع في الحصول على فرص استكمال مراحل تعليمهم العالي. كما رصدت الوحدة أثر إغلاق المعابر الحدودية مع قطاع غزة على قدرة الوزارة على توريد احتياجات قطاع التربية والتعليم لإعادة بناء وترميم المؤسسات التعليمية، والمستلزمات التعليمية إلى قطاع غزة. كما وثقت الوحدة أثر الاعتداءات الإسرائيلية على المؤسسات التربوية والتعليمية في قطاع غزة. وتابعت الوحدة واقع التعليم الأساسي والجامعي في قطاع غزة والسياسات الوطنية الخاصة بتطوير ذلك القطاع.

٢) مقابلات– لقاءات مع وزارة التربية والتعليم.

التقى باحثو الوحدة خلال العام مع ممثلي وزارة التربية والتعليم العالي، دائرة التعليم بوكالة الغوث الدولية، قطاع التعليم الخاص لمناقشة واقع التعليم في قطاع غزة وآليات عمل الدوائر

المختلفة للتربية والتعليم والتعليم العالي. والتقى باحثو الوحدة بكل من مدير عام الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام بوزارة التربية والتعليم العالي بغزة، والمستشار القانوني لوزارة التربية والتعليم العالي. هدفت اللقاءات إلى مناقشة أوضاع التربية والتعليم في قطاع غزة، بما في ذلك التحديات التي تواجه المؤسسات التربوية لتعزيز التعليم الأساسي في قطاع غزة. كما شملت تلك الاجتماعات واللقاءات الإعداد لمؤتمر قانون التعليم رقم (١) لسنة ٢٠١٣، الذي نظمته الوحدة خلال العام.

٣) مؤتمر قانون التعليم رقم (١) لسنة ٢٠١٣: رؤية من منظور حقوق الإنسان.

» بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٨، نظمت الوحدة بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية ومؤسسات حقوق الإنسان (مركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان) مؤتمراً بعنوان: »قانون التعليم رقم (١) لسنة ٢٠١٣: رؤية من منظور حقوق الإنسان"، وذلك في فندق الكومودور في مدينة غزة. شارك في المؤتمر أكثر من مائتي مشاركة ومشارك من الأكاديميين الفلسطينيين، الخبراء التربويين، ممثلي قطاع التربية والتعليم الحكومي، قطاع التربية والتعليم بوكالة الغوث الدولية، قطاع التربية والتعليم الخاص، ممثلي مجلس أولياء الطلبة ومؤسسات المجتمع المدني. واشتمل المؤتمر على جلستين، كانت الجلسة الأولى بعنوان:"قانون التعليم رقم (١) لسنة ٢٠١٣ وقطاع التربية والتعليم"، والجلسة الثانية بعنوان "قانون التعليم رقم (١) لسنة ٢٠١٣: منظور حقوقي وتربوي». وفي نهاية المؤتمر، ألقى خليل شاهين، مدير الوحدة التوصيات الختامية للمؤتمر والتي تمحورت حول المطالبة بوقف إعمال قانون التعليم الجديد.

أنشطة أخرى

❖ بتاريخ ٢٠١٣/١/١٦، شارك مدير الوحدة، في مؤتمر نظمته جامعة الأقصى بغزة. وقدم ورقة عمل بعنوان: «أثر الإغلاق الإسرائيلي على حالة المعابر الحدودية في قطاع غزة». حضر المؤتمر (١٦٠) طالبة وطالبا. تناولت الورقة آثار الحصار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع، وسلطت الضوء بشكل خاص على تداعيات الحصار على قطاع التربية والتعليم والتعليم العالي.

❖ تابعت الوحدة تداعيات إعمال قانون التعليم الجديد في قطاع غزة، وخاصة سياسة تأنيث المدارس الحكومية في القطاع، بما في ذلك قرار وزارة التربية والتعليم في غزة بنقل وانتداب نحو ١٨٠ مدرساً كانوا يعملون في مدارس البنات الثانوية في القطاع إلى مدارس الطلاب الثانوية. وقد التقى باحثو الوحدة مع لجنة شكلت لتمثل هؤلاء المدرسين، خاصة وأن غالبيتهم من المعلمين الذين رفضوا الاستجابة لقرار الاستنكاف عن الدوام المدرسي، بسبب الانقسام السياسي، في العام ٢٠٠٧.

❖ بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٩، قدم خليل شاهين، مدير الوحدة، مداخلة حول الآثار المترتبة على إصدار قانون التعليم رقم ١ لسنة ٢٠١٣ في قطاع غزة على الأوضاع التعليمية، وذلك في اجتماع قطاع القانون الذي شارك فيه أكثر من ٢٠ منظمة دولية ومحلية، وعقد في مركز الميزان لحقوق الإنسان. وعرض مدير الوحدة آخر التطورات والنتائج المترتبة على إعمال القانون في قطاعات التعليم الحكومية، الخاصة وقطاع التعليم في الأنروا.

❖ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٤، تدخلت الوحدة لحل الأزمة بين وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة ومدرسة المشاعل الخاصة والتي أدت إلى تعليق العمل في المدرسة وتأخير حصول طلابها على نتائج امتحاناتهم. أجرى الباحث في الوحدة د.فضل المزيني، عدة لقاءات مع الطرفين، وتم التوصل إلى صيغة لتسوية الأزمة.

١,٣ تعزيز الحق في الصحة.

النشاطات

١. رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة.

٢. لقاءات مع وزارة الصحة– دائرة الصحة في الأنروا– مؤسسات صحية أهلية– أطباء– شركات الأدوية.

٣. أنشطة ضغط وتعبئة لتعزيز خدمات الصحة: ورشة عمل حول واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة: مستشفى الشفاء نموذجاً.

٤. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

١) رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة

عملت الوحدة خلال العام على رصد واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، من خلال تحديث البيانات المتوفرة لدى الوحدة حول الأوضاع الصحية في قطاع غزة. كما تابعت الوحدة أثر حصار القطاع على حرية تنقل وسفر المرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة، وحالات منع أو اعتقال المرضى أو مرافقيهم. كما تابعت الوحدة أوضاع المرضى في قطاع غزة، وخصوصاً مرضى اللوكيميا والروماتويد في ظل نفاذ الأدوية والمستهلكات الطبية.

٢) لقاءات مع وزارة الصحة– دائرة الصحة في الأنروا– مؤسسات صحية أهلية– أطباء– شركات الأدوية.

قامت الوحدة خلال العام ٢٠١٣، بتوثيق علاقاتها مع كافة الأطراف المقدمة للخدمات الصحية. وتواصلت الوحدة مع العديد من الأطراف ذات العلاقة بالقطاع الصحي، عبر اللقاءات أو الاجتماعات المباشرة أو المراسلات: أهمها الجهات التالية:

» منظمة الصحة العالمية: د. محمود ضاهر مدير المنظمة في القدس، وعبد الناصر صبح من مكتب المنظمة في غزة.
» وزارة الصحة في رام الله: د. عنان المصري، وكيل الوزارة، د. رزق عثمان، مدير السياسات الدوائية في الوزارة، ود. محمد النجار مدير عام المستودعات الطبية في الوزارة.
» وزارة الصحة بغزة: د. يوسف أبو الريش، مدير عام المستشفيات في الوزارة، د.منير البرش، مدير عام الصيدلة في الوزارة، د. نائل سكيك، مدير المستودعات الدوائية في مستشفى الشفاء، مكتب وزير الصحة بغزة.
» د. عائد ياغي مدير الإغاثة الطبية في قطاع غزة، لجان الرعاية الصحية في قطاع غزة واتحاد لجان العمل الصحي.
» دائرة الصحة في الأنروا، منظمة أطباء العالم، الهلال الأحمر الفلسطيني.

وقد تركزت تلك النشاطات حول واقع القطاع الصحي والخدمات الصحية في قطاع غزة، أثر الحصار على العلاج في الخارج، تزويد معلومات عن نقص الأدوية والمستلزمات الطبية والتواصل مع الأطراف المختلفة لحل أزمة نقص الأدوية.

٣) أنشطة ضغط وتعبئة لتعزيز خدمات الصحة.

نفذت الوحدة العديد من أنشطة الضغط والتعبئة لتعزيز الخدمات الصحية في قطاع غزة، وشملت تلك الأنشطة متابعة أوضاع دائرة العلاج في الخارج في قطاع غزة، ومسألة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في المرافق الصحية الحكومية. وساهمت الوحدة في الجهود المبذولة من أجل التوصل لحلول للأزمة من أجل ضمان التوريد المنتظم والدوري للأدوية لمرضى القطاع.

ورشة عمل حول واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة: مستشفى الشفاء نموذجاً.

» بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٤، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: «واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة: مستشفى الشفاء نموذجاً». شارك فيها مجموعة من المتخصصين، يمثلون وزارة الصحة، ونخبة من المؤسسات الصحية في قطاع غزة وممثلي مؤسسات المجتمع المدني. افتتح الورشة د.فضل المزيني، الباحث في وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز، وقدم د.رياض الزعنون، رئيس مجلس إدارة المركز ووزير الصحة الأسبق، مداخلة حول نقاط القوة والضعف في النظام الصحي الفلسطيني، وقدمت الإعلامية سامية الزبيدي مداخلة حول رؤية الإعلام لواقع الخدمات الصحية في قطاع غزة: حالة مستشفى الشفاء نموذجا»، وقدم د.يوسف أبو الريش، مدير عام المستشفيات في وزارة الصحة بغزة مداخلة بعنوان: «دور وزارة الصحة في تطوير الخدمات الصحية في قطاع غزة: حالة مستشفى الشفاء نموذجاً». وفي نهاية الورشة فتح باب النقاش، وقدم فيه المشاركون والمشاركات عدداً من المداخلات والأسئلة، كما عرض العديد من المرضى أو ذويهم لتجاربهم العلاجية في المستشفيات الحكومية.

د. فضل المزيني خلال ادارته لورشة عمل الخدمات الصحية في قطاع غزة، مستشفى الشفاء نموذجاً، ١٤ فبراير ٢٠١٣

٤) إصدارات البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

أصدرت الوحدة عدداً من البيانات الصحفية الخاصة بتطورات الأوضاع الصحية في قطاع غزة، بما في ذلك أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية لمرضى القطاع، وخصوصاً مرضى اللوكيميا والروماتويد. كما أصدرت الوحدة بيانات صحفية حول عرقلة تنقل المرضى ومرافقيهم عبر معبر بيت حانون "إيريز" لتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية وإسرائيل، أو عبر معبر رفح الحدودي لتلقي العلاج في المستشفيات المصرية. كما أصدرت الوحدة بيانات حول أثر انقطاع التيار الكهربائي على عمل المرافق الصحية.

- بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٩، أصدرت الوحدة بياناً ناشدت فيه الرئيس الفلسطيني بالتدخل من أجل إنقاذ حياة ٣٦ مريضاً بـ "اللوكيميا" لم يتلقوا علاجهم منذ ٨ شهور.
- بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٧، أصدرت الوحدة بياناً ناشدت فيه الرئيس الفلسطيني التدخل لإنقاذ حياة مرضى اللوكيميا والروماتويد.
- بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٨، أصدرت الوحدة بياناً حول اعتقال القوات الحربية الإسرائيلية مريضا أثناء توجهه لتلقي العلاج في المستشفيات الإسرائيلية.
- بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٧، أصدرت الوحدة بياناً مشتركاً مع شبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان حول أثر استمرار أزمة انقطاع التيار الكهربائي على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وتحديداً على عمل المرافق الصحية في قطاع غزة.
- وأجرى طاقم الوحدة (٥) مقابلات إعلامية تناولت واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، وخاصة أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية وأثر أزمة الكهرباء على عمل المرافق الصحية في القطاع واعتقال المرضى ومرافقيهم، أثناء توجههم إلى مستشفيات الضفة الغربية أو إسرائيل عبر معبر بيت حانون "إيريز".

أنشطة أخرى

❖ ورشة عمل بعنوان: »مرضى يصارعون الموت في غزة.. حالة مرضى الروماتويد ومرضى سرطان الدم«.
بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: "مرضى يصارعون الموت في غزة.. حالة مرضى الروماتويد ومرضى سرطان الدم". عقدت الورشة في المقر الرئيس للمركز في مدينة غزة، وشارك فيها مختصون وأطباء يمثلون وزارة الصحة، مؤسسات المجتمع المدني الصحية، منظمة الصحة العالمية، عدد من مرضى الروماتويد وسرطان الدم وحشد غفير من وسائل الإعلام المرئي والمكتوب. تناولت الورشة في محاورها أزمة نقص الأدوية الخاصة بهاتين الفئتين من المرضى بشكل خاص، وعرض المتحدثون خلالها أثر تأخير وصول الأدوية للمرضى على أوضاعهم الصحية. وخلصت الورشة إلى جملة من التوصيات أبرزها تشكيل لجنة متابعة تتولى الاتصال بكافة الأطراف الحكومية في كل من رام الله وغزة والعمل على انتظام ودورية تلك الأدوية في مواعيدها المحددة.

١,٤ تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني وفقاً للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

النشاطات

١. رصد واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
٢. أنشطة مناصرة وضغط مع نواب المجلس التشريعي ووزارة الشؤون الاجتماعية، القوى والأحزاب السياسية.
٣. حلقة إذاعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
٤. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

١) رصد واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
واصلت الوحدة عملها خلال العام ٢٠١٣، الخاص ببناء قاعدة معلومات حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وشمل ذلك رصد انتهاك حقوقهم في ميدان الحق في العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. وقد أعدت تلك الإحصاءات والبيانات عبر مقابلات أجريت مع العاملين في المؤسسات التي تعنى بتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أجرت الوحدة تحديثاً للمسح الخاص بالمؤسسات الأهلية العاملة في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين، وطبيعة الخدمات التي تقدمها.

٢) أنشطة مناصرة وضغط مع نواب المجلس التشريعي ووزارة الشؤون الاجتماعية، القوى والأحزاب السياسية.

» بتاريخ ٢٠١٣/٤/٩، عقد مدير الوحدة اجتماعاً مع موظفي مؤسسة هاند كاب. ودار النقاش حول دور المركز في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.
» بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٣، شارك الباحث في الوحدة عزام شعث، في حلقة نقاش حول تقييم النشاطات التي نظمتها الوحدة بالتعاون مع المركز الوطني للتأهيل المجتمعي خلال العام الماضي ٢٠١٢. وتم الاتفاق خلال الجلسة على تنظيم سلسلة من الفعاليات "ورشات العمل حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، المحاضرات وجلسات التوعية ونشاطات الضغط والمناصرة" خلال العام ٢٠١٣.

» بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٦، عقدت الوحدة ورشة عمل بالتعاون مع المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم في بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة. قدم الباحث في الوحدة عزام شعث، مداخلة حول واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة في ضوء الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، وفي ظل غياب تطبيق القانون الفلسطيني رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. عقدت الورشة في مقر المؤسسة السويدية وحضرها ٦٥ من الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم.

» بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢، عقدت الوحدة ورشة عمل للأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم في مدرسة بنات خان يونس الابتدائية للاجئين. قدم الباحث في الوحدة عزام شعث، مداخلة حول الحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة والقانون الفلسطيني رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. عقدت الورشة في مدرسة بنات خان يونس الابتدائية للاجئين، وشارك فيها ٢٥ من الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم.

٣) حلقة إذاعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢، استضافت إذاعة الشعب خليل شاهين، مدير الوحدة، في حلقة إذاعية، لمدة ساعة، بعنوان واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة إلى أين. تمحورت الحلقة حول تشخيص حالة تدهور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإغلاق الإسرائيلي، وغياب التطبيق الفعال للقانون الفلسطيني رقم ٤ للعام ١٩٩٩ بشأن حق ذوي اللإعاقة. وتمحورت الحلقة حول أهمية عملية دمج ذوي الإعاقة والالتزامات القانونية الخاصة بتأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة وفقاً للقانون الفلسطيني. وقد أعيد بث الحلقة على نفس الإذاعة مرتين خلال نفس الأسبوع.

٤) إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

» بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣، أصدرت الوحدة بياناً صحفياً بمناسبة مرور ٢١ عاماً على اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة. تناولت فيه التدهور المستمر لحقوق ذوي الإعاقة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية. واستعرض البيان أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة جراء الاعتداءات الإسرائيلية والإغلاق المفروض على القطاع منذ ٧ سنوات، والانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تطرق البيان إلى غياب تطبيق القانون رقم ٤ لعام ١٩٩٩، ودعا السلطة الفلسطينية إلى المباشرة الفورية في إعمال القانون، بما في ذلك الإسراع في إصدار بطاقة ذوي الإعاقة التي تشتمل على الخدمات الأساسية لذوي الإعاقة وأفراد أسرهم.

أنشطة أخرى

- بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٦، عقدت الوحدة ورشة عمل بالتعاون مع الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين. قدم الباحث في الوحدة عزام شعث، محاضرة حول القانون الإنساني الدولي ومدى انطباقه على الأراضي الفلسطينية المحتلة. عقدت الورشة في مقر الجمعية الوطنية في مدينة خان يونس، وشارك فيها ٢٠ من أعضاء الجمعية والمؤسسات المجتمعية في مدينة خان يونس.
- بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٣، عقدت الوحدة ورشة عمل بالتعاون مع الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين. قدم الباحث في الوحدة عزام شعث، محاضرة حول القانون الإنساني الدولي ومدى انطباقه على الأراضي الفلسطينية المحتلة. عقدت الورشة في مقر المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بخان يونس، وشارك فيها ١٢ من أعضاء المركز والمؤسسات المجتمعية في مدينة خان يونس.
- بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٦، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في ورشة عمل نظمها فريق كن إنسان الشبابي التطوعي بعنوان: "آليات وكيفية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمعلومات الإعلامية". وقدم الباحث شاهين مداخلة بعنوان:"حرية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمعلومات الإعلامية".

٥,١ المساهمة في حماية الحق في السكن الملائم والأرض وفقاً للمعايير الدولية للحق في السكن الملائم.

النشاطات

١. رصد واقع مشاريع الإسكان الخاصة بتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم.
٢. مقابلات مع وزارة الإسكان والأشغال العامة- الأونروا- المجلس الفلسطيني للإسكان- جمعيات الإسكان- شركات المقاولات – المواطنين المستفيدين.
٣. ورشة عمل حول واقع قطاع الإسكان في قطاع غزة.
٤. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

١) رصد واقع مشاريع الإسكان الخاصة بتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم.

تابعت الوحدة عملية رصد وتوثيق مشاريع الإسكان الخاصة بتأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم، وشمل ذلك رصد وتوثيق أعداد المنازل التي تعرضت للهدم خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة العام الماضي ٢٠١٢. كما شمل ذلك توثيق الأراضي الزراعية التي استهدفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال عملياتها الحربية في قطاع غزة، بما في ذلك الممتلكات الزراعية كالبيوت البلاستيكية،

شبكات الري، آبار المياه، مزارع الحيوانات والطيور وبرك المياه. كما تابعت الوحدة كافة التداعيات الناجمة عن هدم سلطة الأراضي الحكومية في غزة وإخلائها عشرات المنازل في قطاع غزة، بدعوى إقامتها على أراضي حكومية. وقد أعدت الوحدة ورقة عمل حول هدم تلك المنازل قدمت في خلال ورشة عمل نظمتها الوحدة حول هذا الموضوع.

٢) مقابلات مع وزارة الاسكان والأشغال العامة– الأنروا–المجلس الفلسطيني للإسكان– جمعيات الإسكان– شركات المقاولات – المواطنين المستفيدين.

التقى باحثو الوحدة خلال العام مع ممثلي وزارة الأشغال العامة والإسكان، المجلس الفلسطيني للإسكان، لمناقشة واقع الإسكان في قطاع غزة والآليات التي ينبغي العمل عبرها للارتقاء بواقع الإسكان. كما بحث طاقم الوحدة الجهود المبذولة من تلك الأطراف لإعادة إعمار المنازل التي تعرضت للهدم في قطاع غزة، والسبل الكفيلة بحصول أصحاب المنازل المدمرة على المأوى الملائم.

٣) ورشة عمل حول واقع قطاع الإسكان في قطاع غزة.

» بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧، نظمت الوحدة ورشة عمل بعنوان: "تداعيات إزالة التعديات على الأراضي الحكومية على واقع الحق في السكن الملائم في قطاع غزة». عقدت الورشة في فندق الكومودور بمدينة غزة، وشارك فيها مجموعة من المتخصصين يمثلون وزارة الأشغال العامة والإسكان، سلطة الأراضي في قطاع غزة، ممثلي لجان الأحياء والمناطق التي تعرضت للإخلاء ومؤسسات المجتمع المدني. أدار الورشة الباحث في الوحدة د.فضل المزيني. قدم خليل شاهين، مدير الوحدة، خلالها ورقة موقف اشتملت موقف المركز من سياسة هدم المنازل القائمة على الأراضي الحكومية في قطاع غزة وآليات حماية السكان من إخلاء منازلهم بالاكراه.

٤) إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

أجرى طاقم الوحدة لقائين صحافيين مع فضائيتي القدس والكويت.

نشاطات أخرى

» بتاريخ ٢٧–٢٠١٣/١/٢٨، نظمت الوحدة دورة تدريبية لأعضاء نقابة الصيادين في قطاع غزة. قدم خلالها الباحثان في الوحدة خليل شاهين و د.فضل المزيني (٤) محاضرات بعنوان:» الشرعة الدولية لحقوق الإنسان– التحديات التي تواجه الصيادين في الوصول إلى العدالة– الحق في السكن والأرض والملكية في القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية للتمتع بالحق في السكن».

د. فضل المزيني يدير ورشة عمل واقع الحق في السكن الملائم في قطاع غزة ٧ أبريل ٢٠١٣

مخرج رقم (٢)

المساهمة في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لدى سكان المناطق العازلة.

النشاطات

١. متابعة واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الحدودية، بما في ذلك الصيادون.
٢. لقاءات ومقابلات مع سكان المناطق الحدودية لتحديد احتياجاتهم.
٣. لقاءات مع خبراء تنمية – ممثلي السلطة الفلسطينية– مؤسسات دولية– أكاديميين– مؤسسات مانحة.
٤. أنشطة مناصرة وضغط لعرض مشاكل السكان في المناطق الحدودية.
٥. تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.
٦. (٦) نشرات أوراق حقائق حول أوضاع الصيادين في قطاع غزة.
٧. حلقة إذاعية حول معاناة سكان المناطق الحدودية.
٨. إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

عملت الوحدة على تنفيذ الأنشطة المدرجة في هذا المخرج خلال العام ٢٠١٣، وقد تركزت النشاطات على رصد ومتابعة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان المناطق الحدودية في قطاع غزة، بما في ذلك المزارعون والصيادون، وأثر الإغلاق الشامل المفروض عليهم ومنعهم من الوصول إلى ممتلكاتهم أو لمصادر رزقهم. وعملت الوحدة على تسليط الضوء على أثر تلك السياسات على حقوق سكان تلك المناطق الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي نقدم عرضاً لتلك النشاطات:

١) متابعة واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الحدودية، بما في ذلك الصيادون.
واصلت الوحدة خلال العام ٢٠١٣، متابعة واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان تلك المناطق، بما في ذلك الصيادون في القطاع. وقد ركزت الوحدة في عملها على متابعة منع الوصول الحر والآمن للمزارعين والصيادين في المناطق الحدودية، وفي مياه بحر قطاع غزة. ووثقت الوحدة انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين والصيادين التي حدثت خلال العام. ووفرت الوحدة مصدراً هاماً لقاعدة معلومات موسعة حول تلك المناطق، بما في ذلك الاعتداءات اليومية لقوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في المناطق الحدودية ومياه قطاع غزة، وعمليات تجريف وتدمير الممتلكات الخاصة بالمزارعين في تلك المناطق.

٢) لقاءات ومقابلات مع سكان المناطق الحدودية لتحديد احتياجاتهم.
التقى باحثو الوحدة بسكان المناطق الحدودية والعاملين في قطاع الصيد البحري، بما في ذلك ممثلو الجمعيات العاملة في تلك المناطق ونقابة الصيادين في القطاع، وذلك

بشكل دوري طيلة العام. وقد تركزت معظم اللقاءات على البحث في تطوير جهود التنسيق من أجل دعم سكان هذه المناطق، والتركيز على احتياجاتهم الأساسية، وآليات رصد وتوثيق كافة الانتهاكات التي يتعرضون لها على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وخلال العام عززت الوحدة علاقاتها مع المزارعين في المناطق الحدودية، والصيادين عبر التواصل شبه اليومي لمتابعة كافة التطورات المتعلقة بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك انتهاك حقهم في العمل الحر ومنعهم من الوصول إلى مصادر رزقهم.

٣) لقاءات مع خبراء تنمية – ممثلي السلطة الفلسطينية– مؤسسات دولية– أكاديميين– مؤسسات مانحة.

عقد مدير الوحدة العديد من الاجتماعات واللقاءات مع المنظمات الدولية، بما فيها المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بهدف تسليط الضوء على معاناة سكان المناطق الحدودية في القطاع، والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضدهم. كما رافق مدير الوحدة العديد من الوفود الدولية ومندوبي المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة في جولات ميدانية إلى المناطق الحدودية وميناء غزة، حيث التقوا خلالها العديد من المزارعين وأعضاء الجمعيات الزراعية في المنطقة ونقابة الصيادين ولجان الصيادين في محافظات القطاع. وهدفت تلك اللقاءات إلى معاينة أوضاع السكان والاستماع إلى ضحايا الانتهاكات في تلك المناطق.

» بتاريخ ٢٠١٣/٢/٣، رافق الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، وفداً من منظمات الإغاثة الكاثوليكية (إيرلندا– فرنسا– بلجيكا– ألمانيا) في جولة ميدانية شملت ميناء الصيادين بمدينة غزة، المنطقة الصناعية، المنطقة العازلة في شمال غزة. والتقى الوفد خلال الجولة عدداً من المزارعين والصيادين، بمن فيهم ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية، واستمعوا إلى مطالبهم.

» خلال الفترة من ٢/٢٨ – ٢٠١٣/٣/١، شارك خليل شاهين، مدير الوحدة، في المؤتمر الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف في مقر منظمة الأمم المتحدة للزراعة (الفاو) في مدينة روما بإيطاليا. وقدم ورقة عمل بعنوان: "المناصرة تحت الإغلاق: كيف نجعل صوت غزة مسموعاً؟). وتضمنت المداخلة تسليط الضوء حول أدوات مناصرة حقوق سكان المناطق الحدودية والصيادين في قطاع وحمايتهم من الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة.

» بتاريخ ٢٠١٣/٣/٩، وبدعوة من عمدة مدينة نابولي، ألقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، كلمة حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أوضاع السكان المدنيين في قطاع غزة، واستعرض أوضاع الصيادين الفلسطينيين والمناطق الحدودية في القطاع، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية ضدهم. عقد اللقاء في قاعة مدينة نابولي بإيطاليا، وشارك فيه ٧٠ شخصاً.

» وبتاريخ ٢–٣ مارس ٢٠١٣ التقى شاهين مع السيدة لويزا مورغنتيني، نائب رئيس البرلمان الأوروبي الأسبق، ومجموعة من المتضامنين الإيطاليين من جمعية السلام الايطالية، وذلك في منطقة سوبينو في ضواحي مدينة روما. وقد استعرض شاهين أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، بما في ذلك أوضاع المناطق الحدودية البرية والبحرية والانتهاكات المستمرة ضد سكانها والصيادين وممتلكاتهم. وقد تخلل اللقاء الذي حضره نحو ٣٥ متضامنة ومتضامنا الإجابة عن العديد من الأسئلة من المشاركين.

» أجرى مدير الوحدة عدداً من اللقاءات والاجتماعات مع مجموعات التضامن الإيطالية المختلفة، كما ألقى عددا من المداخلات في عدد من المراكز الاجتماعية في مدينة روما. وأجرى شاهين عددا من المقابلات الإعلامية مع وسائل الاعلام الإيطالية، تمحورت حول أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، وكانت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الصيادين وسكان المناطق الحدودية أحد أهم المحاور في تلك الاجتماعات والمقابلات الإعلامية.

» بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في زيارة ميدانية بمرافقة وفد من وكالة التنمية البريطانية بالتعاون مؤسسة NRC. شملت الزيارة ميناء الصيادين في مدينة غزة والمزارعين الفلسطينيين في المنطقة العازلة البرية شمال قطاع غزة، واطلع الوفد على معاناة الصيادين والمزارعين جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضدهم.

» بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٧، رافق الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، الصحفي السويسري كريستوف في زيارة ميدانية شملت المنطقة العازلة البرية شمال قطاع غزة، وميناء الصيد البحري في مدينة غزة، وذلك للاطلاع على أوضاع العمال والصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.

» بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٧، رافق الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، وفد مؤسسة أوكسفام نوفب في جولة ميدانية شملت المنطقة العازلة البرية شمال قطاع غزة وميناء الصيد البحري بمدينة غزة.

» بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٧، التقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، بالأستاذ مازن نعيم من مؤسسة NRC وتم الاتفاق على إعداد فيلم وثائقي حول أوضاع المزارعين والصيادين في المنطقتين العازلتين البرية والبحرية.

» بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٨، التقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، بالأستاذة فاطمة الشريف من مؤسسة NRC . ودار اللقاء حول أوضاع الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة في ضوء الانتهاكات الإسرائيلية التي يتعرضون لها أثناء مزاولتهم مهنة الصيد البحري.

» بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٠، رافق الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مدير مجلس اللاجئين النرويجي في القدس ومديرة المجلس في قطاع غزة، في جولة تفقدية شملت المنطقة العازلة البرية في بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة. والتقى الوفد مزارعي التوت الأرضي.

٤) أنشطة مناصرة وضغط لعرض مشاكل السكان في المناطق الحدودية.

نفذت الوحدة العديد من أنشطة الضغط والمناصرة التي هدفت إلى وقف الانتهاكات المستمرة ضد سكان المناطق الحدودية والصيادين في قطاع غزة. وقد شملت تلك الأنشطة التنسيق والتشبيك مع العديد من المؤسسات الأهلية المحلية والدولية، بالإضافة إلى حشد الجهود الحكومية الدولية وحثها للتدخل لدى السلطات المحتلة من أجل وقف كافة انتهاكاتها ضد سكان المناطق الحدودية والصيادين في القطاع وحماية حقوقهم في الوصول الآمن لممتلكاتهم وحماية حقهم في العمل والصيد بحرية. وقد شملت تلك الأنشطة عقد الاجتماعات المختلفة وتنظيم الجولات الميدانية للوفود رفيعة المستوى، مقابلة الضحايا من المزارعين والصيادين وتقديم كافة المعلومات والبيانات حول الانتهاكات ضدهم.

وفيما يلي أبرز تلك النشاطات:

» بتاريخ ٢٠١٣/٤/٩، التقى خليل شاهين، مدير الوحدة، بوزير التنمية والتعاون الدولي البريطاني والقنصل العام البريطاني في القدس، وذلك في ميناء غزة. ودار اللقاء حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الصيادين في الصيد في بحر غزة بحرية، وتقليص مسافة الصيد البحري في مياه غزة.

» بتاريخ ٢٠١٣/٥/٨، التقى خليل شاهين، مدير الوحدة، بوفد من منظمة إيفري – فلسطين، ضم ١٨ متضامناً فرنسيا. دار الحديث حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمحور حول استمرار معاناة سكان المناطق الحدودية في القطاع من الوصول الآمن إلى ممتلكاتهم وأعمالهم. كما عرض شاهين آخر التطورات المتعلقة بالاعتداءات على الصيادين وممتلكاتهم في بحر غزة.

» بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٣، شارك الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، في جولة ميدانية لوزير المملكة المتحدة لشؤون الشرق الأوسط أليستر بيرت والقنصل العام البريطاني السير فينسلنت فين، شملت الجولة المنطقة الحدودية شمال قطاع غزة، والمنطقة العازلة البحرية.

❖ **حملة " حرروا بحر غزة "**

شارك خليل شاهين، مدير الوحدة في الاجتماعات الخاصة بحملة مناصرة الصياد الفلسطيني، والتي بدأت في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣، وذلك بهدف التحضير لتنظيم الحملة في ميناء غزة. شارك في الاجتماعات ممثلون عن كل من نقابة الصيادين،

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، نشطاء لحقوق الصيادين، حركة التضامن الدولية، مؤسسة أناديكم الأسبانية، الشبكة الفلسطينية للصحافة والاعلام ونشطاء لأجل الأسرى. وقد تم التوافق على تنظيم حملة للتضامن مع الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، تبدأ بنصب خيمة اعتصام لمدة ثلاثة أيام في ميناء غزة (١٧–١٩ ديسمبر ٢٠١٣) تحت عنوان: "حرروا بحر غزة"، على أن تتزامن مع عقد مؤتمر صحفي للإعلان عن بدء الحملة ومؤتمر صحفي آخر في نهاية الحملة، وإصدار بيان صحفي وتسليم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في قطاع غزة مذكرة تطالبه بالتدخل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين ورفع الإغلاق البحري عن مياه القطاع.

حملة حرروا بحر غزة ١٧ ديسمبر ٢٠١٣

وبتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٧، افتتحت خيمة الاعتصام بحضور ممثلي العشرات من منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة والمتضامنين الدوليين وعدد كبير من ممثلي وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية. وقد ألقى خليل شاهين بياناً صحفياً صادرا عن المؤسسات المنظمة للحملة، استعرض خلاله كافة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الصيادين في بحر غزة، ودعا خلاله المجتمع الدولي وكافة المنظمات الدولية للتضامن مع الصيادين من أجل رفع الإغلاق البحري الجائر وتمكين الصيادين من الصيد بحرية في مياه غزة. وقد أجرى شاهين أكثر من ٢٠ لقاءاً صحفياً مع وسائل الاعلام المتواجدة. وقد استمرت خيمة الاعتصام لمدة ٣ أيام وزعت خلاله تقارير المركز حول الاعتداءات الإسرائيلية لحقوق الصيادين في قطاع غزة. واختتمت الحملة بمؤتمر صحفي آخر شارك فيه العديد من ممثلي وسائل الإعلام، وقرأ فيه سمير المناعمة، من مركز الميزان لحقوق الإنسان، البيان الختامي للحملة. وقد توجه ممثلو المؤسسات المشاركة في نهاية الفعالية إلى مقر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في قطاع غزة، حيث جرى تسليم مذكرة تطالب الأمين العام بالتدخل لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية من أجل وقف كافة انتهاكاتها بحق الصيادين ورفع الإغلاق البحري الجائر عن مياه غزة.

٥) تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.

» بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣، أصدرت الوحدة تقريراً جديداً يوثق الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، خلال الفترة من ٢٠٠٩/٩/١ وحتى ٢٠١٣/٨/٣١. يتناول التقرير حوادث إطلاق النار التي تعرض لها الصيادون الفلسطينيون أثناء مزاولتهم مهنة الصيد في مياه غزة، وما نتج عنها من قتل أو إصابة الصيادين، وإتلاف أدوات ومعدات الصيد التي بحوزتهم. كما يتناول التقرير حوادث الملاحقة التي تعرض لها الصيادون في مياه بحر غزة ونتج عنها اعتقال أو مصادرة أدوات ومعدات الصيد. وقد عرض التقرير لإحصاءات خاصة حول استهداف قطاع الصيد البحري خلال فترة العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. وكشف التقرير أن جميع حوادث ملاحقة واستهداف الصيادين وقعت في حدود ألـ ٦ أميال بحرية، وهي المسافة البحرية المسموح الصيد فيها.

٦) أوراق حقائق حول أوضاع الصيادين في قطاع غزة.

أصدرت الوحدة، خلال العام ٢٠١٣، (٧) نشرات أوراق حقائق تناولت الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة، وبشكل دوري، تناولت خلالها عملية حصر وتوثيق كافة الاعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ضد صيادي القطاع في بحر قطاع غزة، بما في ذلك عمليات إطلاق النيران ضد الصيادين في عرض البحر، احتجاز وتدمير قواربهم ومعدات الصيد الخاصة بهم واعتقالهم أثناء ممارستهم مهنة الصيد.

٧) حلقة إذاعية حول معاناة سكان المناطق الحدودية.

» بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٠ نظمت فضائية فلسطين اليوم حلقة إذاعية حول معاناة سكان المناطق الحدودية في قطاع غزة، استضافت خلالها خليل شاهين، مدير الوحدة، حيث جرى استعراض استمرار الانتهاكات الإسرائيلية ضد سكان المناطق الحدودية، بما في ذلك انتهاك حقهم في الوصول الآمن إلى مساكنهم ومصادر رزقهم.

» بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٩، أجرى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، مقابلتين مع فضائية الكتاب وإذاعة الشعب حول أوضاع سكان قطاع غزة في المناطق العازلة البرية، وذلك على هامش الجولة الميدانية للمنطقة الحدودية العازلة شرق مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، التي نظمتها شبكة المنظمات الأهلية بقطاع غزة.

» أجرى مدير الوحدة العشرات من المقابلات الإعلامية حول معاناة الصيادين وسكان المناطق الحدودية، والناجمة عن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية ضدهم وممتلكاتهم. وشمل ذلك عقد مقابلات تلفزيونية خاصة بفيلم وثائقي عن حياة الصيادين في قطاع غزة تنتجه الشبكة الفلسطينية للصحافة والاعلام.

٨) إصدار البيانات الصحفية وتغطية النشاطات إعلامياً.

» بتاريخ ٢٠١٣/٣/٩، ألقى الباحث خليل شاهين، مدير الوحدة، كلمة حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أوضاع السكان المدنيين في قطاع غزة، واستعرض أوضاع الصيادين الفلسطينيين والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضدهم. عقد اللقاء في مدينة نابولي بإيطاليا، وشارك فيه ٧٠ شخصاً.

» كما أجرى طاقم الوحد (٧) لقاءات مع وسائل إعلامية مختلفة.

المشاركة في الدورات التي نظمتها وحدة التدريب

ساهمت الوحدة بشكل فعال في نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز خلال العام ٢٠١٣. وقد ساهم باحثو الوحدة في تقديم جلسات تدريب في ١١ دورة تدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز. وقد شملت تلك المشاركة جلسات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في التعليم، الحق في الصحة، القانون الإنساني الدولي والحق في التنمية.

أنشطة أخرى

- **بتاريخ ٢٠١٣/١/٣٠، شارك الباحث في الوحدة عزام شعث، في أعمال المؤتمر العلمي الذي نظمته جامعة القدس المفتوحة بالشراكة مع المجلس الفلسطيني الأعلى للطفولة والأمومة بعنوان: «الطفل الفلسطيني وتحديات القرن الحادي والعشرين». وقدم دراسة علمية محكمة بعنوان: «حقوق الطفل الفلسطيني في ضوء الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة».**
- **بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٣، قدم الباحث خليل شاهين مدير الوحدة، محاضرة حول آليات الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات ضد الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة. عقدت الورشة في مقر جبهة النضال الشعبي في محافظة خان يونس، وحضرها ٢٣ من أعضاء القوى والتنظيمات السياسية في قطاع غزة.**
- **بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧، قدم الباحث في الوحدة عزام شعث، محاضرة حول المبادئ التوجيهية لآلية الرصد والإبلاغ وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٦١٢) لسنة ٢٠٠٥. عقدت المحاضرة في مقر المركز بمدينة غزة، وحضرها ١٩ موظفة وموظفا من وزارة الشؤون الاجتماعية.**
- **بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣، قدم الباحث في الوحدة عزام شعث، محاضرة حول المبادئ التوجيهية لآلية الرصد والإبلاغ وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٦١٢) لسنة ٢٠٠٥. عقدت المحاضرة في مقر المركز بمدينة غزة، وحضرها ٢٩ طالبة وطالبا من كلية الحقوق بجامعة الأزهر.**
- **بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٢، أعدت الوحدة رسالة للسيد إسماعيل هنية، رئيس وزراء الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، حول تصريحات نائبه المهندس زياد الظاظا بشأن تنقل سكان قطاع غزة عبر معبر بيت حانون"إيريز". كما أصدرت الوحدة خبراً صحفياً حول الرسالة.**
- **بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٧، شارك الباحث في الوحدة عزام شعث في ورشة عمل نظمتها مؤسسة بال ثينك للدراسات الإستراتيجية. وقدم الباحث شعث مداخلة بعنوان:" المؤسسات الفلسطينية وآليات النهوض بالعمل التطوعي". عقدت الورشة في قاعة فندق القدس الدولي بمدينة غزة، وحضرها ٥٠ من ممثلي المؤسسات المجتمعية والشبابية وطلبة الجامعات في قطاع غزة.**

المساهمة في إعداد التقرير السنوي للمركز

قامت الوحدة بإعداد عدد من التقارير الموجزة التي يتناولها التقرير السنوي للمركز للعام ٢٠١٣. وقد أعدت الوحدة تقاريرها حول المواضيع التالية:

١. أثر الإغلاق الإسرائيلي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة خلال العام ٢٠١٣.
٢. أثر الانقسام السياسي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٣.

وحدة التدريب

أنجزت وحدة التدريب خطتها السنوية خلال العام ٢٠١٣، وفقاً لما ورد فيها. فرغم المتغيرات والظروف المعقدة والصعبة التي مرت بها الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن وحدة التدريب واصلت تنفيذ نشاطاتها مع الفئات الجديدة التي بدأت في استهدافها، إضافة إلى الفئات التي دأبت على العمل معها. كما واصلت الوحدة تفاعلها مع موجة الربيع العربي ومشاركتها فيه عبر تنظيم دورات تدريبية على المستوى الإقليمي العربي لنشطاء حقوق الإنسان في ليبيا، والمشاركة في بعثة تقييم أوضاع جهاز العدالة الليبي. و لم تتمكن الوحدة من تنفيذ نشاطين، الأول بسبب عدم توفر التمويل اللازم له، فيما رحلت الثاني للعام المقبل.

على المستوى الإقليمي العربي، واصلت وحدة التدريب هذا العام مساهمتها في موجة الربيع العربي التي بدأتها العام الماضي، وذلك عبر نقل الخبرات المتراكمة لدى العاملين في المركز الفلسطيني في مجال رصد وتوثيق وبناء الملفات القانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، نظمت وحدة التدريب دورتين تدريبيتين لنشطاء حقوق الإنسان الليبيين، علماً بأن ليبيا تشهد أوضاعاً استثنائية، ينتج عنها انتهاكات متعددة لحقوق المدنيين. هدفت هذه الدورات إلى تأهيل جيل من المدافعين عن حقوق الإنسان، قادر على الدفاع عن حقوق الإنسان في بلدانهم، ومدهم بالمعارف الضرورية واللازمة لرصد وتوثيق وبناء الملفات القانونية لانتهاكات حقوق الإنسان وملاحقة مرتكبيها، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، عبر استخدام الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. كما شاركت وحدة التدريب في لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها مجموعة المساعدة القانونية الخاصة بتقييم أوضاع جهاز العدالة في ليبيا.

على المستوى المحلي، لم تزل عملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية تتأثر سلباً بحالة الإحباط التي يمر بها المواطنون الفلسطينيون، بسبب الانتهاكات المستمرة والممنهجة التي تقترفها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتي ارتقت إلى درجة ارتكاب جرائم حرب

وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك، استمرارها في فرض الإغلاق المشدد على الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما قطاع غزة الذي طال الإغلاق فيه البشر والحجر، ولم يترك حقاً من حقوق الإنسان إلا وانتهكه. يصاحب ذلك تهرب المجتمع الدولي من مسؤولياته الأخلاقية والقانونية في محاسبة دولة الاحتلال على جرائمها، وإفلات مجرمي الحرب الإسرائيليين من المحاسبة والعقاب على جرائمهم، وسياسة الكيل بمكيالين، وازدواجية المعايير التي تتبعها الحكومات الأوروبية.

فيما لم تزل حالة الانقسام والصراع السياسي المدمر التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تمس حياة الفلسطينيين في أدق تفاصيلها، وينتج عنها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الفلسطيني داخلياً وتدهور أوضاعة وعرقلة عملية التحول الديمقراطي، الأمر الذي يعمق الشرخ في مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وتجلى ذلك في استمرار وجود حكومتين منفصلتين يتبعهما أجهزة أمنية وشرطية وقضائية وتشريعية منفصلة. في الوقت ذاته إغلاق أفق المصالحة الفلسطينية وتضاؤل أمل المواطنين الفلسطينيين في نجاحها، الأمر الذي قاد إلى حالة من الإحباط غير المسبوقة في أوساط الفلسطينيين.

قادت الأوضاع سابقة الذكر إلى حالة إحباط غير مسبوقة في أوساط المواطنين الفلسطينيين، أدت إلى إفقاد فكرة حقوق الإنسان قوتها الأخلاقية وشوشت صورتها وعرقلت عملية التربية عليها، وأضافت أعباءً جديدةً على المدافعين عن حقوق الإنسان لإحياء ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين الفلسطينيين وتقبلها.

مخرج رقم (١)

امتلاك ٤٠٠ شاب وشابة المعارف والمفاهيم الأساسية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، من بين طلاب وطالبات الجامعات والخريجين والخريجات الجدد، والمتطوعين والمتطوعات في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، المحامين والمحاميات، الصحافيين والصحافيات، النساء، ونشطاء المجتمع المدني

تم توزيع هذا المخرج على ١٨ نشاطاً، داخل قطاع غزة وخارجه، حسب ما هو مخطط له. فقد التزمت وحدة التدريب بتنفيذ النشاطات الواردة في الخطة، فنظمت ١٦ دورة تدريبية داخل قطاع غزة، شارك في أعمالها ٤٢٣ شخصاً، مثلوا أكثر من ٢٠ مركزاً وجمعية واتحاداً شبابياً، ومؤسسة تعمل في أوساط قطاعات مجتمعية مختلفة، وموزعة على مختلف مناطق قطاع غزة ومحافظاته، ويعود انخفاض عدد المراكز والجمعيات المستفيدة هذا العام قياساً بالعام المنصرم إلى أن الوحدة نفذت ٥ دورات بالتعاون مع ثلاث جامعات (الأزهر– الأمة –الإسلامية)، إضافة إلى تنفيذها نشاطات مع نقابة الصيادين في أكثر من مكان من قطاع غزة. كما نفذت الوحدة دورتين خارجيتين في ليبيا (طرابلس

– بني غازي)، شارك فيهما ٥٣ ناشطةً وناشطاً ليبياً (قضاة – وكلاء نيابة – ضباط شرطة – محامون – إعلاميون – نشطاء حقوق إنسان) . علماً بأن هذا النشاط جاء كنتيجة لنشاطات سابقة نفذتها الوحدة والمركز في ليبيا. نفذت الوحدة نشاطاتها بالشراكة مع مؤسسات دولية، مثل: مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك – ILAC)، المجلس النرويجي للاجئين (NRC)، ومؤسسات إقليمية مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي تضم في عضويتها ٢٢ منظمة تعمل في بلدان الوطن العربي، ومؤسسات محلية فلسطينية أهمها: ديوان القضاء الشرعي، مركز الإعلام المجتمعي، الجمعية السويدية للإغاثة الفردية، جمعية تنمية الشباب، نوادي كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية (الأزهر – الإسلامية – الأمة) ونقابة الصيادين. نجحت الوحدة في تنفيذ نشاطاتها بفضل الإستراتيجية التي وضعتها والتي اعتمدت على الاستمرار بتقوية العلاقة مع المؤسسات التي تتعاون معها سنوياً، ونسج علاقات جديدة مع مؤسسات مدنية حديثة النشأة، أو مؤسسات لم تعمل معها سابقاً، مما ساعدها على إيصال خدماتها إلى أناس جدد وفي مناطق جغرافية جديدة. وستستمر الوحدة في استخدام هذه الإستراتيجية مستقبلاً. وستعطي الوحدة أولوية لفتح علاقات جديدة مع مؤسسات لم يسبق للوحدة العمل معها، أو التي نسجت علاقات حديثة معها.

دورة تدريبية في طرابلس، لنشطاء حقوق الانسان والمحامين الليبيين خلال الفترة بين ١٧–١٩ يناير ٢٠١٣

دورة تدريبية في بني غازي للقضاة ووكلاء النيابة وضباط الشرطة ومحامون ليبيون ٢١–٢٣ يناير ٢٠١٣

جدول يوضح إجمالي عدد الدورات التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠١٣، الفئات المستهدفة، عدد المشاركين، ساعات التدريب ونسبة مشاركة النساء

الرقم	عدد الدورات والفئة المستهدفة	المشاركون	ساعات التدريب	مشاركة النساء
١	١ دورة لناشطات في أطر سياسية وطلابية	٢٣	١٠	٪١٠٠
٢	١ دورة لأعضاء في مؤسسات مجتمعية	٢٣	٢٠	٪٦٥
٣	٢ دورة خاصة بالمحامين الشبان (تحت التمرين)	٦٨	٣٠	٪٤٩
٤	٥ دورات لطلبة الجامعات	١٢٣	٨٨	٪٦٠
٥	١ دورة خاصة بخريجي وخريجات كليات الإعلام	٢٢	٢٠	٪٤١
٦	١ دورة خاصة بنشطاء في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة	٢٥	٢٠	٪٩٢
٧	٣ دورات لأعضاء لجان زراعية	٧٥	٣٠	٪٣٣
٨	٢ دورة إقليمية خاصة بنشطاء حقوق إنسان ليبيين	٥٣	٤٢	٪٣٦
٩	٢ دورة للصيادين	٦٤	٢٠	٪٠

بشكل إجمالي، نفذت الوحدة ١٨ دورة تدريبية، شارك فيها ٤٧٦ شخصاً من الفئات المذكورة في المخرج، بدلاً من ٤٠٠ شخص كما هو مقرر في الخطة السنوية. بلغ عدد المشاركات ٢٠٨ من أصل ٤٧٦ شخصاً أي أن نسبة مشاركة النساء في الدورات بلغت ٤٤٪، مقابل ٥٦٪ ذكور، فيما بلغت نسبة الالتزام بحضور الدورات التدريبية ٩١٪، واشتملت على ٢٨٠ ساعة تدريبية.

يذكر أن طاقماً من المدربين المتخصصين، يشارك فيه مدربون من جميع وحدات المركز، إضافة إلى مدربين من خارج المركز يشرف على إدارة الجلسات التدريبية.

جدول يوضح تفاصيل (النشاطات) الدورات التدريبية التي نفذتها الوحدة خلال العام ٢٠١٣

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	نشطاء حقوق إنسان ومحامون ليبيون	قاعة فندق الفصول الأربعة ٢ في طرابلس/ ليبيا	٢٧	٢١	١٧ – ٢٠١٣/١/١٩	٢٢٪
٢	قضاة، وكلاء نيابة، ضباط شرطة، محامون، ونشطاء مجتمع مدني ليبيون	قاعة الهلال الأحمر الليبي في بني غازي/ ليبيا	٢٦	٢١	٢١ – ٢٠١٣/١/٢٣	٥٠٪
٣	صيادون من محافظة غزة	نقابة الصيادين في ميناء غزة	٤٣	١٠	٢٧ – ٢٠١٣\١\٢٨	٠٪
٤	طلبة كلية الحقوق في جامعة الأزهر	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٢٧	١٦	١١ – ٢٠١٣/٢/١٤	٥٦٪
٥	صيادون من محافظة خان يونس	قاعة نادي موظفي وكالة الغوث في خان يونس	٢١	١٠	٢٤ – ٢٠١٣/٢/٢٥	٠٪
٦	أعضاء وعضوات في اللجان الزراعية في المناطق الحدودية في محافظة شمال غزة	قاعة جمعية تنمية الشباب في جباليا البلد	٢٨	١٠	١٠ – ٢٠١٣/٣/١١	٥٠٪
٧	أعضاء وعضوات في اللجان الزراعية في المناطق الحدودية في محافظة دير البلح	قاعة جمعية تنمية الشباب في مدينة دير البلح	٢٠	١٠	١٧ – ٢٠١٣/٣/١٨	٤٠٪
٨	أعضاء وعضوات في اللجان الزراعية في المناطق الحدودية في محافظة خان يونس	قاعة جمعية تنمية الشباب في خزاعة	٢٧	١٠	٢٤ – ٢٠١٣/٣/٢٥	١١٪
٩	طالبات كلية العلوم الشرطية والقانون في جامعة الأمة	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	١٥	١٢	١٤ – ٢٠١٣/٤/١٦	١٠٠٪

١٠	نشطاء يعملون في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	٢٥	٢٠	٢١ – ٢٠١٣/٤/٢٥	٩٢٪
١١	محامون ومحاميات (شبان) في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة خان يونس	٣٤	١٥	٢٩/٤ – ٢٠١٣/٥/٦	٤١٪
١٢	محامون ومحاميات (شبان) في محافظة غزة	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٣٤	١٥	٥ – ٢٠١٣/٥/١٢	٥٦٪
١٣	عضوات في اتحادات نسوية وأطر طلابية	قاعة معهد تامي للإدارة والتدريب في مدينة غزة	٢٣	١٠	٢٣ – ٢٠١٣/٦/٢٤	١٠٠٪
١٤	أعضاء وعضوات في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	قاعة جمعية تواصل في مدينة رفح	٢٣	٢٠	٨ – ٢٠١٣/٩/١٢	٦٥٪
١٥	أعضاء في نادي كلية الحقوق في جامعة الأزهر	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٢٦	٢٠	٢٢ – ٢٠١٣/٩/٢٦	٥٠٪
١٦	خريجو وخريجات كليات إعلام	قاعة مركز الإعلام المجتمعي في مدينة غزة	٢٢	٢٠	٦ – ٢٠١٣/١٠/٩	٤١٪
١٧	أعضاء في نادب الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٢٧	٢٠	١٠/٢٢ – ٢٠١٣/١١/٣	٠٪
١٨	طلبة كلية حقوق في جامعة الأزهر	قاعة المركز الفلسطيني في مدينة غزة	٢٨	٢٠	١١ – ٢٠١٣/١١/٢٠	٦٤٪

جدير بالذكر أن الوحدة اعتمدت مؤشرات ووسائل قياس موحدة لمعرفة أثر التدريب في النشاطات المذكورة جميعها، وعلى مدار العام قامت الوحدة برصد أثر التدريب، وكانت نتائج هذه العملية متشابهة في النشاطات.

الجدول التالي يوضح وسائل القياس والمؤشرات على مدار العام

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
١	الملاحظة	**لاحظ مدير وحدة التدريب الذي حضر جميع الدورات التدريبية**: ١)أن حالة من الالتباس تجاه مفاهيم حقوق الإنسان كانت تسود في الأيام الأولى في التدريب، تتراجع مع نهاية الدورات؛ ٢)أن تطوراً إيجابياً كان يطرأ في نهاية الدورات على مشاركة المشاركين والمشاركات واستجابتهم للنقاش والتفاعل مع محتوى الدورات والانخراط في التعبير عن آرائهم وإن كانت سلبية في أحيان قليلة؛ ٣)أن تطوراً كان يطرأ على المشاركين والمشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة والتسامح مع الآخر وخفوت حدة مقاطعة المتحدث في نهاية الدورات؛ ٤)أن نسبة الالتزام بحضور الجلسات التدريبية كانت ممتازة.

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
٢	عقد لقاءات مباشرة أو تعبئة استمارات بعد انتهاء التدريب لمعرفة مدى استفادتهم على الصعيد المعرفي والسلوكي	**استخدمت الوحدة منهجية موحدة، تمثلت في عقد لقاء قبلي للمشاركين، ولقاء بعدي معهم، إضافة إلى تعبئة استمارة خاصة بالجلسات التدريبية وتسجيل اقتراحاتهم للاستفادة منها عند عقد دورات تدريبية جديدة.** **وقد بين المشاركون في اللقاءات القبلية حاجتهم إلى:** ١)التعرف على دور مؤسسات حقوق الإنسان، لا سيما المركز الفلسطيني؛ ٢)اكتساب أصدقاء جدد والتعرف على المؤسسات التي يعملون بها؛ ٣)الحصول على شهادة مشاركة في الدورة لإغناء السيرة الذاتية لهم؛ ٤)اكتساب معارف ومعلومات جديدة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. تجدر الملاحظة أن التفاصيل اختلفت من فئة لأخرى حسب مستواها وحاجتها، حيث ركزت فئة المتطوعين والعاملين في المؤسسات على حقوق الإنسان بشكل عام، وركز المحامون الشبان على القانون الشرعي رغبة منهم في الحصول على رخصة مزاولة المحاماة أمام المحاكم الشرعية، وركزت الناشطات النسويات في الأطر النسوية والطلابية على حقوق المرأة، وركز طلاب الحقوق على مفاهيم سيادة القانون ودور الشباب، كما ركز الصيادون والمزارعون على آليات الوصول إلى العدالة، في حين ركزت الفئات التي شاركت في الدورات الإقليمية على التعرف على الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان، إضافة إلى آليات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وبناء الملفات القانونية وملاحقة مجرمي الحرب. **وعند انتهاء الدورات التدريبية وضح المشاركون في اللقاءات البعدية بأنهم:** ١) تعرفوا على دور المؤسسات، لاسيما دور المركز الفلسطيني في ملاحقة مجرمي الحرب ونشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها؛٢) حصلوا على شهادات مشاركة في الدورات؛ ٣)اكتسبوا أصدقاء جددا، وتعرفوا على المؤسسات التي يعملون فيها؛ ٤) اكتسبوا معلومات ومعارف نظرية وعملية جديدة، وطوروا معارفهم ومهاراتهم القديمة حسب حاجة الفئات كما ورد أعلاه. **فيما تمثلت اقتراحات المشاركين في اللقاءات البعدية (الموثقة لدى الوحدة) في:** ١) الاستمرار في عقد هذه الدورات التي تساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وبخاصة مع التعدي المستمر على حقوق المواطن الفلسطيني والعربي وغياب قيم التسامح؛ ٢) عقد دورات للشبان حول حقوق المرأة، العدالة الانتقالية؛ و٣) تنظيم دورات خارجية لتدريب مدربين في مجال حقوق الإنسان، والاستفادة من قدرات المؤسسات الإقليمية والدولية في مجال تعليم حقوق الإنسان. **وأوضحت نتائج الاستمارات الخاصة بالجلسات التدريبية ما يلي:** ١) ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ ٢) كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ ٣) تنوع طرق التدريب والميل نحو استخدام الوسائل العملية؛ ٤) مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركين وبين المشاركين أنفسهم والمحتوى التدريبي جيد جداً، ٥) نسبة الالتزام بالحضور ممتازة؛ ٦) الالتزام بقواعد المناقشة جيدة؛ ٧) مناسبة قاعات التدريب؛ و٨) الاستفادة من المطبوعات التي توزع، وبخاصة دليل التدريب.

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
٣	رصد حالات تأثرت بمحتوى التدريب على المستوى الشخصي والمهني	تواجه الوحدة صعوبة في رصد مدى تأثر المشاركين في الدورات بمحتواها على الصعيد الشخصي والمهني، لكنها تابعت ذلك بطرق مختلفة على مدار العام، وسجلت التالي: ١) زيادة الاهتمام بتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق المواطنين الفلسطينيين في المنطقة الحدودية والبحر (المزارعين الصيادين)؛ ٢) انخراط ٧ أشخاص من المتدربين في مشاريع تطوعية تتعلق بحقوق الإنسان؛ ٣) تطوع ٢٨ شخصا للعمل في المركز لمساعدته في مراقبة تحديث السجل الانتخابي في قطاع غزة؛ ٤) حصول (٥٥) محامٍ ومحامية على رخصة مزاولة مهنة المحاماة الشرعية من أصل ٦٨ محام ومحامية تلقوا تدريبا في المركز؛ ٥) تصريح عدد من المتدربين برغبتهم الشديدة بالتطوع في العمل؛ ٦) زار المركز على مدار العام أكثر من ٥٥ شخصا شاركوا في التدريب؛ ٧) مشاركة عدد من المتدربين في نشاطات المركز بعد التدريب؛ ٨) رتب أكثر من ٣٨ معلماً ومعلمة يعملون في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين زيارات ميدانية لوفود من أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية في المدارس التي يعملون فيها لمقرات المركز، وضمت الوفود الزائرة أكثر من ٨٩٨ طالباً وطالبةً؛ ٩) تصريح عدد من مدراء المؤسسات لمدير الوحدة، أو للعاملين في المركز، بأن أغلب من يشاركون في الدورات تتطور معارفهم ومهاراتهم وعلاقاتهم مع زملائهم في المؤسسة، وعادة ما يلح مدراء المؤسسات على مشاركة الموظفين والمتطوعين في الدورات؛ و ١٠) تنظيم ٣ دورات تدريبية في مدينة غزة بمبادرة وترتيب من عدد من الطلاب الذين شاركوا في دورات المركز كمتدربين.
٤	رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا للمركز	تواجه الوحدة صعوبة في رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا إلى المركز، ورغم ذلك رصدت الوحدة أكثر من ٣٢حالة تبليغ عن الانتهاكات مباشرة عبر الاتصال بمدير الوحدة أو غيره من الزملاء في المركز. وقد حضر ٥ من المشاركين للتبليغ عن انتهاكات تعرضوا لها هم أو أفراد عائلاتهم، فيما حضر ١٢ آخرون بصحبة ضحايا.
٥	رصد عدد مرات مشاركة المتدربين في نشاطات المركز المختلفة	شارك عدد كبير من المتدربين يصعب حصره في نشاطات المركز المتنوعة، ولعل أبرز المشاركات كانت كالتالي: ١) حضور أغلب ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز؛ ٢)انخراط عدد من المتدربين في التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا أو وحدهم؛ ٣) ساهم عدد من المتدربين في الترتيب لثلاث دورات تدريبية عقدت في مقر المركز في مدينة غزة؛ و٤)ساهم عدد من المتدربين في دعوة مدير الوحدة أو زملائه العاملين في المركز لإلقاء محاضرات أو لقاءات في المؤسسات التي ينشطون فيها.
٦	رصد مبادرات المشاركين	رصدت الوحدة عدداً من مبادرات المتدربين على مدار العام، تمثل أبرزها فيما يلي: ١)تنظيم ٣١ زيارة ميدانية لتلاميذ في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، أعضاء وعضوات البرلمانات واللجان الطلابية إلى مقرات المركز؛ ٢)دعوة واستضافة عدد كبير من طاقم المركز كمتحدثين رئيسيين في ورش العمل والمحاضرات التي تنظمها المؤسسات التي ينشطون فيها؛ ٣) التبليغ عن الانتهاكات واصطحاب عدد من الضحايا إلى المركز؛ ٤)تصريح عدد كبير منهم برغبتهم الشديدة في التطوع في المركز ؛ ٥) تطوع عدد منهم في مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات تتعلق بحقوق الإنسان؛ ٦)تنظيم ١٥ محاضرة لأولياء أمور الطلبة ومعلمين يعملون في وكالة الغوث.
٧	رصد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم دورات تدريبية	تلقت الوحدة ٢٢ طلباً من مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات مختلفة، تطلب فيها تنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو تطلب وضعها ضمن المؤسسات التي تتعاون معها الوحدة في تنفيذ نشاطاتها ومشاركة أعضائها في الدورات التي تنظمها الوحدة، وقد عقد مدير الوحدة أكثر من ٤ لقاءات مع مدراء عدد من هذه المؤسسات.

إصدار أخبار صحافية خاصة بنشاطات الوحدة

غطت الوحدة نشاطاتها عبر إصدار أخبار صحافية ومد النشرة الإعلامية للمركز (المنظار).بمعلومات كافية حول نشاطات الوحدة لتضمينها في تقارير النشرة، حيث أصدرت الوحدة ٢٠ خبراً صحافياً تغطي نشاطاتها، وتمت الإشارة لنشاطات الوحدة في الصحف اليومية المحلية والمواقع الإلكترونية وفقاً لهذه الأخبار في كل مرة.

مخرج رقم (٢)

امتلاك ٢٠ شابا وشابة مهارات وطرق التدريب في مجال حقوق الإنسان.

تنظيم دورة تدريبية خارجية لتدريب مدربين في مجال حقوق الإنسان.	لم يتم تنفيذ هذا النشاط بسبب عدم توفر التمويل اللازم له.

مخرج رقم (٣)

رفع وعي ٢٥٠ شخصا بالحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

تسعى الوحدة من خلال هذا المخرج إلى التعريف بحقوق الإنسان، وتقوية العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني والمبادرة بفتح علاقات جديدة معها، بهدف تقويتها وزياد عدد المستفيدين من خدمة التدريب، لا سيما وأن الوحدة مقيدة بخطتها السنوية التي لا تمنحها القدرة على تلبية الطلبات التي تصلها بتنظيم دورات.

نفذت وحدة التدريب خلال الفترة التي يغطيها التقرير ١٣ نشاطاً، تمثلت في أيام تدريبية وجلسات تدريبية ولقاءات ومحاضرات توعية، تراوحت المدة الزمنية للقاءات بين ساعة ونصف وساعتين، واشتملت على عناوين، حقوق الإنسان وآليات الوصول للعدالة للمزارعين والصيادين؛ حقوق المرأة (العنف ضد المرأة – القرار رقم ١٣٢٥ الخاص بالنساء)؛ ومبادئ حقوق الإنسان. بلغ عدد الذين شاركوا في هذه النشاطات ٤١٧ مشاركاً ومشاركة، مثلوا شرائح مختلفة من المجتمع، كالصيادين والمزارعين والمزارعات؛ عضوات في مؤسسات نسوية. وكان على رأس المؤسسات التي عملت معها الوحدة، نقابة الصيادين، المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية، جمعية المرأة المبدعة، جمعية السلاطين للتنمية المجتمعية، جمعية نداء فلسطين للأعمال الخيرية.

جدول يوضح النشاطات ومدى تنفيذها ووسائل القياس والمؤشرات

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	رفع وعي ٢٥٠ شخصا بالحقوق ،المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	نظمت الوحدة ١٣ يوماً تدريبياً ولقاءً توعوياً، تناولت عدداً من حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من مناطق قطاع غزة. (الجدول أدناه يوضح التفاصيل)	١. تصريح المشاركين في الأيام التدريبية واللقاءات بامتلاكهم لمعلومات جديدة وتطور معارفهم في مجال حقوق الإنسان. ٢. الإقبال على المشاركة في المحاضرات. ٣. تزايد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم والمشاركة في اللقاءات.	١. صرح المشاركون في الأيام التدريبية واللقاءات بأنهم استفادوا من المعلومات والمعارف التي قدمت لهم، وأفادوا في الأيام التدريبية الخاصة بالمزارعين والصيادين بأنهم اكتسبوا معلومات كانوا يجهلونها حول آليات الوصول للعدالة. ٢. شارك في اللقاءات ٤١٧ شخصاً. (التفاصيل في الجدول أدناه) ٣. تلقت الوحدة ١٥ طلباً.

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات والمحاضرات خلال العام ٢٠١٣

الرقم	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركون	التاريخ	الوقت
١	جمعية المرأة المبدعة	عضوات في الجمعية	قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الخاص بالنساء	قاعة الجمعية	٣٠	٢٠١٣/٣/١١	ساعتان
٢	جمعية نداء فلسطين للأعمال الخيرية	مزارعات في المنطقة الحدودية في محافظة شمال غزة	سبل الإنصاف القانوني	قاعة الجمعية في جباليا البلد	٢٨	٢٠١٣/٣/١٣	ساعة ونصف
٣	جمعية نداء فلسطين للأعمال الخيرية	مزارعون في المنطقة الحدودية في محافظة شمال غزة	سبل الإنصاف القانوني	قاعة الجمعية في جباليا البلد	١٩	٢٠١٣/٣/٢٠	ساعة ونصف
٤	نقابة الصيادين في محافظة خان يونس	صيادون في محافظة خان يونس	سبل الإنصاف القانوني	قاعة نادي موظفي وكالة الغوث على بحر خان يونس	١٤	٢٠١٣/٣/٢٣	ساعتان
٥	المبادرة المحلية في بيت حانون	أعضاء المبادرة ومزارعون في المنطقة الحدودية في محافظة شمال غزة	سبل الإنصاف القانوني	أرض الباشا الواقعة على بعد ١٠٠٠ متر من الشريط الحدودي في بيت حانون	٣٥	٢٠١٣/٣/٢٦	ساعتان
٦	نقابة الصيادين في محافظة غزة	صيادون من محافظة غزة	سبل الإنصاف القانوني	مقر نقابة الصيادين في مدينة غزة	٤٢	٢٠١٣/٣/٢٨	ساعتان
٧	نقابة الصيادين في محافظة شمال غزة	صيادون من محافظة شمال غزة	سبل الإنصاف القانوني	كافتيريا السعد على بحر شمال غزة	١١٤	٢٠١٣/٣/٢٨	ساعتان
٨	المؤسسة السويدية للأعمال الفردية	أمهات أشخاص ذوي احتياجات خاصة	مبادئ حقوق الإنسان	قاعة المؤسسة في جباليا	٣١	٢٠١٣/٥/٢٩	ساعتان
٩	جامعة الأمة في مدينة غزة	طالبات كلية العلوم الشرطية والقانون	العنف ضد المرأة	قاعة في الجامعة	٢٢	٢٠١٣/٦/١٣	ساعتان

١٠	جامعة الأمة في مدينة غزة	طالبات كلية العلوم الشرطية والقانون	المكلفون بإنفاذ القانون	قاعة في الجامعة	٢٢	٢٠١٣/٦/١٣	ساعتان
١١	المجموعة الفلسطينية الشبابية	طلاب جامعيون	دور المركز الفلسطيني في حماية وتعزيز حقوق الإنسان	قاعة المركز غزة	١٥	٢٠١٣/٧/٢٣	ساعة ونصف
١٢	جمعية السلاطين للتنمية المجتمعية	مزارعون من منطقة السلاطين	حقوق الإنسان وآليات الوصول إلى العدالة	قاعة جمعية السلاطين في بيت لاهيا	٢٣	٢٠١٣/٩/١٦	يوم تدريبي (٤ ساعات)
١٣	جمعية السلاطين للتنمية المجتمعية	صيادون من منطقة السلاطين	حقوق الإنسان وآليات الوصول إلى العدالة	قاعة جمعية السلاطين في بيت لاهيا	٢٢	٢٠١٣/٩/١٨	

يوم تدريبي صورة للمزارعين من بيت حانون ٢٧-٣-٢٠١٣

مخرج رقم (٤)

إقامة شبكة من المستفيدين من التدريب (نادي أصدقاء المركز الفلسطيني)

خصصت الوحدة هذا المخرج لاستمرار التواصل بين المركز وجمهور المستفيدين من خدمة التدريب التي يقدمها، وتلافي الانقطاع الذي يحدث بين المتدربين والمؤسسات التي تشرف على تدريبهم بعد انتهاء التدريب، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية. ولتحقيق هذا المخرج تم تخطيط عدد من النشاطات. واصلت وحدة التدريب تغذية قاعدة المعلومات التي تمتلكها عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز على مدار السنوات الماضية، وأضافت إلى القائمة ٣٠٠ ملف خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تحتوى هذه الملفات على المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، إذا وجد، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، والجهة التي تم التنسيق معها لعقد التدريب، إضافة إلى مكان وتاريخ انعقاد التدريب. وتستفيد الوحدة والمركز من هذه الشبكة المميزة من العلاقات مع المتدربين، ومن أهم النشاطات التي ساهم في تنفيذها المتدربون:

١. تطوع ٢٨ شخصا من الذين تلقوا تدريباً في المركز للعمل في المركز لمساعدته في مراقبة تحديث السجل الانتخابي في قطاع غزة.
٢. المساهمة في نشاطات المركز والتواصل معه، حيث تم إضافة ما يقرب من ٣٠٠ بريد إلكتروني للمتدربين إلى قائمة المركز البريدية، بحيث يتم إعلامهم بكل ما يصدر عن المركز.
٣. الزيارات المتواصلة التي يقوم بها الأشخاص الذين تلقوا تدريباً للمركز، وإلحاحهم للتطوع في المركز، واستقبال مدير الوحدة لهم وتوجيههم.
٤. زيادة الاهتمام بتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق المواطنين الفلسطينيين في المنطقة الحدودية والبحر (المزارعين الصيادين)، حيث تم إنشاء صفحة على الفيس بوك لرصد وتوثيق الانتهاكات الخاصة بالصيادين ويقوم أحد الذين تلقوا تدريب في المركز بتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق المواطنين والمزارعين في المنطقة الحدودية على صفحته الشخصية.
٥. التواصل من قبل ناشطين يمنيين مع مدير الوحدة في أمور تتعلق بالتدريب، حيث يقوم مدير الوحدة بمدهم بما يطلبون.
٦. استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش عمل ومحاضرات ولقاءات تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون.
٧. حضور ورش العمل والمؤتمرات التي نظمها المركز.
٨. المساعدة في تنظيم ٣ دورات تدريبية، نظمتها وحدة التدريب خلال العام في أوساط طلبة الجامعات، وكانت في مقر المركز في مدينة غزة.
٩. التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا
١٠. تنظيم ٣١ زيارة ميدانية لوفود طلابية تمثل أعضاء وعضوات في البرلمانات الطلابية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية إلى مقرات المركز. بلغ عدد الطلاب الذين شملتهم الوفود ٨٩٨ طالبا وطالبة. وتستغرق الزيارة الواحدة عادة بين ساعة وساعة ونصف حيث يتم استعراض نبذه عن المركز وعمله، ويتم الرد على استفسارات التلاميذ. الجدول التالي يوضح تفاصيل الزيارات:

أ. بسام الأقرع، مدير وحدة التدريب خلال لقائه بطلبة المدارس –١٢ مارس ٢٠١٣

الجدول التالي يوضح تفاصيل الزيارات

الرقم	المدرسة	مكان اللقاء	العدد	التاريخ
١	مدرسة الفاخورة	مقر المركز جباليا	٦٦ طالبا +٤ مدرسين	٢٠١٣/١/١٣
٢	مدرسة ذكور معن الإعدادية	مقر المركز خان يونس	٣٠ طالبا + مدرس	٢٠١٣/٢/١٧
٣	مدرسة النصيرات الإعدادية المشتركة	مقر المركز غزة	٣٠ طالبة	٢٠١٣/٣/٣
٤	مدرسة ذكور بني سهيلا الإعدادية "أ"	مقر المركز خان يونس	٣٤ طالبا + ٢ مدرسين	٢٠١٣/٣/٧
٥	مدرسة ذكور خان يونس الابتدائية	مقر المركز خان يونس	٢٣ طالبا + ٢ مدرسين	٢٠١٣/٣/١١
٦	مدرسة بنات الشاطئ الإعدادية "ب"	مقر المركز غزة	٣٢ طالبة	٢٠١٣/٣/١٣
٧	مدرسة بنات الشاطئ الابتدائية المشتركة "ب"	مقر المركز غزة	١٠ بنات + ولد	٢٠١٣/٣/١٣
٨	مدرسة صلاح الدين الإعدادية "ب"	مقر المركز غزة	١٢ طالبا	٢٠١٣/٣/١٤
٩	مدرسة ذكور خزاعة الإعدادية	مقر المركز خان يونس	٢٥ طالبا + ٢ مدرسين	٢٠١٣/٣/١٨
١٠	مدرسة ذكور غزة الجديدة الإعدادية "ج"	مقر المركز غزة	٢٥ طالبا	٢٠١٣/٣/١٩
١١	مدرسة بنات رفح الإعدادية "ه"	مقر المركز غزة	٣٠ طالبة	٢٠١٣/٤/١
١٢	مدرسة ذكور الرمال الإعدادية "ب"	مقر المركز غزة	٣٥ طالبا	٢٠١٣/٤/١
١٣	٣٠ طالب وطالبة من مدارس الوكالة الإعدادية	مقر المركز غزة	٣٠ طالبا وطالبة	٢٠١٣/٤/٧
١٤	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية (د)	مقر المركز جباليا	١٩ طالبا + ٢ مدرسين	٢٠١٣/٤/٨
١٥	مدرسة ذكور جباليا الابتدائية "ه"	مقر المركز جباليا	٢٠ طالبا + ٣ مدرسين	٢٠١٣/٤/١٠
١٦	مدرسة عزبة بيت حانون الإعدادية	مقر المركز غزة	٧٦	٢٠١٣/٤/١٤

الرقم	المدرسة	مكان اللقاء	العدد	التاريخ
١٧	مدرسة "ج" الابتدائية المشتركة	مقر المركز خان يونس	٣٨ طالبا وطالبة + ٤ مدرسين	٢٠١٣/٤/١٦
١٨	مدرسة ذكور خان يونس الإعدادية (ج)	مقر المركز غزة	٣٠ طالبا + مدرسين	٢٠١٣/٤/٢٢
١٩	مدرسة بني سهيلا الأساسية	مقر المركز خان يونس	٤ طالبات + ٢ مدرسات	٢٠١٣/٤/٢٢
٢٠	مدرسة خان يونس الإعدادية	مقر المركز خان يونس	٥٠ طالبا + ٣ مدرسين	٢٠١٣/٤/٢٣
٢١	مدرسة خان يونس الابتدائية "أ"	مقر المركز خان يونس	٢٥ طالبا + ٢ مدرسين	٢٠١٣/٤/٢٥
٢٢	مدرسة ذكور بني سهيلا الإعدادية	مقر المركز خان يونس	٢٠ طالبا + ٢ مدرسين	٢٠١٣/٤/٣٠
٢٣	مدرسة بنات بني سهيلا الإعدادية	مقر المركز خان يونس	١٨ طالبا + ٢ مدرسات	٢٠١٣/٥/٥
٢٤	مدرسة بنات جباليا الابتدائية "ب"	مقر المركز جباليا	٣٠	٢٠١٣/١٠/٦
٢٥	مدرسة ذكور خان يونس الابتدائية "أ"	مقر المركز خان يونس	٣٥ +٤	٢٠١٣/١١/٧
٢٦	مدرسة ذكور عزبة بيت حانون الابتدائية	مقر المركز غزة	٤٠ طالب	٢٠١٣/١١/١٣
٢٧	مدرسة بنات جباليا الابتدائية "أ"	مقر المركز جباليا	٣٠ طالة	٢٠١٣/١١/١٣
٢٨	مدرسة ذكور خزاعة الإعدادية	مقر المركز غزة	١٥ طالبا	١٠١٣/١١/٢٥
٢٩	مدرسة حلب الابتدائية للبنات	مقر المركز جباليا	٢٥ طالبة	٢٠١٣/١١/١٧
٣٠	مدرسة بنات البريج المشتركة "ب"	مقر المركز غزة	٣٠ طالبة	٢٠١٣/١١/٢٧
٣١	مدرسة البريج الابتدائية المشتركة "د"	مقر المركز غزة	٢٠ طالبا	٢٠١٢/١٢/٤

مخرج رقم (٥)

التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب

تسعى الوحدة من خلال مشاركتها في أنشطة التربية على حقوق الإنسان، بمختلف مستوياتها، إلى المساهمة في تعزيز علاقات المركز مع منظمات المجتمع المدني. وتتمتع الوحدة بثقة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان، نظراً لمهنيتها العالية، حيث بات من المألوف أن تتلقى الوحدة دعوات كثيرة من منظمات أهلية ورسمية تطلب منها تنظيم دورات تدريبية لموظفيها أو أعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو مساعدتها في تصميم برامج تدريبية أو إلقاء محاضرات أو إدارة جلسات تدريبية في الدورات التي تنظمها، بما يخدم أهداف المركز ونشاطاته الرامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية.

لبت الوحدة الطلبات التي تلقتها خلال الفترة التي يغطيها التقرير من المؤسسات المجتمعية لإلقاء محاضرات أو لإدارة جلسات تدريبية في مجال حقوق الإنسان. وقد نفذت الوحدة ٧ نشاطات في مقار جمعيات ومؤسسات مختلفة موزعة في مناطق جغرافية مختلفة من قطاع غزة، على رأسها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة، جامعتا الأقصى والأمة، المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية وجمعية العطاء الخيرية. شارك في هذه اللقاءات ١٩٢ مشاركاً ومشاركةً.

جدول يوضح النشاطات وتنفيذها ووسائل قياسها ومؤشراتها

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
١	المشاركة في نشاطات التدريب التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني لا سيما المؤسسات النسوية وذوي الاحتياجات الخاصة	١)نظمت الوحدة ٣ دورات تدريبية، وألقى مدير الوحدة ٧ محاضرة وجلسة، إضافة إلى انتداب زملاء من وحدات أخرى. (التفاصيل في الجدول أدناه). ٢)نفذت الوحدة دورة تدريبية خاصة بالعاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة.	ازدياد عدد الدعوات التي يتلقاها المركز للمشاركة في الدورات التدريبية.	١)تلقت الوحدة أكثر من ٤١ طلباً شفهياً أو مكتوباً من مؤسسات مجتمعية تطلب تنظيم دورات لأعضائها أو إعطاء محاضرات في نشاطات تنفذها أو إدراجهم ضمن قائمة المستفيدين من خدمة التدريب. ٢)لبت الوحدة ٣ طلبات لتنظيم دورات تدريبية و٧ طلبات خاصة بالمشاركة في نشاطات تدريبية (التفاصيل في الجدول أدناه). ٣)زار المركز أكثر من ٩ مؤسسات تطلب التنسيق والتشبيك مع المركز خلال العام.
٢	استضافة نشاطات المؤسسات الضعيفة، لا سيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.	لم تتلق الوحدة طلبات استضافة لنشاطات مؤسسات.	ازدياد عدد طلبات استضافة النشاطات التدريبية.	لم تتلق الوحدة طلبات لاستضافة نشاطات لمؤسسات.

٣	مساعدة المؤسسات الضعيفة، لا سيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة على تصميم برامج الدورات.	لم تتلق الوحدة طلبات للمساعدة في تصميم برامج تدريبية	ازدياد عدد المؤسسات التي تطلب المساعدة في تصميم البرامج التدريبية.	لم تتلق الوحدة طلبات للمساعدة في تصميم برامج تدريبية
٤	الاستعانة بمدربين من هذه المؤسسات.	استعانت الوحدة بمدربين من خارج المركز.	رصد عدد المدربين الذين يتم الاستعانة بهم.	استعانت الوحدة ب ٣ مدربين من خارج المركز، ينشطون في العمل العام وفي أكثر من مؤسسة مجتمعية.

جدول يوضح مشاركات الوحدة في إلقاء محاضرات وإدارة جلسات تدريبية

الرقم	المؤسسة الداعية	الفئة المستهدفة	الموضوع	المكان	المشاركين	التاريخ	الوقت
١	جمعية العطاء الخيرية في بيت حانون	محامون من محافظة شمال غزة	قانون الأحوال الشخصية(الزواج والطلاق)	قاعة الجمعية	٢٠	٢٠١٣/٥/٢٨	يوم تدريبي (٤ ساعات)
٢	جمعية العطاء الخيرية في بيت حانون	محامون من محافظة شمال غزة	العدالة الجنائية	قاعة الجمعية	٢٠	٢٠١٣/٦/٩	يوم تدريبي ٤ (ساعات)
٣	المؤسسة السويدية للأعمال الفردية	أمهات أشخاص ذوي احتياجات خاصة	قانون الأحوال الشخصية	قاعة المؤسسة في جباليا	٢٠	٢٠١٣/٦/١١	ساعتان
٤	جامعة الأمة في مدينة غزة	طالبات كلية العلوم الشرطية والقانون	حقوق المرأة	قاعة في الجامعة	٢٢	٢٠١٣/٦/١٣	ساعتان
٥	جامعة الأقصى	طلاب في كلية الإعلام والعلاقات العامة	مدخل إلى حقوق الإنسان	قاعة الجامعة	٤٨	٢٠١٣/١٢/٩	ساعة ونصف
٦	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان –غزة–	أعضاء في مؤسسات أهلية وشخصيات مستقلة من محافظة خان يونس	المنظمات القاعدية وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان –غزة–	٣٤	٢٠١٣/٩/٣	يوم تدريبي (٥ ساعات)
٧	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان –غزة–		حقوق الإنسان ونظام الحماية الدولي	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان –غزة–	٢٨	٢٠١٣/١٢/٢	يوم تدريبي (٤ ساعات)

مخرج رقم (٦)

دليل حقوق الإنسان المبسط على شكل أسئلة وأجوبة

لم يتم تنفيذ هذا النشاط وتم ترحيله إلى العام المقبل، بسبب ضغط العمل وإعطاء الأولوية لنشاطات أخرى ضمن الخطة.

نشاطات خارج الخطة

شارك بسام الأقرع، مدير وحدة التدريب في بعثة تقييم أوضاع جهاز العدالة في ليبيا، التي شكلتها مجموعة المساعدة الدولية (IIAC)في شهر يناير ٢٠١٣.

الوحدة الدولية

يركز عمل الوحدة بشكل أساسي على تعزيز قدرات المركز على المستوى الخارجي، وبالتحديد على تطوير وتعزيز العلاقات مع المنظمات الأخرى وتحسين صورة وإنتاجية المركز على المستوى الدولي.

١. العمل القانوني الدولي

تتعاون الوحدة الدولية مع الوحدة القانونية في المركز بشكل وثيق من أجل تطوير وتعزيز نشاطات المركز فيما يتعلق بالمساعي الرامية نحو تحقيق العدالة من خلال الآليات الدولية، حيث لجأ المركز إلى مبدأ الولاية القضائية الدولية في ظل عدم أهلية النظام القضائي الإسرائيلي، وعدم وجود ولاية قضائية للسلطة الفلسطينية على المواطنين الإسرائيليين. ويبنى هذا التركيز الدولي على دافعين كامنين: أولاً، يسعى المركز إلى ضمان الحقوق المشروعة للضحايا في انتصاف قضائي فعال، والحماية المتساوية التي يوفرها القانون، حيث تكفل المادتان ٢ و٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هذه الحقوق التي تشكل حجر الزاوية للعدالة الدولية. ثانياً، لدى المركز إيمان راسخ بأن سيادة القانون توفر أكثر الآليات ملاءمة من أجل ضمان وحماية حقوق الأفراد. ولكن إذا كان لسيادة القانون أن تكون ذات مغزى، فإن القانون يجب أن يطبق. ويسعى المركز من خلال جهوده أمام العدالة الدولية، بما في ذلك استخدام مبدأ الولاية القضائية الدولية، إلى ضمان محاسبة أولئك الذين يرتكبون جرائم دولية، وهو ما يساهم في مكافحة ثقافة الحصانة المستشرية، وتعزيز الاحترام لسيادة القانون.

في عام ٢٠١٣، ساهمت الوحدة الدولية في عمل المركز على تطوير وتعزيز شبكة قانونية دولية لتنسيق وإعداد القضايا بموجب مبدأ الولاية القضائية الدولية.

مؤشرات القياس

عدد الإصدارات، وعدد البيانات الصحفية، وعدد البيانات المشتركة التي بادر المركز إلى إصدارها أو تبناها.

المخرجات

التقدم الحاصل بشأن القضايا القانونية الحالية، وإيجاد فرص قانونية جديدة، وزيادة التنسيق والتعاون الدوليين، وزيادة الوعي بشأن فائدة وأهمية مبدأ الولاية القضائية الدولية.

٢. الإصدارات والتقارير

تقوم الوحدة بإعداد عدد من الإصدارات والبيانات الصحفية بهدف تعزيز عمل المركز

من خلال توفير تقارير توثق الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة وتحلل الأحداث من منظور القانون الدولي.

مؤشرات القياس

عدد الإصدارات وعدد البيانات الصحفية وعدد البيانات المشتركة التي بادر المركز إلى إصدارها أو تبناها:

أ) الإصدارات/ التقارير

- معاقبة الضحية (٢٥ إبريل ٢٠١٣).
- وهم العدالة، تحديث لتقرير غياب واضح للإرادة (٢٥ إبريل ٢٠١٣).
-

ب) المداخلات لدى الأمم المتحدة

- شكوى فردية مقدمة إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان بعنوان «الفقر المدقع في قطاع غزة بسبب السياسات الإسرائيلية غير القانونية « (٤ فبراير ٢٠١٣).
- مداخلة كتابية مشتركة مقدمة إلى الجلسة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "تعذيب وإساءة معاملة السجناء الفلسطينيين من قبل قوة الاحتلال الإسرائيلية."
- مداخلة كتابية مشتركة مقدمة إلى الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "لا عدالة أو إنتصاف للضحايا الفلسطينيين في النظام القضائي الإسرائيلي" (١٠ يونيو ٢٠١٣).
- تقرير إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بعنوان "السياسات الإسرائيلية التي تؤثر بشدة على مصادر الرزق في قطاع غزة" (٢٠ يونيو ٢٠١٣).
- مداخلة كتابية مشتركة مقدمة إلى الجلسة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "الإغلاق والمساءلة" (٢٢ أغسطس ٢٠١٣).

ج) مقالات رأي

- مقال رأي، راجي الصوراني – «الوضع الإنساني في غزة: توضيحات» (٣ يناير ٢٠١٣).

د) رسائل وبيانات وعرائض للتوقيع

- بيان مشترك صادر عن منظمات فلسطينية وإسرائيلية ودولية فيما يتعلق بالتعويض في المحاكم الإسرائيلية (٢٤ إبريل ٢٠١٣).

ه) سلسلة الروايات

أعدت الوحدة في عام ٢٠١٣ عدداً من الروايات:

- «عدم عثوري على وظيفة ليس مرده عدم قدرتي على العمل» (٨ يناير).
- «منظر هؤلاء الأطفال لن يفارق عقلي أبداً، إنه أمر فظيع» (١٦ يناير).
- «أطلقوا النار على كل من حاول الوصول إلى أرضه» (٢٣ يناير).
- «الإغلاق مثل الموت البطيء» (٣٠ يناير).
- «إنهم يحرمونني من فرصة أن أقول كلمة 'أبي'» (٦ فبراير).
- «عائلتي مشتتة» (١٣ فبراير).
- «هل يمكنكم أن تخبروني لماذا لا يسمح لي بالتوجه إلى المستشفى» (٢٠ فبراير).
- «أتمنى أن أدفن في بلدتي، اسدود» (٢٧ فبراير).
- «كانت طفلتي الأولى والوحيدة» (٦ مارس).
- «كانت هذه الدعوى القضائية هي أملي الوحيد» (١٣ مارس).
- «أخاطر بحياتي عندما أذهب للصيد، ولكن هل أمامي خيار آخر؟» (٢٠ مارس).
- «آمل حقاً أن تصمد هذه المزروعات حتى موسم الحصاد" (٢٧ مارس).
- «قابل الجنود صرخاته بالضحك ومن ثم أطلقوا مزيداً من الرصاصات» (٣ إبريل).
- «انهار كل شيء كنا نملكه نتيجة الاعتداء» (١٠ إبريل).
- «الإبعاد كان خياري الوحيد» (١٧ إبريل).
- «جل ما أستطيع فعله الآن هو حرقه» (٢٤ إبريل).
- «حياتي الآن مأساوية» (١ مايو).
- «حياتي الآن مأساوية» (٨ مايو).
- «إذا أردت أن تعيش أهرب»

- «من يريد أن يعيش في مكان كهذا؟» (٢٢ مايو).
- " فقدت عائلتي دون أي مبرر" (٢٩ مايو).
- «يعيش ابني حالة من الخوف المستمر من أن عائلته ستموت» (٦ يونيو).
- «مهما تأخذ من البحر فإنه يسترجعه منك» (١٢ يونيو).
- «يبدو الأمر وكأننا نعيش على كوكب آخر» (١٩ يونيو).
- «القيود التي تفرضها إسرائيل تشكل عقاباً لسكان غزة» (٢٦ يونيو).
- «أتمنى أن يسمح لأطفالي يوماً ما بزيارة أبيهم" (٣ يوليو).

و) بيانات صحفية

- المركز يدين رفض إسرائيل المشاركة في مراجعة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ويدعو المجلس إلى مواصلة المراجعة (٢٩ يناير ٢٠١٣).
- المركز يتقدم بشكوى فردية إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان (٤ فبراير ٢٠١٣).
- سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تعيد حظر الصيد لمسافة ٣ أميال بحرية (٢٤ مارس ٢٠١٣).
- رسالة من منظمات حقوق الإنسان إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (٦ إبريل ٢٠١٣).
- المركز يشارك في الجلسة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان (١٥ إبريل ٢٠١٣).
- المركز يعقد مؤتمراً قانونياً دولياً في ملقا (٢٢ إبريل ٢٠١٣).
- المركز يفتتح المؤتمر القانوني الدولي في ملقا بأسبانيا (٢٣ إبريل ٢٠١٣).
- منظمات فلسطينية وإسرائيلية ودولية تصدر بياناً مشتركاً (٢٥ إبريل ٢٠١٣).
- المركز يقدم مداخلة كتابية في الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان (١٠ يونيو ٢٠١٣).
- المركز يقدم تقريراً إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (٢٦ يونيو ٢٠١٣).
- المركز يقدم تقرير ظل إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل (١٥ يوليو ٢٠١٣).
- المركز يقدم مداخلة كتابية مشتركة إلى الجلسة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان (سبتمبر ٢٠١٣).

٣. نشاطات المناصرة وحشد التأييد على المستوى الدولي

أ) مؤتمر ملقا

نظمت الوحدة الدولية والوحدة القانونية في المركز مؤتمراً قانونياً دولياً في ملقا بإسبانيا تحت عنوان "السعي لتحقيق العدالة والإنصاف القضائي للضحايا الفلسطينيين: وضع استراتيجيات للترافع والتقاضي."

عقد المؤتمر في مدينة ملقا في يومي ٢٤ و٢٥ إبريل ٢٠١٣. ويعد هذا المؤتمر الرابع من نوعه الذي ينظمه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتعاون مع شركاء دوليين، لاسيما مؤسسة القدس – ملقا، حيث شاركت فيه ٢١ منظمة حقوقية فلسطينية، وإسرائيلية، ودولية وعدد من المحامين.

ناقش المؤتمر، من بين جملة من القضايا، التطورات في النظام القضائي الإسرائيلي التي تغلق فعلياً كافة الطرق للوصول إلى العدالة في وجه الضحايا الفلسطينيين. وتركزت النقاشات حول المعيقات القانونية والعملية والإجرائية التي تم فرضها عبر عدة سنوات والتي أدت عملياً إلى استحالة سعي الضحايا إلى تحقيق المساءلة وضمان حقهم في الانتصاف القضائي.

وقد نظم المركز هذا المؤتمر بهدف وضع استراتيجيات قانونية محتملة للترافع والمضي قدما في هذا الشأن. وشارك فيه ممثلون عن: مؤسسة عدالة، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، وبيتسيلم، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمجلس النرويجي للاجئين، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب في إسرائيل، ومنظمة ريدريس، ومكتب

المفوض السامي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المحاميين الدوليين إميلي شايفر ودانيال ماكوفر، والخبيرة القانونية الدولية شانتال ميلوني.
وتم إصدار بيان مشترك يتضمن استنتاجات المؤتمر بتاريخ ٢٥ إبريل ٢٠١٣.

ب) حملة فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية

بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٢، أطلق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حملة "فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية." وتهدف الحملة إلى تشجيع الأطراف ذات العلاقة، وهي دولة فلسطين، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسئولياتها في ضمان تحقيق العدالة والانتصاف القضائي للضحايا الفلسطينيين الذين ارتكبت بحقهم انتهاكات للقانون الدولي. بعد مرور عشر سنوات على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وهي المنبر الذي أسس من أجل وضع حد للحصانة التي يتمتع بها مرتكبو أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره، يطالب المركز بتحقيق المساءلة من أجل الضحايا الفلسطينيين الذين لا حصر لهم والذين حرموا من الوصول إلى العدالة لزمن طويل.

وقد أعدت الوحدة الدولية عدداً من الإصدارات والبيانات الصحفية بهدف تعزيز مطالبة المركز بتحقيق العدالة الدولية:

التقارير:

- معاقبة الضحية (٢٥ إبريل ٢٠١٣).
- وهم العدالة، تحديث لتقرير غياب واضح للإرادة (٢٥ إبريل ٢٠١٣).

البيانات الصحفية:

» **المركز يرحب بتقرير بعثة تقصي الحقائق للتحقيق بشأن المستوطنات الإسرائيلية: السعي نحو المساءلة من خلال المحكمة الجنائية الدولية (٤ فبراير ٢٠١٣).**

- المحكمة الإسرائيلية ترفض ثلاث قضايا وتحرم مواطنين فلسطينيين من حقهم في الإنصاف القضائي والتعويض (١٩ فبراير ٢٠١٣).
- معاقبة الضحية: الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة التي تهدف إلى حرمان المدنيين الفلسطينيين من حقهم في جبر الضرر (٢١ مارس ٢٠١٣).

المذكرات:

- مذكرة: معاقبة الضحية (٢١ مارس ٢٠١٣).

بيانات:

- في ظل تواصل الانتهاكات، يجب على فلسطين أن تنضم إلى المحكمة الجنائية الدولية (٤ إبريل ٢٠١٣).

٤. المشاركة والمساهمة في عمل مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة

يشارك المركز ويساهم بشكل منتظم في عمل العديد من مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة كمجموعة العمل الخاصة بنظام الحماية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية العاملة في قطاع غزة التي تسعى إلى الشراكة في المعلومات، وإذا أمكن صياغة استجابة أو مساعدة منسقة (لقاءات شهرية)، وفرقة العمل القانونية التي تم تشكيلها في ٣ أكتوبر ٢٠١١، والتي تجمع بشكل منتظم المزودين الرئيسيين للخدمات القانونية من أجل تبادل المعلومات القانونية وتنسيق المساعدات والأبحاث، وبناء القدرات على الاستجابة وذلك من خلال تدريب الشركاء ذوي العلاقة على المستوى المحلي (لقاءات شهرية)، وآلية الرقابة وإعداد التقارير، وهي مجموعة فرعية منبثقة عن مجموعة العمل الخاصة بنظام الحماية، وتهدف إلى توفير منهجية مماثلة بشأن انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (لقاءات شهرية)، والمناطق المقيد الوصول إليها. والمركز عضو في المجموعة الرئيسية الخاصة بالمناطق المقيد الوصول إليها لتسهيل التعامل بشكل منسق مع الحوادث التي تتعلق بالمناطق المقيد الوصول إليها مع التركيز بشكل خاص على المساءلة (لقاءات شهرية).

٥. مسابقة المحكمة الصورية

في عام ٢٠١٣، نفذ المركز المشروع الثاني للمحكمة الصورية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي. وأشرفت الوحدة بالتعاون مع

وحدة المساعدة القانونية على تنفيذ المشروع الذي شارك فيه ٣٠ طالباً وطالبة من كليات الحقوق في ثلاث جامعات بغزة هي: جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية، وجامعة فلسطين. ويهدف المشروع إلى تشجيع طلبة الحقوق في قطاع غزة على تنمية معرفتهم بالقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، مع التركيز على القوانين والإجراءات المطبقة أمام المحكمة الجنائية الدولية. ومن خلال إجراء مسابقة المحكمة الصورية بين كليات الحقوق في جامعات غزة، حظي الطلبة بفرصة تعزيز مهاراتهم القانونية من خلال العمل على قضية تخيلية لها خصائص قضية حقيقية. وعلاوة على اكتساب المعرفة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، تعرف الطلبة على صلاحيات ومهام وفقه المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية الأخرى.

وكان على كل جامعة من الجامعات المشاركة أن تخصص لفريق الطلبة التابع لها غرفة خاصة بمثابة «عيادة قانونية» والتجهيزات الأخرى اللازمة (أجهزة حاسوب، وشبكة انترنت، وغيرها) من أجل الاستعداد للقضية. وقام المركز بتوفير أجهزة الحاسوب والطابعات والبروجكترات والكتب الدراسية القانونية كجزء من المشروع.

وتلقت مجموعات الطلبة تدريباً نظرياً على أيدي مدربين قام المركز بتدريبهم لهذا الغرض، ثم عملوا على إعداد مذكرات كتابية حتى تحت إشراف مدربيهم. وتلقى الطلبة أيضاً تدريباً قانونياً على أيدي خبراء في مجال القانون الجنائي الدولي. وخلال مسابقة المحكمة الصورية التي عقدت يومي ٧ و٨ سبتمبر ٢٠١٣، قدمت الفرق المشاركة في كليات الحقوق في غزة مرافعات شفوية وكتابية أمام هيئة المحكمة المكونة من خبراء قانونيين دوليين. وكانت القضية عبارة عن نزاع بشأن قضية جنائية دولية افتراضية بين الأطراف. وتم منح الطلبة الذي أكملوا البرنامج بنجاح شهادات، كما حظي الفريق الفائز بجائزة المنافسة. وقامت الجامعات المشاركة باحتساب الساعات المخصصة للاستعداد للمحكمة الصورية كساعات معتمدة. ومن خلال مشروع المحكمة الصورية، تم إدخال تدريس القانون الجنائي الدولي في مناهج المؤسسات الأكاديمية المحلية.

هيئة التحكيم في المحكمة الصورية

٦. مساندة الوحدات الأخرى في المركز

تعتبر الوحدة الدولية هي وحدة المساندة الرئيسية غير الناطقة بالعربية في المركز، وهو ما يعني أن الوحدة تقوم بتدقيق كافة إصدارات المركز المترجمة من اللغة العربية، من بينها التقارير الأسبوعية والغالبية العظمى من البيانات الصحفية. وتساعد الوحدة مدير المركز في النشاطات الدولية، وتشمل هذه المساعدة إعداد الخطابات، والتنسيق وغير ذلك.

مؤشرات القياس

عدد البيانات الصحفية والتقارير وغيرها من الإصدارات المدققة.

المخرجات

- قامت الوحدة بتدقيق كافة البيانات الصحفية التي أصدرها المركز وترجمت من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية، كما قامت بتدقيق كافة التقارير الأسبوعية. والوحدة مسؤولة أيضاً عن مراجعة التقرير السنوي الذي يصدر بالتعاون مع وحدة تطوير الديمقراطية، وغيره من إصدارات المركز.
- ردت الوحدة على العديد من الاستفسارات حول عمل المركز وغير ذلك من طلبات وسائل الإعلام والجمهور للحصول على معلومات. وقامت الوحدة بإعداد الاستفسارات الخاصة بالوحدات الأخرى، وتقوم بإعداد أوراق بحثية للوحدات الأخرى باللغة الإنجليزية، وكانت مسؤولة عن كافة عمليات الاتصال والتنسيق والاستشارات بغير اللغة العربية بالنيابة عن الوحدات التي طلبت ذلك.

نشاطات الحشد والمناصرة الدولية

تحظى نشاطات الحشد والمناصرة باهتمام المركز باعتبارها واحدة من أبرز السبل التي تساعده في تحقيق أهدافه المتصلة بحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
وقد تواصلت خلال العام ٢٠١٣، جهود الحشد والمناصرة التي يبذلها المركز على الصعيد الدولي في إطار عمله الهادف إلى الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وتدويل القضايا التي تجسد معاناته الناجمة عن ممارسات سلطات الاحتلال وانتهاكاتها، إضافة لحشد رأي عام دولي مناهض للانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين وممتلكاتهم.

وفي ذات الإطار، شهد العام ٢٠١٣، مساع مضنية سعى المركز عبرها لاستثمار شبكة علاقاته مع المنظمات الدولية الشريكة والوفود الرسمية الزائرة، بما يدفع تجاه العمل على تحقيق العدالة، وإنفاذ مبادىء ومعايير حقوق الإنسان، ووضع حد للانتهاكات والجرائم الإسرائيلية.

أ. راجي الصوراني مع توني تاباتزينك، مؤسس بيرثا فاونديشن، ومايكل راتنير–الرئيس الشرفي لمركز الحقوق الدستورية بأمريكا

المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية

تلقى المركز خلال العام ٢٠١٣، عشرات الدعوات للمشاركة في فعاليات ومؤتمرات ولقاءات إقليمية ودولية. وقد لبى المركز جملة من هذه الدعوات التي تتصل ببرامج عمله المختلفة رغم الإجراءات والقيود المفروضة على الحق في حرية الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة.

أ. راجي الصوراني، مع راسم الاتاسي؛ د. محمد فايق؛ مها البرجس؛ أ. ...موسى؛ وأ. علاء شلبي

اجتماع الخبراء الإقليمي – الأردن

بدعوة من مؤسسة الميزان للقانون، شارك المركز خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ يناير ٢٠١٣، في اجتماع الخبراء الإقليمي الذي تم تنظيمه في العاصمة الأردنية عمان حول القانون والممارسة فيما يتعلق بالتعذيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مثل المركز في الاجتماع سوكريت كابور المحامي في الوحدة الدولية.

قاء مع الوزير إدريس اليازمي، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بالمغرب، ود. عزمي بشارة، المفكر العربي

مؤتمر إقليمي – القاهرة

خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ فبراير ٢٠١٣، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في المؤتمر الإقليمي الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة تحت عنوان: «المجتمع المدني وجامعة الدولي العربية: الفرص والتحديات والتأثر». نظم المؤتمر كل من: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

مؤتمر مساعدة فلسطين – إيطاليا

بدعوة من لجنة الأمم المتحدة لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، شارك المركز خلال الفترة من ٢٧ فبراير إلى ١ مارس ٢٠١٣، في المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة روما في إيطاليا تحت عنوان: «مساعدة فلسطين». وقد مثل المركز في المؤتمر مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الباحث خليل شاهين. قدم شاهين في ثالث أيام المؤتمر مداخلة حول المناصرة تحت الإغلاق، استعرض خلال التدهور على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن استمرار الإغلاق المفروض على قطاع غزة، موضحاً آليات عمل المركز على صعيد التوثيق والنشر والمناصرة.

فعاليات دولية لتدويل قضية المعتقلين الفلسطينيين

في إطار اهتمام المركز بملف المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وفي إطار عمله على تدويل قضيتهم، نظم المركز جولة دولية خلال الفترة من ٢٧ فبراير إلى ١٤ مارس ٢٠١٣، لوفد خاص ضم عدداً من المعتقلين المفرج عنهم، وأمهات معتقلين، إلى جانب نائب مدير المركز لشؤون الفروع جبر وشاح وهو معتقل سابق. شملت الجولة الدولية المشاركة في جملة من الفعاليات في كل من سويسرا وفرنسا، ومن أبرزها:

» **اجتماع جماهيري من أجل فلسطين – سويسرا**

شارك نائب مدير المركز لشؤون الفروع جبر وشاح في اجتماع جماهيري نظمته جمعية الطوارىء السويسرية من أجل فلسطين في المقر الرئيس للجمعيات الأهلية في جنيف وذلك بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣. تحدث وشاح خلال الاجتماع مستعرضاً التطورات على صعيد أوضاع المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي مع التركيز على الظروف التي يواجهها المعتقلون الفلسطينيون المحتجزون في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

» **جلسة استماع موازية لجلسة مجلس حقوق الإنسان**– سويسرا

شارك نائب مدير المركز لشؤون الفروع جبر وشاح في ٦ مارس ٢٠١٣، في جلسة الاستماع الموازية لجلسة مجلس حقوق الإنسان في جنيف. وكان المركز قد نظم الجلسة بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تحت عنوان: «المعتقلون الفلسطينيون: كفاح من أجل الحقوق والكرامة». وإلى جانب المعتقلين المشاركين في وفد المركز، أدلى وشاح خلال الجلسة بإفادته حول تجربته داخل سجون الاحتلال.

» **اجتماع جماهيري – فرنسا**

شارك نائب مدير المركز لشؤون الفرع جبر وشاح في الاجتماع الجماهيري الذي عقد في ١٣ مارس ٢٠١٣، في فرنسا بحضور جمع من أعضاء جمعيات التضامن مع الشعب الفلسطيني.

» **معرض الكتاب الدولي – المغرب**

بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان شارك مدير المركز راجي الصوراني ونائبه للشؤون الإدارية والقانونية إياد العلمي والمحامي في الوحدة القانونية في المركز محمد العلمي في فعاليات معرض الكتاب الدولي في مدينة كازبلانكا في المغرب. عقد المعرض خلال الفترة من ٢٩ مارس إلى ٦ أبريل ٢٠١٣.

فعاليات بعثة الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان – بولندا

شارك نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة في فعاليات بعثة الشبكة الأورومتوسطية في العاصمة البولندية وارسو التي تواصلت خلال يومي ١٦ و١٧ أبريل ٢٠١٣. شملت هذه الفعاليات ما يلي: اجتماع في مقر البرلمان البولندي مع نائب رئيس البرلمان، اجتماع مع كل من نائب وزير الخارجية البولندي جيزي بوميانوسكي ومدير دائرة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان في الوزارة كريستينا زيوك في مقر وزراة الخارجية، ندوة لمنظمات المجتمع المدني البولندية حول تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، اجتماع مع عدد من نواب الحزب الحاكم والمعارضة من أعضاء لجنة العدالة وحقوق الإنسان، ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان. ناقشت الفعاليات تطورات أوضاع حقوق الإنسان الراهنة واستعرضت أبرز الانتهاكات المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين

مع التطرق للدور المنشود من أوروبا وبولندا.

مؤتمر المنظمة العربية لحقوق الإنسان – مصر

شارك المركز خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ مايو ٢٠١٣، في المؤتمر الذي نظمته المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مؤتمر تضامني مع فلسطين – ألمانيا

خلال الفترة من ١٠–١٢ مايو ٢٠١٣، شارك نائب مدير المركز لشؤون الفروع جبر وشاح في مؤتمر تضامني تم تنظيمه في ستاتجارت في ألمانيا في إطار الجهود التي تبذلها المنظمات التضامنية مع الشعب الفلسطيني.

مؤتمر متابعة محكمة راسيل تريبيونال – جنيف

خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ مايو ٢٠١٣، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في المؤتمر الذي عقد في جنيف لمتابعة محكمة راسيل تريبيونال. عقد المؤتمر تحت عنوان: ضد الحصانة وسيادة القوة. وقد قدم الصوراني خلال المؤتمر مداخلة حول تقصير المجتمع الدولي عن تطبيق القانون الدولي واتفاقيات جنيف الرابعة في فلسطين.

اجتماع مع المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر – جنيف

اجتمع مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ١٧ مايو ٢٠١٣، مع المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر تريستان فيرارو وذلك في مقرها العام في جنيف في سويسرا. تناول الاجتماع جملة من القضايا كأوضاع المعتقلين في سجون الاحتلال، الممارسات الاستيطانية في الضفة الغربية وأعمال البناء في جدار الضم، الإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وبرامج عمل الصليب الأحمر في الأرض الفلسطينية المحتلة.

اجتماع المكتب الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – تركيا

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني خلال الفترة من ٢٣–٢٧ مايو ٢٠١٣، في فعاليات الاجتماع السنوي للمكتب الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان التي كان يشغل منصب نائب رئيسها. عقد الاجتماع في العاصمة التركية اسطنبول وتطرق لمناقشة الأوضاع الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ورشة عمل حول تنمية القدرات المدنية – مصر

بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٣، شارك المركز في ورشة عمل عقدت في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة حول: تنمية القدرات المدنية: دور منظمات المجتمع المدني. تناولت الورشة في جلسات عملها موضوعات متعددة منها: أهمية القدرات المدنية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، خيارات وسبل المضي قدماً، سبل بناء نظام شامل يجمع منظمات المجتمع المدني وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة.

فعاليات دولية – السويد

على هامش زيارة مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني للسويد للمشاركة في مراسم تسلم جائزة نوبل البديلة، شارك الصوراني في جملة من الفعاليات وعقد العديد من اللقاءات وذلك خلال الفترة من ٢ إلى ٨ ديسمبر ٢٠١٣. ومن أهم هذه الفعاليات واللقاءات ما يلي:

» **ندوة متخصصة**

بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٣، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في ندوة متخصصة نظمها المعهد السويدي للعلاقات الدولية، ومؤسسة كفينا تل كفينا، تحت عنوان: الإجراءات المحلية وانعدام المسئولية الدولية. ترأس الندوة مديرة المعهد السويدي للعلاقات الدولية آنا جادفلت، وشارك فيها إلى جانب الصوراني كل من: دينيس ميكويك وبول ووكر.

» **اجتماع عام**

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في ٤ ديسمبر ٢٠١٣، في اجتماع عام نظمته مؤسسة أوبسالا للعلاقات الدولية، مؤسسة العفو الدولية، ومعهد أوبسالا لطلبة الحقوق. عقد الاجتماع تحت عنوان: ماذا حل بحقوق الإنسان في العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي؟ أدارت الاجتماع ماتيلدا

لندجرن.

» **محاضرة متخصصة**

بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٣، ألقى مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني محاضرة بعنوان: حقوق الإنسان في العالم العربي بعد الربيع العربي: ماذا يمكن لأوروبا أن تفعل؟

» **اجتماع مع مجلس الحزب الديمقراطي الاشتراكي السويدي**

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في ٦ ديسمبر ٢٠١٣، في اجتماع مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي السويدي. تطرق الاجتماع لأوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

» **ندوة افتتاحية**

بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٣، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني في ندوة افتتاحية نظمها كل من: الحزب الديمقراطي الاشتراكي السويدي، معهد أولف بالما، مؤسسة كفينا تل كفينا، ومؤسسة رايت ليفيلهود. عقدت الندوة تحت عنوان: حقوق الإنسان للجميع وللفلسطينيين في قطاع غزة.

» **لقاءات متعددة**

عقد مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني خلال زيارته للسويد جملة من اللقاءات مع عدد من الشخصيات الفاعلة من الحكومة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني السويدي. كان من أبرز هذه اللقاءات: لقاء مع أجنيتا جوهانسن من مركز المساعدة القانونية «أيلاك»، ممثلون عن مجموعة الشرق الأوسط التابعة للكنيسة السويدية، ممثلون عن الحزب الديمقراطي السويدي، آن صوفي نلسون المدير العام للتعاون التنموي في وزارة الخارجية السويدية، تشارلوت بيتري غورنيزكا المدير العام لمؤسسة سيدا، لينا آغ الأمين العام لمؤسسة كفينا تل كفينا، جينيس اوزباك السكرتير الدولي للحزب الديمقراطي الاشتراكي، ماري جرانلوند عضو البرلمان عن الحزب الديمقراطي الاشتراكي، والسفيرة الفلسطينية في السويد هالة حسني فاريز.

مائدة حوار إقليمية – القاهرة

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني بتاريخ ١٨ و١٩ ديسمبر ٢٠١٣، في مائدة الحوار الإقليمية التي نظمتها الأمم المتحدة في القاهرة. عقدت المائدة تحت عنوان: «حقوق الإنسان في المنطقة العربية بعد عقدين من إعلان فينا: الإنجازات والتحديات والآفاق».

وفد المنظمة العربية لحقوق الانسان مع رئيس فرع المنظمة باليمن

لقاء مع ممثلي المجتمع المدني بعدن –اليمن

اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة

يستقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سنوياً عشرات الشخصيات والوفود الدولية الرسمية والشعبية التي تزور قطاع غزة والضفة الغربية في إطار مساعيه الهادفة إلى وضع الرأي العام الدولي في صورة ما تقترفه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين، وعمله على وضع الوفود والشخصيات الزائرة في صورة تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويوفر المركز لزواره ما يحتاجونه من معلومات وشهادات وإفادات وأرقام وإحصائيات، كما يقدم لهم عرضاً مفصلاً حول أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وخلال العام ٢٠١٣، وعلى الرغم من الإجراءات الإسرائيلية المفروضة لتقييد إمكانية مرور الوفود الزائرة إلى قطاع غزة، تمكنت شخصيات دولية كثيرة، إلى جانب عدد من الوفود الرسمية وغير الرسمية من الوصول إلى القطاع، حيث زارت هذه الوفود المركز واطلعت عن كثب على تطورات أوضاع حقوق الإنسان والتدهور الحاصل فيها.

ومن أبرز الوفود والشخصيات التي زارت المركز:

مدير العمليات في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٣، استقبل المركز وفداً برئاسة مدير العمليات في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين روبرت تيرنر، وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. التقى تيرنر مع كل من مدير المركز المحامي راجي الصوراني ونائبه لشؤون البرامج حمدي شقورة اللذين أطلعاه على تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وجهود المركز الهادفة لرصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان.

ممثل سويسرا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ومسؤول حقوق الإنسان في الممثلية

بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره الرئيسي في غزة ممثل سويسرا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ميتشيل غوترت يرافقه مسؤول حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الممثلية جيليس سيروتي. التقى الزائران مع مدير المركز المحامي راجي الصوراني. وتناول اللقاء حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتبعات الناجمة عن استمرار الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة.

مدير مكتب المفوض السامي في قطاع غزة

استقبل المركز في ٤ فبراير ٢٠١٣، مدير مكتب المفوض السامي في قطاع غزة،

لقاء بغزة مع د. أمين مكي مدني، وأ. نزار عبد القادر، والقاضي المصري محمود قنديل

براديب واجلي، يرافقه مسؤول ملف حقوق الإنسان صابر النيرب. التقى الزائرن مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة. وتناول اللقاء التدهور الحاصل على صعيد أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة والجهود المبذولة من المؤسسة الدولية وآفاق التعاون والتنسيق مع المركز.

وفد من مكتب الممثلية الكندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة وفداً من الممثلية الكندية ضم: مستشار شؤون قطاع العدل ساندرا لدوك، ومدير مشاريع التعاون الكندي زكريا سابيلا. التقى الزائران مع كل من نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة، ونائب مدير المركز للشؤون الإدارية والقانونية إياد العلمي. تناول اللقاء أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وتطوراتها.

وفداً من الممثلية الكندية مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة، ونائب مدير المركز للشؤون الإدارية

ممثل النمسا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز في ٢٧ فبراير ٢٠١٣، ممثل النمسا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ليونارد مول. التقى الزائر مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقوة. وتناول اللقاء حالة حقوق الإنسان الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة وبرامج عمل المركز وأنشطة وحداته المختلفة.

قنصل التعاون التنموي في ممثلية فنلندا

بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره الرئيسي في مدينة غزة قنصل التعاون التنموي في ممثلية فنلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية مينا هاركونين. التقى هاركونين مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة. وتطرق اللقاء إلى أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ومعاناة المدنيين الفلسطينيين الناجمة عن إصرار إسرائيل على انتهاج سياسات عقابية وانتقامية بحقهم.

مدير مكتب المفوض السامي في الأرض الفلسطينية المحتلة

استقبل المركز في ١١ مارس ٢٠١٣، مدير مكتب المفوض السامي في الأرض الفلسطينية المحتلة ساوول تاكاهاشي يرافقه من المكتب لاورين آرونز. التقى الزائران في مقر المركز في مدينة غزة مع كل من مدير المركز راجي الصوراني ونائبه للشؤون الإدارية والقانونية إياد العلمي. تناول اللقاء التدهور الحاصل على صعيد أوضاع حقوق الإنسان في الأرض

ا. راجي الصوراني خلال استقباله ساؤول تاكاهاشي ، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان التابع للامم المتحدة بغزة

الفلسطينية المحتلة وجهود المركز الهادفة لرصد الانتهاكات الإسرائيلية وجبر الضرر عن ضحايا هذه الانتهاكات.

نائب رئيس الدائرة السياسية في القنصلية البريطانية

بتاريخ ٨ أبريل ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره الرئيسي في غزة نائب رئيس الدائرة السياسية في القنصلية البريطانية ديفيد جون. التقى جون مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة وقد تطرق اللقاء مع الزائر إلى التدهور الحاصل على مختلف المستويات في ظل تواصل الإغلاق الإسرائيلي على

قطاع غزة وانتهاج سياسات الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية.

ممثل اليابان لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

التقى المركز في ١٧ أبريل ٢٠١٣، مع ممثل اليابان لدى السلطة الوطنية الفلسطينية جونيا ماتسور. تناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام، والآثار الكارثية المترتبة على استمرار الإغلاق الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

أ. راجي الصوراني، خلال استقباله السفير الياباني لدى السلطة بتاريخ ١٧ ابريل

وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر

بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره الرئيسي في غزة وفداً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ضم الوفد كلاً من: المستشارة الخاصة لرئيس اللجنة في جنيف كلاوديا ماك جولدرك، رئيس بعثة اللجنة في إسرائيل والأرض المحتلة خوان بدرو سخارير، رئيس بعثة اللجنة في غزة باتريك غيسازن ونائبته آمي كريستوفرسون. التقى الوفد مع نائب مدير المركز لشؤون الفروع جبر وشاح ونائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة. وتناول اللقاء التدهور الذي تشهده حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وعلى نحو خاص تم التطرق إلى أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال وظروفهم المعيشية غير الإنسانية.

المسؤول السياسي في الممثلية الكندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز في ٢ مايو ٢٠١٣، المسؤول السياسي في الممثلية الكندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية حسين جرجي. التقى الزائر مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة ونائب مدير المركز للشؤون الإدارية والقانونية إياد العلمي. وتناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والظروف المعيشية للمدنيين الفلسطينيين في ظل تلك الأوضاع.

القنصل العام السويدي والوفد المرافق

بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره الرئيسي في مدينة غزة القنصل العام السويدي آكسل ويرنهوف يرافقه المستشار السياسي الأسبق في القنصلية رادوسولاف زيفكوفيك والمستشار السياسي الجديد لينا سكوتلند. التقى الزوار مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة. وقد تم خلال اللقاء التطرق لطبيعة عمل المركز وبرامج وحداته إضافة لاستعراض حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

أ. حمدي شقورة، نائب المدير لشئون البرامج، خلال استقباله القنصل العام السويدي آكسل ويرنهوف يرافقه المستشار السياسي الأسبق في القنصلية رادوسولاف زيفكوفيك والمستشار السياسي الجديد لينا سكوتلند.

وزيرة التعاون الدولي في فنلندا والوفد المرافق

استقبل المركز في ٢٧ يونيو ٢٠١٣، وزيرة التعاون الدولي في فنلندا هايدي هوتالا يرافقها ممثل فنلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ومدير عام وزارة الخارجية الفنلندية. تناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ممثلة إيرلندا لدى السلطة الوطنية والوفد المرافق

بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٣، استقبل المركز ممثلة إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ديمنا هايز يرافقها نائبتها وأربعة من طاقم الممثلية. التقى الوفد مع كل من: مدير المركز راجي الصوراني، نائب مدير المركز للشؤون الإدارية والقانونية إياد العلمي، ومديرة وحدة المرأة في المركز منى الشوا. بحث اللقاء مع الوفد الإيرلندي حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والآثار المترتبة على استمرار إسرائيل في فرض حصارها الخانق على القطاع.

بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٣، استقبل المركز ممثلة إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ديمنا هايز يرافقها نائبتها وأربعة من طاقم الممثلية

مدير مكتب المفوض السامي في الأرض الفلسطينية المحتلة ومدير المكتب في غزة

بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة مدير مكتب المفوض السامي في الأرض الفلسطينية المحتلة ماثياس بنكهي ومدير مكتب المفوض في غزة برايب واجلي. تم خلال اللقاء بحث سبل التعاون والتنسيق بين كل من المركز ومكتب المفوض السامي. كما تم أيضاً التطرق لأوضاع حقوق الإنسان وتطوراتها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز في ٩ يوليو ٢٠١٣، ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ملونجيسي ماكاليما يرافقه وفد من الممثلية. تم خلال اللقاء مع الوفد استعراض حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والانتهاكات الإسرائيلية البارزة المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين. هذا وقد نظم المركز للزوار جولة ميدانية في ١٠ يوليو ٢٠١٣، للاطلاع عن كثب على الأوضاع المعيشية الراهنة للسكان قطاع غزة. رافق الوفد خلال الجولة مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خليل شاهين وباحث المركز في منطقة الشمال محمد غنام.

خلال لقاء وفد من سفارة جنوب افريقيا ٢ اكتوبر ٢٠١٣

وفد من اتحاد طلبة أطباء العالم

بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٣، استقبل المركز في مكتبه في مدينة رام الله في الضفة الغربية وفداً من اتحاد طلبة أطباء العالم. ضم الوفد ١١ طالباً يمثلون فلسطين وعدداً من دول العالم. التقى الوفد مع منسق أعمال المركز في الضفة الغربية سميح محسن. وقد تم خلال اللقاء شرح أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستعراض أبرز الانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين.

وزير الدولة لشؤون التجارة والتنمية في إيرلندا

بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة وزير الدولة لشؤون التجارة والتنمية في إيرلندا جو كوستيللو والوفد المرافق له. التقى الوفد مع مدير المركز راجي الصوراني. وقد تم خلال اللقاء التطرق لأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي

أ. راجي الصوراني خلال استقباله وزير الدولة لشؤون التجارة والتنمية في إيرلندا

الفلسطينية المحتلة كما تم تسليم الزائر درع المركز التكريمي تقديراً لدوره في دعم الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

القنصل العام السويدي والوفد المرافق له

بتاريخ ٩ اكتوبر ٢٠١٣، استقبل المركز القنصل العام السويدي آكسل ويرنهوف والوفد المرافق له. استعرض اللقاء مع الوفد الزائر تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجهود المركز الهادفة لتعزيز حقوق الإنسان الفلسطيني وحمايتها.

نائب القنصل الأسباني

استقبل المركز بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٣، في مقره الرئيسي في غزة نائب القنصل الأسباني خافيير باروندو. تناول اللقاء التدهور الحاصل على صعيد أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأبرز التابعات والأزمات الناجمة عن تواصل حصار قطاع غزة.

القنصل العام الفرنسي

بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة القنصل العام الفرنسي هيرفي ماجرو يرافقه القنصل في غزة مجدي شقورة. قد تم خلال اللقاء استعراض تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستعراض أبرز الانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين.

أ. راجي الصوراني خلال لقائه بالقنصل العام الفرنسي هيرفي ماجرو يرافقه القنصل في غزة مجدي شقورة

ممثلة ألمانيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٣، ممثلة ألمانيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية باربرا وولف يرافقها رئيسة القسم الثقافي في الممثلية كلاوديا بوستش. تناول اللقاء مع الزائرين حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع التركيز على الأزمات الراهنة الناجمة عن استمرار حصار قطاع غزة.

نائب القنصل العام البريطاني

بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة نائب القنصل العام البريطاني بنجامين ساوول والوفد المرافق له. تم خلال اللقاء شرح أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستعراض أبرز الانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين.

قنصل الشؤون السياسية في القنصلية السويدية

بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة قنصل الشؤون السياسية في القنصلية السويدية لينا سكو جلوند. التقت الزائرة مع مدير المركز راجي الصوراني وتم خلال اللقاء التطرق لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أ. راجي الصوراني خلال استقباله قنصل الشؤون السياسية في القنصلية السويدية لينا سكو جلوند بتاريخ ٢٥ نوفمبر

القنصل العام الفرنسي الجديد والمفوض الأوروبي في القدس

بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٣، التقى ممثلو منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الفلسطيني مع القنصل العام الجديد

الفرنسي في المركز الفرنسي، والمفوض الاوروبي في القدس، جون كير. تطرق اللقاء إلى اوضاع حقوق الانسان في الارض المحتلة.

ممثل فنلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٣، استقبل المركز في مقره في غزة ممثل فنلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية د. مارتي إيرولا ترافقه زوجته. التقى الزائران مع نائب مدير المركز لشؤون البرامج حمدي شقورة ومديرة وحدة المرأة في المركز منى الشوا. تناول اللقاء تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى نحو خاص تم التركيز على الأزمات الراهنة الناجمة عن استمرار حصار قطاع غزة وتبعاتها على المدنيين الفلسطينيين.

ممثلي منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية في غزة مع مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في غزة، السيد روبرت تيرنر

الأستاذ خليل خليل خلال مرافقته لوزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الأوسط في جولة ميدانية للمناطق العازلة بتاريخ ١٣ يونيو

وفدا ايرلنديا بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٣

أ. حمدي شقورة، نائب المدير لشئون البرامج، وأ.منى الشوا، مديرة وحدة المرأة خلال استقبال.....الممثل الفنلندي بتاريخ ١١ ديسمبر

الاستاذ راجي الصوراني خلال استقباله السفير الهندي بتاريخ ٨ اكتوبر

١٧ ديسمبر ٢٠١٣، استضاف المركز لقاءاً جمع ممثلي منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية في غزة مع مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في غزة، السيد روبرت تيرنر. التقى الزائر كل من حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشئون البرامج؛ عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان؛ ومحسن أبو رمضان، وأمجد الشوا من شبكة المنظمات الأهلية.

أ. راجي الصوراني خلال لقائه بوزير الصحة في حكومة غزة، د. مفيد المخللاتي

أ. راجي الصوراني مع بير شتادج، والقاضي ديزموند ترافلز خلال جولة بحرية في بحر غزة المغلق

أ. راجي الصوراني، مع راسم الاتاسي؛ د. محمد فايق؛ مها البرجس؛ أ. ...موسى؛ وأ. علاء شلبي

أ. راجي الصوراني، وأ. حمدي شقورة، خلال استقبال د. صلاح الحاج يحيى، من منظمة أطباء لحقوق الانسان –إسرائيل؛ ود. محمود ظاهر ممثل منظمة الصحة

خلال استقبال مسؤول مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، ساؤول تاكاهاشي

خلال استقبال منظمات المجتمع المدني بغزة مع أ. زياد عبد الصمد، رئيس الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية بغزة

خلال استقبال نقيب المحامين، الأستاذ حسين شبانة في مقر المركز بغزة

قائمة بأسماء الزوار والشخصيات الدولية التي التقى بها أعضاء المركز في العام ٢٠١٣

التاريخ	المقابلات
٢٦ ديسمبر ٢٠١٢ وحتى ١ يناير ٢٠١٣	وفد سويسري من جمعية "ميرين فلسطين"، ضم ستة من أعضاء الجمعية.
١٠ يناير ٢٠١٣	اجتماع مع مؤسسة كير الدولية
١٦ يناير ٢٠١٣	» اجتماع مع Oxfam- Nickie Monga » لقاء مع مدير عمليات الوكالة السيد روبرت تيرنر » لقاء مع السيد سولي تشيفولا مستشار، مكتب تمثيل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. » لقاء مع الممثل النرويجي.
١٨ يناير ٢٠١٣	» زيارة وفد التضامن الإيرلندي. والذي يضم تسعة من المتضامنين من أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في إيرلندا ولجنة التضامن الإيرلندية الفلسطينية .
٢٤ يناير ٢٠١٣	» لقاء مع السيدRepresentative office of Switzerland Michel Gottret ، ومسؤول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسان السيد Gilles Cerutti . Human Rights and IHL Adviser
٢٧ يناير2013	» Australian Senator
٤ فبراير ٢٠١٣	» اجتماع مع فادية السلفيتي CIDA » لقاء مع وبراديب واجلي مدير مكتب المفوض في قطاع غزة، وصابر النيرب مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
٥ فبراير ٢٠١٣	اجتماع مع القنصل السويدي » Linda Öhman, Field Representative, Kvinna till Kvinna
١١ فبراير ٢٠١٣	» اجتماع مع وفد من Christian Aid
١٤ فبراير ٢٠١٣	» Mrs. Margot Ellis, UNRWA Deputy Commissioner General
١٨ فبراير ٢٠١٣	» John Pace, Senior Visiting Fellow Australian Human Rights Centre » Cecilia Karlstedt, Consultant AB
١٩ فبراير ٢٠١٣	» لقاء مع وفد من مكتب الممثلية الكندية ضم كلاً من: السيدة ساندرا لدوك، مستشار في شؤون قطاع العدل، السيد زكريا سابيلا، مدير مشاريع التعاون الكندي، و السيد إبراهيم أبو شمالة، نائب مدير البرنامج، برنامج دعم سيادة القانون والوصول لعدالة UNDP
٢١ فبراير ٢٠١٣	» اجتماع مع وفد من تروكير » وفد من European Commission » Anne-Sophie Laenkholm – Protection » Stephen Williams Directorate General of Humanitarian Aid & Civil Protection – ECHO (West Bank (and Gaza
٢٥ فبراير2013	» Sara Adamczky - NRC
٢٧ فبراير	» Sara Adamczky – NRC » لقاء مع الممثل النمساوي » اجتماع مع منسق العمليات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة السيد جيمي لوري
٤ مارس ٢٠١٣	» عمر المجدلاوي DCA
٦ مارس ٢٠١٣	» Mrs. Lisa Henry - DCA

التاريخ	المقابلات
١١ مارس ٢٠١٣	» Minna Harkonen – Counsellor Development Cooperation – Representative office of Finland » اجتماع مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان » Saul Takahashi – Head of the OPT Office, ohchr » Lauren Aarons – ohchr
١٣ ماس ٢٠١٣	» اجتماع مع السيد باسل ناصر مدير UNDP غزة والسيد ياسمين الشريف نائب الممثل الخاص للمدير العام .UNDP القدس » Ms. Ana Uzelac – Policy and Advocacy Manager – CAR
١٨ مارس ٢٠١٣	- بعثة من منظمة العمل الدولية
١٩ مارس ٢٠١٣	- اجتماع مع الممثلة الايرلندية ونائبتها ومسؤول البرامج
٢٠ مارس ٢٠١٣	» Eva Suarez Lonardo – Senior Programme Manager, technical cooperation office- Consulate General of Spain In Jerusalem
٢١ مارس ٢٠١٣	» اجتماع مع الصليب الأحمر
٢٥ مارس ٢٠١٣	Konrad Adenauer Stiftung » Dr. Hans Maria Heyn – Head of the KAS Office in the Palestinian Territories » Jorg Knocha – Project Manager » Ilona Margarita Stettner - Project Manager
١ إبريل ٢٠١٣	» Patrick Gueissaz – ICRC Director in Gaza
٣ إبريل ٢٠١٣	» Sara Adamczky – NRC
٨ إبريل ٢٠١٣	» لقاء مع السيد ديفيد جون – نائب رئيس الدائرة السياسية في القنصلية البريطانية
٩ إبريل ٢٠١٣	» اجتمع مع مؤسسة Appy الاسبانية » لقاء مع وزير التنمية والتعاون الدولي البريطاني والقنصل العام البريطاني في القدس.
١٠ إبريل ٢٠١٣	Mission From Office of the Quartet Representative RT Hon Tony Blair » Awad Duaibes, Political & Media Adviser » Kelly Wright, Special Adviser to head of Mission » Dr. Tim Williams, Movement & Access Adviser » Hendrik Denker, Infrastructure Adviser » Hadi M.Abushahla, Development Adviser » اجتماع مع روبرت سري– منسق عملية السلام الخاص الأمم المتحدة
١١ إبريل ٢٠١٣	» لقاء مع كل من: Handi Cap International Javier Parrondo – Deputy Consul General - Spanish Consulate Radoslav Zivkovic – Consul Political Affairs – Consulate General of Sweden
١٤ إبريل ٢٠١٣	» اجتماع مع المديرة الإقليمية UNDP
١٥ إبريل ٢٠١٣	» وفد من Palestinian 33
١٧ إبريل ٢٠١٣	» لقاء الممثل الياباني للسلطة Mr. Junya Matsuur
٢٤ إبريل ٢٠١٣	» اجتماع مع مدير مكتب أوتشا.
٢٩ أبريل ٢٠١٣ ٢ مايو ٢٠١٣	» لقاء مع وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ضم الوفد كلاً من: كلاوديا ماك جولدرك المستشارة الخاصة لرئيس اللجنة في جنيف، خوان بدرو سخارير رئيس بعثة اللجنة في إسرائيل والأرض المحتلة، باتريك غيساز رئيس بعثة اللجنة في غزة، وآمي كريستوفرسون نائبة رئيس بعثة اللجنة في غزة. » لقاء مع المسئول السياسي في الممثلية الكندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية حسين جرجي ، كريستن من السفارة الكندية.
٨ مايو ٢٠١٣	» اجتماع مع السيد يزدان العماوي من مؤسسة كير الدولية

التاريخ	المقابلات
١٣ مايو ٢٠١٣	» اجتماع مع السفارة الفنلندية. » اجتماع مع ممثل الاتحاد الأوروبي Mr. John Gatt » Laura Ribeiro Pereira NRC
١٦ مايو ٢٠١٣	» لقاء مع المسئول السياسي في الممثلية الكندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية حسين جرجي ، كريستن من السفارة الكندية. » وفد من السويد ضم كلاً من: Mariam Osaman Sherifay Ulf Carmesund
٢١ مايو ٢٠١٣	لقاء مع ماثياس بنكهي مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة Peter Brorsen, Evaluator, Perspective evaluation on ECHOs
٢٩ مايو ٢٠١٣	» اجتماع مع د. صفاء نصر، مسئولة برنامج حماية الطفل و السيد سامي المغني، منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"
٣٠ مايو ٢٠١٣	لقاء مع وفداً سويدياً ضم كل من: » القنصل العام السويدي آكسل ويرنهوف، يرافقه المستشار السياسي الأسبق رادوسولاف زيفكوفيك، والمستشار السياسي الجديد في القنصلية لينا سكوتلند.
٥ يونيو ٢٠١٣	» اجتماع مع نائب القنصل الفرنسي » اجتماع مع Sara Adamczky – NRC » لقاء مع ممثلية جنوب أفريقيا » لقاء مع وفد من UNDP
١٠ يونيو ٢٠١٣	» لقاء مع السيد مارت تي هلوم، مستشار برامج، في مكتب تمثيل النرويج لدى السلطة الفلسطينية، والسيد تيري ثوديسين.
١٦ يونيو ٢٠١٣	» كلود ليوستيك، مديرة شبكة المنظمات الفرنسية من أجل فلسطين، ومكسيم غيمبرتوا –الاتصالات في الشبكة.
٢٦ يونيو ٢٠١٣	» لقاء بالسيدة هايدي هوتالا، وزيرة التعاون الدولي في فنلندا، والوفد المرافق لها، السيدة هايدي السيدة بيركو – ليزا كيوستيلا، مدير عام وزارة الخارجية والسيد سفير فنلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وطاقم من المساعدين، بحضور المدونة الفلسطينية ياسمين الخضري والأستاذة هبة الزيان
٣٠ يونيو ٢٠١٣	» اجتماع مع مدير عمليات الوكالة السيد Robert Turner .
١ يوليو ٢٠١٣	» لقاء مع ممثل النمسا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ليونارد مول.
٢ يوليو ٢٠١٣	» لقاء مع مايكل كولار مدير سياسة الجوار في المديرية العامة للتعاون والتنمية في المفوضية الأوروبية والوفد المرافق له. شارك في اللقاء مديرة وحدة المرأة في المركز منى الشوا، ومدير شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة محسن أبو رمضان.
٣ يوليو ٢٠١٣	» لقاء مع وفد من الممثلية الايرلندية ضم كلاً من: ممثلة إيرلندا لدى السلطة الوطنية ديمنا هايز ونائبتها وأربعة من طاقم الممثلية في ١ يوليو ٢٠١٣، مع ممثل النمسا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ليونارد مول.

المقابلات مع وسائل الإعلام

يولي المركز اهتماماً بالغاً للإعلام باعتباره وسيلة من وسائل النضال من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وفضح الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق المدنيين الفلسطينيين. فالمركز على قناعة تامة بالدور الفاعل لوسائل الإعلام، وبخاصة وسائل الإعلام الأجنبية في نقل صورة وحالة أوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني في سبيل التأثير على الرأي العام على صعيد المجتمع الدولي. فالمركز يعمل على مدار العام، من خلال فتح أبوابه لوسائل الإعلام المحلية والأجنبية لاستقاء المعلومات الهامة والضرورية لحمل الرسالة الحقيقية حول كافة أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. فيقوم المركز بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لعمل الصحفيين، تحديداً الصحفيين الأجانب، ويمكن كل المهتمين بمواكبة الأحداث أولا بأول من خلال المعلومات التي يقدمها وباللغتين العربية والإنجليزية.

وعلى مدار العام ٢٠١٣، التقى مدير وأعضاء المركز مع المئات من الصحفيين المحلين والأجانب. وقد استحوذت أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والإغلاق الإسرائيلي على القطاع وتداعياته على تلك المقابلات واللقاءات. وكان من بين أبرز وسائل الإعلام التي أجرت مقابلات مع أعضاء من المركز: وكالة رويترز للأنباء؛ وكالة أسوشيتد برس؛ وكالة الأنباء الفرنسية؛ التلفزيون الفرنسي؛ فضائية فلسطين؛ تلفزيون القدس؛ فضائية فلسطين، تلفزيون النيل للأخبار؛ تلفزيون سكاي بالعربية، تلفزيون بي بي سي؛ قناة الجزيرة؛ صحيفة الغارديان؛ صحيفة الاندبندنت؛ صحيفة ديرشبيغل الألمانية؛ صحيفة ألمانيا الجديدة؛ صحيفة اللوس انجلوس تايمز ؛ وإذاعة جنوب أفريقيا.

إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام ٢٠١٣

تشمل إصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بيانات صحفية، تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح، التطورات الميدانية المتعلقة بالإغلاق، سلسلة تقارير «ما بعد العدوان»، دراسات، تقارير دورية وغير دورية، مطويات توعية، أوراق موقف، مداخلات مع أجسام الأمم المتحدة، وأوراق عمل في مؤتمرات دولية ومحلية.

١. البيانات الصحفية

يعتبر البيان الصحفي أحد أهم الوسائل التي ينتهجها المركز للإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال العام ٢٠١٣ أصدر المركز (١٣٧) بياناً صحفياً حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بينها (٦٦) بياناً، تناولت الانتهاكات التي تتصل بالسلطة الوطنية الفلسطينية والأوضاع الداخلية الفلسطينية، بينما تناول (٦٢) بياناً، انتهاكات اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك أصدر المركز (٩) بيانات صحفية تناولت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بشكل عام.

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الفلسطينية ٢٠١٣

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
١	٢٣يناير	المركز يطالب بفتح تحقيق جدي في ظروف اعتقال أربعة أشقاء، وإصابة أحدهم، من قبل عناصر المباحث في رفح
٢	٢٣يناير	المركز يطالب بالتحقيق في الأحداث التي شهدها مخيم الأمعري
٣	٢٣يناير	المركز يتابع بقلق إلى استدعاء واعتقال عدد من الصحفيين من قبل جهاز الأمن الداخلي في غزة
٤	٢٧يناير	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف إصابة مواطنين على أيدي الشرطة في رفح
٥	٠٣فبراير	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف مقتل مواطن على أيدي الشرطة في رفح
٦	١٠فبراير	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وفاة مواطن داخل مركز توقيف الشيخ رضوان بمدينة غزة
٧	١٧فبراير	المركز ينظر بخطورة بالغة لتعرض المحامي أحمد العجلة للضرب والتوقيف من قبل عناصر الشرطة في غزة
٨	٢٠فبراير	منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية تطالب المحكمة العسكرية بنشر حيثيات قرارها بتخفيض عقوبة المتهمين بقتل الناشط الايطالي فيتوريو اريجوني رغم بشاعة الجريمة
٩	٢٨فبراير	المركز يعبر عن قلقه من اشتراط الداخلية لموافقتها المسبقة قبل سفر المواطنين عبر معبر بيت حانون
١٠	٠٥مارس	المركز يدين منع وفد منظمات نقابية من السفر من قبل جهاز الأمن الداخلي
١١	٠٦مارس	المركز ينظر بقلق إلى منع الأمن الداخلي لصحفيّين من السفر
١٢	١٠مارس	الجريمة الأولى من نوعها خلال العام ٢٠١٣، المركز يدين بشدة مقتل فتاة في مخيم النصيرات على خلفية ما يسمى بـ"شرف العائلة"
١٣	١٤مارس	ارتفاع عدد الضحايا إلى ١١ شخصاً منذ بداية العام، وفاة ثلاثة أطفال وإصابة طفلين آخرين جراء حريق اشتعل بمنزلهم أثناء انقطاع الكهرباء
١٤	٢٤مارس	المركز يدين منع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، آمال حمد، من السفر عبر معبر بيت حانون من قبل الأمن الداخلي
١٥	٢٤مارس	المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن
١٦	١إبريل	المركز يطالب بفتح تحقيق في ظروف وفاة مشتبه بها داخل نظارة شرطة رفح
١٧	٠٧إبريل	المركز يدين بشدة احتجاز شبان في غزة وقص شعورهم من قبل الشرطة الفلسطينية
١٨	١٠إبريل	شبكة المنظمات الأهلية ومؤسسات حقوق الإنسان تطالب بوقف العمل بقانون التعليم والامتناع عن سن تشريعات لا ضرورة لها في ظل الانقسام
١٩	١٧إبريل	المركز ينظر بقلق إلى منع مواطنيّن من السفر عبر معبر رفح من قبل جهاز الأمن الداخلي
٢٠	٣٠إبريل	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف تعرض مواطن للاعتقال والتعذيب حتى فقد النطق في مقر الأمن الوقائي في دورا
٢١	٣٠إبريل	المركز يتابع بقلق قمع اعتصامين سلميّين لحزب التحرير على أيدي عناصر الأمن في طولكرم

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٢٢	٠٨مايو	المركز يدين بشدة تفريق وقفة تضامنية مع الشعب السوري بالقوة في خان يونس وما رافقها من اعتداءات طالت عدداً من الصحفيين
٢٣	٠٨مايو	المركز يستنكر منع وزارة الداخلية في غزة مدير مكتب منظمة الصحة العالمية من التوجه إلى مدينة القدس
٢٤	١٢مايو	المحكمة العسكرية تُصدر حكماً جديداً بالإعدام في غزة
٢٥	١٢مايو	المركز يطالب النائب العام بفتح تحقيق في ظروف مقتل مواطنة على أيدي الشرطة في بلدة سعير
٢٦	١٢مايو	المركز يدين بشدة منع طاقمه من السفر عبر معبر بيت حانون باتجاه الضفة الغربية من قبل جهاز الأمن الداخلي
٢٧	١٤مايو	المركز ينظر بقلق إلى احتجاز والتحقيق مع الصحفي أبو عرقوب من قبل جهازي المخابرات والوقائي في الخليل
٢٨	١٥مايو	المركز يرحب بإصدار الرئيس تعليمات بشأن التأكيد على الالتزام بحظر أشكال التعذيب كافة
٢٩	٢٦مايو	المحكمة العسكرية الدائمة في غزة تصدر حكماً جديداً بالإعدام بحق مواطن
٣٠	٢٧مايو	المركز يتابع بقلق عميق إجراءات جهاز الأمن الداخلي بحق د. إبراهيم أبراش على خلفية مقال رأي
٣١	٣٠مايو	الحكم الرابع من نوعه في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٣، المحكمة العسكرية تُصدر حكماً جديداً بالإعدام بحق مواطن
٣٢	٠٥يونيو	المركز يستهجن استدعاء عدد من نشطاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتعرض أحدهم للضرب، في قطاع غزة
٣٣	٠٨يونيو	المركز يطالب بفتح تحقيق في أحداث بلدة بيت لاهيا يوم أمس والتي أفضت إلى مقتل مواطن وإصابة آخرين خلال مهمة إنفاذ قانون
٣٤	١٠يونيو	المركز يطالب بفتح تحقيق في ملابسات الاعتداء على مواطن على خلفية التعبير عن الرأي
٣٥	١٦يونيو	محكمة العدل العليا في غزة تلزم الداخلية ببيان أسباب إلزام طاقم المركز بالحصول على تصريح قبل المرور عبر معبر بيت حانون
٣٦	١٧يونيو	المركز يستهجن التفتيش الحاط بالكرامة الذي تعرض له أحد المحامين من قبل شرطة مكافحة المخدرات في مدنية بيت لحم
٣٧	٢٠يونيو	المركز يستهجن اقتحام عدد من المقاهي في مدينة غزة وتفتيش زبائنها من قبل شرطة مكافحة المخدرات
٣٨	٢١يونيو	المركز يدين تنفيذ حكمين بالإعدام خلافاً للقانون وإصدار حكماً جديداً في غزة
٣٩	٢٤يونيو	المركز يطالب بفتح تحقيق في الأحداث التي أفضت إلى مقتل المواطن جندية وإصابة شقيقه خلال مهمة إنفاذ قانون بمدينة غزة
٤٠	٠٢يوليو	المركز يعبر عن قلقه إزاء قرار محكمة العدل العليا في غزة تأجيل النظر في طلبه بشأن منع طاقمه من السفر إلى الضفة الغربية
٤١	٠٥يوليو	المركز يدين بشدة اختطاف سبعة مواطنين وتعرضهم للتعذيب على أيدي مسلحين شمال غزة
٤٢	١١يوليو	محكمة بداية خان يونس تصدراً حكماً بالإعدام بحق مواطن
٤٣	٢٨يوليو	المركز ينظر بقلق بالغ إلى إغلاق مكتبي قناة العربية الفضائية ووكالة معاً الإخبارية بناءً على قرار النائب العام في غزة
٤٤	٢٩يوليو	المركز يناشد الرئيس محمود عباس من أجل التدخل لإنقاذ حياة ٣٦ مريضاً بـ "اللوكيميا" لم يتلقوا علاجهم منذ ٨ شهور
٤٥	١٣أغسطس	جهاز الأمن الداخلي يشن حملة استدعاءات واعتقالات في صفوف نشطاء حركة فتح في قطاع غزة

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٤٦	١٦أغسطس	المركز يأسف لقرار المحكمة العليا في غزة وقف إجراء انتخابات نقابة المحامين
٤٧	١٨أغسطس	المركز يدين تفريق تجمع سلمي في الخليل ومنع الصحفيين من التغطية
٤٨	٢٥أغسطس	المركز ينظر بقلق إلى استدعاء عدد من نشطاء حركة فتح في خان يونس من قبل الأمن الداخلي
٤٩	٢٥أغسطس	المركز يدين قمع تجمع سلمي في مدينة البيرة والاعتداء على عدد من الصحفيين من قبل رجال الأمن
٥٠	٢٨أغسطس	المحكمة العسكرية في غزة تصدر حكماً جديداً بالإعدام بحق مواطن
٥١	٢٨أغسطس	المركز يطالب بفتح تحقيق في ظروف مقتل مواطن خلال تبادل إطلاق نار بين مسلحين وأفراد أمن بمخيم عسكر
٥٢	٠٩سبتمبر	المركز يعبر عن صدمته إزاء قرار محكمة العدل العليا بغزة بشأن فرض تصريح سفر مسبق من قبل وزارة الداخلية
٥٣	١١سبتمبر	المركز يستهجن بشدة استدعاء محاضرين جامعيين من قبل المباحث العامة في غزة
٥٤	٢٢سبتمبر	المركز يدين مقتل مواطنتين في الضفة الغربية على خلفية ما يسمى بقضايا "شرف العائلة"
٥٥	٢٥سبتمبر	محكمة البداية تصدر حكماً بالإعدام بحق مواطن في غزة
٥٦	٢٦سبتمبر	محكمة النقض في غزة تؤيد حكماً بالإعدام بحق مواطن
٥٧	٠١اكتوبر	على خلفية زواج اثنين من القاصرين وفي ظل تعطيل عمل المجلس التشريعي، المركز يناشد قاضي القضاة لإصدار قرار إداري يكفل تماثل سن الزواج والمعايير الدولية
٥٨	٠٣اكتوبر	المركز يدين تنفيذ وزارة الداخلية في غزة حكم إعدام يوم أمس
٥٩	٢٩اكتوبر	محكمة الاستئناف تؤيد حكماً بالإعدام في غزة
٦٠	١٣نوفمبر	المركز ينظر بقلق عميق إلى استمرار استدعاء واعتقال عشرات المواطنين من قبل أجهزة الأمن في قطاع غزة
٦١	١٤نوفمبر	المركز يدين حادث إطلاق النار داخل محكمة الصلح بنابلس
٦٢	١٤نوفمبر	محكمة بداية غزة تصدر حكماً جديداً بالإعدام بحق مواطن
٦٣	١٤نوفمبر	المركز يدين اختطاف الصحفي شعبان ميمة وسرقة سيارة البث الخارجي التابعة لقناة العربية على أيدي مسلحين مجهولين في غزة
٦٤	١٧نوفمبر	بعد أن أصبحت حياتهم مهددة بالموت المركز يناشد الرئيس محمود عباس التدخل لإنقاذ حياة مرضى اللوكيميا والروماتويد
٦٥	٠٩ديسمبر	المحكمة العسكرية بغزة تصدر حكمين بالإعدام ضد مواطنين متهمين بالتخابر مع جهات معادية
٦٦	٣٠ديسمبر	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف مقتل مواطن وإصابة آخر في أحداث جنين المؤسفة

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الإسرائيلية ٢٠١٣

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
١	٠٣ يناير	ليرفع الإغلاق عن عزة نهائياً.. مزاعم إسرائيلية جديدة عن تخفيف الإغلاق
٢	١٣ يناير	في استخدام مفرط للقوة المسلحة، قوات الاحتلال تقتل اثنين من المدنيين الفلسطينيين، وتصيب ثالثا بجراح في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة
٣	٢٤ يناير	في استخدام مفرط للقوة المسلحة قوات الاحتلال تقتل مواطنة فلسطينية، وتصيب أخرى بجروح في مدينة الخليل بالضفة الغربية
٤	٢٩ يناير	المركز يدين رفض إسرائيل المشاركة في مراجعة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ويدعو المجلس إلى مواصلة المراجعة
٥	٠٤ فبراير	المركز يرحب بتقرير بعثة تقصي الحقائق للتحقيق بشأن المستوطنات الإسرائيلية: السعي نحو المساءلة من خلال المحكمة الجنائية الدولية
٦	١٢ فبراير	اعتقال (٤) صيادين واحتجاز قارب صيد، المركز يدين اعتداء القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة على الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة
٧	١٧ فبراير	المركز يناشد المجتمع الدولي لإنقاذ حياة المعتقل المضرب عن الطعام، سامر العيساوي
٨	١٨ فبراير	إصابة صيادين اثنين وتعرض قاربهما لأضرار جزئية،المركز يدين اعتداء القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة على الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة
٩	١٩ فبراير	اعتقال صيادين اثنين واحتجاز قاربهما، المركز يدين اعتداء القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة على الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة
١٠	١٩ فبراير	المحكمة الإسرائيلية ترفض ثلاث قضايا وتحرم مواطنين فلسطينيين من حقهم في الإنصاف القضائي والتعويض
١١	٢٠ فبراير	المركز يعبر عن قلقه على حياة المعتقل ضرار أبو سيسي في عزل سجن عسقلان
١٢	٢١ فبراير	إصابة صياد وتعرض قارب صيد لأضرار بالغة، المركز يدين اعتداء القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة على الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة
١٣	٢٤ فبراير	المركز يطالب بالتحقيق في ظروف وملابسات وفاة معتقل فلسطيني في سجن مجدو داخل إسرائيل
١٤	٢٤ فبراير	قوات الاحتلال والمستوطنون يصعدون من اعتداءاتهم على قرية قصرة، جنوب شرقي محافظة نابلس
١٥	٢٧ فبراير	في ضوء نشر نتائج تشريح جثمان المعتقل في سجن مجدو، عرفات جرادات، المركز يطالب بتحقيق دولي محايد في ظروف وملابسات وفاته
١٦	١٣ مارس	في استخدام مفرط للقوة، قوات الاحتلال تقتل مدنياً فلسطينياً، وتصيب خمسة آخرين في مخيم الفوار جنوبي الخليل
١٧	١٨ مارس	المركز يدين إبعاد قوات الاحتلال المعتقل أيمن الشراونة إلى غزة
١٨	٢١ مارس	معاقبة الضحية: الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة التي تهدف إلى حرمان المدنيين الفلسطينيين من حقهم في جبر الضرر
١٩	٢٤ مارس	سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تعيد حظر الصيد لمسافة ٣ أميال بحرية
٢٠	٠٢ إبريل	المركز يطالب بالتحقيق الفوري في ظروف وملابسات وفاة المعتقل ميسرة أبو حمدية في مستشفى إسرائيلي
٢١	٠٤ إبريل	يجب على فلسطين الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية في ظل الانتهاكات المستمرة
٢٢	٠٤ إبريل	في استخدام مفرط للقوة المسلحة، قوات الاحتلال تقتل مدنيينِ فلسطينيينِ وتصيب ثالثاً بجراح شمالي الضفة الغربية
٢٣	١٤ إبريل	استمرار الاستخفاف بحقوق الضحايا الفلسطينيين وبالقانون الدولي إسرائيل تأمر بإغلاق شكوى عائلتي الدلو، والشوا

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٢٤	١٥إبريل	المركز يشارك في الجلسة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان
٢٥	١٧إبريل	في يوم الأسير الفلسطيني .. أزمة المعتقلين تتفاقم
٢٦	٢١مايو	اعتقال صيادين اثنين واحتجاز أدوات ومعدات الصيد المركز يدين اعتداء القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة على الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة
٢٧	٢٢مايو	المركز يدحض نتائج التحقيق التي خلصت إليها لجنة إسرائيلية بشأن مقتل محمد الدرة
٢٨	٢٧يونيو	المركز يرحب بقرار محكمة باريس الخاص بالدرة بعد عشر سنوات من المداولات
٢٩	٠٢يوليو	مجرم الحرب المشتبه فيه دورون ألموج يلغي زيارة للمملكة المتحدة على الرغم من منحه الحصانة الدبلوماسية من قبل الحكومة البريطانية
٣٠	٠٢يوليو	مجرم الحرب المشتبه به الجنرال غانتس يمنح حصانة "مهمة خاصة" قبيل زيارته للمملكة المتحدة
٣١	٠٢يوليو	في استخدام مفرط للقوة المسلحة المميتة قوات الاحتلال تقتل مدنيا فلسطينيا في محافظة الخليل
٣٢	٠٨يوليو	المركز يعرب عن قلقه جراء تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة
٣٣	٢٣يوليو	منظمات حقوق الإنسان تدين رد المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن استخدام قوات الاحتلال للفوسفور الأبيض في المناطق المأهولة
٣٤	١٤أغسطس	صادروا قاربهم واعتقلوهم بعد إصابتهم برصاص معدني في بحر غزة
٣٥	٢٠أغسطس	في استخدام مفرط للقوة المسلحة المميتة، قوات الاحتلال تقتل مدنياً فلسطينياً، وتصيب ثلاثة آخرين، من بينهم طفلان، في مخيم جنين
٣٦	٢١أغسطس	إصابة طفلين شرق جباليا، المركز يدين اعتداء القوات الحربية الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة
٣٧	٢٦أغسطس	في جريمة جديدة من جرائم الاستخدام المفرط للقوة، قوات الاحتلال تقتل ثلاثة مدنيين فلسطينيين وتصيب (١٦)آخرين، من بينهم (٥) أطفال في مخيم قلنديا
٣٨	١٨سبتمبر	في إطار سياسة التهجير القسري في مناطق (C)، قوات الاحتلال تجرف تجمعاً سكنياً في الأغوار الشمالية وتشرد (٤٨) فلسطينيا، من بينهم (١٧) طفلاً
٣٩	١٨سبتمبر	في جريمة جديدة من جرائم حربها، قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل مدنياً فلسطينياً في مخيم جنين، وتصيب أربعة آخرين، من بينهم ثلاثة أطفال، بجراح
٤٠	١٩سبتمبر	إصابة صياد فلسطيني وبتر أحد أصابع يده اليمنى ، المركز يدين استمرار اعتداءات القوات البحرية الإسرائيلية المحتلة على صيادي القطاع في مياه غزة
٤١	٢٣سبتمبر	قوات الاحتلال تستبيح مدينة الخليل
٤٢	٢٦سبتمبر	ليرفع الإغلاق عن غزة نهائياً... التسهيلات المحدودة لا تبرر استمرار الإغلاق
٤٣	٠١اكتوبر	في استخدام جديد للقوة المسلحة المميتة، قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل مواطنا فلسطينيا، وتعتقل آخر بعد إصابته، شمال القطاع
٤٤	٠٥اكتوبر	ملف جرائم الاحتلال مجدداً أمام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية
٤٥	٢٠اكتوبر	بعد اثني عشرة عاماً من قتلهم، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينجح في جبر الضرر عن أبناء عائلات لبد، بنات، والمدهون
٤٦	٢٨اكتوبر	قوات الاحتلال تعتقل نائبين في المجلس التشريعي و ٢٠ مواطناً آخرين من المحسوبين على حركة حماس
٤٧	٣١اكتوبر	قوات الاحتلال تقتل مدنياً فلسطينياً في بلدة قباطية، جنوب شرقي مدينة جنين
٤٨	٠٧نوفمبر	المركز يطالب بالتحقيق الفوري في ظروف وملابسات وفاة المعتقل حسن الترابي في مستشفى إسرائيلي

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
٤٩	٠٨نوفمبر	قوات الاحتلال تُمعِنُ في جرائم الاستخدام المفرط للقوة، مقتل مدنيينِ فلسطينيينِ على حاجزين عسكريين في الضفة الغربية
٥٠	١٠نوفمبر	اعتقال صيادين اثنين واحتجاز قاربهما في مياه غزة
٥١	١٣نوفمبر	عام على العدوان الإسرائيلي على غزة: استمرار إنكار العدالة للضحايا الفلسطينيين
٥٢	١٧نوفمبر	حكومة الاحتلال تُمعِنُ في تحدي الإرادة الدولية وتصادق على مخطط (الحديقة القومية) الاستيطاني في القدس المحتلة
٥٣	١٨نوفمبر	المركز يخشى من تعرضه للتعذيب، قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل مريض أثناء توجهه لتلقي العلاج في المستشفيات الإسرائيلية
٥٤	١٨نوفمبر	اعتقلت صيادين وصادرت قاربهما و١٠ قطع صيد، القوات البحرية المحتلة تواصل محاربة صيادي القطاع في وسائل رزقهم في مياه القطاع
٥٥	٢٨نوفمبر	اعتقال صيادين اثنين واحتجاز قاربهما في مياه رفح
٥٦	٢٨نوفمبر	في جريمتي إعدام خارج إطار القانون، واستخدام مفرط للقوة، قوات الاحتلال تقتل ثلاثة مواطنين فلسطينيين في مدينة يطا، جنوبي محافظة الخليل
٥٧	٠٨ديسمبر	في استخدام مفرط للقوة، قوات الاحتلال تقتل طفلاً فلسطينياً في مخيم الجلزون للاجئين، شمالي رام الله
٥٨	٠٩ديسمبر	اليوم العالمي لحقوق الإنسان... وتستمر معاناة الشعب الفلسطيني
٥٩	١٩ديسمبر	القوات البحرية الإسرائيلية تلاحق الصيادين الفلسطينيين في مياه غزة وتصادر معدات الصيد
٦٠	٢٢ديسمبر	في حادثين منفصلين للاستخدام المفرط للقوة المسلحة، قوات الاحتلال تقتل مدنياً فلسطينياً ، وتصيب أربعة آخرين، من بينهم طفل، شمال قطاع غزة
٦١	٢٤ديسمبر	قوات البحرية الإسرائيلية تصادر قارب صيد في بحر شمال غزة وتصادر معداته
٦٢	٢٥ديسمبر	في أحدث جرائم الاقتصاص من المدنيين الفلسطينيين، مقتل طفلة، وإصابة أم وطفليها ومواطن آخر في قطاع غزة

جدول بيانات صحفية أخرى أصدرها المركز ٢٠١٣

الرقم	التاريخ	موضوع البيان
١	٠٧مارس	في يوم المرأة العالمي، الدعوة مفتوحة لإنصاف النساء الفلسطينيات ووضع حد لمعاناتهن المتواصلة
٢	٢٥إبريل	منظمات فلسطينية وإسرائيلية ودولية تصدر بياناً مشتركاً
٣	١٧يوليو	دعوة لوقف التحريض الإعلامي ضد الفلسطينيين والعمل على فتح معبر رفح وتسهيل حركة الفلسطينيين
٤	٠٧نوفمبر	بعد توقف محطة توليد الكهرباء في غزة، تدهور الأوضاع الإنسانية لنحو ١,٧ مليون فلسطيني في قطاع غزة
٥	٢٥نوفمبر	في ظل تدهور أوضاع حقوق الإنسان، النساء الفلسطينيات ينتظرن من ينصفهن فهل من مجيب!!
٦	٢٧نوفمبر	بيان صحافي مشترك: الشبكة ومنظمات حقوق الإنسان تطالبان بوضع حد فوري لمعاناة المدنيين جراء استمرار انقطاع الكهرباء
٧	20ديسمبر	تسليم جوائز رايت ليفيلهوود لعام ٢٠١٣ في ستوكهولم
٨	٠٣ديسمبر	واحد وعشرون عاماً على إعلان اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة... تردي أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطينيين
٩	٢٦ يونيو	في اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، المركز يجدد موقفة الثابت بشجب واستنكار جريمة التعذيب ويطالب بإنصاف الضحايا وتحقيق العدالة ويؤكد انحيازه التام للضحايا

٢. تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح

وهي نشرة كانت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد استحدثتها في العام ٢٠٠٦، واستمر صدورها خلال الأعوام اللاحقة، كأداة لتسليط الضوء على استمرار حالة الفلتان الأمني وفوضى انتشار السلاح المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تحصده من ضحايا. ويتم اعداد هذه النشرة في ضوء ما توثقه وحدة البحث الميداني من أحداث ذات صلة. وقد صدر خلال العام ٢٠١٣، ٣٨ نشرة، تتوفر جميعها على الموقع الالكتروني للمركز.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع النشرة
١	٠٦ يناير	مقتل طفل وإصابة أربعة آخرين جراء انفجار جسم مشبوه بخان يونس
٢	١٠ يناير	مقتل مواطن شرقي مدينة نابلس على أيدي مجهولين
٣	١٧ يناير	تعرض مقر جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل للسرقة
٤	٢٩ يناير	تعرض فرع مركز الميزان لحقوق الإنسان في جباليا للسرقة من قبل مجهولين
٥	٠٥ فبراير	اقتحام مقر الإغاثة الطبية الفلسطينية من قبل مجهولين وتعرضه للسرقة
٦	١١ فبراير	مقتل مواطن في مدينة البيرة ظهر اليوم على أيدي مسلحين
٧	١٣ فبراير	إصابة طفلين بانفجار جسم مشبوه في غزة

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع النشرة
٨	١٤ فبراير	وفاة طفل متأثراً بجراحة، وإصابة ثلاثة آخرين جراء العبث بأجسام مشبوهة
٩	٢٥ فبراير	إطلاق نار داخل مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار في رفح
١٠	١٠ مارس	إصابة طفلة وشاب بجراح خلال العبث بالسلاح في حادثين منفصلين
١١	١٠ مارس	إطلاق نار داخل قسم العناية المكثفة بمستشفى رفيديا الحكومي بمدينة نابلس
١٢	١٣ مارس	مقتل مواطن على يد شقيقته الصغرى بمدينة غزة
١٣	١٧ مارس	إصابة أربعة مواطنين، بينهم طفلان، جراء استخدام السلاح في شجار عائلي بغزة
١٤	١٧ مارس	إصابة قيادي في حركة فتح برصاص مجهولين في جباليا
١٥	١٨ مارس	إصابة ثلاثة مواطنين جراء انفجار عبوة ناسفة فجرها مجهولون في استراحة شمال قطاع غزة
١٦	٢٤ مارس	إصابة ٧ أطفال بمدينة رفح جراء عبثهم في صاعق محلي الصنع
١٧	٠٢ أبريل	انفجار يستهدف محل (ميني ماركت) في مخيم جباليا فجر اليوم
١٨	٢٩ أبريل	مجهولون يفجرون عبوة ناسفة أمام منزل قيادي في فتح بمدينة رفح
١٩	٠٨ مايو	إصابة خمسة مواطنين بشظايا جراء إطلاق نار في حفل زفاف بمخيم بلاطة
٢٠	٠٩ مايو	إصابة طفل بجراح خطير جراء العبث بالسلاح في غزة
٢١	١٥ مايو	تعرض منزل النائب ماجد أبو شمالة لإطلاق نار في رام الله
٢٢	١٩ مايو	مقتل طفلة عن طريق الخطأ خلال شجار عائلي
٢٣	٢١ مايو	مقتل مواطنين وإصابة أربعة آخرين، بينهم ثلاثة نساء خلال شجار عائلي في غزة
٢٤	١٧ يونيو	مقتل شاب جراء انفجار قنبلة يدوية في مدينة دير البلح
٢٥	٢٥ يونيو	مقتل مواطنين أحدهما طفل في شجار بمخيم الشاطئ
٢٦	٠١ يوليو	تعرض سيارة النائب السابق حسام خضر لإطلاق نار من قبل مجهولين
٢٧	١٤ يوليو	مقتل طفل جراء إصابته بعيار ناري في مخيم النصيرات
٢٨	٣١ يوليو	ثلاثة إصابات جراء استخدام السلاح في نزاع شخصي وسط غزة
٢٩	٠١ أغسطس	مقتل مواطن وإصابة أربعة آخرين خلال عملية سطو قام بها مسلحون في دير البلح
٣٠	٢٢ أغسطس	اقتحام منزل مواطنة في رام الله وإطلاق النار بداخله من قبل عقيد في السلطة على خلفية شجار بين أطفال
٣١	٢٢ سبتمبر	مقتل مواطن جراء إصابته بعيارين ناريين بطريق الخطأ في بلدة بيت لاهيا
٣٢	٢١ أكتوبر	مجهولون يفجرون عبوة ناسفة بالقرب من مقهى في بلدة جباليا
٣٤	٠٣ نوفمبر	مجهولون يحرقون مقر جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بغزة
٣٥	١١ نوفمبر	إصابة ثلاثة مواطنين جراء سوء استخدام السلاح في حادثين منفصلين في رفح ونابلس
٣٦	١٩ نوفمبر	إطلاق نار باتجاه سيارة عضو المجلس الثوري لحركة فتح سفيان أو زايدة بمدينة رام الله
٣٧	٠١ ديسمبر	مقتل مواطن إثر تعرضه للتعذيب على أيدي مجهولين في جباليا
٣٨	٠٢ ديسمبر	تعرض سيارة الوزير السابق وصفي قبها للاعتداء على أيدي مجهولين في جنين
٣٩	٣١ ديسمبر	مقتل مواطنين في حادثين متفرقين في جنين وغزة

٣. أخبار صحفية:

أصدر المركز خلال العام ٢٠١٣، (٨٩) خبراً صحفياً.

قائمة بالأخبار الصحفية التي أصدرها المركز خلال العام ٢٠١٣

الرقم	التاريخ	الخبر الصحفي
١	٠٢ يناير	المركز يستضيف وفداً سويسرياً
٢	١٩ يناير	وفد التضامن الإيرلندي ينهي مهمته في القطاع بعد زيارة تضامنية المركز يكرم الوفد ومجموعة أخرى من المتضامنين الدوليين
٣	٢٢ يناير	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومجموعة المساعدة القانونية الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان يفتتحوا أعمال الدورة التدريبية الثانية في مجال بناء المعرفة للمجتمع الليبي في مجال حقوق الإنسان في بنغازي/ ليبيا
٤	٢٦ يناير	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومجموعة المساعدة القانونية الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان يختتمون أعمال الدورة التدريبية الثانية في مجال بناء المعرفة للمجتمع الليبي في مجال حقوق الإنسان، في بنغازي /ليبيا
٥	٢٨ يناير	دورة تدريبية حول آليات الوصول إلى العدالة وسبل الإنصاف القانوني خاصة بأعضاء نقابة الصيادين في مدينة غزة
٦	٣٠ يناير	هو الثاني من نوعه في قطاع غزة، المركز يفتتح مشروع المحكمة الصورية في مجال القانون الجنائي الدولي
٧	١١ فبراير	المركز يشرع في عملية الرقابة على عملية تحديث سجل الناخبين في قطاع غزة
٨	١٤ فبراير	المركز ينظم ورشة عمل بعنوان "واقع الخدمات الصحية في قطاع غزة: مستشفى الشفاء نموذجاً"
٩	١٤ فبراير	المركز يختتم دورة تدريبية في مجال قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لطلبة كلية الحقوق في جامعة الأزهر في غزة
١٠	٢٣ فبراير	بمشاركة عدد من الخبراء والباحثين والسياسيين الدوليين، المركز يباشر فعاليات اليوم الأول من مؤتمر الحرب على غزة: التداعيات وآفاق المستقبل
١١	٢٤ فبراير	عقده بالتعاون مع مركز الزيتونة للدراسات وتيدا للأبحاث ومركز بال ثينك، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يواصل فعاليات مؤتمر الحرب على غزة :التداعيات وآفاق المستقبل
١٢	٢٦ فبراير	في إطار عمله على تدويل قضية المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ينظم جملة من الفعاليات لوفد من أهالي المعتقلين في كل من مصر وسويسرا وفرنسا
١٣	٢٧ فبراير	المركز ينظم محاضرتين حول آليات الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة
١٤	٢٨ فبراير	وفد المركز من أهالي المعتقلين الفلسطينيين يبدأ فعاليات جولته الدولية بعدد من الاجتماعات واللقاءات في مصر
١٥	١٠ مارس	بالتعاون مع اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وحدة المرأة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ينظمان حلقة نقاش حول حق المرأة في الحياة
١٦	١٠ مارس	وفد المركز من أهالي المعتقلين الفلسطينيين يختتم فعاليات جولته الدولية في سويسرا ويتوجه إلى فرنسا
١٧	١٢ مارس	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال الحق في السكن والأرض والملكية وسبل الإنصاف القانوني في محافظة شمال غزة
١٨	١٣ مارس	وحدة المرأة في المركز تشارك في احتفال مركز أمان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

الرقم	التاريخ	الخبر الصحفي
١٩	١٣مارس	المركز ينظم لقاءً خاصاً للإعلان عن إصدار التقرير السنوي للعام ٢٠١٢
٢٠	١٤مارس	المركز يصدر تقريره السنوي للعام ٢٠١٢
٢١	١٧مارس	وفد المركز من أهالي المعتقلين الفلسطينيين يختتم جولته الدولية عائداً إلى غزة
٢٢	١٨مارس	المركز يعقد مؤتمراً صحفياً تحت عنوان: جهود متواصلة لتدويل قضية المعتقلين الفلسطينيين
٢٣	١٨مارس	مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز يختتم جولته في إيطاليا
٢٤	٢٦مارس	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال الحق في السكن والأرض والملكية وسبل الإنصاف القانوني في محافظة خان يونس
٢٥	٢٧مارس	وحدة التدريب في المركز الفلسطيني تنفذ سلسلة لقاءات حول سبل الإنصاف القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الحدودية
٢٦	٢٨مارس	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يعقد لقائين توعويين حول آليات الوصول إلى العدالة للصيادين في قطاع غزة
٢٧	٠١إبريل	وحدة تطوير الديمقراطية تعقد مجموعة حلقات نقاش بالتعاون مع جمعيات أهلية
٢٨	٠٦إبريل	رسالة من منظمات حقوق الإنسان إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط
٢٩	٠٨إبريل	المركز ينظم ورشة عمل بعنوان: " تداعيات إزالة التعديات على الأراضي الحكومية على واقع الحق في السكن الملائم في قطاع غزة"
٣٠	١٦إبريل	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال قانون حقوق الإنسان لطالبات كلية العلوم الشرطية والقانون في جامعة الأمة في غزة
٣١	١٨إبريل	المركز يشارك في جملة من الفعاليات الدولية في بولندا في إطار بعثة الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان
٣٢	١٨إبريل	شبكة المنظمات الأهلية ومؤسسات حقوق الإنسان في قطاع غزة تنظم مؤتمراً بعنوان" :قانون التعليم رقم (١) لسنة ٢٠١٣ : رؤية من منظور حقوق الإنسان"
٣٣	٢٢إبريل	المركز يعقد مؤتمراً قانونياً دولياً في ملقا
٣٤	٢٣إبريل	المركز يفتتح المؤتمر القانوني الدولي في ملقا بأسبانيا
٣٥	٢٥إبريل	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية بعنوان "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حقوق إنسان"
٣٦	٣٠إبريل	خلال لقاء مع وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المركز يشدد على ضرورة أن تعيد اللجنة النظر في آليات عملها
٣٧	١٣مايو	المركز يتقدم بالتماس لمحكمة العدل العليا بغزة ضد إجراءات وزارة الداخلية المقيدة لحرية حركة المواطنين
٣٨	١٣مايو	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يختتم أعمال الدورة التدريبية الثانية للمحامين الشبان في مجال الترافع أمام المحاكم الشرعية لهذا العام
٣٩	١٥مايو	المركز يصدر تقريراً بعنوان: تأثير انقسام السلطة الفلسطينية على دور الجمعيات وتنظيمها القانوني
٤٠	٢٢مايو	المركز ينظم ندوة بعنوان " تأثير انقسام السلطة الفلسطينية على دور الجمعيات وتنظيمها القانوني"
٤١	٢٢مايو	وحدة المرأة وجمعية أرض الإنسان السويسرية تعقدان ورشة عمل لمناقشة نتائج البحث الخاص بعدالة الأحداث
٤٢	٢٦مايو	المحكمة العليا بغزة تقبل دعوى المركز ضد إجراءات وزارة الداخلية المقيدة لحرية حركة المواطنين
٤٣	٣٠مايو	المركز يستقبل وفداً سويدياً رفيع المستوى

الرقم	التاريخ	الخبر الصحفي
٤٤	١٠يونيو	المركز يقدم مداخلة كتابية في الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان
٤٥	١٣يونيو	بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين، المركز ينظم جولة ميدانية لوزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط في بيت لاهيا
٤٦	١٣يونيو	الصوراني يشيد بتقرير فولك ويلتقي مستشار الصليب الأحمر و يعقد مؤتمرا صحفيا في جنيف
٤٧	١٦يونيو	المركز يستقبل وفداً من شبكة المنظمات الفرنسية من أجل فلسطين
٤٨	٢٠يونيو	المركز يصدر تقريراً جديداً حول جرائم التعذيب في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية
٤٩	٢٥يونيو	المركز ينهي سلسلة من ورشات العمل حول الديمقراطية بالتعاون مع مؤسسات مجتمع مدني
٥٠	٢٥يونيو	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال حقوق المرأة/ حقوق إنسان في مدينة غزة
٥١	٢٥يونيو	المركز ينظم ورشة عمل حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة
٥٢	٢٧يونيو	الصوراني يلتقي وزيرة التعاون الدولي الفنلندية
٥٣	١٠يوليو	مدير المركز يعقد سلسلة من اللقاءات مع شخصيات ووفود دولية ورسمية
٥٤	٥أغسطس	وفد من اتحاد طلبة أطباء العالم يزورن فرع المركز في رام الله
٥٥	١٥أغسطس	الصوراني يوجه رسالة للسيد إسماعيل هنية حول توجه الحكومة في غزة تنفيذ أحكام إعدام على الملأ
٥٦	٢٢أغسطس	في رسالة إلى رئيس الحكومة في غزة، مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية يعرب عن استيائه من تصريحات نائبه بشأن بدائل معبر رفح الحدودي
٥٧	٠١سبتمبر	المركز ينهي سلسلة من ورشات العمل حول الديمقراطية بالتعاون مع ديوان الموظفين العام
٥٨	٠٤سبتمبر	المركز ومكتب المفوض السامي ينظمان يوماً دراسياً بعنوان "المنظمات القاعدية وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان: الدور والأهمية"
٥٩	٠٥سبتمبر	للسنة الثانية في قطاع غزة، المركز يعقد فعاليات المحكمة الصورية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي
٦٠	٠٧سبتمبر	المركز يفتتح فعاليات مسابقة المحكمة الصورية في مجال القانون الجنائي الدولي بعقد جلستين من جلساتها
٦١	٠٨سبتمبر	المركز يختتم مشروع المحكمة الصورية في مجال القانون الجنائي الدولي
٦٢	١٢سبتمبر	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في محافظة رفح
٦٣	١٩سبتمبر	المركز الفلسطيني ينظم يومين تدريبيين للمزارعين والصيادين حول حقوق الإنسان وآليات الوصول إلى العدالة
٦٤	٢٥سبتمبر	المركز يصدر تقريراً جديداً حول انتهاكات قوات الاحتلال للحق في التجمع السلمي في الأرض الفلسطينية المحتلة
٦٥	٢٦سبتمبر	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية لطلبة كلية الحقوق في جامعة الأزهر
٦٦	٢٦سبتمبر	تقديراً لجهوده على صعيد مساندة ودعم حقوق الإنسان وسيادة القانون، مؤسسة رايت ليفيلهود تمنح الصوراني جائزة نوبل البديلة لهذا العام
٦٧	٢٦سبتمبر	جائزة نوبل البديلة لفلسطين أول مرة
٦٨	٠١اكتوبر	المركز يقدم بيان كتابي مشترك في الجلسة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان

الرقم	التاريخ	الخبر الصحفي
٦٩	٠٢اكتوبر	المركز يعقد لقاءً تكريمياً لمديره المالي
٧٠	٠٩اكتوبر	المركز يستقبل وزير الدولة الإيرلندي وسفراء السويد وأسبانيا
٧١	٢٩اكتوبر	المركز ينظم ورشة عمل بعنوان:" مرضى يصارعون الموت في غزة: حالة مرضى الروماتويد ومرضى سرطان الدم"
٧٢	٠٣نوفمبر	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية
٧٣	٠٦نوفمبر	ضمن عمل المركز على دعم المعتقلين وتدويل قضيتهم، نائب مدير المركز يختتم زيارة مع أهالي المعتقلين إلى لبنان
٧٤	٠٧نوفمبر	الصوراني يستقبل ممثلي ألمانيا وإيطاليا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والقنصل العام الفرنسي كل على حدة
٧٥	١٩نوفمبر	خلال لقاء عقد في مقر المركز المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية يبحثون نتائج وتبعات الإغلاق الكارثي
٧٦	٢٠نوفمبر	المركز الفلسطيني يختتم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية
٧٧	٢١نوفمبر	الصوراني يستقبل عدداً من الشخصيات الدولية الرسمية
٧٨	٢٥نوفمبر	في إطار حملة ١٦ يوم من مناهضة العنف ضد المرأة، وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تنظم جملة من الفعاليات
٧٩	٢٦نوفمبر	المركز يصدر تقريراً جديداً حول حالة الحق في حرية الرأي في السلطة الفلسطينية
٨٠	٢٨نوفمبر	الصوراني يغادر قطاع غزة إلى السويد للمشاركة في مراسم تسلم جائزة نوبل البديلة
٨١	٢٨نوفمبر	المركز يصدر تقريراً جديداً حول العملية التشريعية والرقابة البرلمانية في ظل الانقسام
٨٢	٢٨نوفمبر	المركز يصدر تقريراً حول عُنفُ المستوطنين في الأرض المحتلة
٨٣	٢٨نوفمبر	سعياً لتعزيز الأوضاع الصحية للمرضى ، المركز يعقد اجتماعاً في وزارة الصحة برام الله ،وآخر في مشفى إيخليوف
٨٤	٠٣ديسمبر	الصوراني يتسلم جائزة رايت ليفيلهوود لعام ٢٠١٣ "نوبل البديلة" في مجال حقوق الإنسان
٨٥	٠٣ديسمبر	المركز ومكتب المفوض السامي ينظمان يوماً دراسياً بعنوان "حقوق الإنسان ونظام الحماية الدولي"
٨٦	٠٣ديسمبر	"الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة" تقرير جديد يصدر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يوثق الانتهاكات الإسرائيلية بحق صيادي القطاع
٨٩	١٠ديسمبر	الصوراني يختتم زيارته للسويد بالمشاركة في جملة من الفعاليات واللقاءات
٩٠	١١ديسمبر	المركز يستقبل ممثل فنلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية
٩١	١١ديسمبر	من بينها لقاء مع وزير الصحة في رام الله، المركز يعقد جملة من اللقاءات الهادفة لتحسين الخدمات الصحة المقدمة لسكان قطاع غزة

٤. التطورات الميدانية المتعلقة بالإغلاق

عملت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على متابعة الإغلاق الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتوثيق حالة المعابر في قطاع غزة من خلال نشرة جديدة صدرت بعنوان حالة معابر قطاع غزة. وقد صدر عن المركز عدد (١١) نشرة من سلسلة نشرات "حالة المعابر في قطاع غزة."

الرقم	تاريخ الإصدار	الفترة الزمنية التي تغطيها النشرة
١	٠٦ يناير	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٢/١٢/١ – ٢٠١٢/١٢/٣١)
٢	٢٧ فبراير	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٣/١/١ – ٢٠١٣/١/٣١)
٣	١٥ مارس	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٣/٢/١ – ٢٠١٣/٢/٢٨)
٤	٢٩ أبريل	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٣/٣/١ – ٢٠١٣/٣/٣١)
٥	٠٩ مايو	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٣/٤/١ – ٢٠١٣/٤/٣٠)
٦	١٩ يونيو	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٣/٥/١ – ٢٠١٣/٥/٣١)
٧	١٤ يوليو	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٣/٦/١ – ٢٠١٣/٦/٣٠)
٨	٢٠ أغسطس	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٣/٧/١ – ٢٠١٣/٧/٣١)
٩	١٨ سبتمبر	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٣/٨/١ – ٢٠١٣/٨/٣١)
١٠	٢١ نوفمبر	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٣/٩/١ – ٢٠١٣/١٠/٣١)
١١	١١ ديسمبر	حالة المعابر في قطاع غزة (٢٠١٣/١١/١ – ٢٠١٣/١١/٣٠)

٥. المداخلات أمام أجسام الأمم المتحدة

قدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٣، عدد (٠٢) مداخلة كتابية وشفوية أمام أجسام منظمة الأمم المتحدة المختلة، ومنها: مجلس حقوق الإنسان، أجسام المراجعة الدورية الشاملة، المقررين الخاصين، مجموعات العمل، والأجسام الخاصة بالمعاهدات.

الرقم	التاريخ	الموضوع
١	١٠ يونيو	المركز يقدم مداخلة كتابية في الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان
٢	٠١ أكتوبر	المركز يقدم بيان كتابي مشترك في الجلسة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان

٦. أوراق حقائق

خلال العام ٢٠١٣، أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٧) عدداً جديداً من أوراق الحقائق، وقد شملت تلك الأوراق المواضيع التالية: انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة؛ الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها؛ المنطقة العازلة في قطاع غزة؛ الإغلاق الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة؛ الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع الورقة
١	٠٢ يناير	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٢	٠٨ يناير	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٣	٣٠ يناير	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (١– ٣١ ديسمبر ٢٠١٢)
٤	٠٧ فبراير	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٥	١٤ فبراير	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٦	٢٨ فبراير	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١– ٣١ يناير ٢٠١٣)
٧	١٥ مارس	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٨	٢٦ مارس	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١– ٢٨ فبراير ٢٠١٣)
٩	٢٦ مارس	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
١٠	١١ أبريل	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
١١	١٣ مايو	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
١٢	٢٠ مايو	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ مارس– ٣٠ أبريل ٢٠١٣)
١٣	٠٨ يونيو	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
١٤	١٣ يونيو	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
١٥	١١ يوليو	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
١٦	١٨ يوليو	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
١٧	١٥ أغسطس	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ مايو– ٣١ يوليو ٢٠١٣)
١٨	١٩ أغسطس	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
١٩	٠٣ سبتمبر	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٢٠	٢٢ سبتمبر	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٢١	٠٧ أكتوبر	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٢٢	٠٧ أكتوبر	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٢٣	٢٤ أكتوبر	انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة (٠١ أغسطس– ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣)
٢٤	٠٦ نوفمبر	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٢٥	١٠ نوفمبر	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة
٢٦	٠٥ ديسمبر	الاعتداءات في قطاع غزة ونتائجها
٢٧	١٠ ديسمبر	الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة

٧. سلسلة الحياة تحت الاحتلال

أصدر المركز الفلسطيني خلال العام ٢٠١٣، عدد (٢٩) رواية جديدة ضمن سلسلة روايات الحياة تحت الاحتلال، وهي عبارة عن قصص شخصية تظهر نوعية الحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الرقم	تاريخ الإصدار	موضوع الورقة
١	٠٩ يناير	عدم عثوري على وظيفة ليس مرده عدم قدرتي على العمل
٢	١٦ يناير	"منظر هؤلاء الأطفال لن يفارق عقلي أبداً، إنه أمر فظيع"
٣	٢٣ يناير	"أطلقوا النار على كل من حاول الوصول إلى أرضه"
٤	٣٠ يناير	"الإغلاق مثل الموت البطيء"
٥	٠٦ فبراير	"إنهم يحرمونني من فرصة أن أقول كلمة 'أبي'"
٦	١٣ فبراير	"عائلتي مشتتة"
٧	٢٠ فبراير	"هل يمكنكم أن تخبروني لماذا لا يسمح لي بالتوجه إلى المستشفى"
٨	٢٧ فبراير	"أتمنى أن أدفن في بلدتي، اسدود"
٩	٠٦ مارس	"كانت طفلتي الأولى والوحيدة"
١٠	١٣ مارس	"كانت هذه الدعوى القضائية هي أملي الوحيد"
١١	٢٠ مارس	"أخاطر بحياتي عندما أذهب للصيد، ولكن هل أمامي خيار آخر؟"
١٢	٢٧ مارس	"آمل حقاً أن تصمد هذه المزروعات حتى موسم الحصاد"
١٣	٠٣ أبريل	"قابل الجنود صرخاته بالضحك ومن ثم أطلقوا مزيداً من الرصاصات"
١٤	١٠ أبريل	"انهار كل شيء كنا نملكه نتيجة الاعتداء"
١٥	١٧ أبريل	"الإبعاد كان خياري الوحيد"
١٦	٢٤ أبريل	"جل ما أستطيع فعله الآن هو حرقه"
١٧	٠٨ مايو	"حياتي الآن مأساوية"
١٨	١٥ مايو	"إذا أردت أن تعيش أهرب"
١٩	٢٢ مايو	"من يريد أن يعيش في مكان كهذا؟"
٢٠	٢٩ مايو	فقدت عائلتي دون أي مبرر
٢١	٠٥ يونيو	"يعيش ابني حالة من الخوف المستمر من أن عائلته ستموت"
٢٢	١٢ يونيو	"مهما تأخذ من البحر فإنه يسترجعه منك"
٢٣	١٩ يونيو	"يبدو الأمر وكأننا نعيش على كوكب آخر"
٢٤	٢٦ يونيو	"القيود التي تفرضها إسرائيل تشكل عقاباً لسكان غزة"
٢٥	٠٣ يوليو	"أتمنى أن يسمح لأطفالي يوماً ما بزيارة أبيهم"
٢٦	٢٤ يوليو	"عليّ أحياناً أن أجازف بحياتي لكي أبقى حياً"
٢٧	٠١ أغسطس	"سأظل أحاول جاهدة أن أرى ابنتي حتى آخر يوم في حياتي"
٢٨	١٤ أغسطس	"ما نفع المنزل الجديد دون أن أرى أطفالي فيه؟"
٢٩	٢٦ أغسطس	"صادروا مصدر رزقي الوحيد"

٨. التقارير والدراسات وغير ذلك من الإصدارات

يتضمن الجدول التالي عرضاً موجزاً لإصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٣، وقد تمت الإشارة إلى معظمها ضمن تقارير نشاطات الوحدات.

جدول بالتقارير والدراسات التي أصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٣

اسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠١٢	تقرير دوري يصدر سنوياً	١	العربية – الإنجليزية
الحق في حرية الرأي والتعبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. (٠١ سبتمبر ٢٠١٢ – ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣)	تقرير		العربية
تأثير انقسام السلطة الفلسطينية على دور الجمعيات وتنظيمها القانوني مايو ٢٠١٣	دراسة	١	العربية
جرائم التعذيب في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية (سبتمبر ٢٠١١ – مايو ٢٠١٣)	تقرير	١	الإنجليزية
العملية التشريعية والرقابة البرلمانية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني (يونيو ٢٠٠٧ – أغسطس ٢٠١٣)	تقرير	١	العربية
عُنفُ المستوطنين في الأرض المحتلة واخفاق قوات الاحتلال في توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين نوفمبر ٢٠١٣	تقرير	١	العربية
الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة ديسمبر ٢٠١٣	تقرير	١	العربية
التقرير الأسبوعي: انتهاكات قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية	سلسلة التقارير الأسبوعية	٥٠	العربية – الإنجليزية
مجلة المنطار	النشرة الإعلامية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	٠٧	العربية
رسالة من منظمات حقوق الإنسان إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ٠٦ أبريل ٢٠١٣	رسالة	١	العربية – الإنجليزية
رسالة للسيد إسماعيل هنية حول توجه الحكومة في غزة تنفيذ أحكام إعدام على الملأ ١٥ أغسطس ٢٠١٣	رسالة	١	العربية
رسالة إلى رئيس الحكومة في غزة، مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية يعرب عن استيائه من تصريحات نائبه بشأن بدائل معبر رفح الحدودي٢٢ أغسطس ٢٠١٣	رسالة	١	العربية
ما زال الإغلاق مستمراً... " تقرير حول أثر الإغلاق الإسرائيلي على قطاع غزة ١ يناير– ٣١ ديسمبر "٢٠١٢	تقرير	١	العربية

تقرير "الأجمل لم يأت بعد "قصص إنسانية تجسد معاناة الأطفال الفلسطينيين الناجمة عن الفقدان والخسارة 28يناير ٢٠١٣	تقرير	١	العربية
تقرير حول جرائم التعذيب في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية٢٠ يونيو ٢٠١٣	تقرير	١	العربية
تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال للحق في التجمع السلمي في الأرض الفلسطينية المحتلة ٢٥سبتمبر ٢٠١٣	تقرير	١	العربية
التقرير الخامس عشر: توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة (٠١ أغسطس ٢٠١١ – ٣١ ديسمبر (٢٠١٢	تقرير	١	العربية
تقـــريـــر حالة الحق في حرية التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (٠١ سبتمبر ٢٠١١ – ٣١ ديسمبر (٢٠١٢	تقرير	١	العربية
تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال للحق في التجمع السلمي في الأرض الفلسطينية المحتلة 25سبتمبر ٢٠١٣	تقرير	١	العربية

الموقع الإلكتروني للمركز

اعتمد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على تكنولوجيا الاتصالات كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، لما لها من دور في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول. ومنذ إنشاء الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت (www.pchrgaza.org) يقوم المركز بتغذيته بكل ما يصدر عنه من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطات. كما يتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. ويعتمد المركز أيضاً على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الالكتروني، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الالكتروني إلى ما يقارب ٧٥٠٠ مستقبل. ووفقاً لمتابعة المركز لزوار موقعه الالكتروني خلال العام ٢٠١٣، تبين أن عدد زيارات الموقع قد بلغ ١٢٢١٦٧٥على مدار العام ٢٠١٣ حوالي ١٠١٨٠٦ شهرياً، بمعدل ٣٣٩٣ يومياً.

بالإضافة يقوم المركز بنشر إصداراته على صفحته على Facebookو Twitter، حيث بلغ عدد المعجبون على صفحته Facebook حوالي ١٠١٢٣ معجب، وعلى Twitter حوالي ٥٤٥٤ متتبع .

جدول تفصيلي يوضح الزيارات للموقع خلال العام ٢٠١٣

الشهر	عدد الزيارات	صفحات المشاهدة	الوصول
يناير	٩٥٢٩٢	٦٧٦٠٨٣	١١٨١٥١٢
فبراير	٨٤٠٩٨	٥٨٦٨٦٩	١٢٤٣٥٨١
مارس	٧٦٥٥٠	٨٣٦٦٠٢	٩٩١٥٣٣
ابريل	٨٦١٣٥	٦١٥٨١٠	١٣٤٦٦٩٠
مايو	١١٢٥٥٨	٦٣١٧٤٣	١٢٧٢٥٤٠
يونيو	١١٨٨٣٤	٨٥٧٤٦٥	١٤٣٠٠٣١
يوليو	١٠٦٤٨٧	٧٣١٨٦٧	١٢٠٩٠٨١
أغسطس	١٠٥٣٤٩	٧٦٩٤٣٥	١٢٦٦٦٠٣
سبتمبر	١٠٣١٧١	٨٧٥١٢٢	١٥٠٥٢٥٦
أكتوبر	١٠٠٢٥١	٧٨٥٢٣٩	١٣٩٠٩٥٦
نوفمبر	١١٠١٧٠	٧٥٤٣٥٠	١٣٥٣٢٢٣
ديسمبر	١٢٢٧٨٠	٦٤٤٠١٩	١٢٣٤٧٥٦
المجموع	١٢٢١٦٧٥	٨٧٦٤٦٠٤	١٥٤٢٥٧٦٢

المكتبة

تشكل المكتبة في مقر المركز الفلسطيني الرئيس بمدينة غزة إحدى وحدات المركز الحيوية. ويولي المركز أهمية كبيرة لهذه المكتبة المتخصصة لما تقدمه من خدمة للباحثين، الأكاديميين والزوار من أبناء قطاع غزة. كما يحرص المركز على رفدها وإغنائها بالعديد من المراجع القانونية وأحدث التقارير والقوانين الدولية ذات العلاقة بالأوضاع القانونية للقضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي. وتحتوي المكتبة إلى جانب ذلك، على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، الكتب المتخصصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، القوانين الفلسطينية، الديمقراطية، والعديد من المجلات والكتب الثقافية والفكرية باللغتين العربية والإنجليزية. وقد بلغ عدد الكتب في نهاية العام ٤٩٣٦ كتاباً (٣٠٩٣ كتاباً باللغة الغربية، و١٨٤٣ كتاباً باللغة الانجليزية). كما بلغ عدد المجلات ١١٠٩مجلة (٣٧٩ مجلة باللغة العربية، و ٧٣٠ مجلة باللغة الإنجليزية).

١ النائب مروان البرغوتي انتخب كعضو مجلس تشريعي، وهو داخل السجون الإسرائيلية، عن كتلة فتح في انتخابات المجلس التشريعي.